

الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي
جامعة دمشق
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم التاريخ

العلاقات السياسية السورية ـ البريطانية

1946 ـ 1970 م

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر

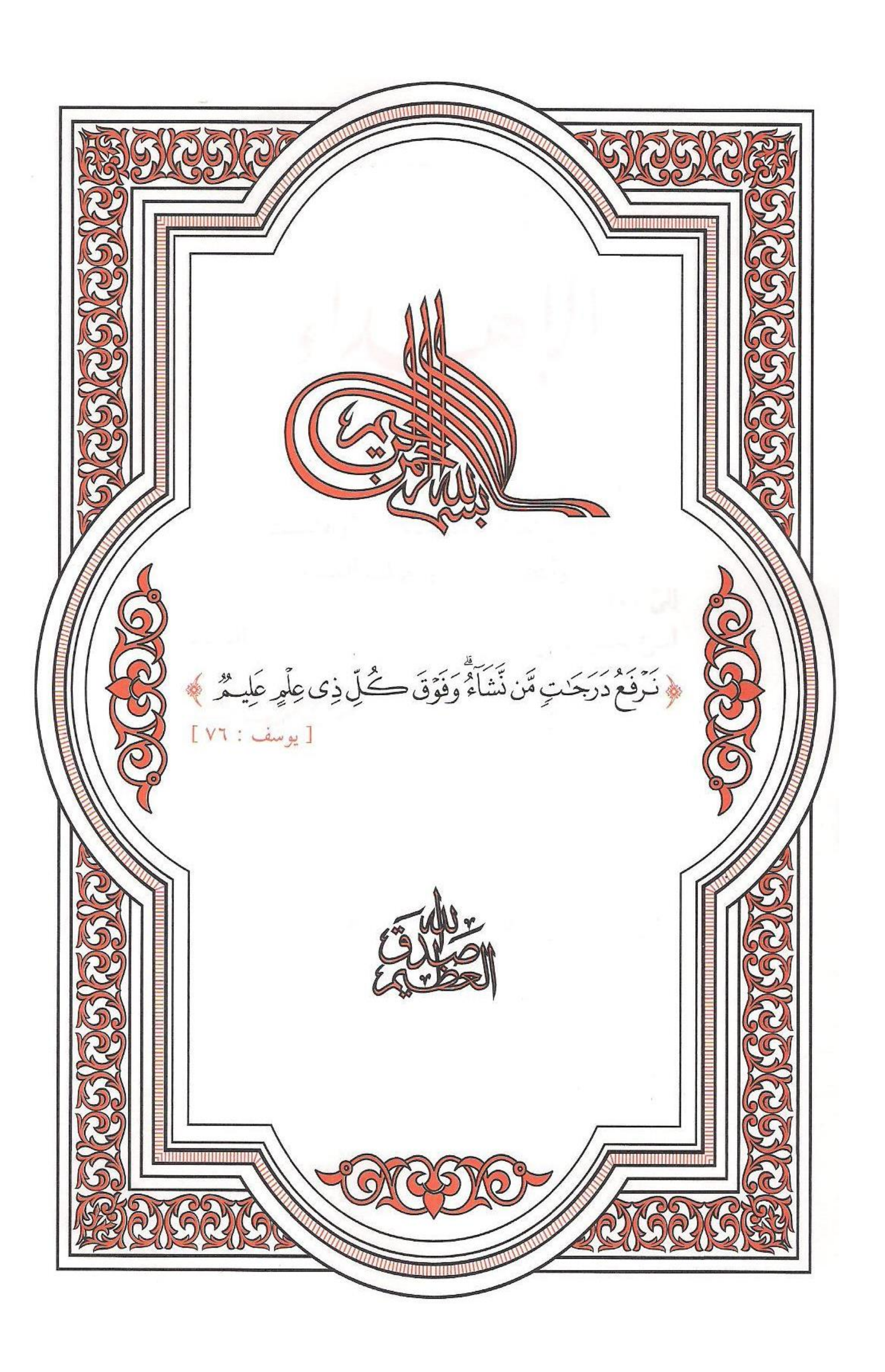
إشراف الأستاذ الدكتور

محمد أحمد

إعداد الطالب

يوسف عبود

دمشق 2012


بسم الله الرحمن الرحيم
﴿ نَرۡفَعُ دَرَجَٰتٖ مَّن نَّشَآءُۗ وَفَوۡقَ كُلِّ ذِي عِلۡمٍ عَلِيمٞ ﴾
[يوسف : ٧٦]
صدق الله العظيم

United Kingdom

International boundary
National capital
Railroad
Road
0 50 100 Kilometers
0 50 100 Miles

Norwegian Sea
SHETLAND ISLANDS
Mainland
Lerwick
North Sea
NORTH ATLANTIC OCEAN
ORKNEY ISLANDS
Mainland
Kirkwall
Thurso
Stornoway
Lewis with Harris
North Uist
South Uist
Skye
HEBRIDES
Inverness
Aberdeen
Fort William
Scotland
Dundee
Perth
Saint Andrews
NORTH ATLANTIC OCEAN
Mull
Kirkcaldy
Islay
Glasgow
Edinburgh
North Sea
Ayr
Arran
North Channel
Newcastle upon Tyne
Sunderland
Stranraer
Carlisle
Londonderry
Northern Ireland
Belfast
Isle of Man (U.K.)
Middlesbrough
Scarborough
Sligo
Douglas
Barrow-in-Furness
Westport
Dundalk
Kingston upon Hull
York
Leeds
Blackpool
Bradford
Irish Sea
Preston
Grimsby
Galway
Dublin
Manchester
Liverpool
Sheffield
Holyhead
IRELAND
Anglesey
Chester
Stoke-on-Trent
King's Lynn
Derby
Nottingham
Norwich
Shrewsbury
England
Limerick
Leicester
Peterborough
Wolverhampton
Birmingham
Tralee
Wexford
Aberystwyth
Coventry
Waterford
Wales
Cambridge
Northampton
Ipswich
Stratford-upon-Avon
Saint George's Channel
Hereford
Cork
Fishguard
Luton
Gloucester
Oxford
Southend-on-Sea
Swansea
Newport
London
Cardiff
Bristol
Reading
Canterbury
Bristol Channel
Bath
Dover
Calais
Southampton
Brighton
Hastings
Strait of Dover
Exeter
Bournemouth
Portsmouth
Weymouth
Plymouth
Torbay
Penzance
English Channel
ISLES OF SCILLY
Alderney (U.K.)
FRANCE



SYRIA
0 km 30 60 90 km
© 2009 Ezilon.com All Right Reserved
TURKEY
Adana
Mersin
Gaziantep
Şanliurfa
Atatürk Baraji
Euphrates
Tigris
Iskenderun
Iskenderun Körfezi
Antakya
Halab (Aleppo)
HALAB
Idlib
IDLIB
AR RAQQAH
Ar Raqqah
Madinat ath Thawrah
AL HASAKAH
Al Hasakah
Al Qamishli
Al Jazirah
Dayr az Zawr
DAYR AZ ZAWR
Al Lādhiqīyah (Latakia)
AL LADHIQIYAH
Hamāh
HAMĀH
Hims (Homs)
HIMS
TARTUS
Tartūs
Tadmur
MEDITERRANEAN SEA
Tripoli
LEBANON
Beirut
Bādiyat ash Shām
(Syrian Desert)
IRAQ
DIMASHQ
DIMASHQ (DAMASCUS)
DAR'Ā
Dar'ā
AS SUWAYDA'
As Suwaydā'
AL QUNAYTIRAH
Al Qunaytirah
CEASE-FIRE LINE under UN control
UK Sovereignty Base Area
Tyre
Haifa
Nazareth
ISRAEL
Irbid
Jaffa
WEST BANK under provisional status
Az Zarqā'
JORDAN
Abū Kamāl
Buhayrat al Qādisīyah
2000 m
1000 m
500 m
200 m
0 m
bellow sea level
National Capital (2,270,000 in 1999)
over 1,500,000
over 200,000
over 50,000
other main city
other city
Chief town of governorate





كلمة شكر وتقدير وعرفان

هي سنة الحياة أن تنتهي مرحلة من مراحل العمر ، صغيرة أو كبيرة
بخيرها وشرها
في نهاية كل منها وقفة تأمل ، تلزم رد الفضل لأهله
وإن الجميل يسيراً في جسم عمل كبير، خاصة إذا كان بحجم درجة الماجستير
كرم الله وأفاضه
أحمد ربي راكعاً ساجداً على ما أنعم علي من صحة وعافية
حتى إنتهت هذه المرحلة ، وإلى جامعة دمشق العريقة التي لها
الفضل الكبير في إحتضاني ومنحي فرصة دراسة الماجستير
في التاريخ الحديث والمعاصر
يعجز قلمي عن نقل ما بنفسي تجاه أستاذي الفاضل الدكتور
محمد حمدان أحمد
الذي وشم علمه وثقافته بمكارم أخلاقة
فكان القارئ البارع والناقد الثاقب والمرشد الجامع
فله مني الشكر الموصول الدائم
وأتقدم بالعرفان نفسه للأستاذة الدكتورة طليعة الصياح على ما قدمته
لي من علم ومعرفة ، وقبول مناقشة هذه الرسالة
والى الدكتور حسام النايف الذي تكرم بقبول مناقشة هذه الرسالة
مؤكداً بأن ملاحظاتهم لم تكن إلا لعمق معرفتهم وإهتمامهم
الشديد لخروج هذا العمل على أكمل وجه
والتي ستكون مني موضع الإهتمام
والله ولي النصر والتوفيق

يوسف عبود

الإهداء

الى من قضى ربي بهم إحساناً

الى من نهاني ربي أن أقول لهما أف أو أنهرهما

الى من أمرني ربي أن أقول لهما قولاً كريماً

وأن أخفض لهما جناح الذل من الرحمة

ةأدعوه أن يرحمهما كما ربياني صغيراً

الى والدي الحبيب .. ووالدتي الحنونة أطال الله في عمرهما

الى نبض المحبة الدائم

إخوتي .... أخواتي

الى كل مخلص يسعى لخير هذه الأمة في دينها ودنياها

يوسف عبود

الفهرس


المقدمة

المقدمة

يتناول هذا البحث فترة هامة من تاريخ سورية المعاصر التي مرت بأحداث مصيرية ، كان لها أعمق الأثر على تطورها وعلاقاتها السياسية والاقتصادية والثقافية ، مع الدول الرأسمالية والاشتراكية، الأمر الذي يستلزم الوقوف عندها لمعرفة أسبابها وتحليلها ، ومحاولة استخلاص النتائج منها. ومن هذا المنطلق جاء اختيار هذا البحث المعنون:

((العلاقات السياسية السورية – البريطانية 1946–1970م))

وتأتي أهمية هذا البحث من تبيان دور الجمهورية العربية السورية التاريخي الذي له أثر واضح في السياسة الإقليمية والدولية وعلاقاتها الدولية مع الدول العربية والأوروبية.

تعتبر المرحلة المتناولة في البحث من أحرج المراحل التي مرت بها الجمهورية العربية السورية ضمن مخاض محاولات إنتاج السياسة وطنياً بالدرجة الأولى وتأسيس انتقال إنتاجها من نموذج الحكم الفردي الذي بدا واضحاً في سورية من خلال الانقلابات العسكرية فيها إلى إنتاج السياسة في نموذج جديد مثل بداية مرحلة جديدة لواقع كانت فيها العلاقات الجديدة مربكة جداً لعدم الانسجام بين الأفراد كمبدعين للطاقة الاجتماعية والمحكومين بثقافات فردية، ويبين الإطار التنظيمي الذي يقوم على المؤسسة والذي انتقلت عليه سورية عام 1970م.

فالعلاقات السورية البريطانية ألقت بظلالها على التقلبات العديدة التي شهدها المشرق العربي سيما سورية، حيث زُرع الكيان الصهيوني بين جنباته بعد أن ساهمت الدول الغربية عامة وبريطانيا خاصة في زرع ذلك الكيان بشكل أو بآخر، وعلى الطرف الآخر وكرد فعل سياسي وعسكري كانت الوحدة السورية المصرية في 22 شباط عام 1958م.



إن دراسة تاريخ العلاقات السورية[1] البريطانية 1946-1970م يعكس بطرفيه أهمية كلا البلدين فبريطانيا تمثل ثقلاً صناعياً في شتى الميادين سيما ميدان الصناعة العسكرية، إضافة لثقلها في ميدان العلاقات السياسية الدولية ، أما الطرف الآخر الذي يمثل الجمهورية العربية السورية، فتأتي أهميتها من موقعها الجغرافي الاستراتيجي المتميز واعتبارها من الأسواق التجارية المهمة، فضلاً عن كونها دولة مواجهة عسكرية ضد الاحتلال الصهيوني فمع جلاء آخر جندي أجنبي (17 نيسان عام 1946م) استكملت سورية استقلالها وتحررت من ذلك الإحباط الذي نما وتعاظم إثر سلسلة من الأحداث كان أهمها سقوط المملكة العربية السورية وخضوعها للانتداب الفرنسي مدة ربع قرن بدت من خلاله هذه الدولة الفتية واحة من الحرية وسط صحراء غارقة تحت النفوذ المباشر وغير المباشر للدول الغربية، وذلك بعد ما رفض قادة الحركة الوطنية الارتباط بأية معاهدة مع الدول المنتدبة أو مع بريطانيا ، كانت سورية من بين كل دول الشرق العربي تملك الإمكانيات لتحقيق الازدهار والتقدم : ثلاثة ملايين موزعة على 185 ألف كم[2][2].

أراضي واسعة خصبة وسهلة الاستثمار، موقع متميز على مفترق طرق الحضارات القديمة جسر يربط العالم العربي الداخلي بالمتوسط، ازدادت أهميته بفعل الازدياد الهائل لإنتاج النفط مما جعل سورية دولة عبور نفط العراق والسعودية والخليج نحو مرافئ المتوسط ومع ذلك كان هذا الكيان السياسي السوري، كيانا مهتز الأسس يقف على أرضية من الرمال المتحركة وكان لا بد له كي يصمد ويثبت أن يحقق اللحمة بين فئات الشعب وأن يتحد الطبيعة السياسة للسوريين، والتوجهات القومية العربية.

1. إن لفظ سورية أوسع جغرافياً من الكيان السوري المدني إذ أنه يشمل سورية ولبنان والأردن وفلسطين ومنطقة الأسكندرونة ، وهذه الدراسة للجمهورية السورية التي تشكلت كوحدة سياسية مستقلة في 28 أيلول 1941 تمتد على مساحة 185 ألف كم2 ، وطول حدودها 2000 كم منها 596 كم شمالاً مع تركيا ، 600 كم شرقاً مع العراق ، 288 كم غرباً مع لبنان ، 353 كم جنوباً مع الأردن وفلسطين ولا واجهة غربية على المتوسط بطول 173 كم .

2 . عادل عبد السلام، جغرافية سورية الإقليمية، القسم الأول، مطبعة الروضة، دمشق،1990م، ص 54.

اصطدم إنجاز تلك المهام بعوامل خارجية،هي صراع القوى العظيمة على النفوذ في منطقة الشرق الأوسط ومطامع الدول العربية في سورية التي ساعدت على البنية الهشة للدولة والتوجه التقليدي لبعض المناطق السورية نحو الدول المجاورة.

فسورية قبل أن تستكمل وحدتها الداخلية كان عليها أن تواجه النظام العالمي الجديد الذي أخذت تتشكل ملامحه في غمار الحرب العالمية الثانية 1939 ـ 1945م، وتمثل في ضعف الاستعمار القديم وصعود الولايات المتحدة إلى مركز قيادة العالم الغربي.

فمنذ عام 1941م، برزت بريطانيا دولة متفوقة النفوذ في منطقة الشرق الأوسط وقد تمكنت بسهولة من إبعاد فرنسا المستضعفة عسكريا عن سورية ولبنان، وكان على فرنسا أن تحارب متراجعة دفاعاً عن امتيازاتها ووجودها في هاتين الدولتين اللتين خضعتا منذ وقت قريب لسلطتها بيد أنه كان على بريطانيا أن تواجه القادم الجديد إلى الشرق العربي، الولايات المتحدة، والمنافس الجدي على سيادة النفط والأسواق أولاً ثم النفوذ السياسي ثانياً. وهنا راح البريطانيون يدعون إلى التعاون بين القوى الغربية الثلاث للحفاظ على الاستقلال السوري والاستقرار الداخلي من أجل هدف الدفاع عند المشرق العربي.

والذي أتهمت فرنسا أنها غير مهتمة وأنها منغمسة في إقامة وضع مميز لها في سورية خاصة لدى ضباط الجيش السوري.

هذا الجيش الذي اقتحم المسرح السياسي مدافعاً عن الاستقلال السوري والنظام الجمهوري. هذا الجيش قد اخترقته أيضاً الصراعات العربية كما أُخترقت الجماعات السياسية المنافسة له على السلطة وساهمت في إفساد الحياة الدستورية السورية.

إن الأحداث التي تم استعراضها تقدم عبراً لكل الطامعين بتجاوز الواقع المعاش كما تؤكد أن الطموحات اليسارية واليمينية يجب أن تنبع من الأرض التي نعيش عليها، كذلك فهي تؤكد رغم

الخلافات السياسية، أن العرب أمة ذات نسيج أصيل، عاداتها و تقاليدها وتاريخها ترغم جميع أبنائها إلى تحقيق مصالحة أولاً .

إن وجود بعض الأغلاط اللفظية في مسار هذا التاريخ ظاهرة صحية، يمكن الاستفادة منها بعد قراءتها قراءة واعية، فتاريخها مشرق و قيادته مميزة خُلقاً و خَلقاً.

لقد قسم هذا البحث إلى مقدمة، و ثلاثة فصول، و خاتمة وثبت بالمصادر والمراجع مع ملاحق

تكمن أهمية الدراسة في أنها تمثل أول دراسة شاملة عن السياسة السورية لفترة ما بين 1946– 1970م والشمول هنا في أنها تناولت السياسة السورية من أبعادها و جوانبها و سياقاتها كافة، بمجالها الزمني، و بمعطياتها، و بمتغيراتها، و تحولاتها.

فالفصل الأول: تناول أوضاع سوريا السياسية خلال الفترة ما بين 1920 – 1945 م .

متمثلة بالاحتلال الفرنسي لسوريا و مؤتمر سان ريمون 1920 م، و ماذا تضمنت الاتفاقيات البريطانية الفرنسية، وما هي الحدود السورية و سياسات التقسيم و كيف أن تجارب العرب أثبتت أن دور الغرب مجتمعة أم متفرقة كانت تخضع حاجات المنطقة العربية لمصالحها و قد نظرت إلى المنطقة على ضوء أهميتها في صراعات الحرب، وكيف أن الدول العربية قدمت كل ما بوسعها لمساعدة قضية الحلفاء في أثناء حربين عالميتين، من تحويل الاقتصاد إلى المجهود الحربي، و صيرورة بعض البلاد العربية كمصر (مثلاً) قاعدة العمليات العسكرية في الشرق الأوسط، و بالرغم من هذا فإن جيشها بقي في حالة عجز فاضح.

أما **الفصل الثاني**، فتحدث عن العلاقات السياسية البريطانية والتطورات السياسية لكل من سورية و بريطانيا، والانقلابات العسكرية التي هزت سورية عام 1949م، والتي ترجع انطلاقة التغيرات السياسية العنيفة التي رسمت ملامح التاريخ السوري المعاصر.

إلى ذلك الزمن الذي افتتح فيه الجيش أول انقلاب في العالم العربي بعد الحرب الفلسطينية وترتب عليه سلسلة من الأحداث العاصفة حولت مجرى التاريخ ليس في سورية فحسب بل في أجزاء أخرى من العالم.

فالعوامل التي مهدت لمواجهة الانقلابات في سورية هي ضعف المؤسسات البرلمانية، تدهور شرعية النظام، تشتت الحركة الحزبية، انهيار الثقة الشعبية في الحكومة، و التدخلات العربية في الحياة السياسية السورية و التناقض في موقف السوريين تجاهها، من دون استبعاد مؤامرات وكالات الاستخبارات الغربية التي نشطت في وضع الخطط لصيانة مصالح دولها .

أما **الفصل الثالث** فيتضمن الحديث عن سورية ما بين **1958 – 1970** م .

و كيف نُظم البناء السياسي لتكون سورية الاقليم الشمالي و مصر الاقليم الغربي في دولة الوحدة، و تحولت دمشق التي عاشت في الحقبة السابقة حياة مفعمة بالنشاط ومتميزة عن محيطها، تحولت دمشق البؤرة التي شعّت منها أفكار القومية والتحرر إلى محافظة مثل الاسكندرية و حلب، و رحلت عنها البعثات الدبلوماسية إلى القاهرة عاصمة الدولة الجديدة .

وكانت الخطوة الأولى في طريق تحقيق وحدة الأمة العربية، ولادة الجمهورية العربية المتحدة. مرحلتا الوحدة مع مصر و الانفصال هما مرحلتان مترابطتان في تاريخ سورية مهما كانت كبيرة وعميقة الفروق بينهما و إذا ما كانت الوحدة تتويجاً لمرحلة أنهت المشاكل التي تعاني سورية منها فإنها خلقت أخرى اشدّ تعقيداً، فكان الانفصال، و هو مرحلة حاولت فيه البرجوازية إعادة عقارب الساعة إلى الوراء و فشلت ومن الفشل انبثق في سورية عصر جديد .

واختتم البحث **بخاتمة** تضمنت وجهة نظر الباحث كقارئ لتلك الأحداث، مع مصادر و مراجع و ملاحق، وقد توخيت الدقة في انتظام الأفكار والمصادر مع الالتزام المؤكد للحيادية في القراءة و التحليل، وفي الوقت نفسه التزم الباحث بنقل دقيق لإبراز الأحداث دون تعاطف وفي الوقت نفسه دون إيضاح لأسباب يقرؤها القارئ فهماً و إدراكاً كما آثرت عدم الانسياق مع السرد التاريخي



بقصد تقديم بحث يغطي المرحلة الزمنية التي سبقت، ليس بسبب قلة المعلومات، و إنما لأن الأحداث قدمت بشكل يثير الكثير من التساؤلات

ختاماً : نأمل في أن نكون قد أوفينا الموضوع حقه، و لعل هذه الدراسة تكون مفيدة للدراسات اللاحقة، وتقدم أجوبة وافية عن كل التساؤلات التي يطرحها المضمون بهذه الحقبة الزمنية من تاريخ العلاقات السياسية السورية البريطانية (1946 ـ 1970م) .

والله ولي النصر التوفيق


الفصل الأول

الفصل الأول
أوضاع سورية السياسية خلال الفترة ما بين 1920 ـ 1945

1- الاحتلال الفرنسي لسورية ومؤتمر سان ريمون /1920/ وموقف عصبة الأمم

2- الإتفاقات البريطانية الفرنسية وتعديل إتفاق سايكس بيكو

3- حدود سورية وسياسة التقسيم والدويلات السورية المحدثة

4- سورية خلال الحرب العالمية الثانية 1939 – 1945 / م.

الفصل الأول
أوضاع سورية السياسية خلال الفترة ما بين 1920 ـ 1945

1. الاحتلال الفرنسي لسورية ومؤتمر سان ريمون /1920 م/ وموقف عصبة الأمم:

كانت فرنسا من أوائل الدول الأوروبية التي أبرمت إتفاقيات مع الدولة العثمانية عرفت بالإمتيازات[1] وكان أولها عام 1535م، وجاء بعدها معاهدة بين الدولتين عقدت في 1569/10/18م،أباحت حرية التنقل للرعايا الفرنسيين في الموانئ العثمانية وممارسة التجارة.

وبدأت الأطماع الفرنسية تجاه المنطقة العربية تتجسد على شكل حملات فكان أولها الحملة الفرنسية على مصر سنة 1798-1801م، والتي كان من أهم أسبابها حالة العداء بين فرنسا وانكلترا وخاصة بعد قيام الثورة الفرنسية فجاءت لتهدد مصالح الانكليز على طريق الهند.

وقد جاءت الحملة الفرنسية بقيادة نابليون بونابرت حيث واجه الكثير من الصعوبات وخاض معارك صعبة من أهمها معركة أبي قير البحرية التي انتهت بإغراق السفن الفرنسية ووصول الإنكليز وحصارهم للسواحل[2].

وكان من مجريات الأحداث في الحملة أن تحول نابليون إلى الموانئ السورية خشية الوقوع بين القوة البرية العثمانية القادمة عبر الأراضي السورية من جهة والقوة البحرية من جهة أخرى، ولكنه واجه

(1) **الامتيازات** : هي الوثائق والمعاهدات التي اتخذت منها الدول الأوروبية حجة لتثبيت رعاياها على أرض بلاد الشام وذريعة للتدخل في شؤون الدولة العثمانية الداخلية في كل مناسبة وجعلتها فرنسا كنقطة انطلاق لما تسمية " الصداقة الفرنسة السوري " حيث شهد القرنان السادس عشر والسابع عشر تطور مفهوم الامتيازات من مجرد معاهدة تجارية عادية بين دولتين ولو كانتا مختلفتين ديناً إلى إمتيازات تتمتع بها إحدى الدولتين المتفقتين في أراضي الدولة الأخرى، ثم إلى جوازات رسمية تسنح لهذه المتفقة والحائزة الاتفاقات للتدخل في شؤون الأخرى. للمزيد انظر ماري سركو السكيف ، الإمتيازات الأجنبية ، 2010م.

(2)علي محافظة، موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية 1919-1945م، بيروت، مركز دراسات الوحدة،1985م، ص14.

أيضاً الكثير من العقبات وخاصة المقاومة العنيفة أمام أسوار عكا. واضطر نابليون للعودة إلى فرنسا وتسلم من بعده كل من الجنرال كليبرومينو وانتهت الحملة بالفشل وتوقيع اتفاقية العريش[1].

أدى اضطرار الدولة العثمانية إلى الاستدانة من البنوك والمصارف الأجنبية لمواجهة الأزمات المالية المتلاحقة وتغطية نفقات حرب القرم 1853 – 1856م، إلى تحويلها إلى بلاد رؤوس أموال ومصانع وبالتالي فتح شهية الأوساط الرأسمالية الصناعية في أوروبا، وهكذا تورطت الحكومة العثمانية بالديون واضطرت إلى إعلان إفلاسها سنة 1875م، وربط مصيرها السياسي والاقتصادي بالمخططات السياسية للحكومات الأوروبية. وبعد انعقاد مؤتمر برلين عام 1878 م،وأثناء الإندلاع الحرب العثمانية الروسية عام1877م، أخذت الدول الدائنة (فرنسا بريطانيا – ايطاليا) تواجه ضغطاً من الشركات صاحبة الأسهم من أجل دفع أموالها وكانت حصة فرنسا هي حصة الأسد حيث بلغت 44,87% من مجموع الديون الأوروبية، بشكل عام بدأت الدول الأوروبية باستخدام الإمتيازات الموجودة لدى الدولة العثمانية كأداة للحصول على مناطق نفوذها مستغلة ضعف الدولة العثمانية، فقامت فرنسا باحتلال الجزائر 1830م، واعتبارها جزءاً من الأراضي الفرنسية، وانتهجت في تونس بعد فرض الحماية عليها بموجب معاهدة باردو عام 1881 م، سياسة اقتصادية مماثلة كذلك اتبعت السياسة نفسها في سلطنة المملكة المغربية.

أما في المشرق العربي فقد أستفادت فرنسا كثيراً من اتفاقاتها مع الدولة العثمانية عام 1838م واتجهت أنظار الفرنسيين إلى استثمار الأراضي في كيليكيا وسوريا والعراق وبقي الرأسمال الفرنسي غائباً عن التنقيب عن النفط في المشرق العربي حتى قيام الحرب العالمية الأولى[2].

---

(1) مصطفى بلواني ، التحولات السياسية في سوريا بين تحقيق الإستقلال وقيام الوحدة، 1946 . 1958م رسالة دكتوراة، بإشراف د. خيرية قاسمية، كلية الآداب، جامعة دمشق، 1994، ص 38.
(2) محافظة،علي، مرجع سابق، ص55.

كان يسود الإستراتيجية البريطانية في بدايات الحرب العالمية الأولى أعتقاد بأن روسيا هي مفتاح هذه الحرب، لذلك كان ضرورياً عدم السماح لها بأن تخرج من الحرب بسلام ويجب مكافأتها على دخول الحرب، لكن ذلك كان صعباً للغاية على حساب ألمانيا أو النمسا، إلا أنه أصبح ممكناً بعد دخول الإمبراطورية العثمانية الحرب، فقد قامت بريطانيا وفرنسا بتقديم عرض لروسيا بأن تحصل على استانبول والمضائق بعد نهاية الحرب[1] وكان هذا العرض كافياً لإقناعها بالمضي قدماً، ويبدو أن العرض الانكليزي والفرنسي كان مضلاً من خلال كونها كانتا تعتقدان أنه بالإمكان تسوية المسألة في نهاية الأمر بواسطة تدويل المضائق.

ولكن بعد أن شن الحلفاء حملة الدردنيل وأصبح بإمكان القوات البريطانية والفرنسية دخول استانبول، طالبت روسيا بضمانات أكيدة لحصولها على استانبول والمضائق وحصلت على تلك الضمانات بما عرف باتفاقية القسطنطينية عام 1915م. تمخضت اتفاقية القسطنطينية على نتائج هامة، فقد جعلت عقد سلام منفصل بين روسيا والإمبراطورية العثمانية أمراً أكثر صعوبة، بالإضافة إلى أن فرنسا وبريطانيا أصبحتا تسعيان للتعويض عن المكاسب الكبيرة التي وعدت بها روسيا فقامت بتقديم مطالبها في الحصول على سوريا بأكملها [2].

مع العلم أن فرنسا كانت تطمح بالحصول على سورية حتى قبل دخول الدولة العثمانية الحرب من خلال قيام الموارنة بانتفاضة مسلحة بغية إرسال حملة فرنسية إلى سورية لإحباط أية مخططات بريطانية في المنطقة – أما بريطانيا فكانت أبطأ بتقديم مطالبها، حيث قام رئيس الوزراء أنذاكاسكويث بتعيين لجنة وزارية في 8 نيسان عام 1915م، لتحديد ما ينبغي لبريطانيا أن تريده

(1) يعتقد بعض المؤرخين أن روسيا هي التي قامت بابتزاز فرنسا وبريطانيا لإعطائها استانبول والمضائق مقابل عدم عقد سلام منفصل مع الدولة .

(2) بدر الدين السباعي، المرحلة الإنتقالية في سورية، 1958 . 1961م ، دار إبن خلدون، بيروت 1975م، ص 88.

في الشرق الأوسط وسميت هذه اللجنة لجنة (دوبونسين) وكانت الخيارات التي طرحها مارك سايكس رئيس هذه اللجنة تتعلق بالمزايا النسبية لمختلف أنواع التسويات الإقليمية سواء أكان ذلك بضم الأراضي العثمانية من قبل دول الحلفاء، أم بتقسيم هذه الأراضي إلى مناطق نفوذ بدلاً من ضمها ضماً صريحاً، ترك الإمبراطورية العثمانية على حالها ولكن مع جعل حكومتها طيعة أو تطبيق نظام اللامركزية في إدارة الإمبراطورية وتقسيمها إلى وحدات شبه متمتعة بالحكم الذاتي، وفي نهاية الأمر أفضت المناقشات إلى أن الخيار الأول كان الأسهل والأنسب ليكون إستراتيجية لعمل بريطانيا في الشرق الأوسط[1].

كانت اللجنة متفقة على ما كان متفقاً عليه سابقاً من إزالة للسيادة العثمانية عن قبرص ومصر ومد النفوذ البريطاني حتى إيران. ولكن الإضافة التي قدمتها هي تحديد الطرق كمركز للمطامع البريطانية إذا رأت أن العراق امتداد منطقي للوجود البريطاني الحالي في الخليج العربي، وأن العراق يشكل امتداداً لمصالح الهند البريطانية في الشرق الأدنى، غير أن سايكس ألحَّ على أن يتم دعم الموقف العراقي من الغرب وليس من الشرق لذلك كانت ثمة حاجة إلى مد خط يصل إلى أحد الموانئ على البحر المتوسط واقتراح بأن يكون في حيفا وكان من تأثير هذه التوصية إقامة مصالح بريطانية في فلسطين متحدية بذلك المطالب الفرنسية منها في تلك الأثناء، كانت بريطانيا ترى خطراً أخر محدقاً بطموحاتها المستقبلية في المنطقة العربية وأيضاً بالنسبة إلى حربها مع الإمبراطورية العثمانية، فقد كان المسؤولون البريطانيون وعلى رأسهم، كتيشنر يعتقدون بأن الخليفة في الإسلام يستطيع الدفع بالمسلمين ضد بريطانية من خلال إعلان ما يسمى بالحرب الجهادية. فبريطانيا كانت تحكم ما يقارب نصف مسلمي العالم في الهند ومصر والسودان وغيرها. وكان هناك جزء كبير من الجيش الهندي يتألف من المسلمين السنة الذين كانوا يعدون السلطان العثماني بمثابة الخليفة، ويبدو أن

(1) دافيد فرومكين، سلام ما بعده سلام، ولادة الشرق الأوسط 1914 – 1922م، ترجمة أسعد كامل الياس رياض الريس للكتب والنشر، لندن، ط1، 1992م، ص 111.



هاجس التمرد الهندي الذي قام في عام 1857 م، والذي أشعل ناره الدين وأسقط حكم شركة الهند الشرقية بالإضافة إلى انتفاضة المهدي في السودان والقلاقل الإسلامية في مصر عام 1905 م، لم تفارق مخيلة المسؤولين البريطانيين وبالتالي كان قيام حرب اسلامية جهادية مقدسة ضد بريطانيا يعد كابوساً حقيقياً [1].

وعلى الرغم من أن السلطان العثماني كان قد أعلن الجهاد في عام 1914 م، عندما دخلت الإمبراطورية العثمانية الحرب، إلا أن دعوته لم تجد صدى واسعاً آنذاك – في رأي المسؤولين البريطانيين – بسبب عدم سيطرة العثمانيين على الأراضي المقدسة في الحجاز.

من هنا نشأت الإستراتيجية البريطانية في محاولة دعم زعيم ديني اسلامي في شبه الجزيرة العربية لتبوء منصب الخليفة على المسلمين. فمن الجهة الأهم، سوف لن يتم تهديد وضع بريطانيا في الهند والسودان ومصر وغيرها من خلال حرب جهادية مقدسة. ومن جهة ثانية سوف تكون تلك المساعدة في إقامة هذه الدولة الإسلامية في الحجاز بمثابة التعويض على مسلمي الهند نظير ما تقوم به بريطانيا من تحطيم أوصال أخر إمبراطورية إسلامية ذات شأن، ومن جهة ثالثة سوف يكون هذا الخليفة الذي نصبته بريطانيا على العرب والمسلمين من جهة نظرهم – خير معين لبريطانيا في تحقيق طموحاتها بما يتعلق بالمنطقة العربية... أو ما يسمى بالشرق الأوسط [2].

إن إستراتيجية بريطانيا في مباحثاتها مع الحسين كانت بسيطة جداً، فهي كانت تعتمد تقديم وعود آجلة غير واضحة في سبيل الحصول على مساعدة عاجلة.

ويبدو أن بريطانيا شعرت في نهايات عام 1915 م، بضرورة أن تكون أكثر مرونة في تقديم الوعود التي كانت تتحفظ بشأنها بالنسبة لحدود الدولة العربية الإسلامية، وكان ذلك التغير لعدة أسباب

---

(1) نوغانوفا أولغا، العلاقات الدولية في الشرق الأوسط وفي الشرق الأدنى، دار الفارابي بيروت، 1980 ص211

(2) السباعي ، مرجع سابق، ص 62.

أولها اعتقاد البريطانيين بصحة المعلومات التي قدمها الفاروقي حول جمعية سرية تضم عدداً كبيراً من الضباط العرب في الجيش العثماني تسعى لإقامة خلافة عربية في الجزيرة العربية وسورية والعراق، وأنه – في حال قدمت بريطانيا الدعم لها فإن الوطنيين العرب سيضعون كل قوتهم إلى جانبها، أما في حال لم يتم ذلك فسوف تنحاز هذه القوى الوطنية إلى جانب ألمانيا والعثمانيين المستعدين لتقديم الدعم لهم في حال حاربوا بريطانيا.

أما السبب الثاني، فهو وضع الحلفاء المتأزم في الدردنيل، وحاجة الخلفاء لانتفاضة أو تمرد عربي يضعف الضغط العثماني في تلك المنطقة.

أما السبب الثالث، فكان رغبة بريطانيا بالاستفادة من رعاية نشوء دولة عربية مستقلة في المنطقة للحد من طموحات حليفتها فرنسا ومطالبتها في المنطقة العربية [1].

ومع ذلك لم تكن نتائج مراسلات الحسين – مكماهون ما بين عامي1915 – 1916 م مرضية للطموحات العربية فقد تم استثناء بعض مناطق من ساحة الإستقلال العربي بدعوى أنها لم تكن عربية خالصة، أو أنها لا تستطيع التصرف فيما يتعلق بشأنها بسبب حساسيتها بالنسبة لحليفتها الكبرى فرنسا.

أرادت بريطانيا الوصول إلى اتفاق مع حليفتها الكبرى فرنسا حول هذه الأمور وتم ذلك بما أصبح يعرف باتفاقية سايكس بيكو في 3 كانون الثاني عام 1916م[2].

حيث وافق المفاوض البريطاني سايكس نظيره الفرنسي بيكو على أن تعطي بريطانيا لفرنسا يد مطلقة في الساحل السوري ولبنان وكليكيا ومجالا للنفوذ يمتد شرقاً حتى الموصل مقابل أن تسمح فرنسا لبريطانيا بيد مطلقة في بغداد والبصرة ومجالاً للنفوذ في المنطقة الجنوبية حيفا وعكا في فلسطين

---

(1) غازي دحمان، الدور الإقليمي السوري، راهنة ومستقبلة وخياراته، الحياة، لندن، 2005 ، ص 70.

(2) أمين سعيد، الجمهورية العربية المتحدة، سلسلة كتب تاريخ العرب الحديث، القاهرة، العدد 1، 1959م ص183.

واتفقتا على ترك باقي فلسطين تحت إدارة دولية دون الإشارة إلى كيفية عمل ذلك ومن ثم تم الحصول على موافقة روسيا على اتفاقية سايكس – بيكو مقابل تنازلات أخرى لها في أرمينيا وكردستان [1].

في 30 كانون الثاني عام 1919م، قرر الحلفاء في مؤتمر الصلح في فرساي (فرنسا) فصل البلاد العربية عن الإمبراطورية العثمانية، واتفقوا على العمل من أجل الإرتقاء بشعوب هذه البلاد التي تعتبر وديعة مقدسة في ذمة المدنية: وكانت أفضل الطرق من وجهة نظرهم للقيام بهذه المهمة العظيمة هي وضع هذه الشعوب في عهدة الأمم الراقية التي ستقوم بهذا الإشراف كوصية من قبل عصبة الأمم، مع الإشارة إلى أن بعض الشعوب الخاضعة للإمبراطورية العثمانية بلغت من الرقي درجة يصلح معها الإعتراف بها كأمم مستقلة ولكن تحت إشراف دولة وصية عليها تقوم بمساعدتها [2].

قام الأمير فيصل بعرض قضية العرب في مؤتمر الصلح في 6 شباط عام 1919 م، والتي تهدف إلى أستقلال كل المناطق التي يتكلم أهلها اللغة العربية من خط أسكندرونة. ديار بكر شمالاً حتى المحيط الهندي جنوباً وبضمان عصبة الأمم.

وكان الأربعة الكبار بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وإيطاليا اجتمعوا في 20 أذار عام 1919م بحثوا موضوع سورية، حيث أكد الوفد الفرنسي تمسكه بسورية كلها، بينما احتج الوفد البريطاني بأن احتلال فرنسا لسورية الداخلية مخالف لنص اتفاقية سايكس – بيكو مبرزين أهمية الثورة العربية بالنسبة للجهد الحربي للحلفاء، ووعود بريطانيا في مراسلات حسين مكماهون حول استقلال سورية الداخلية.

(1) دافيد فرومكين،مرجع سابق، ص 300

(2) أحمد غميض،سورية من الوحدة الى التصحيح، شهادات ونظرات،دار التوحيدي،حمص،2000،ص 223

– طرح تدخل الرئيس الأمريكي ويلسون مقترحاً يتضمن إرسال لجنة للتعرف على رأي الشعب السوري وتقديم تقرير حول ذلك لمؤتمر الصلح، وعلى الرغم من أنه كان يتوجب على كل دولة من الدول الأربعة الكبار إرسال مندوبين عنها في تلك اللجنة، إلا أن فرنسا تخلفت وإيطاليا لم تهتم، وربطت بريطانيا مشاركتها بمشاركة فرنسا فبقيت اللجنة أمريكية بحتة تتألف من المندوبين الأمريكيين الدكتور هنري كينغ والسيد شارل كراين[1].

وصلت اللجنة إلى سورية في 10 حزيران عام 1919 م، وقضت 42 يوماً زارت خلالها 1520 قرية ومدينة طالبت جميعها باستقلال البلاد، وقدم المؤتمر السوري باسم الشعب الشوري مقرراته باستقلال البلاد على أساس ملكي نيابي دستوري ورفض مطالب الصهاينة بجعل القسم الجنوبي من البلاد السورية (فلسطين) وطناً قومياً لهم، ورفض المؤتمر أيضاً فصل المنطقة الغربية الساحلية — والتي من جملتها لبنان– عنه ورفض جميع ادعاءات فرنسا بالوصاية عليها.

اعتماداً على ذلك، رفعت لجنة كينغ– غراين تقريرها وتوصياتها إلى مؤتمر الصلح في باريس في نهاية شهر أب عام 1919 م، وكانت التوصيات تتضمن المحافظة على وحدة سورية حسب رغبة السواد الأعظم من سكانها مع اعطاء لبنان نوعاً من الاستقلال الإداري ولكن ضمن الوحدة السورية.

وذكرت اللجنة أن 60% من الشعب السوري يرغب بأن تكون الدولة الوصية على سورية هي الولايات المتحدة وفي حال رفضها أن تكون بريطانيا، حيث أن الشعب السوري يرفض الادعاءات الفرنسية بوجود مصالح ذاتية لها في سورية وفي حال كان لا بد أن تعطى فرنسا حق الوصاية فيجب أن تنحصر هذه الوصاية في حدود لبنان الصغير[2].

---

(1) غميض، مرجع سابق، ص 230.

(2) محمد حبيب صالح، دراسات في تاريخ القضية الفلسطينية، جامعة دمشق، 1997، ص103.

دون أن تشمل بحال من الأحوال بقية الأراضي السورية. أما بالنسبة لفلسطين، فقد أشارت اللجنة إلى أن السكان غير اليهود والذين يشكلون تسعة أعشار السكان في فلسطين يرفضون البرنامج الصهيوني رفضاً باتاً.

لم يعطي أحداً اهتماماً لتقرير، ولم يترك أي أثرٍ على نتائج المؤتمر، ولم يوافق الحلفاء على مطالب العرب وانفض المؤتمر دون أن يصل إلى أي اتفاق محدد بشأن الدول العربية [1].

كانت الإستراتيجية البريطانية في مؤتمر الصلح فيما يتعلق بالشرق الأوسط تتمثل بمحاولة استرضاء فرنسا واستمالة الولايات المتحدة لأنها بذلك سوف تحصل على الحصة الأكبر من الحصص الشرق أوسيطة.

وعلى الرغم من أن بريطانيا كانت تضع العراقيل أمام فرنسا الساعية للاستئثار بسورية كلها لنفسها إلا أنها في نهاية الأمر لم تكن لتضحي بعلاقاتها مع فرنسا من أجل سورية. وظهر ذلك جلياً في تصريح لويد جورج في إحدى أيام انعقاد مؤتمر الصلح قائلاً: " بالنسبة لنا إن صداقة فرنسا تساوي عشرة بلاد من سورية". [2]

كما أن بريطانيا استمالت أمريكا (ويلسون) ذات النقاط الأربع عشرة النبيلة [3] إلى جانبها من خلال أيهامها بأن غاياتها في الشرق الأوسط ليست سوى خدمات تجاه شعوب المنطقة للارتقاء والنهوض بها في سلم المدنية!.

---

(1) م.ف- سيتون وليمز: بريطانيا والدول العربية، عرض العلاقات الانكليزية العربية 1920 – 1948م ترجمة وتعليق أحمد عبد الرحيم مصطفى، مكتبة الانجلو المصرية، ب.ت، ص 101.

(2) مالكو لم ياب، نشوء الشرق الأدنى الحديث 1792 – 1923م، ترجمة خالد جبيلي، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط1، 1998م، ص 348.

(3) نقاط ويلسون الأربعة عشر، إعلان أطلقه الرئيس الأمريكي وودر ويلسون في 8 كانون الثاني 1918م وأراد أن يكون بياناً موجهاً لسياسات الحلفاء في الحرب ومؤتمر الصلح، وقد تضمن الإعلان العديد من النقاط المؤكدة على قيم الحرية والديمقراطية وحقوق الشعوب في التحرر وتقرير مصيرها.

قبل نهاية مؤتمر الصلح توجه فيصل إلى سورية في 5 أيار عام 1919 م، لإجراء انتخابات تأسيسية لمؤتمر سوري يمثل الشعب ويدافع عن حقوقه وذلك قبل وصول لجنة كينغ- غراين إلى سورية في 15 أيلول من عام 1919م، وقع رئيسا وزراء بريطانيا وفرنسالويد جورج وكليمنصو على الاتفاق العسكري الذي يتضمن قبول فرنسا بجلاء القوات البريطانية من سورية وكيليكيا على أن تحل محلها قوات فرنسية مقابل تعهد فرنسا وبريطانيا بإدخال ولاية الموصل ضمن الحدود السورية وعدم منازعتها في الحصول على العراق وشرقي الأردن وفلسطين.

اتضح للأمير فيصل أن فرنسا عازمة على احتلال سورية ومد نفوذها من الساحل إلى المدن الداخلية التي لم يتضمنها اتفاق سايكس – بيكو، ونصحه البريطانيون بالسفر إلى باريس للتفاهم مع الحكومة الفرنسية في وقت كانت القوات البريطانية منه تقوم بانسحابها من سورية الداخلية وكيليكيا [1].

عقد فيصل مع كليمنصو في باريس في 7 تشرين الثاني عام 1919م، اتفاقاً مؤقتاً اعترفت فيه فرنسا باستقلال سورية ولكن مع الخضوع لنوع من الإشراف الفرنسي، وعرف هذا الاتفاق باتفاق فيصل-كليمنصو (وكان أول وثيقة مكتوبة بين فرنسا والجانب العربي يجري الاعتراف به لفرنسا بالوصاية على سورية) [2] ولكن الاتفاق سقط بسقوط حكومة كليمنصو فيما بعد.

وبعد عودة فيصل إلى دمشق وعقد المؤتمر السوري لدراسة اتفاق فيصل –كليمنصو أصدر في 7 آذار عام 1920م، قراراً بإعلان استقلال سورية، بمناطقها الثلاث الداخلية والساحلية والجنوبية (فلسطين) ورفض المزاعم الصهيونية في فلسطين واختيار الأمير فيصل بن الحسين ملكاً على البلاد.

أعلنت حكومتا بريطانيا وفرنسا عن عدم اعترافهما بشرعية قرارات المؤتمر السوري، ودعوا الحلفاء لعقد مؤتمر للتباحث في التطورات. حيث اجتمعوا في سان ريمو في (إيطاليا) في الفترة ما بين 18-

---

(1) صالح، مرجع سابق، ص 108.

(2) وليد المعلم، سورية 1916-1946، الطريق إلى الحرية، دار طلاس، ط1، 1988، ص 88.

28 نيسان 1920 م، فقرر المجلس الأعلى لدول الحلفاء وضع المنطقة العربية ما بين البحر الأبيض المتوسط والخليج العربي تحت الانتداب (1).

على أن يعهد لبريطانيا بالانتداب على العراق وفلسطين وشرق الأردن، ولفرنسا على سوريا ولبنان. وبذلك يكون بما حدث في مؤتمر سان ريمو قد تمت خيانة العرب في جميع الوعود التي قطعها الحلفاء معهم (2).

وعمت المدن السورية تظاهرات، فاضطرت حكومة الركابي إلى الاستقالة، فكلف الملك فيصل السيد هاشم الأتاسي بتأليف حكومة هدفها منع تنفيذ مقررات سان ريمو بالقوة، وقد اشترك في هذه الحكومة الدكتور عبد الرحمن الشهبندر، ويوسف العظمة، بالإضافة إلى فارس الخوري وساطع الحصري وغيرهما. وسارعت الحكومة الجديدة إلى إعلان خدمة العلم مشجعة الثورات على الفرنسيين في المنطقة الساحلية المحتلة.

عينت فرنسا الجنرال غورو مفوضاً سامياً في سوريا ولبنان وقائداً لقواتها المحتلة، فراح يحشد جيوشه على حدود المنطقة الشرقية بغية القضاء على استقلال سورية عندئذٍ رأت الحكومة السورية أن يسافر الملك فيصل إلى باريس بغية اطلاع مؤتمر الصلح على الموقف لكن الجنرال غورو وجه إلى فيصل رسالة جافة تضمن انذراً خُماسي الشروط، إذا لم يتمثل له فيصل من خلال أربعة أيام تصبح الحكومة الفرنسية مطلقة اليد في العمل..... وختم غورو "جوابه – الإنذار" بقوله: " إنه يخشى إذا سافر فيصل من غير طريق بيروت أن فرنسا لا تستقبله ولا تتعرف إليه....".

أما شروط الإنذار الخمسة فهي:

---

(1) كان أول من أدخل مصطلح الانتداب إلى القاموس السياسي هو الجنرال جان كريستيان سمطس عضو مجلس الوزراء الحربي البريطاني، ويعود له الفضل في دفع الحكومة البريطانية للحصول على انتداب فلسطين.

(2) Kenneth O. Morgan: The Oxford history of Britain, oxford university press, London, p, 593

1- تسليم سكة حديد رياق – حلب إلى السلطة العسكرية الفرنسية (وهو عملٌ سيتتبع احتلال القوات الفرنسية لمدينة حلب ومحطات رياق وبعلبك وحمص وحماه).

2- إلغاء خدمة العَلَمَ وخفض عدد الجيش العربي.

3- قبول الانتداب الفرنسي من غير قيد ولا شرط.

4- قبول العملة التي أصدرتها الإدارة الفرنسية.

5- معاقبة الذين تمردوا على فرنسا أو قاموا ضدها بأعمال عدائية.

وقع هذا الإنذار على فيصل وحكومته والمؤتمر السوري العام والمواطنين وقوع الصاعقةومال فيصل إلى قبول الإنذار حقناً للدماء وخوفاً من أن يزحف الفرنسيون على العاصمة دمشق، أما الحكومة فآثرت السلامة أيضاً باستثناء وزير الحربية الزعيم يوسف العظمة الذي دعا إلى القتال مهما كلف الأمر، وأصدر المؤتمر السوري العام قراراً أعلن فيه أنه لا يحق لأية حكومة قبول الإنذار وأن كل حكومة تفعل ذلك تعتبر غير شرعية، أما الرأي العام فأخذ يغلي كالمرجل غيظاً وانطلقت التظاهرات إلى قصر فيصل وارتفعت الهتافات بسقوطه، فسقط عدد من القتلى برصاص الحرس الملكي[1] ......

وعلى الرغم من قبول فيصل للإنذار فقد زحف الفرنسيون على دمشق من غير مقاومة تُذكر فثار الشعب، وارتفعت الأصوات: " إلى الحرب إلى الحرب!" وعندئذٍ لم يجد الملك فيصل مناصاً من النزول عند إرادة الجماهير فأعلن الجهاد المقدس على الفرنسيين لردهم عن العاصمة السورية. وشرع الشباب يتطوعون في صفوف الجيش، ويهتفون بحياة الملك، وبسقوط الغزاة.....

وفي 24 تموز 1920 م، التحم الجيشان السوري والفرنسي في رُبى مَيْسَلون على مقربة من دمشق وجرت معركة غير متكافئة بين السوريين والفرنسيين أظهر فيها السوريين بطولة نادرة واستشهد

(1) Denver, monograph series in world affairs , mono, no . 1,1964 - 1955,s.p.40

خلالها قائدهم، يوسف العظمة، بعد أن هجم على مصفحات الفرنسيين هجوماً بالغ الجرأة. وفي اليوم التالي دخلت القوات الفرنسية العاصمة السورية، وطلب الجنرال غورو من الملك فيصل مغادرة البلاد، ففعل في 28 تموز 1920 م، وتوجه إلى درعا ومن ثم إلى حيفا ومنها أبحر إلى إيطاليا...... وخضعت سوريا للانتداب الفرنسي" [1].

2 . الإتفاقيات البريطانية الفرنسية وتعديل إتفاقية سايكس بيكو:

أثارت المنطقة العربية منذ وقت طويل شهية الدول الاستعمارية الطامعة ببسط السيطرة والنفوذ والتوسع، كما أسالت ثرواتها وخيراتها لعاب المتنافسين عليها باعتبارها عصب الحياة وشريان الوجود [2].

فبعد التركيز الصهيوني والاستعماري على المنطقة العربية وأهمية وحدتها بصورة خاصة، كان لا بد من العمل في اتجاه التجزئة والتقسيم، وتقطيع أوصال المنطقة وإبقائها مجزأة، ليسهل التحكم بها وتجيير خيراتها وثرواتها لمصلحة هذين الاستعمارين، دون افساح المجال أمام شعبها للتقدم والتطور والاستقلال، ومن هذا المنطلق كان تقسيم المنطقة العربية وتجزئتها عام 1916 م بموجب معاهدة سايكس بيكو على أساس صهيوني بحت كمقدمة لتبرير قيام اسرائيل العنصرية فيما بعد. وقد كان هذا الاتفاق لصالح الصهيونية تماماً وجاء ليخدم هدف الاستعماريين القدامى والجدد.

وقليلون جداً في الوطن العربي هم الذين أدركوا صهيونية مارك سايكس وجورج بيكو، كما يعترف كريستوفر (ابن مارك سايكس)، بصراحة في كتابه الذي صدر عام 1953 م ويتناول فيه ريتشارد سبثورب أحد رجال الكنسية في القرن الماضي كما تتناول دراسته الأخرى حياة والده مارك (وعنوان كتابه هذا دراسة مأثرتين). حيث يقول عن والده في جهوده نحو الصهيونية " كان قد اعتنق

---

(1) انطوان مراد: قصة وتاريخ الحضارات العربية، ج 5-6 ، ص 68- 70

(2) أحمد يوسف،تجربة الجمهورية العربية المتحدة، مجلة المستقبل العربي،بيروت،تشرين الثاني،1982،العدد 117

الصهيونية عام 1915م، (أي قبل توقيع المعاهدة بسنة واحدة) اعتناقاً لم يدر به العرب، وكانت مساعيه من أقوى العوامل في حصول اليهود على وعد بلفور[1].

وترك مارك سايكس وثائق وأوراقاً مختلفة مما يعد كله مصدراً مهماً في اخبار النشاط الصهيوني في لندن بعد عام 1914م، حتى نهاية الحرب. وحسب قول مارك سايكس نفسه فإن الدكتور موسى غاستر وهو صهيوني بريطاني هو الذي أدخله في الصهيونية بعد تعيينه وزيراً مساعداً لوزارة الحرب في خريف عام1915م، أما فيما يتعلق بجورج بيكو ممثل فرنسا فإن بعض المراجع تشير إلى سوكولوف بشأن ادخاله وتحوله إلى القضية الصهيونية، بيد أن المؤرخ الكبير عجاج نويهض يقول أن لويد جورج لم يدخله أحد وإنما أعطى وجارى.

ولا شك أن مارك سايكس يعتبر من الأوائل الذين خدموا الصهيونية خدمات ثمينة، دفعت بوايزمن الاعتراف بفضله على الحركة قائلاً: " **لا أستطيع أن أفي خدمات سايكس حقها من القول، فهو الذي أرشدنا في عملنا إلى مداخل ومخارج أبعد مدى في صبغتها الرسمية، ولولا المشورة التي كان يقدمها لنا رجال من أمثال سايكس واللورد روبرت سيسل في وقت لم تكن لنا فيه خبرة في المفاوضات الدبلوماسية الدقيقة لارتكبنا أخطاء كثيرة بلا شلك**".

وقد برهنت هذه المعاهدة عن النوايا الاستعمارية وأسلوب الخداع لتحقيقها حيث كانت بريطانيا تفاوض العرب واعدة إياهم بالاستقلال والتخلص من الحكم العثماني وكانت مراسلات "الحسين — مكماهون" تدخل جوهرياً في هذا الإطار. وكان للثورة البلشفية في روسيا بقيادة لينين الفضل الأول في الكشف عن هذه المعاهدة وأسرارها. وانطلاقاً من ادراك بريطانيا لأهمية المنطقة العربية وموقعها المتحكم في العالم، توجت تحالفها وعلاقتها العضوية بالحركة الصهيونية بإصدار وعد بلفور".[2]

---

(1) مراد ، مرجع سابق، ص 90.

(1) د. صالح زهر الدين: أسرار من التاريخ الدبلوماسية السوداء. تقديم: السفير الدكتور، حليم أبو عز الدين ط1، تشرين الثاني 1985، ص 33- 35.



إن بريطانيا التي شكلت العمود الفقري لجبهة دولة التفاهم، وبهدف كسبها للحرب فقد عمدت إلى توقيع بعض الاتفاقيات وإلى أطلاق بعض الوعود من أجل الحصول على أكبر عدد من الخلفاء، إن الاتفاقيات التي وقعتها بريطانيا مع الأطراف، والوعود التي قطعتها على نفسها في مساعدة بعض القوميات للحصول على السيادة والاستقلال، لم تأتِ متناقضة فيما بينها وحسب، وإنما أتت متناقضة أيضاً، مع مبادئ ولسن الأربعة عشر، وخاصة لجهة سريتها وعدم مراعاتها لحق الشعوب في تقرير المصير[1]. **وأهم هذه الاتفاقيات والوعود هي:**

- مراسلات حسين – مكماهون.
- اتفاقيات سايكس بيكو.
- وعد بلفور.
- اتفاقية لندن.

أولاً: مراسلات حسين – مكماهون: عرفت المفاوضات العربية الانكليزية التي تمت خلال الحرب العالمية الأولى، بمراسلات "حسين – مكماهون" واتخذت سلسة من الرسائل بين المندوب السامي البريطاني في القاهرة "السر هنري مكماهون" ممثلاً لبريطانيا العظمى، وبين الشريف حسين، شريف مكة، ممثلاً. ولقد انتهت بإعلان العرب الثورة على الإمبراطورية العثمانية وبتحالفهم مع بريطانيا في الحرب، مقابل تعهد بريطانيا، بلسان مفاوضها السير مكماهون، بتأييد استقلال العرب وبدعم هذا الاستقلال. وبالإضافة إلى اعتراف بريطانيا بمطلب العرب القومي في الاستقلال، فقد ضمنت حماية الأماكن المقدسة ضد الاعتداءات الخارجية[2]. وبتقديم المشورة والمساعدة في تأسيس الدولة العربية

---

(2) يوسف، مرجع سابق، ص 117.

(1)غالب العياشي ، تاريخ سوريا السياسي من الإنتداب إلى الانقلاب 1918 . 1954م. وهو الإيضاحات السياسية وأسرار الانتداب الفرنسي ، مطابع أشقر إخوان ، بيروت ، 1970 ، ص 187.

الجديدة، ولكنها مقابل ذلك أمنت لنفسها الحق في تقديم مثل هذه المشورة، كما احتجزت لنفسها بعض الامتيازات الإدارية في ولايتي بغداد والبصرة، وكان من نتائج هذه المراسلات أن تعهدت بريطانيا بتقديم مساعدة مالية إلى الشريف حسين قيمتها 200 ألف Pounds ذهبي في الشهر(1).

ثانياً: **اتفاقية سايكس – بيكو**: ما أن قطعت بريطانيا وعداً للعرب "بتأييد استقلالهم وبدعم هذا الاستقلال". حتى بدأت مفاوضاتها مع فرنسا حول تقسيم البلاد العربية المشرقية فيما بينهما. ولقد بدأت المفاوضات في لندن عام 1915 م، بين ممثل بريطانيا، السير مارك سايكس" الخبير في المسائل الشرقية، وبين ممثل فرنسا، جورج بيكو، الذي كان يشغل في السنة السابقة للحرب منصب القنصل العام في بيروت. وبعد أن تفاهما على الأجزاء التي يجب أن تعطى لكل من بريطانيا وفرنسا، توجها إلى موسكو من أجل أخذ موافقة الحكومة الروسية عليها، ونتج عن هذه المفاوضات الثلاثية توقيع الاتفاقية المعروفة، باتفاقية "سايكس بيكو" في 16 أيار من عام 1916 م، وأهم ما تضمنته هذه الاتفاقية **هي الأمور التالية**:

1- اعطاء الشاطئ السوري ولبنان إلى فرنسا.

2- اعطاء البصرة وضواحيها إلى بريطانيا.

3- إنشاء دولة عربية شبه مستقلة في المنطقة الواقعة بين هاتين المنطقتين على أن يخضع نصفها الغربي للنفوذ الفرنسي ونصفها الشرقي للنفوذ البريطاني.

4- تدويل فلسطين.

5- إعلان الاسكندرية ميناءً حراً.

6- إخضاع المضايق التركية واستنبول وأرمينية إلى الحكم الروسي.

(2) Copeland, M.the game of nations, London,1969, s102.

على الرغم من سرية هذه الاتفاقية فقد تمكنت ايطاليا في اوائل عام 1917 م، من الاطلاع على بنودها وعمدت إلى المطالبة بتحديد حصتها من أراضي الإمبراطورية العثمانية، والتي أشير إليها إشارة مبهمة في اتفاقية لندن لعام 1915 م،. وتحت الضغط الايطالي اجتمع رؤساء حكومات كل من بريطانيا وفرنسا وايطاليا في سان جان دي مورينين"St. Jean de Mourienne " في 17 نيسان من عام 1917م،ووقعوا اتفاقية تضمنت اعتراف فرنسا وبريطانيا باقتطاع ايطاليا لأجزاء واسعة من الأراضي التركية الواقعة في الجنوب الغربي من الأناضول – وبمد نفوذها إلى شمالي أزمير [1].

إن انسحاب روسيا من الحرب العالمية أدى إلى عدم دعوتها إلى مؤتمر الصلح وحال أثناء المفاوضات دون الأخذ بعين الاعتبار ببنود هذه الاتفاقية المتعلقة بتحديد حصتها من أراضي الإمبراطورية العثمانية في حين أن الأطراف الأخرى وخاصة فرنسا تمسكت ببنود هذه الاتفاقية وبذلك كل ما في وسعها من أجل اعتمادها في صلب مقررات مؤتمر الصلح. –

ثالثاً: وعد بلفور: وعد لا يتناقض مع مراسلات حسين مكماهون فحسب، وإنما يتناقض أيضاً مع اتفاقية سايكس – بيكو، قطعته بريطانيا على نفسها حيال اليهود، وتم ذلك في 2 تشرين الثاني من عام 1917م، وعرف هذا الوعد باسم وعد بلفور نسبة إلى وزير خارجية بريطانيا أرثر جميس بلفور" [2]. وأتى الوعد بشكل رسالة وجهت من قبل اللورد بلفور إلى المتمول اليهودي الكبير "اللورد روتشيلد" يقول به منها:

" عزيزي اللورد روتشيلد:

1 . Copeland, M.the game of nations, London,1969, s 108.

(2) العياشي، مرجع سابق، ص 190.

يسرني جداً أن أنقل لكم بالنيابة عن حكومة صاحب الجلالة تصريح العطف الآتي على الأماني اليهودية الصهيونية الذي عرض على الوزارة فأقرته.

إن حكومة جلالته تنظر بعين الارتياح إلى إنشاء وطن قومي في فلسطين للشعب اليهودي، وستبذل أحسن مساعيها لتسهيل بلوغ هذه الغاية، وليكن معلوماً بجلاء أنه لن يعمل بشيء من شأنه أن يجحف بالحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية الموجودة في فلسطين، أو الحقوق التي يتمتع بها اليهود في أي بلد أخر والمركز السياسي الذي هم فيه.

وسأكون ممتناً إذا عرضتم هذا التصريح على الإتحاد الصهيوني ليطلع عليه.

المخلص: أرثر جميس بلفور.

وبصدور " وعد بلفور" لم تنته مهمة الصهاينة فبذلوا جهوداً كبيرة لدى الدول الحليفة من أجل الحصول على موافقتها على هذا التصريح، ونجحوا في ذلك حيث وافقت عليه الحكومة الفرنسية والحكومة الايطالية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية في 11 شباط و 23 شباط و29 تشرين الأول من عام 1918 م، وبعد أن حققت الدول المتفاهمة النصر كان على الصهاينة أن يضغطوا من أجل إدخاله في صلب مقررات مؤتمر الصلح. وعملهم هذا كان يستلزم جهوداً كبيرة للتغلب على الجهود المناوئة والداعية إلى الأخذ بمراسلات حسين – مكماهون وببنود اتفاقية "سايكس– بيكو" (1) وانطلاقاً من إدراك بريطانيا لأهمية المنطقة العربية وموقعها المتحكم في العالم، توجت تحالفها وعلاقتها العضوية بالحركة الصهيونية بإصدار وعد بلفور، بعد أن شعرت بتعرض مصالحها الشرق أوسطية للخطر وبعد أن لاقت في الأفق جهود الصهاينة الألمان للحصول على وعد ألماني بإقامة وطن قومي يهودي في فلسطين 1917، حتى أن هذا العامل كان من جملة العوامل الضاغطة على الحكومة البريطانية للتعجيل بإعلان وعد بلفور، كما أن أمريكا لعبت دورها في هذا المجال عن

(1) رياض الصمد، تطور الأحداث الدولية في القرن العشرين. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ط1، بيروت، 1419 هـ 1999م. ص 74 – 78.



طريق سفيرها في اسطنبول مورغنتو عندما ألقى خطابه في مدينة سين سيناتي الأميركية في ايار عام 1916 وجاء فيه أنه بالإمكان وضع ترتيبات شراء فلسطين من الأتراك لصالح اليهود، بعد انتهاء الحرب. ثم كان دخولها الحرب رسمياً في نيسان 1917م، ضد ألمانيا وحليفتها تركيا [1].

وهناك عامل مهم لعب دوره في الإسراع في إعلان وعد بلفور كان انخراط الشبان اليهود في روسيا في صفوف الحزب البلشفي بقيادة لينين الذي وقف ضد استمرار روسيا في الحرب حيث كان في نتيجتها توقيع معاهدة برسيت–ليتوفسك بين ألمانيا والاتحاد السوفيتي بعد انتصار ثورة اكتوبر 1917 م، وهذا ما دفع الجنرال ماكدونف قائد المخابرات البريطانية إلى طلب الإسراع في إعلان فلسطين وطناً قومياً يهودياً لكي يتجه الشباب اليهودي نحو العقيدة الصهيونية الرجعية الموالية للاستعمار عوضاً عن الانخراط في صفوف الأحزاب الثورية المعادية لبريطانيا، وقد أوضح يمان لومر رئيس تحرير مجلة الشؤون السياسية الأميركية في كتابه عن الصهيونية توافق ظهور الصهيونية مع موجة جديدة من العداء للسامية مرتبطة بظهور الإمبريالية الحديثة وتطويرها للعنصرية إلى أقصى حد، باعتبارها أداة ايديولوجية للقهر وقد استجابت جماهير الطبقة العاملة اليهودية وبخاصة في روسيا بالانضمام إلى الحركة الثورية والصراع دون هوادة ضد الصهيونية، ويعد وعد بلفور من أغرب الوثائق الدولية في التاريخ، إذ منحت بموجبه دولة استعمارية أرضاً لا تملكها هي (فلسطين)، إلى جماعة لا تستحقها {الصهاينة} على حساب من يملكها ويستحقها وهو الشعب العربي الفلسطيني، مما أدى إلى اغتصاب وطن وتشريد شعب بكامله على نحو لا سابقة له في التاريخ، ولم يكن ذلك ليتحقق بهذه السرعة، لو لم يحل لويد جورج محل اسكويت كرئيس للوزراء، ولو لم يعين بلفور وزيراً للخارجية ولتصبح المراكز الحساسة في الحكومة الانكليزية في أيدي صهيونيين متسلحين بالهوية البريطانية [2]، كما يعتبر هذا الوعد المشؤوم بمثابة "جواز السفر" و " تذكرة المرور" لمشروع الوطن القومي اليهودي

(1) زهر الدين، مرجع سابق ، ص 50.

(1) وجيه كوثراني،الاتجاهات الاجتماعية السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي،1860–1920،ص 307

في فلسطين إلى حيز الواقع العملي بإضفاء الصفة الرسمية الدولية عليه، وهذا ما سعى الصهيونيون طويلاً لتحقيقه حتى أنه أقر كهدف صهيوني أعلى في مؤتمر بال عام 1897م، مع التأكيد على أن هدف الصهيونية هو خلق وطن في فلسطين للشعب اليهودي، يضمنه القانون العام، ومن المؤكد أن هذا القانون العام كان حكراً على الزعامة الدولية التي كانت تمثلها بريطانيا وفرنسا في تلك الفترة.

وكما كانت وثيقتا سايكس – بيكو ووعد بلفور صهيونيتي التوقيع والهدف فقد كان لمؤتمر الصلح والسلام الذي عقد في باريس عام 1919م، دورة الأكبر في تحقيق المزيد من أهداف الحركة الصهيونية عن طريق الأربعة الكبار: الرئيس ويلسون عن أمريكا، ولويد جورج عن بريطانيا، وكليمنصو عن فرنسا، وأورلندو عن ايطاليا، لكن انسحاب ويلسون من المؤتمر فيما بعد وهامشية الدور الإيطالي جعل من العالم رهينة تحكم المنتصرين (بريطانيا وفرنسا) ومن ورائهما الصهيونية العالمية خصوصاً لأن للمستشارين والمساعدين دورهم الأساسي في أية قضية مصيرية يتوقف عليها مصير العالم فكيف بمؤتمر باريس1919م؟ [1].

وقد شغل هؤلاء دورهم المهم إلى جانب الصهيونية حيث كان إلى جانب لويد جورج الصهيوني سكرتير يهودي اسمه ساسون حتى أن لويد جورج نفسه كان رئيس الحكومة البريطانية التي أصدرت وعدها بإعطاء وطناً قومياً يهودياً عن طريق بلفور[2]. كما كان لكليمنصو سكرتير اسمه مندل روتشيلد له اهمية أيضا على هذا الصعيد. أما الرئيس ويلسون الأمريكي صاحب المبادئ الأربعة عشر المتضمنة حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها فإنه لعب دوره الخطير إلى جانب الوطن القومي اليهودي من خلال وعد بلفور وهو الذي قال عن اتفاق سايكس بيكو إنه ظاهرة من ظواهر الاستعمار وعمل مناقض لحق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها وعن طريق المفاوضات التي

---

(2) حسين باشا الفقير تحسين ، الإنتداب الفرنسي العاشم على سوريا ،د.م، 2004م ، ص 208.
(3) كوثراني، مرجع سابق، ص 310.

جرت بين بريطانيا وأمريكا بصدد وعد بلفور والنص الذي يجب أن يصدر به كان للرئيس ويلسون دوره الأول في اختيار الكلمات التي تضمنها هذا التصريح حيث انتقاها كلمة كلمة، فأتت بما هو معروف اليوم بوعد بلفور وبشكل كتاب رسمي موجه من بلفور وزير الخارجية البريطانية إلى اللورد روتشيلد الصهيوني. وقد تلقى ويلسون رئيس الولايات المتحدة من لويد جورج ومن وايز من نص ما اتفق عليه من عبارات وعد بلفور فوافق على ذلك وباركه قبل أن يصدر الوعد رسمياً في 2تشرين الثاني عام 1917م[1]، ومن المؤكد أن الرئيس الأمريكي لم يوافق على ذلك دون استشارة كبير مستشارية ومساعديه والذي كان يعد الإبرة المغناطيسية في دماغ ويلسون، وهذا المستشار الأول هو القاضي الأمريكي اليهودي "برانديز" المشهور بقوله عام 1916م،:" إن القصد من طلب اليهود تسهيل الهجرة إلى فلسطين، هو أن يصبح اليهود أكثرية السكان فيها وأن يرحل العرب عنها إلى الصحراء".

كما كان إلى جانبه أيضاً بالإضافة إلى "برانديز" اثنان من مستشاريه الأقوياء وكانا من اليهود أيضاً وهما مترجم لم يعرف إلا باسم منتو وأخر اسمه كيش، وجميع هؤلاء يرمون عن قوس[2] واحدة بسهام مختلفة إلى هدف واحد.

مؤتمر الصلح: كانت مشاركة عرب المشرق في الحرب العالمية الأولى إلى جانب الحلفاء من خلال الثورة العربية الكبرى والوعود التي قطعت لهم أثناء الحرب قد أيقظت الآمال في نفوس العرب وفي تشرين الثاني 1918 تلقى الحسين بن علي دعوى من وزارة الخارجية البريطانية للمشاركة في مؤتمر الصلح الذي تقرر عقدة في باريس في كانون الثاني 1919.

---

(1) خيرية قاسمية، الحكومة العربية في دمشق بين 1918 – 1920، مجلة الدراسات التاريخية، ص 115.
(2) صالح زهر الدين، أسرار من التاريخ الدبلوماسية السوداء – تقديم السفير الدكتور: حليم أبو عز الدين دار الكتاب بيروت، ط1، تشرين الثاني 1985، ص 35 – 38 .

فاستجاب الحسين وكلف ابنه فيصل بذلك، الذي توجه إلى المؤتمر تاركاً الحكومة الفرنسية في حالة من الإرباك فتعرض لمضايقات واتجه بسببها إلى لندن وهنالك أعلم بمعاهدة سايكس – بيكو. كانت أولى المشكلات التي واجهته تمثيل العرب في المؤتمر وفي جلسة الافتتاح كان الممثلان فيصل ومحمد رستم حيدر[1].

قدم فيصل إلى الأمانة العامة لمؤتمر الصلح مذكرة تضمنت المطالبة باستقلال البلاد العربية في اسيا وفي اليوم نفسه اتخذ مجلس العشرة قرار بفصل الأقطار العربية الأسيوية عن الدولة العثمانية ووضعها تحت الانتداب[2].

كانت العقبة الكبرى أمام فيصل تتمثل في أطماع فرنسا في بلاده حيث بذلت فرنسا جهوداً كبيرة قبل هذا المؤتمر لتأمين هيمنتها على سورية، ففي 15 كانون أول 1916 أنشأت فيلق الشرق تحت قيادة فرنسية في قبرص لمواجهة الوعود البريطانية وقامت بتشكيل عدد من اللجان من السوريين الموالين لفرنسا كل هذه الجهود هدفها الحيلولة دون قيام حكم عربي في سورية فقامت تلك اللجان بإرسال برقيات إلى مؤتمر الصلح مطالبة بالحماية الفرنسية لسورية ولبنان واقترح فيصل إزاء ذلك إرساله لجنة تحقيق من الحكومات الحليفة للتأكد من حقيقة رغبات السكان وبالفعل تشكلت لجنة تحقيق أمريكية دعيت بلجنة كينغ كراين والتي وصلت إلى سورية في 10 حزيران عام 1919م، وزارت خلالها العديد من المدن وتلقت العديد من العرائض وأثناء ذلك انعقد المؤتمر السوري العام في دمشق من أجل تحديد مطالب سكان سورية ولبنان وفلسطين وكان من أهم مقرراته المطالبة بالاستقلال السياسي التام للبلاد السورية ورفض مبدأ الانتداب في سورية وعدم الاعتراف بكل دعوى بحق فرنسا في سورية.

---

(1) كوثراني، مرجع سابق، ص 318.

(2) قاسمية، مرجع سابق، ص 120.

تأزمت العلاقة بين انكلترا وفرنسا لتنافسهما على التوسع في المنطقة العربية، وخاصة من خلال وجود فيصل في مؤتمر الصلح وقد اتهمت فرنسا حليفتها انكلترة بالتآمر على المصالح الفرنسية في بلاد الشام، ولحل هذا الخلاف اتفق رئيساً حكومتي الدولتين **على ما يلي**:

1- تضم منطقة الموصل إلى منطقة النفوذ الانكليزي.

2- سحب انكلتره قواتها من سواحل سورية ولبنان.

3- تؤيد فرنسا بقاء فلسطين في أيدي القوات الانكليزية.

انتابت فرنسا شكوك حين تأخرت انكلترة بتنفيذ هذا الاتفاق بخاصة بعد مجيء لجنة كراين إلى سورية وقامت انكلترة بدعوة الأمير فيصل وإطلاعه على مضمون الاتفاق فاحتج فيصل مطالباً انكلترة بالالتزام لاتفاقها مع الحسين بن علي بشأن الاستقلال وأن وجود القوات البريطانية هو أمر مؤقت وعليها عند الانسحاب تسليم موقعها إلى القوات العربية. وفي مقابل ذلك رفضت انكلترة وادعت أن الأمر قد خرج من يدها [1].

ونصحت فيصل بالتعامل مع فرنسا، شعر فيصل بتخلي انكلترة عنه وقرر أن يخوض معركته مع الفرنسيين خاصة بعد أن أصبحت توصيات لجنة كراين حبراً على ورق.

وكانت نهاية مفاوضات فيصل مع كليمنصو هو التوقيع على مشروع اتفاق ومن أهم بنوده:

- اعتراف فرنسا باستقلال سورية استقلال سياسي وإداري كامل.
- منح فرنسا حق الأولوية في التعهدات والقروض.
- جلاء القوات الأجنبية عن سورية والاعتراف باستقلال لبنان بحدوده واعتبار اللغة العربية هي اللغة الرسمية في الإدارة والتعليم.

(1) بيير بوداغوفا، الصراع في سورية لتدعيم الإستقلال الوطني، 1945 . 1966م، ترجمة، ماجد علاء الدين وأنيس المتني، ط2، دار المعرفة، مطبعة الصباح، دمشق، 1987، ص108.

وبعد ذلك قامت كل من الدولتين فرنسا وبريطانيا بتنفيذ اتفاقيتهما وحلت القوات الفرنسية محل القوات البريطانية على الساحل السوري وعين الجنرال غورو قائداً للقوات الفرنسية في سوريا ولبنان [1].

3 . حدود سورية وسياسة التقسيم والدويلات السورية المحدثة

كانت سورية في العصر الروماني تمتد من الفرات إلى مصر فكانت تشمل بذلك فلسطين وشرقي الأردن، والجمهورية العربية السورية اليوم هي النواة الأساسية في سوريا الطبيعية التي أصابها ما أصاب العديد من الدول العربية الأخرى من تقسيم وتجزئة واقتطاع.

تقع الجمهورية العربية السورية على الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، إلى الجنوب الغربي من قارة أسيا، محتلةً بذلك موقعاً استراتيجياً بين قارات العالم القديم بين درجتي عرض 32 و 37 شمالاً خط الاستواء ودرجتي طول 35 و 42 شرقي غرينتش.

وتمتد سورية من ساحل البحر الأبيض المتوسط غرباً إلى سهول ما بين النهرين شرقاً.

ومن سفوح جبال طوروس شمالاً إلى جنوب جبل العرب والصحراء السورية جنوباً، حيث تغطي مساحة 185,180 كم^2 بالإضافة إلى 5000كم^2 مساحة لواء الإسكندرون السليب.

وتساحل سورية البحر الأبيض المتوسط بـ 183 كم أي ما نسبة 7,6 % من الحدود الإجمالية بينما تجاور تركيا بـ 845 كم والعراق بـ 596كم والأردن بـ 356 كم وفلسطين المحتلة بـ 74 كم ولبنان بـ 359 كم، أي ما نسبته على التوالي 35 % و 24,8 % و 3% و14,8 %كم من مجموع الحدود الإجمالية.

---

(1) حسن الحكيم، الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية في العهدين العربي الفيصلي والانتداب الفرنسي 1915- 1946 ، ص 251 – 257 .



لا يوجد لسورية حدود طبيعية – إذا استثنينا الحدود الساحلية المطلة على المتوسط – لأن الحدود الحالية كانت قد رسمتها السياسات المتأثرة بالمطامع الاستعمارية والصهيونية، ويظهر ذلك الأمر في الحدود الشمالية حيث كانت قمم جبال طوروس الحد الطبيعي والتاريخي لسورية، غير أن هذه الحدود عُدلت بموجب اتفاقيتي أنقرة في العام 1920 ولوزان في العام 1923 حيث اقتطع من سورية عدة مناطق[1].

ظهرت المطامع الفرنسية في سوريا ولبنان خلال الحرب العالمية الأولى فيما عرف باتفاق "سايكس – بيكو[2] " لعام 1916م الذي نص على تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية بحيث يكون نصيب فرنسا الجزء الأكبر من سوريا وجانب من جنوب الأناضول ومنطقة الموصل في العراق.

وهذه المنطقة تشمل الشريط الساحلي لسوريا بما في ذلك لبنان ثم ولاية أضنة ومرسين والأقاليم المعروفة إجمالاً باسم كليكيا، وتدخل في هذه المنطقة لمنطقة إليها إذا أرادت، كما لم يذكر الاتفاق أن من حق فرنسا ضمها إلى ممتلكاتها مباشرة هذا بالإضافة إلى المنطقة التي تشمل الموصل ثم مدن دمشق وحمص وحماه وحلب" [3].

وقد أكد الفرنسيون منذ هذا الاتفاق أن هناك وصاية أو حماية على سوريا ولبنان، فإن جورج بيكو خطب في جمع من السوريين واللبنانيين في فندق شبرد بالقاهرة في **25 أيلول سنة 1917م قائلاً إن جميع دول الحلفاء قد انتحبوا فرنسا وصية على لبنان، وأن الحكم سيكون في البلاد**

---

(1) Report: Country profile, vital statistics, fmerging Syria 2003 , the oxford business group London, 2003, p. 9.

(2) شارك في هذا الإتفاقمسيو جورج بيكو ، وسير مايك سايكس منوبا فرنسا وإنجلترا في القاهرة وقنصل روسيا في القاهره كذلك ، وظل هذا الإتفاق سرياً حتى إذاعته الثورة الروسيه عام1917م.

(3) محمد أنيس و د. رجب حراز، الشرق العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، القاهره1967، ص238

التي كان لها امتيازها، والتي كانت محرومة من الامتياز سيمنح لها الامتياز والحكم العام الداخلي سيكون باستشارة الأهالي وأشار إلى قيام حماية فرنسية على سوريا[1].

وأثناء الحرب صدر تصريح الرئيس الأمريكي "ويلسون" في أوائل عام 1918م الذي يقضي بحق الشعوب في تقرير مصيرها، وعقب انتهاء الحرب سيطرت القوات الفرنسية على المنطقة الساحلية في سوريا من الناقورة جنوباً إلى كيليكيا شمالاً وتديرها فرنسا. في الوقت الذي احتلت القوات البريطانية فيه جنوب سوريا، وتسيطر حكومة فيصل العربية بقواتها العربية على سوريا الداخلية.... وقد ظهرت النوايا الفرنسية واضحة في موقفها من حضور مندوبين عرب جلسات مؤتمر الصلح في باريس، فقد استقبلت الحكومة الفرنسية الأمير فيصل كزائر كبير، ليس له صفة الممثل السياسي أو المندوب الرسمي لحكومة معينة، وكان لهذا مغزاه، فإن الحكومة الفرنسية لم تشأ أن تفترض للعرب حقوقاً في مؤتمر الصلح[2].

ونتيجة إخفاق فيصل في مؤتمر الصلح وعودته إلى دمشق في أوائل أيار عام 1919م، تم تشكيل ما عرف بالمؤتمر السوري العام في الشهر التالي وفي خريف العام كان الاتفاق قد تم بين "لويد جورج" و"كليمنصو" بإحلال الجيوش الفرنسية محل الجيوش البريطانية في كيليكيا والساحل السوري على أن تبقى فلسطين في عهدة الجيش البريطاني، وحصر سيادة العرب بالمنطقة الداخلية من سوريا، واشترط كليمنصو ألا تؤثر موافقته هذه في التسوية النهائية المتعلقة بالانتدابات والحدود تأميناً لاستيلاء فرنسا على كامل سوريا [3].

وفي 8 آذار عام 1920م، انعقد المؤتمر السوري العام وحضره مندوبون عن العراق واتخذ عدة قرارات تقضي باستقلال سوريا بحدودها الطبيعية وارتقاء فيصل عرش الملكية في دمشق واستقلال

---

(4) د . أنيس، د . حراز، مرجع سابق، ص 252

(1) د. حسين فوزي النجار، الشرق العربي بين حربين ، القاهره ، ص29

(2) د . أحمد عزت عبد الكريم وآخرون، دراسات تاريخية في النهضة العربية الحديثة، ص409.

العراق، وشجب القرارات الاستعمارية والصهيونية كاتفاق سايكس بيكو ووعد بلفور، ورفض الوصاية السياسية التي تحاول الدول الاستعمارية فرضها باسم الانتداب ورفض معونة فرنساً تماماً ولكن هذه القرارات لم يكن لها صدى عند الدول الاستعمارية فقررت فرض الانتداب الفرنسي على كل سورية ولبنان في مؤتمر سان ريمو المنعقد في 25 ابريل نيسان عام 1920م، والانتداب الانجليزي على العراق وفلسطين.

وكان معنى ذلك اشتعال الثورة في كل من سوريا ولبنان ضد الانتداب الفرنسي، وبالثورة يستمر الصراع بين السوريين واللبنانيين من جهة، وبين قوات الاستعمار الفرنسي من جهة أخرى. وقد حاولت فرنسا في عهد الانتداب تجزئة سورية ولبنان وتعميق الطائفية، فقد جزأت سوريا إلى خمس وحدات إدارية وهي[1]:

1- **جبل الدروز**: الذي منحته فرنسا استقلالاً ذاتياً بموجب معاهدة عقدت عام 1921م وقبل الدروز بمقتضاها نظام الانتداب، وقبل الفرنسيون بالتعهد بمراعاة تقاليد الدروز في الحكم المحلي.

2- **الاسكندرونة**: وتخضع لإدارة خاصة منفصلة عن أي نظام اتحادي ينشأ في سوريا لأن فرنسا تعتبر تركيا ذات مصلحة خاصة في ميناء الاسكندرونة الواقع شمال الساحل السوري كما أن سلطات الانتداب الفرنسي عقدت مع تركيا معاهدة في أنقرة عام 1921 م، نصت على تعهد فرنسا باعتبار اللغة التركية إحدى اللغات الرسمية في الاسكندرونة، وبقاء الاسكندرونة تحت إدارة منفصلة [2]....

3- **جبل العلويين**: ويضم بعض الطوائف الشيعية من بينها النصيرية وقد اعتبره الانتداب الفرنسي دويلة لها مجلس محلي تم توزيع مقاعده على أساس طائفي وإجراء الانتخابات على درجتين.

---

(1) وليد المعلم ، سورية 1918. 1958م ، التحدي والمواجهة ، ط3، نيقوسيا ، 1985، ص 125 .

(2) عزت عبد الكريم، المرجع السابق، ص410.

4- **دمشق**: وأقامت فيها فرنسا دويلة لها مجلس محلي، ومقر إدارة الانتداب.

5- **حلب**: وتمثل دويلة أقامها الانتداب ولها مجلس كذلك.

ورغم هذه التجزئة التي وضعها الانتداب الفرنسي لسوريا إلى جانب فصل لبنان عن الأراضي السورية، فحيث اختفت الطائفية كانت النزعة إلى الوحدة أقوى كما هو الحال بين دمشق وحلب فالغالبية العظمة من سكان الإقليمين مسلمون سنيون، يلي ذلك جبل العلويين الذي يضم بعض الطوائف الشيعية، أما الدروز فكانوا أكثر نزوعاً إلى الانعزالية، وستجرف الحركة الوطنية هؤلاء جميعاً نحو فكرة الوحدة باسم الوطنية الحديثة، كما يتضح ذلك من ثورة عام[1] 1925م.

وقد انطلقت ثورة عام 1925 م، والتي عرفت باسم الثورة السورية الكبرى من جبل الدروز واتحد فيها الدروز بزعامة سلطان الأطرش وعبد الرحمن الشهبندر رئيس حزب الشعب وزملائه من أعضاء الحركة الوطنية مثل فارس الخوري وجميل مردم بك على مبادئ واحدة تتمثل في وحدة سوريا ولبنان وجلاء القوات الفرنسية عنهما وإقامة حكومة ديمقراطية. وفي ظل هذا الاتحاد بين الاقطاعيين الدروز وبين المثقفين ثقافة عصرية، ثارت كل أقاليم سوريا وبقيت مشتعلة سنة كاملة واشتركت فيها عناصر مختلفة، ولا يقل من تضحياتها أن العناصر التي كانت أكثر صموداً في وجه القوات الفرنسية هي قبائل الجنوب وأكراد الجزيرة والشمال فضلاً عن سكان جبل الدروز[2].

وكان من نتائج الثورة السورية الكبرى قبول الانتداب الفرنسي تشكيل حكومة سورية تتعاون مع الوطنيين ومع الانتداب الفرنسي[3] عام 1928م تكون مهمتها الأولى إجراء الانتخابات لجمعية تأسيسية تتولى وضع الدستور السوري في إطار الانتداب وبالفعل أجريت الانتخابات في يونيو عام

---

(1) د. صلاح العقاد، المشرق العربي المعاصر، القاهرة، 1979، ص14.

(2) المرجع السابق،ص 19.

(3) ملحق رقم (1) يتضمن مذكرة دالاس إلى إيزنهاور بشأن بداية الحملات على سويا ووثيقة دالاس إلى لويد وهي البداية الحقيقية.

1928م، وتكونت الجمعية برئاسة هاشم الأتاسي، بينما تولى الزعيم الوطني ابراهيم هنانو رئاسة لجنة الدستور.

وعلى الرغم من قصر عهد الجمعية التأسيسية، فإنها كانت خطوة وطنية هامة تبعتها خطوات تمثلت في انتخاب مجلس نيابي جديد، كان أول عمل له انتخاب رئيس للجمهورية، وقد تم ذلك باختيار محمد علي العابد رئيساً للجمهورية السورية عام 1932م وتعيين حقي العظم رئيساً للوزراء وصبحي بركات رئيساً للمجلس النيابي وكان عقد معاهدة في سبتمبر عام 1936م بين فرنسا والحكومة السورية خطوة أخرى من أجل استقلال سوريا على الرغم من احتفاظ فرنسا بامتيازات في مختلف الميادين والتأكيد على احتفاظ العلويين والدروز بإدارة محلية واستقلال مالي، وإن ظهرت المعاهدة من الناحية الشكلية انتهاء نظام الانتداب ومع ذلك لم يتم التصديق على المعاهدة من جانب الحكومة الفرنسية. مما أوجد تصادماً بين الوطنيين السوريين وسلطات الانتداب الفرنسي فاضطر هاشم الأتاسي للاستقالة من رئاسة الجمهورية في أيلول 1939م. [1]

4. سورية خلال الحرب العالمية الثانية 1939 – 1945 / م.

تعد حقبة 1939- 1945 من أغنى الحقبات الزمنية بالأحداث الدولية. وذلك لا لأنها شهدت حرباً من أكبر الحروب وأكثرها فتكاً بالإنسان وحضاراته وحسب، وإنما لأنها شهدت أيضاً تبدلات جذرية في المواقف الدولية، بالإضافة إلى الكثير من المؤتمرات الدولية التي ما نزال نشهد نتائجاها حتى اليوم[2].

عند بداية الحرب العالمية الثانية، كانت سورية بلداً خاضعاً للانتداب الفرنسي، وفي الثاني من أيلول عام 1939م،أعلنت "منطقة حربية" وحشدت في أراضيها أعداد كبيرة من القوات الفرنسية. وبعد

(1) العقاد، مرجع سابق، ص42 .

(2) رياض الصمد، تطور الأحداث الدولية في القرن العشرين، ص 335.

استسلام فرنسا في 22 حزيران عام 1940م، وضعت سورية تحت رقابة لجنة الهدنة الألمانية – الإيطالية التي شرعت بمساعدة السلطات الرجعية الفرنسية في غرس "النظام الجديد" الفاشي بقوة في البلد[1].

أعلنت حكومة فيشي تعيين الجنرال دانتز مفوضاً سامياً في سورية ولبنان، بعد أن أقالت بيو في 24 تشرين الثاني عام 1940م، (وكانت عينت قبل دانتز لهذا المنصب، جان كباب الذي لاقى حتفه بسقوط طائرته على الحدود الفرنسية– الايطالية وهو قادم إلى بيروت).

رفع السوريون شكواهم من حكومة المديرين للمفوض الجديد (دانتز). وعقب هذه الشكوى جرت اضطرابات في مختلف أنحاء سوريا وبدأت في أثرها زعامة شكري القوتلي علي رأس الحزب الوطني القائم مقام الكتلة الوطنية. وبعد وقت قليل، وجد الجنرال دانتز نفسه أمام لجنة خبراء مؤلفة من ضباط ألمان وايطاليين قدموا بيروت بمهمة الاشراف على الشؤون العسكرية واستخدام موارد سورية ولبنان في هذا السبيل، فأصبحت سورية ولبنان منطقة حربية خاضعة للتدابير العسكرية التي تأمر باتخاذها حكومة فيشي ومن ورائها ألمانيا الهتلرية. كلف دانتزالداماد أحمد نامي برئاسة الدولة من جديد، وطلب إليه تشكيل الحكومة. ولما فشل الداماد بتكليف رئيس لتشكيل الحكومة، عاد دانتز واستغنى عن تعيين رئيس دولة لسورية، واكتفى بحكومة عهد برئاستها لخالد العظيم.

فعملت هذه الحكومة على هدى ما كان أركان الكتلة الوطنية وشكري القوتلي يوفون به. ودامت هذه الحكومة من 3 نيسان إلى 12 أيلول عام 1941م[2].

---

(1) تاريخ الأقطار العربية المعاصر 1917 – 1970 م الجزء الأول، دار التقدم، موسكو، ص 99.

(2) غالب العياشي،تاريخ سوريه السياسي من الإنتداب إلى الإنقلاب ،1918 -1954، إدلب، سوريه 1954،ص472. انظر تفاصيل موقف الشيخ تاج وخلافه مع البرازي في وليد المعلم سوريه 1916 -1946 ص382-384

اعترفت فرنسا الحرة باستقلال سورية: في 8 حزيران عام 1941م، انضم الكومندان كوليه فجأة وكان يتظاهر بإخلاصه لرئيسه الجنرال دانتز، إلى جيش بريطانيا وفرنسا الحرة. وفي اليوم نفسه حلقت طائراته في سماء العاصمة السورية وألقت مناشير من الجنرال كاترو ممثل فرنسا الحرة في الشرق، تعلن للسوريين واللبنانيين قدومها باسم زعيمها الجنرال ديغول لإنهاء عهد الانتداب وإعلان الحرية والاستقلال لكل من سورية ولبنان بموجب معاهدة تعقد بينه وبين ممثليهما(" إن فرنسا بصوت أبنائها تعلن استقلالكم") ووقعت معارك بين الجيوش المشتركة القادمة من فلسطين وشرقي الأردن والجيوش الفيشية في حدود مرجعيون والناقورة. وفي صباح 21 حزيران نشر رئيس الحكومة السورية خالد العظم بلاغاً قال فيه: " تبلغت الحكومة الأن القرار الذي اتخذته السلطة الفرنسية بضرورة إخلاء الجيش الفرنسي (الفيشي) مدينة دمشق..." وفي اليوم نفسه.

وصلت طلائع جيوش الحلفاء، وعلى رأسها كوليه (الذي أصبح جنرالاً) إلى دمشق، وانسحب الجيش الفيشي باتجاه الشمال. ثم وصل الجنرال كاترو وأعلن تأييده لما جاء في منشوره وعينته حكومته مندوباً عاماً لفرنسا الحرة في سورية ولبنان وفي 12 أيلول عام 1941م عهد المندوب العام لفرنسا الحرة في الشرق، الجنرال كاترو، إلى الشيخ تاج الدين الحسيني بمهمة رئاسة الجمهورية السورية. وشكلت الحكومة برئاسة حسن الحكيم (الذي كان من كبار حزب الدكتور الشهبندر)، وضمت بين أعضائها، فائز الخوري من الكتلة الوطنية. إعلان استقلال سورية: في 27 أيلول عام 1941م تقدم الجنرال كاترو إلى الحكومة السورية بتصريح خطي يتضمن اعلان استقلال سورية [1]:

يتحمل الحلفاء في فترة الحرب، قياماً بالكفاح المشترك ومحافظة على استقلال سورية وسيادتها، أعباء الدفاع عن البلاد ولأجل ذلك تضع سورية تحت تصرف قيادة الحلفاء القوى الوطنية السورية

---

(1) عبد الكريم زهر الدين، مذكراتي عن فترة الإنفصال في سورية ما بين 28 أيلول و 8 آذار 1963م، ط1 بيروت 1968م، ص 110.

(.....) لتحيا سورية المستقلة... لتحيا فرنسا). وفي اليوم نفسه، أقيمت حفلة في دار الحكومة في دمشق ووقع الإعلان رئيس الجمهورية محمد تاج الحسني والجنرال كاترو.

وفي 12 كانون الثاني عام 1942م، أصدر كاترو قراراً يتضمن منطقة جبل الدروز المستقلة استقلالاً إدارياً، هي جزء متمم لدولة سورية ويطلق عليها رسمياً "محافظة جبل الدروز" وتتمتع بنظام خاص مالي وإداري. كما أصدر قراراً أخر مشابهاً في ما يتعلق ببلاد العلويين التي أطلق عليها "محافظة جبل العلويين". وفي هذه الأثناء جاء إلى دمشق الجنرال البريطاني ادوار سبيرز. F.Spears معيناً وزيراً مطلق الصلاحية لبريطانيا في سورية ولبنان[1]. أربع وزارات: اشتد الخلاف بين رئيس الجمهورية، الشيخ تاج الدين، ورئيس الوزارة حسن الحكيم. وفي 17 نيسان عام 1942م، أصدر رئيس الجمهورية مرسوماً باعتبار الوزارة منحلة وعهد بتأليفها إلى حسين البرازي. وسارت هذه الوزارة مدة ستة أشهر على تفاهم مع رئيس الجمهورية وسلطة الانتداب إلى أن بدأ الخلاف حول العلاقة مع هذه السلطة. فكان البرازي يصرح بترجيح موالاة بريطانيا بينما ثابر رئيس الجمهورية على حسن الصلات بفرنسا. ودام هذا الخلاف ثلاثة أشهر، كان البرازي خلالها كثير الاتصال بالجنرال البريطاني سبيرز. وتمكن رئيس الجمهورية من إزاحة البرازي[2]، وكلف العقيد السابق جميل الألشي (مستقل) تشكيل الحكومة الثالثة في عهده 8 كانون الثاني عام 1943م، وبعد أيام قليلة توفي رئيس الجمهورية.

فاجتمع مجلس الوزراء واتخذ قراراً بتولي رئيس الوزارة، الألشي، مهام السلطة التنفيذية قائماً مقام رئيس الجمهورية بالوكالة عملاً بالدستور، لم يطل عهد الوزارة لأسباب عديدة، أهمها معارضة الكتلة الوطنية، وتظاهرات شعبية بدأت بعد قيام الجنرال سبيرز، الوزير البريطاني، بعدة اتصالات بالوطنيين وغيرهم من سائر الأحزاب الراغبة في الاستقلال التام والناجز.

---

(1) صلاح العقاد ، المشرق العربي المعاصر، مكتبة الأنجلو مصريه، القاهره، 1970م، ص55-56 .

(2) العياشي، مرجع سابق، 420.

فالتف الجنرالكاترو على هذا النشاط البريطاني، واقام صلات وطيدة بهاشم الأتاسي وشكري القوتلي (كسباً لعواطف الكتلة الوطنية)، وأصدر في 25 أذار 1943 قراراً بإنهاء وزارة جميل الألشي وضرورة قيام وزارة حيادية تشرف على انتخابات نيابية حرة [1]. وبعد تفاهم بينه وبين أركان الكتلة الوطنية، عهد كاترو في25 أذار عام 1943، إلى عطا الأيوبي برئاسة الدولة والحكومة معاً [2]، وجرت الانتخابات النيابية (بعد أن وافقت فرنسا وبريطانيا على انتهاء الانتداب وتمتع سورية باستقلالها التام)، وفازت الكتلة الوطنية بأكثرية بارزة وذلك في السابع عشر من شهر آب عام 1943.

شكري القوتلي رئيساً للجمهورية: في 17 آب عام 1943م، اجتمع المجلس النيابي وانتخب فارس الخوري رئيساً له، وشكري القوتلي رئيساً للجمهورية. وبعد يومين، تألفت الحكومة. بمرسوم جمهوري[3]، وجاءت برئاسة سعد الله الجابري، وأكثرية وزرائها من الكتلة الوطنية. وفي هذه الأثناء آب عام 1943م غادر كاترو سورية ولبنان متوجهاً إلى الجزائر (مقر الجنرال ديغول)، وخلفه كبير أمنائه جان هيلو. Jean Helleu كانت إدارة المصالح المشتركة في سورية ولبنان (الأمن العام، الجمارك، السكك الحديدية، مراقبة الصحف والمطبوعات والشركات ذات الامتيازات) تحت إشراف الانتداب، يديرها مديرون فرنسيون يعاونهم موظفون سوريون ولبنانيون، وقد واصلت الوزارة السورية و(اللبنانية) سعيها لاستلام هذه المصالح بعد أن أعلن استقلال كل من سورية ولنبان، فلم تظفر بنتيجة إلا في 23 كانون الأول عام 1943م حيث عقد اجتماع في دمشق بحضور رئيس الجمهورية شكري القوتلي، بين مندوب فرنسا وبين ممثلي الحكومتين السورية واللبنانية، وهم عن سورية رئيس الوزارة سعد الله الجابري ووزير الخارجية جميل مردم بك ووزير المالية خالد العظم، وعن

---

(1) نجيب، الأرمنازي، سوريه من الإحتلال حتى الجلاء، دار الكتاب الجديد،بيروت، ط2، 1973، ص156
(2) غالب ، العياشي ، مرجع سابق ، ص473 .
(3) الأرمنازي، المرجع السابق، ص 170.

لبنان رئيس الوزارة رياض الصلح والوزير سليم تقلا. وقد تم الاتفاق في هذا الاجتماع على انتقال الصلاحيات إلى الدولتين السورية واللبنانية، مع حق التشريع والإدارة اعتباراً من أول كانون الثاني من عام 1944م[1].

وإثر الخلاف بين رئيس الوزارة الجابري ووزير الداخلية الحفار، تشكلت حكومة جديدة، في 14 تشرين الأول عام1944م، برئاسة فارس الخوري التي استمرت حتى5 نيسان عام 1945م حيث ألفت حكومة جديدة برئاسة فارس الخوري أيضاً [2].

عربياً وخارجياً: في صيف 1943، وجه النحاس باشا، رئيس وزارة المملكة المصرية، دعوة إلى الدول العربية للاشتراك في تأليف "جامعة عربية" فلبت الدعوة معظم الحكومات العربية واجتمع مندوبوها في 7 تشرين الأول عام 1942م، في الاسكندرية حيث عهدوا إلى لجنة سياسية وضع ميثاق الجامعة، ووضع الميثاق وجري توقيعه في قصر الزعفران في القاهرة "22 أذار 1945"، من قبل مندوبي مصر، سوريه (فارس الخوري رئيساً للوزارة، وجميل مردم بك وزيراً للخارجية) لبنان الأردن، العراق والمملكة العربية السعودية.

على الصعيد الدولي: أعلنت سورية في 26 شباط عام 1945م، الحرب على ألمانيا واليابان (كما أعلنها لبنان)، فكان إعلاناً شكلياً يستهدف في انضمام الدولة إلى هيئة الأمم المتحدة. ففي 31 أذار 1945، دعيت سورية إلى الاشتراك في مؤتمر سان فرنسيسكو . ممثلها فيه وفد برئاسة فارس الخوري.

نهاية الانتداب: تزاحمت الاتصالات بين رجال الحكم في سوريا ولبنان وبين الساسة البريطانيين قابلها تصرف فرنسا لم يوحِ اطلاقاً بتنفيذ وعد الاستقلال التام والجلاء.

---

(1) حنا خباز، فرنسا وسورية، خطيئات الموظفين الفرنسيين، مطبعة المقتطف والمقطم،القاهره،ج2، 1929، ص110

(2) مسعودالخوند، الموسوعة التارخية الجغرافية، الجزء العاشر، ص 66 -67

ففي 18 أيار عام 1945م، وعقب عودته من فرنسا تشاور مع حكومته، طلب المندوب العام الجنرال بينيه، من كل من حكومتي سورية ولبنان، أن توقع مع فرنسا على الاتفاقيات الثلاث المربوطة بهذا الطلب تضمن الأولى لفرنسا استقلال مؤسساتها الثقافية، والثانية صياغة مصالحها الاقتصادية والثالثة تأسيس قواعد جوية وبحرية لها مع الاحتفاظ بقيادتها الفرنسية.

ورفضت الحكومتان السورية واللبنانية الطلب المذكور (اجتماع مشترك في شتورة)، وكذلك المجلس النيابي السوري المنعقد في 26 أيار عام 1945م، وكانت الجبهة قوية جداً: كان قد تم اعتراف كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا (إضافة إلى اعتراف فرنسا نفسها في أكثر من مناسبة باستقلال سورية [1].

"لم تنتبه الحكومة الفرنسية إلى أن الوضع السائد في العالم في نهاية الحرب العالمية الثانية لم يعد يسمح للاستعمار التقليدي ببسط سيطرته على الأمم الرازحة تحت احتلاله، بعد أن تنبهت إلى حقوقها السياسية ولمست ضعف الدول الاستعمارية وتزاحمها بشتى الوسائل وأفادت من دعم الدول الاشتراكية ودعايتها ومن المناداة بمبادئ هيئة الأمم المتحدة. ولم تقدّر فرنسا على حقيقته ضعف وضعها في سورية ولبنان بعد أن جلت عنهما معظم قواتها الموالية لحكومة فيش، واضحت القوة العسكرية في كلا البلدين متمثلة بجيوش بريطانيا العظمى التي قام ممثلوها، على الصعيدين الرسمي والشعبي، بدعاية واسعة تستهدف دعم تحرر سورية من الاحتلال الفرنسي وتحالفها مع بريطانيا أسوة بمعظم الدول العربية في المشرق الأدنى، ويبدو أن بريطانيا لم تكبح جماح السلطات الفرنسية من الاستمرار في بسط نفوذها على سورية ولبنان مع اللجوء إلى القوة عند الاقتضاء وطمأنتها إلى أنها لم تتدخل حيال أي خطوة قد تتخذها فرنسا في هذا السبيل، في حين كانت بريطانيا تؤكد لزعماء البلدين دعمها السياسي والعسكري لأي حركة قد يقومون بها في سبيل انجاز استقلالهما

(1) بدر الدين السباعي، المرحلة الانتقالية في سورية، عهد الوحدة 1958 . 1961م، ط1، بيروت 1975م، ص200.

على أن تصدر المبادرة عنهم لعدم احراج مركز بريطانيا حيال حليفتها الاسمية، فوقعت فرنسا في الفخ واوعزت إلى ممثليها في سورية ولبنان اللجوء إلى القوة لإرغام حكومة كلا البلدين على الرضوخ لطلباتهاوذلك رغم إعلانها رسمياً استقلال البلدين ورغم الوعود التي قطعها الجنرال ديغول في برازافيل للمستعمرات الفرنسية كافة [1].

وجاءت حوادث الأيام الثلاثة الأخيرة من شهرأيار عام 1945م، وما اسفرت عنه من نتائج لتدل بوضوح على "وقوع فرنسا في الفخ" فهذه الحوادث التي ذهب ضحيتها المئات أثر اشتباكات بين الجنود الفرنسيين "سنغاليين بأكثريتهم" وقوات الأمن السورية (الدرك) وقصف الجيش الفرنسي للأحياء المدنية في دمشق بعد رفض الضابط السوري أمر الضابط الفرنسي بأن تؤدي مفرزة حراسة المجلس النيابي التحية للعلم الفرنسي بناء على أوامر السلطات الشرعية السورية، وانتقال هذه الحوادث إلى المحافظات حيث هب الأهالي يهاجمون المواقع الفرنسية... هذه الحوادث انتهت في يومها الثالث، 31 أيار عام 1945م، مع استلام الجنرال ديغول برقية من رئيس الوزراء البريطاني تشرشل يقول فيها: " إن القتال الدامي الذي يجري في سورية بين الجيش الفرنسي والقوات السورية اضطررنا، حرصاً على الأمن في الشرق الأوسط، إلى إعطاء الأمر للقائد الأعلى البريطاني بالتدخل لمنع إراقة الدماء، فأرجو أن تأمروا قواتكم بالعودة إلى ثكناتها، على أن تجري مفاوضات سياسية ثلاثية في لندن". وقد خطب تشرشل في مجلس العموم البريطاني مبرراً تدخل القوات البريطانية بقوله: " لقد أنقذنا حلفاءنا الفرنسيين من نقمة الشعب السوري" [2].

في اليوم نفسه 31 أيار عام 1945م، يوم استلام ديغول برقية تشرشل، قدم دمشق الجنرال باجيت Paget القائد الأعلى للقوات البريطانية في سورية ولبنان، يرافقه الوزير المفوض البريطاني ألن شو، وقابلا رئيس الجمهورية شكري القوتلي، وأبلغاه ورود الأمر إليهما من لندن بوجوب

---

(1) يوسف الحكيم، سورية والانتداب الفرنسي، دار النهار للنشر، بيروت، 1983،ص 341 – 342.
(2) مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، ص 68- 69.

انسحاب القوات الفرنسية من سورية وتسلم الجيش البريطاني القيادة العسكرية بين ممثلي كل من سوريا وفرنسا وبريطانيا.

" وعلم بعدئذ أن مقابلة المسؤولين البريطانيين رئيس الجمهورية قد اقترنت بحصولهما منه على طلب خطي يرجو فيه تدخل الجيوش البريطانية لوقف العدوان الفرنسي، فأنذر على الأثر إلى قيادة الجيش الفرنسي بالتوقيف عن إطلاق النار والانسحاب التام من سورية فوراً بالإضافة إلى حصر جميع الفرنسيين العسكريين والمدنيين في أمكنة تحت حماية الجيش البريطاني. وقد شوهد أنداك المندوب الفرنسي، الجنرال أوليفا روجيه، يغادر مقره في ساحة النجمة في دمشق وهو يقول لمن صادفه عند باب المقر "يوافقوننا على ضرورة استخدام السلاح لتسكين الاضطراب، ثم يغلون أيدينا ليحول محلنا"[1].

الجلاء: عاد رئيس الوزراء، فارس الخوري من مؤتمر سان فرنسيسكو، وشكل وزارة جديدة في 26 أب 1945، استمرت 35 يوماً فقط، فكلف رئيس الجمهورية شكري القوتلي، سعد الله الجابري تشكيل وزارة جديدة "هي الوزارة الخامسة في العهد الوطني".

في شباط 1946، أقر مجلس الأمن الدولي جلاء الجيش الفرنسي عن سورية فأخذت حكومة الجابري تواصل جهدها لحسن إدارة كل ما كانت تحت إدارة الانتداب ريثما توافق فرنسا رسمياً على نهاية الانتداب وما اتصل به من أثار المسائل المشتركة [2]وبعد مفاوضات عديدة بين كل من حكومتي سورية ولبنان أولاً، ثم بينهما وبين ممثلي بريطانيا وفرنسا، عقد في مقر وزارة الخارجية الفرنسية أذار عام 1946م، اجتماع ممثلي تلك الدول الأربع تم فيه الاتفاق على جلاء الجيوش

(1) M.colombe, " Ianovellapolitiqye de IaRepubiquelArsoe", s60.
(2) M.colombe, " Ianovellapolitiqye de IaRepubiquelArsoe", s70.

الفرنسية والبريطانية عن كامل الأراضي السورية في نيسان عام 1946م، وكامل الأراضي اللبنانية في نهاية عام 1946م، وقد تم الجلاء عن الدولتين في الموعدين المحددين[1].

1- مسعود الخوند: الموسوعة التاريخية الجغرافية، ص 69 .

الفصل الثاني

العلاقات السياسية البريطانية 1946 - 1958



والتطورات السياسية لكل من سوريا وبريطانيا

1 . استقلال سورية وموقع بريطانيا في بنية العلاقات الخارجية الجديدة

2 . السياسة الخارجية البريطانية تجاه سورية بعد الحرب العالمية الثانية

3 . الحركة القومية العربية والمشاريع الغربية والعربية

4 . موقف بريطانيا من حرب فلسطين /1948/ وأثره على العلاقات مع سورية

5 . الموقف البريطاني من انقلاب الزعيم حسني الزعيم 1949/3/30م

6 . الموقف البريطاني من انقلاب سامي الحناوي 1949/8/14م

7 . الموقف البريطاني من انقلاب أديب الشيشكلي19 كانون أول1949– 25شباط 1954

8 . موقف بريطانيا تجاه المجريات السياسية عام 1954والتقارب السوري المصري 1955–1956

9 . تراجع النفوذ البريطاني في المنطقة وبروز التقدم الأمريكي عام 1957

10 . الفشل الأنكلو أمريكي في المنطقة

الفصل الثاني
العلاقات السياسية البريطانية 1946 – 1958 م
والتطورات السياسية لكل من سورية وبريطانيا

1 . استقلال سورية وموقع بريطانيا في بنية العلاقات الخارجية الجديدة:

بدأت سورية مشوار تثبيت أركان استقلالها بعد أن انتهت من مشوار الحصول عليه، مدركة أنها في محيط لن يجعل من ارساء دعائم دولة مستقلة على جميع المستويات مهمة سهلة التنفيذ. وكانت الظروف المحلية والإقليمية والدولية متشابكة وغير مستقرة بشكل انعكس سلباً على محاولات سورية الدولة الوليدة في الوصول إلى استقلال حقيقي في سياساتها ومواقفها.

نالت سورية استقلالها التام في منطقة لا تزال تغص بدول تابعة للنفوذ البريطاني، وكان التناقض كبيراً بين بلدٍ فتي غضيض العود سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وبين بقية دول المنطقة القوية بتبعتيها لبريطانيا العظمى التي لم تكن لتدخر وسعاً في السعي لإدخال سورية في منطقة نفوذها.

وعلى الصعيد المحلي، وبالرغم من أن الكتلة الوطنية كانت تمثل حركة التوحيد الوطنية إبان النضال للحصول على الاستقلال فإن عوامل التمزق كانت في صلبها جراء المنافسات بين البلدات والسلالات، لذلك فما أن حلت انتخابات حقيقية بعد الاستقلال حتى انقسمت الكتلة إلى شطرين وبدأت تواجه في الوقت نفسه الضغط من أحزاب أحدث منها وذات توجه أيديولوجي أكبر[1].

انقسمت الكتلة الوطنية في عام 1947م، وشكل القسم الأكبر منها الذي كان يقوده الأعيان الدمشقيون حزباً سموه الحزب الوطني، وكان على رأسه شكري القوتلي الذي ظل قائداً للكتلة الوطنية منذ عام 1940م، ورئيساً للجمهورية منذ عام 1943م، وكانت تربط عائلة القوتلي علاقات طيبة مع أل سعود استلهم شكري القوتلي من خلالها كثيراً من توجهاته الخارجية. أما القسم الأخر من الكتلة الوطنية المنقسمة فقد نظمت نفسها في حزب بقيادة الأعيان الحلبيين كرشدي الكيخيا وناظم القدسي وبمساندة عائلة الأتاسي القوية في حمص وسموه حزب الشعب ويبدو أن السبب في انقسام الكتلة الوطنية كان بالأساس هو هذا التنافس بين الأعيان الدمشقيين والجماعة التجارية في حلب عاصمة الشمال وهي المدينة التي فقدت دورها التقليدي كمركز تجاري

(1) زاهيه قدورة ، تاريخ العرب الحديث ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ، 1985، ص 209.



للهلال الخصيب نتيجة قياد الدولة السورية، مما جعلهم يميلون لتوثيق صلاتهم مع العراق حتى إلى حد إقامة اتحاد فيدرالي كي يعيدوا إلى حلب مركزها الاقتصادي التقليدي.

وقد أتاح الاستقلال ظهور بعض الأحزاب بشكل رسمي كحزب البعث الذي كان بقيادة معلمين سوريين هما ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار، وفي مؤتمر الحزب الأول عام 1947 متجلى ثالوثةالأيدلوجي شعار "الوحدة والحرية والاشتراكية" في حين أن هدفه الأساسي كان بعث الأمة العربية الواحدة على النحو العلماني(1) الذي كان يعتقد به، من خلال إعادة توحيد البلاد العربية التي مزقتها الإمبريالية والكولونيالية الأجنبية، وكان حزب البعث يرفض مبادئ وسياسات الحزب الوطني وحزب الشعب واصفاً قياداتهما بعملاء الامبريالية وبالسعي لخدمة مصالحهم الطبقية دون الشعب.

هذه الرؤى لحزب البعث قربت بينه وبين حزب أخر هو العربي الاشتراكي بقيادة أكرم الحوراني(2) القائد الاشتراكي الجماهيري في مدينة حماه، وتوج هذا التقارب فيما بعد باندماج الحزبين في حزب واحد هو حزب البعث العربي الاشتراكي وذلك في عام 1953م.

أما الحزب الشيوعي الذي تأسس في العشرينيات، وأصبح بقيادة خالد بكداش منذ عام 1932 مفقد غير من نهجه المحابي للكتلة الوطنية خلال الحرب العالمية الثانية، ووطد علاقاته مع الحزب الشيوعي الفرنسي منذ عام 1944م، وتبنى مواقف العداء للمخططات الهاشمية الداعية لإقامة الوحدة لما تعنيه من توسيع للنفوذ البريطاني، ولكنه تعرض لضربة قاضية حينما قام الاتحاد السوفيتي

---

(1) تبنى البعث منذ نشوئه في عام 1940 على يد زكي الأرسوزي– بمناسبة ذكرى مرور ثلاثة أعوام على سلخ اللواء – الشعار الذي أطلقه بطرس البستاني في أواسط القرن التاسع عشر (الدين لله والوطن للجميع).

(2) أكرم الحوراني ولد في حماه وانضم في عام 1941 م، إلى ثورة رشيد عالي الكيلاني في العراق، ثم عاد ليقود مع رفاقه الغارات على ثكنات الجيش الفرنسي في حماه، أسس الحزب العربي الاشتراكي في عام 1945، وأصبح قائداً جماهيرياً مدافعاً عن حقوق الفلاحين ضد الإقطاعيين، لقب بـ (عراب الانقلابات) لتحريضه واشتراكه في معظم الانقلابات التي حدثت في سورية.

بالتصويت في الأمم المتحدة في تشرين الثاني عام 1947م،لصالح إقامة دولة يهودية في فلسطين مما نزع الثقة من الحزب الشيوعي السوري وكان مصيره الحل في كانون الأول عام 1947م.

وكان هناك حزب الإخوان المسلمين السوري الذي عقد مؤتمره الأول في أيلول عام 1946م وهو امتداد لحزب الإخوان المسلمين الذي أسسه حسن البنا في مصر عام 1928م.

وعلى الرغم من الانتصارات المتواضعة لهذا الحزب الداعي لإقامة حكومة إسلامية دستورية فقد أثار قدراً كبيراً من الهلع في صفوف العلمانيين وفي الغرب أيضاً بسبب طروحاته المتشددة تجاههم.

أما الحزب القومي الاجتماعي السوري الذي أسسه انطوان سعادة في بيروت عام 1932 فلم تتأثر طروحاته بعد الاستقلال السوري، فقد ظل منادياً بخلق سورية الكبرى[1] التي تمتد من جبال طوروس إلى قناة السويس مروراً بجزيرة قبرص، وظل ملحاً على ضرورة فصل الأمة السورية عن الأمة العربية مؤكداً أن القوة هي العامل الحاسم لتوكيد الحق الوطني، وقد لعب هذا الحزب دوراً قيادياً في المنازعات السياسية في كلا البلدين.

ومن العرض السابق للأحزاب السياسية التي تواجدت على الساحة السورية بعيد الاستقلال نجد أن مصالح معظم تلك الأحزاب كانت متشابكة بشكل حيوي مع مصالح الخارج الإقليمي والدولي. (وليس من الخطأ القول أن جزءاً كبيراً من الصراع بين الحزبين الرئيسيين الوطني والشعب كان بسبب تباين مواقفهما من المشاريع الهاشمية).

بدأت أطماع الحكم الهاشمي (الموالي لبريطانيا) في سورية من خلال مشروع الهلال الخصيب[2] ومشروع سورية الكبرى منذ مطلع الأربعينيات دون أن تجد لها فرصاً مواتية في تلك الفترة ولكنها برزت من جديد بعد نهاية الانتداب الفرنسي على سورية.

(1) تشتمل سورية الكبرى من منظور الحزب القومي الاجتماعي السوري على سورية ولبنان والأردن وفلسطين وقبرص.

(2) أطلق اسم الهلال الخصيب على تلك البلدان بسبب تشكيلها الجغرافي وخصوبة تربتها وغناها.

ويعود مشروع الهلال الخصيب إلى عام 1860م،حين اندلعت الحرب الأهلية اللبنانية، حيث تم تشكيل لجنة دولية اجتمعت في بيروت لتقرير مصير بلدان الشرق الأوسط واقترح المندوب البريطاني اللورد ديفنين خلال أعمال تلك اللجنة تشكيل سورية الطبيعية المستقلة سياسياً والحائزة على سيادتها شريطة أن تضم بلدان الهلال الخصيب كافة، وقد عارضت فرنسا هذا المشروع بسبب خشيتها من تهديد مصالحها من حيث كونها حاميةً لمسيحي المشرق(1).

ثم عادت الخارجية البريطانية خلال عام 1916-1917م، إلى تخيل صيغةٍ معدلةٍ لمشروع الهلال الخصيب تستثني فيه الساحل السوري وجبال اللاذقية ولبنان وفلسطين.

حيث تتشكل من هذه المناطق ثلاث دول مستقلة بعضها عن بعض مع الأخذ بعين الاعتبار أن فلسطين ستكون فيما بعد وطناً قومياً لليهود.

تصدى العرب هذه المرة لهذا المشروع الخطير ورأوا فيه محاولة جديدةً تهدف إلى تمزيق الأمة الكبيرة الموحدة المتماسكة التي يصبون إلى تحقيقها، بيد أن ملوك العراق الذين قدم لهم انكليز عرش العراق تعويضاً عن خسارتهم عرش السعودية أعادوا طرح هذا المشروع، وقد رفع رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد عام 1942م، مذكرةً إلى وزير الدولة البريطاني لشؤون الشرق الأوسط يقترح فيه إنشاء اتحاد فدرالي يضم كلاً من سورية والعراق وشرق الأردن ولبنان وفلسطين.

وسواء أكانت عودة ظهور تلك الأطماع الهاشمية في سورية بعد الاستقلال فكرة هاشمية لاقت تشجيعاً بريطانياً أم كانت فكرة بريطانية لاقت تبيناً هاشمياً، فإنه من المؤكدات أن مصالح الهاشميين والبريطانيين قد لاقت حول مملكة هاشمية في سورية تجعل للبريطانيين نفوذاً حقيقياً فيها لطالما أرادت تحقيقه على أنقاض النفوذ الفرنسي البائد.

كان الرئيس شكري القوتلي الذي أعيد انتخابه في عام 1947م، رافضاً بشكل قاطع لأي من تلك المشاريع، كما أعلنت الحكومة السورية المشكلة بعد انتخابات تموز عام 1947م احتجاجها

(1) نجاح محمد ، المتغيرات الدولية وسوريا ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، ط1، 1995م، ص 115.



على مشروع سورية الكبرى الذي أعلنه الملك عبد الله سياسةً رسميةً للمكلة خلال افتتاح البرلمان الأردني في 11 تشرين الثاني عام 1946م، واتهمته بأنه يخفي وراءه مطامع فردية ومخططات صهيونية ومؤتمرات دولية تهدد بمجملها استقلال سورية وسيادتها ونظامها الجمهوري الفريد في المنطقة [1]، ويبدو أن موقف القوتلي الرافض كان يلقى تأييداً كبيراً من حلفائه السعوديين الذين كانوا يخشون نفوذاً متزايداً لأعدائهم التقليديين الهاشميين. وفي ذات الوقت، لم تلق تحركات عبدا الله ودعواته لمشروع سورية الكبرى عند القوميين العرب في سورية وفي كل مكان ارتياحاً.

لذلك واعتماداً على تلك الوقائع يبدو أن بريطانيا اعتقدت أن مشروع سورية الكبرى لن يكون لديه أملٌ بالتحقق على المدى المنظور، في الوقت الذي كانت تظن فيه أن وجود الجامعة العربية في مصر وتحت قيادتها المرتبطة بالنفوذ البريطاني سوف يؤمن أو يحفظ لها النفوذ والدور الريادي المطلوب في المنطقة دون أن تضع نفسها في موقف العدو الخارجي للدولة السورية الوليدة من خلال تبنيها لمشاريع الهاشميين. وقد بدا ذلك جلياً من خلال إعلانها في 17 كانون الأول عام 1946م، عدم تعاطفها مع مشروع سورية الكبرى، ومن ثم تأكيدها ذلك في 14 تموز عام 1947 م، في جلسة مجلس العموم البريطاني وأن بريطانيا لا تعمل من أجل سورية الكبرى بل تتخذ موقفاً محايداً من المشروع[2]. كان المسؤولون السوريون ينظرون إلى تلك التصريحات البريطانية المتكررة بعين الريبة والحذر على خلفية معرفتهم الوثيقة بتاريخ الوعود البريطانية في المنطقة. ومما لا بد من قوله هنا في هذا الصدد، إن بريطانيا في أربعينيات القرن الماضي اتخذت مواقف يمكن وضعها بالمعتدلة أو حتى ربما المساندة في بعض الأحيان تجاه السوريين، كما فعلت عام 1941م حين كفلت استقلال سورية

---

(1) كان النظام الجمهوري السائد في سورية آنذاك يعتبر الأكثر تطوراً وتقدمية بالقياس إلى الأنظمة السائدة في البلاد العربية المجاورة باستثناء النظام في لبنان، حيث كانت الأنظمة الملكية الاقطاعية في "السعودية ومصر والأردن والعراق" سيطر على مقدرات شعوبها دون أن تجرؤ الجماهير على مطالبة حكوماتها بتفسير سياساتها.

(2) جورج جبور، سورية 1918-1968 دار الأبجدية، دمشق، الطبعة الأولى، 1993، ص 60.

وفي عام 1945 م، حين قدمت دعماً حاسماً على المستوى السياسي والاقتصادي والعسكري للزعماء الوطنيين السوريين في معركتهم نحو الاستقلال[1]. وسواء أكان ذلك خدمة لمصالح بريطانيا في المنطقة أم رغبة مرحلية في تهدئة خواطر العرب وكسبهم إلى جانب دول الحلفاء في المعركة مع دول المحور.

لتحجيم نفوذ صديقتها اللدودة فرنسا أم– حتى– تبنياً لمبادئ وقيم العدالة في حق الشعوب تقرير مصيرها، فإن تلك المواقف قد حسنت كثيراً في نظرة بعض السوريين تجاه الإرث السلبي للمستعمر الأكبر لبلاد العرب والحائك الأول لخيوط المؤامرة الخارجية على الأمة العربية [2].

2 . السياسة الخارجية البريطانية تجاه سورية بعد الحرب العالمية الثانية:

برزت الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية كزعيمة للمعسكر الرأسمالي، من جهة وكرائدة لأسلوب الاستعمار الجديد الذي لجأت إليه، من جهة أخرى أي أسلوب التغلغل والسيطرة الاقتصادية.

مستغلة الضعف الاقتصادي والمالي عند الدول الاستعمارية الأخرى، فتتالت سلسلة كاملة من المشاريع والبرامج الأمريكية لـ "المساعدة" و" التنمية".

---

(1) باتريك سيل،الصراع على سورية،ترجمة سمير عبدة ومحمود فلاحة،دار طلاس،دمشق،ط7،1996،ص 41

(2) كان من نتائج السيطرة البريطانية على بلدان الشرق الأوسط وتدخلها السلبي فيه من خلال إقامة حدود مصطنعة وغير عادلة تبعاً لمصالحها بين الدول العربية ثم اعتمادها على سياسة تعزيز المنازعات العربية لتقوية مواقعها في المنطقة، أن خلقت وراءها بؤراً للتوتر لعلنا لا نبالغ إذا قلنا أنها مازالت متفجرة إلى يومنا الحالي مثل تأليب الأكراد على العرب في العراق وإثارة النزاعات الحدودية بين الكويت والعراق وبين تركيا والعراق والعراق وإيران، والعراق والسعودية، وتأليب مصر على السودان وليبيا على مصر، والصراعات بين السعودية واليمن، واليمن وشيوخ الخليج والكويت والسعودية ، ....الخ.

وكان أهمها في هذه الفترة مشروع "مبدأ ترومان" في أذار عام 1947م، لمساعدة تركيا و اليونان ومشروع "مارشال" في حزيران عام 1947م، لمساعدة أوروبا ثم برنامج البلدان المختلفة الذي تنص عليه "النقطة الرابعة" من برنامج ترومان الجديد في كانون الثاني عام 1949م[1].

وكانت الغاية السياسية الهامة من هذه المشاريع والبرامج هي تحويل المناطق الحساسة في العالم إلى جبهات تابعة من شأنها التصدي للمد الشيوعي والسوفيتي والحؤول دونه ودون التوسع والنفوذ. فعلى سبيل المثال حاولت الولايات المتحدة عن طريق المساعدات الاقتصادية التي أقرها مشروع "مارشال" أن تجعل من أوروبا، المنطقة الحساسة جداً في العالم بما فيها انكلترا وفرنسا طبعاً، جبهة قوية تابعة لسيطرتها الاقتصادية والسياسية وقادرة على صد تسلل النفوذ السوفيتي والتأثير الشيوعي إلى دولها. ولتصل إلى ذلك فقد استغلت حاجة هذه الدول للمساعدات بسبب الدمار التي سببته لها الحرب[2]. لكن التصدي للشيوعية ولقوة المعسكر الاشتراكي بنظر "الغرب" الرأسمالي لم يكن يحمل وجهاً اقتصادياً فقط وإنما كان يحمل وجهاً عسكرياً هاماً أيضاً غايته إقامة دفاع متين ضد أي تحرك سوفيتي في المستقبل، وكان حلف الأطلسي الموقع في نيسان عام 1949م الوجه العسكري لهذا التصدي، استطاعت الولايات المتحدة من خلاله وضع أوروبا تحت وصايتها العسكرية، وبذلك تبوأت بجدارة رئاسة المعسكر الرأسمالي الامبريالي أو "الغرب" كما يردد في الوطن العربي. أما بالنسبة للوطن العربي فقد رأينا أسباب اهتمام هذا "الغرب" به برئاسة انكلترا وفرنسا سابقاً ويكفي أن نشير إلى أهمية موقعه الإستراتيجي المطل على البحر الأبيض المتوسط وإلى أهمية بتروله ومواده الأولية الأخرى وسوقه لنشير إلى اسباب استمرار اهتمام هذا "الغرب" به برئاسة الولايات المتحدة الأمريكية

---

(1) العياشي ، مرجع سابق ، ص201.

(2) قدورة ، مرجع سابق ، ص 210.

لاحقاً[1] وحرصه على إبقائه بعيداً عن أي نفوذ سوفيتي أو شيوعي يهدد مصالحه وتواجده فيه، هذا ما يفسر المحاولات المستمرة التي قامت بها الولايات المتحدة وانكلترا بشكل خاص من أجل جرّ الوطن العربي إلى المعسكر الغربي، وذلك بطرق مختلفة أهمها: المعونات الاقتصادية التي قررتها "النقطة الرابعة" من برنامج ترومان والمشاريع المتعددة لإقامة أحلاف عسكرية بين دول هذا المعسكر ودول الوطن العربي.

وما كل هذه الطرق والمحاولات إلا وسيلة من وسائله الاستعمارية الجديدة للتدخل في شؤونها ومحاولة السيطرة عليها، مثلها في ذلك مثل بقية دول العالم الثالث[2]. وأما الدعم غير المحدد لقيام دولة اسرائيل في فلسطين من قبل المعسكر الغربي ككل فهو دليل على اعتماد هذا المعسكر عليها كركيزة ذات موقع استراتيجي في وسط الوطن العربي وعلى المتوسط ليضمن استخدامها بشكل دائم ومتى أراد ضد وحدة وتقدم هذا الوطن وضد أي خطر سوفيتي أو شيوعي أو غيره مما يهدد مصالحه فيه، أخذت الولايات المتحدة الأمريكية على عاتقها موضوع تقديم المساعدات الاقتصادية للوطن العربي، أما بالنسبة لموضوع الأحلاف العسكرية مع دولة "فقد تركته لبضع سنين على عاتق حليفتها انكلترا. [3] في الواقع، كانت انكلترا ذات خبرة فعلية في شؤون الوطن العربي وتعرف جيداً مفاتيحه الثلاثة: القومية العربية أولاً، والإسلام ثانياً، والوحدة الوطنية ثالثاً.

وقد استخدمت هذه المفاتيح الثلاثة من أجل الوصول إلى معاهدات الدفاع المشترك مع دُوَلِهِ.

بالنسبة للقومية العربية، قلنا أن انكلترا استغلت التحرك القومي العربي وشجعت قيام الجامعة العربية لتكون أداة تحركها متى تشاء. ولقد استخدمتها في سورية ولبنان، لكن القومية العربية كأية حركة

---

(1) ف .فاخروشوف،السياسة الاستعمارية بعد الحرب العالمية الثانية،الترجمة العربية،دار التقدم، موسكو د.ت،ص137-176.

(2) المصدر السابق ، ص177-191.

(3) M.colombe,orient arabe et non_engaement,T.L… p.17

سياسية عقائدية، لا بدّ وأن تتطور منطلقاتها بحيث تنسجم مع المصالح القومية لأصحابها بالدرجة الأولى، وهذه المصالح هي التي أملت على الحركة القومية العربية وجوب النصال من أجل التحرر من الاستعمار. ومن هو الاستعمار؟ هو انكلترا وفرنسا وإسبانيا وايطاليا وتركيا وهو الولايات المتحدة وهو اسرائيل ومن يدعمها، وبكلمة أخرى هو "الغرب" لذلك فقد كان موضوع تحالف الحركة القومية مع هذا "الغرب" موضوعاً عقيماً ولا مستقبل له.

الوتر الثاني الذي عزفت عليه انكلترا بالنسبة لسورية هو الوحدة الوطنية السورية المطلب الرئيس للشعب السوري منذ تجزئته وتجزئة بلاده. وهذا إضافة إلى عزفها على وتر الوحدة السورية – العراقية، فكان أن قامت بتحريك مشروعين على الساحة السياسية العربية وهما مشروع "سورية الكبرى" ومشروع" "الهلال الخصيب". لم تشجع انكلترا هذين المشروعين في الفترة السابقة حين مباحثات الجامعة العربية، خوفاً من غضب فرنسا وحرصاً على إرضاء السعودية ومصر، أما في هذه الفترة، أي بعد خروج فرنسا من سوريا ولبنان وبعد أن ساءت علاقاتها مع مصر، فقد أعادت النظر في موقفها ودعمتها بالرغم من موقفها الرسمي الحيادي لعلها تستطيع من خلالهما جرّ سورية ولبنان إلى إقامة معاهدة دفاع مشترك معهما كتلك التي استطاعت أن تقيمها مع صنيعتها الملك عبد الله في الأردن في أذار عام 1948م[1].

أو كتلك التي أقامتها مع العراق في كانون الثاني عام 1948 والتي ما لبثت حكومته أن طرحتها في شباط، أي بعد حوالي شهر واحد من عقدها فقط[2]، كان لهذين المشروعين أثار كبيرة على تاريخ سورية سواء على مستوى الصراعات السياسية داخلها أو على مستوى الوطن العربي كما نرى، إلا أن مصيرها النهائي كان الفشل، الوتر الثالث الذي عزفت عليه انكلترا هو الدين، هو الإسلامي، فطرحت في حزيران عام 1949م،عن طريق حليفتها باكستان مشروع خلق "منظمة الشعوب

(1) موسى كاظم التونسي، وثائق التدخل الأجنبي في الوطن العربي،ج1،دار البعث، دمشق1972، ص278.
(2) نور الدين حاطوم، التاريخ الدوبلوماسي، دار الفكر الحديث، لبنان ، 1966، ص154-157.

الإسلامية" كجبهة مشتركة ضد الخطر الشيوعي والسوفيتي، وادعّت أنها كخطوة أولى نحو تشكيل الدولة الإسلامية الواحدة وذلك بدعم بريطانيا المعنوي[1]. ولم يكن مصير هذا المشروع بأفضل من المشروعين السابقين له والمشكلين بنفس المنحى ولنفس الغاية وهما مشروع "الكتلة الشرقية" ومشروع "حلف الدفاع عن البحر الأبيض المتوسط" حيث فشلت جميعها[2]. دالة على فشل أصحابها من دول الغرب الرأسمالي في جرّ سورية في هذه الفترة إلى عقد حلف دفاعي مشترك معها وعلى فشل هذه الدول أيضاً بالاحتفاظ باستقطابها للحركة القومية العربية ككل، إن تطور موقف الحركة العدائي من "الغرب" يعود لعدة أسباب أهمها ثلاثة.

السبب الأول: ويتعلق بموقف "الغرب" من قضية فلسطين ودعمه للصهيونية ولإقامة دولة اسرائيل فيها بالرغم من التعهدات المعطاة للسعودية من رئيس الولايات المتحدة الأمريكية روزفلت ثم ترومان بعدم اتخاذ أي اجراء ضدّ المصالح العربية. وهذا ساهم، إلى حد كبير في انفصال العرب عن العالم الغربي ووضع بينهما " حاجز لا يمكن تجازوه إلا بصعوبة كبيرة"

السبب الثاني: لعدم تجاوب العرب مع "الغرب" هو عدم اقتناعهم بالحجة التي يرددها لدفعهم إلى التحالف والارتباط معه وهي مجابهة الخطر السوفيتي والمدّ الشيوعي حيث لم يكن عندهم أي شعور بهذا الخطر، فلم يكن هناك أي نفوذ أو تسلل سوفيتي يشكل خطراً على المنطقة على العكس لقد شعر العرب بوقوف الاتحاد السوفيتي إلى جانب قضاياهم الوطنية، ففي تشرين الثاني عام 1945م، مثلاً، صرّح السفير السوفيتي في بيروت "بأن موسكو ترى في احتلال تركيا للواء اسكندرون ظلماً ونتمنى عودته إلى سورية [3]. ولكن ما اساء لنظرة العرب إلى جانب الإتحاد السوفييتي هو وقوفه إلى

(1) جريدة النصر، دمشق28 ايلول 1949.

(2) M.colombe,orient arbe et non_engaement,T.L… p.42-45

(3) Edouard sabllier,de roural al Atlantique,le.bond russeen Afrique fayard,pares,1963, p.147

جانب قرار تقسيم فلسطين في تشرين الثاني عام 1947 م وإلى جانب إقامة دولة اسرائيل والاعتراف بها في عام 1948م.

أما بالنسبة للشيوعية ولأحزابها في الوطن العربي، فلم يكن عند العرب أي شعور بخطر نشاطها الذي كان في بداياته والذي تركز في الدعوة إلى التحرر الوطني والديموقراطي والوحدة الوطنية في سبيل ذلك، مما دعا هذه الأحزاب إلى التعاون في كثير من الأحيان مع البرجوازيات الوطنية العربية الحاكمة [1]. فأي خطر من الممكن أن تمثله في مثل هذه الظروف؟ والحقيقة أن الخطر الوحيد الذي كان يشعر به العرب هو الخطر الصهيوني المتحالف مع "الغرب" والمدعوم من قبله هذ الخطر وهذا التحالف والدعم يكمن السبب الأساسي لتحول العرب نحو العداء "الغرب".

3. الحركة القومية العربية والمشاريع الغربية والعربية:

إن المشروع الأول الذي عرض على الساحة السياسية في سورية في هذه المدة هو مشروع "سورية الكبرى" فما أن حصل الأمير عبد الله في 22 آذار عام 1946م، على اعتراف انكلترا باستقلال الأردن بموجب معاهدة تحالف وصداقة بينهما حتى أعلن نفسه ملكاً على المملكة الهاشمية بشرق الأردن[2] ثم باشر جهوده منذ ذلك الوقت لإحياء مشروع "سورية الكبرى"، وفي أب عام 1946م، وجه دعوة إلى سورية ولبنان من أجل العمل على تنفيذ هذا المشروع.

في 2 أيلول عام 1947 م، وبعد اجتماعات ومداولات بين نواب المجلس النيابي وبينهم وبين الرئيس القوتلي أصدر هؤلاء بياناً وقعه الموجودون منهم في دمشق وأيده بقية النواب في برقيات من شتى المناطق السورية[3]، ويستنكر البيان الدعوة التي وجهها الملك عبد الله من أجل تنفيذ مشروع

---

(1)خالد بكداش،الشعب السوري يطلب الاستقلال و الحرية وحكم ديمقراطياً صحيحاً،دمشق،1945،ص54

(2) علي محافظة، العلاقات الأردنية البريطانية1921-1957، دار النهار، بيروت، بدون تاريخ ، ص114

(3) مجموعة من المؤلفين،17 أب، 1943-1947، أربع سنوات من العهد الوطني دمشق 1947، ص 328

"سورية الكبرى" ويؤيد البيان كل ما ترى الحكومة اتخاذه من تدابير لصيانة استقلال البلاد والمحافظة على نظام حكمها الجمهوري ، في جلسة 29 أيلول أعرب نواب المجلس النيابي بصفة رسمية عن رفضهم لمشروع "سورية الكبرى" من خلال القرار الذي أصدره ضدّ هذا المشروع، إن الأسباب الرئيسية التي ذكرها بيان النواب في 2 أيلول وقرارهم الرسمي في 29 أيلول وخطاب الرئيس في 15 أيلول لرفض مشروع "سورية الكبرى" تتلخص في أنه مشروع تتستر وراءه مطامع شخصية[1] وانتهاك لميثاق الجامعة[2] وأغراض صهيونية[3] وقيود إلزامية من شأنها أن تمس استقلال البلاد وسياستها ونظام الحكم فيها[4].

في الوقت الذي رفض فيه المشروع المذكور من قبل جميع التنظيمات السورية السياسية التي تتواجد في المجلس النيابي، أي: "الحزب الوطني"، "جماعة الأحرار" أو الشعب من "الكتلة الدستورية" وغيرهم، حزب "الشباب"، "الحزب الجمهوري"، الحزب القومي العربي"، "الحزب الشيوعي"، " الإخوان المسلمون" الخ..... فقد رحب بانضمام الأردن إلى سورية لأنه جزء منها وعلى أساس "انضمام الفرع للأصل"[5].

---

(1) هي مطامع الملك عبدالله التي تتناقض مع المصلحة القومية

(2) اشارة الى المادة 8 من ميثاق الجامعة ، وتنص بأن كل دولة من الدول المشتركة في الجامعة تحترم نظام الحكم القائم في دول الجامعة الأخرى وتعتبره حقا من حقوق الدول وتتعهد بأن لا تقوم بعمل يرمي الى تغير ذلك النظام فيها .

(3)اذ ان المشروع يسمح بالأقلية اليهودية في فلسطين بإدارة لا مركزية بضمانات دولية ، وبهذا تشجيع للصهيونية واساءة لعروبة فلسطين التي لا يضمن حمايتها ونصر قضيتها سوا تضامن الدول العربية جميعها من خلال الجامعة.

(4) اشارة الى معاهدة أذار 1946 التي تعطي انكلترا امتيازات خاصة في الأردن واشارة أيضا الى النظام الملكي الذي يحكم وسيحكم بموجبه الملك عبد الله فيما لو حقق المشروع، و هذا من شأنه القضاء على نظام الحكم الجمهوري في سورية

(5) محاضر جلسات المجلس النيابي، عام 1947، الجلسة -2أيلول و 29 أيلول.

أما بالنسبة لحزب "البعث العربي" فقد رأينا أنه كان في البداية يتعاطف مع هذا المشروع وقد اتهم القوتلي باتفاقه مع ابن سعود وفاروق على محاربة فكرة اتحاد سورية مع الهاشميين ورأى أن رفض القوتلي لمشروع "سورية الكبرى" ما هو إلا نتيجة لهذا الاتفاق.

واتهم الفئة الحاكمة بأنها "بما تصطنع من مصاعب وعوائق تجعل الوحدة العربية أمراً بعيد التحقيق وتعزز انفصال كل قطر عربي عن الأخر[1] ". لكن هذا الحزب ما لبث أن شعر بخطر وقوعه في العزلة السياسية فيما لو استمر على موقفه وذلك لأن الأكثرية المطلقة المتواجدة على الساحة السياسية كانت ضد هذا المشروع، وشعر بالإحراج فكان أن غير اتجاهه واتخذ منذ عام1945م موقفاً صلباً حافظ عليه ضد مشروع "سورية الكبرى"، وفي 11 تشرين الأول من عام 1947م أصدر بياناً تعرض فيه إلى هذا المشروع وقال فيه "أن حزب البعث الذي يجعل الوحدة العربية أقدس أهدافه ويريد هذه الوحدة صادقة معبرة عن إرادة الشعب سليمة من كل قيد استعماري وقد وقف دوما مما يسمونه مشروع سورية الكبرى موقف المعارض المقاوم وذلك بسبب انتقاص المعاهدة البريطانية الأردنية من استقلال الأردن وبسبب حرص سورية على مبدأ الجمهورية"[2]

إن استبدال انكلترا وعبد الله معاهدة 1946 م، بمعاهدة أخرى في 11 آذار عام 1948م [3] لم يفدها شيئاً، إذا أن أكثر القوميين العرب رأوا فيها نفس روح المعاهدة السابقة، لذلك بقيت لهم نفس حججهم في رفضها وفي رفض مشروع "سورية الكبرى" بشكل عام.

لم يكن مصير مشروع "الهلال الخصيب" بأحسن من سابقه. بدأ هذا المشروع بمعادلة إقامة اتحاد فيدرالي بين الأردن والعراق من شأنه توحيد جهود الهاشميين في جرّ سورية ولبنان إلى دائرتهم وفشلت

---

(1) نضال البعث، دار الطليعة، بيروت 1963، ج1، ص52.
(2) نضال البعث، دار الطليعة، بيروت 1963، ج1، ص60.
(3) علي محافظة، مصدر سابق، ص167-171.

المحاولة وانتهت بإقامة معاهدة "تحالف وأخوة"[1] فقط بين البلدين جرى التوقيع عليها في 15 نيسان عام 1947م. وقد قوبل هذا التقارب الأردني العراقي بمعارضة قوية من لبنان ومن سورية بمختلف فئاتها السياسية، ما عدا "الحزب القومي السوري" طبعاً، فلقد اعتبر بداية نحو تنفيذ مشروع "الهلال الخصيب" وخطوة لتمكين الملك عبد الله من تحقيق حلمه" في تنفيذ "سورية الكبرى".

أن رفض القوميين العرب لمشروعي "سورية الكبرى" و " الهلال الخصيب" يعني، من جملة ما يعني، رفض هؤلاء القوميين لنفوذ انكلترا في المنطقة، كان الجميع يعرف أنها وراء هذين المشروعين اللذين هما وسيلة لجر سورية ولبنان إلى دائرة نفوذها، وقد فهموا موقفها من قضية فلسطين منذ البداية وحتى قرار التقسيم في عام 1947م، على أنه طعن لقضيتهم القومية لصالح الصهيونية، وهذا ما قادهم إلى خيبة أملهم وإلى سحب ثقتهم فيها وإلى الحقد عليها.

إن فشل هذين المشروعين في سورية يعني أيضاً انتصار للمحور السعودي – المصري الذي كان أقوى سند للزعماء السوريين في إفساد خطط الهاشميين، فمصر كانت ترى في توسع هؤلاء خطر على زعامتها للعالم العربي، والعائلة السعودية كانت ترى فيه خطراً على وجودها ككل نتيجة للعداوة التاريخية معهم، لذلك فقد رصدت ما يكفي من مواردها المالية للحيلولة دون نجاح هذين المشروعين، وهكذا ستستمر لعبة "شد الحبل" من حول سورية بين هذه الأطراف حتى قيام الوحدة مع مصر في عام 1958 م.

حيث انكلترا لم تعتمد في جر سورية ولبنان إلى نفوذها على هذين المشروعين فقط. فهناك المشاريع الأخرى التي تكلمنا عنهما كمشروع "حلف الدفاع عن البحر الأبيض المتوسط" ومشروع "الكتلة

(1) M.colombe,orient arabe et non_engaement,T.L… p.31-32

الشرقية" ومشروع "منظمة الشعوب الإسلامية" وهناك محاولة عقد المعاهدة الدفاعية ثنائية الطرف مع كل منهما، أي مع سورية ولبنان [1].

لقد شهدت بداية عام 1946 م، نشاطاً كبيراً للدبلوماسية الانكليزية بمساعدة الدبلوماسية التركية والباكستانية من أجل جرّ سورية وغيرها من الوطن العربي إلى الارتباط بها بحلف دفاعي وتحت أية صيغة من الصيغ المذكورة، ولكن دون جدوى. أن المدّ الجماهيري في بلدان الوطن العربي، وخاصة في سورية، والمتوجه ضد الصهيونية واسرائيل ومن يدعمها في صفوف الدول الاستعمارية وخاصة انكلترا صاحبة وعد بلفور، قد ساهم، إلى حدّ كبير، في فشل هذه الدبلوماسيات جميعها.

وهكذا وبينما كانت الكتلة الرأسمالية الغربية تحاول جر سورية وغيرها من بلدان الوطن العربي إلى دائرة نفوذها فإن كتلة المعسكر الاشتراكي كانت تكتفي بفضح الأساليب الغربية الاستعمارية وتعرية أسبابها الحقيقية أمام أعين العرب عن طريق إعلامها ونشاطها الخاص وعن طريق نشاط وإعلام الأحزاب الشيوعية المحلية في الوطن العربي.

في هذا المناخ السياسي كان على القوميين العرب إثبات وجودهم أمام الجماهير العربية "من أجل الاحتفاظ بالراية القومية بين أيديهم"، وبالتالي، فقد كان عليهم، كما يرى مارسيل كولومب "فرض أنفسهم كأبطال النضال ضد الإمبريالية، أي ضد الغرب، من أجل تعطيل تأثير الشيوعية في الساحة الداخلية" [2]..

وهنا نرى من الضروري التأكيد على أن تمسك القوميين العرب بالراية القومية وببطولة النضال ضد الامبريالية لا يعود لهذا السبب فقط وإنما يعود إلى طبيعة المبدأ الذي يؤمنون به وهو المبدأ القومي العربي، فالقومية العربية هي قومية موحدة للأمة العربية، وباعتبار أن هذه الأمة هي مجزأة في أقطار

(1) ذوقان قرقوط ، المشرق العربي في مواجهة الإستعمار ، قراءة في تاريخ سوريا المعاصر ، طبع ونشر الهيئة المصرية للكتاب ، مصر ، 1977، ص 193.

(2) M.colombe,orient arbe et non_engaement,T.L… p.25-45

متعددة بعضها مستقل وبعضها مستعمر، وباعتبار أن الامبريالية هي المستعمرة وهي المسؤولة عن التجزئة، فقد كان من الطبيعي أن تصل الحركة القومية العربية إلى مرحلة تدرك فيها أن النضال القومي من أجل وحدة الأمة العربية واستقلالها هو نضال، بالضرورة، ضد الدول الامبريالية بالذات، أي ضد الدول المغتصبة أو المحتلة لبلد عربي أو التي تتخذ موقفاً عدائياً من الأمة العربية، وهي بنظر حزب "البعث"[1].

أ- انكلترا التي تحتل وادي النيل وفلسطين وشرقي الأردن والعراق وليبيا والمحميات.

ب- فرنسا التي تحتل الجزائر وتونس ومراكش.

ج-إسبانيا التي تحتل قسماً من مراكش (الريف).

د- إيران التي اغتصبت منطقة الأهواز.

هـ- تركيا التي اغتصبت كيليكيا ولواء اسكندرون.

و- أميركا التي تتدخل في شؤون الشرق الأوسط بما لا ينطبق ومصلحة العرب وتؤيد الاستعمار البريطاني وتركيا المغتصبة والصهيونية التي تسلب ثروة الوطن العربي.

هؤلاء هم الدول الامبريالية الأعداء الذين ذكرهم "البعث" في بيانه والذين اتفقت جميع التنظيمات السياسية للقومية العربية على النضال ضد اغتصابهم واحتلالهم وعداوتهم واستغلالهم للأمة العربية.

إلا أن هذا الموقف لم يقد القوميين العرب إلى الانحياز للمعسكر الاشتراكي أو بتعبير أخر إلى معسكر الاتحاد السوفيتي، إنما قادهم إلى الحياد بين المعسكرين، ولقد صرح "البعث" أن "الانحياز لأحد المعسكرين لن يؤدي إلا إلى إيذاء العرب" [2].

والمبدأ الذي انطلقت منه السياسة الخارجية في مناهج جميع التنظيمات السياسية للقومية العربية هو وجوب التعامل مع الدول الأجنبية على أساس "المصلحة". وهكذا فقد كان منطق "المصلحة"

(1) نضال البعث، ج1، مصدر سابق، ص186

(2) ميشيل عفلق، في السياسة العربية، منشورات مكتب البعث، دمشق، 1948، ص 91-94.

ومنطق "الحياد" ومنطق " الوحدة العربية" هو الرد الذي واجهت القومية العربية به محاولات المعسكر الغربي في هذه الفترة في جرها إلى دائرة نفوذه.

4 . موقف بريطانيا من حرب فلسطين 1948 وأثرها على العلاقات مع سورية:

إن بريطانيا من خلال وجودها ثلاثين سنة 1918-1948م، كدولة منتدبة في فلسطين قد تعاونت مع الصهيونية إلى أبعد الحدود وقامت بجميع الإجراءات التي من شأنها تسهيل الغزو الصهيوني لفلسطين لإنشاء الوطن القومي اليهودي فيها.

لقد اعتبرت الجمعية الصهيونية وكالة يهودية تشارك في إدارة البلاد لإعدادها للانتقال إلى دولة يهودية، وعينت الصهيوني البريطاني هربرت صموئيل أول مندوب سام لها، وسهلت الهجرة اليهودية إليها، ومنحت الأراضي العائدة للدولة إلى اليهود فقط، وسمحت لهم بالتسلح وبإنشاء الفرق العسكرية والجيش السري الخ.....

كل ذلك على حساب عرب فلسطين، لذلك فقد تتابعت ثوراتهم ضد الغزاة الصهاينة وحماتهم البريطانيين منذ عام 1920م، وأهم هذه الثورات كانت ثورة عام 1936م، التي دامت ثلاث سنوات والتي ساهمت في تحويل قضية فلسطين من قضية وطنية تخص سورية بشكل خاص باعتبارها تؤلف القسم الجنوبي منها إلى قضية قومية تخص الوطن العربي ككل(1)، وكانت من أحد أسباب انعقاد مؤتمر لندن في عام 1939م، والذي أسفر عن صدور الكتاب الأبيض لصالح الفلسطينيين من قبل انكلترا في نفس العام، وبموجبه حددت الهجرة اليهودية ووضعت القيود على بيع الأراضي واعترف بحق الفلسطينيين بالاستقلال بعد عشر سنوات(2).

---

(1) محافظة، مصدر سابق، ص143-147.

(2) تونسي، مصدر سابق ، ص218-219.

هاجم الصهاينة هذا الكتاب هجوماً عنيفاً ولم يتركوا وسيلة من وسائل الضغط على انكلترا إلا واستخدموها من أجل الغائه[1]، فاعتدوا على المخافر والمطارات، ودوائر الهجرة، واغتالوا وزير الدولة البريطاني في الشرق الأوسط بمصر، وخطفوا بعض الضباط البريطانيين وشنقوا بعضهم وجلدوهم الخ.... وأخيراً اتجهوا إلى الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تعلن التصريح أثر التصريح بدعهما لإنشاء الوطن اليهودي في فلسطين فضغطت على انكلترا حتى اضطرتها إلى الموافقة على تأليف لجنة تحقيق أنغلوا – أمريكية مشتركة تقوم بمعالجة قضية فلسطين. ومن خلال التوصيات التي قررتها هذه اللجنة المشكلة في عام 1946 والمنصاعة لتوجيهات الرئيس ترومان لصالح اليهود تماماً، فقد ألغي كل ما جاء في الكتاب الأبيض لصالح العرب.

ومنذ ذلك الوقت والولايات المتحدة تلعب الدور الأول في دعم الوجود الصهيوني في فلسطين.

وفي 26 شباط عام 1947م، ألقى بيغن، وزير خارجية أمريكا أنذاك، خطاباً أشار فيه إلى تعقيد قضية فلسطين وصعوبة حلها بسبب ما في نظام الانتداب من وعود متناقضة تسمح لليهود بإقامة وطن قومي لهم في فلسطين وتحتم في الوقت نفسه عدم الإضرار بسكانها الآخرين. وأشار إلى أثار تصريحات ترومان في زيادة تعقيد القضية، وقال لو أن الأمر يقف عند حد إدخال المائة ألف يهودي جديد إلى فلسطين حسب توصيات لجنة تحقيق عام 1946، لامكن تسويته، ولكن الحديث يدور حول الملايين، وليس من الحق التسوية بين مصالح العرب أصحاب البلاد وبين مصالح اليهود الطارئين عليها، وأعلن بأن بريطانيا لا تستطيع فرض حل نهائي بالقوة ولذلك فإنها ترى من واجبها تحويل قضية فلسطين إلى الأمم المتحدة[2]. وبالفعل فقد طلبت من الأمين العام للأمم المتحدة، في 20 نيسان عام 1947م، أن يعرض هذه القضية في دورة خاصة.

---

(1) Simon Jargy , Guerre Et Paix En Palestine, geneve .1968,p.34-49
(2) I bid, p.53

وفي 29 تشرين الثاني عام 1947م، ونتيجة لمختلف الضغوط التي هددت بممارستها الولايات المتحدة وخاصة على الدول الصغيرة للحصول على الأكثرية فقد أقر مشروع تقسيم فلسطين[1]. "إن قرار تقسيم 29 تشرين الثاني هذا بما يحمله من نتائج ومضامين سياسية قد خلق في أحد مناطق العالم الأكثرية حساسية وبشكل غير مباشر مركزاً متوتراً وقابلاً وباستمرار على تهديد سلام هذه المنطقة" [2].

رفضت الجماهير العربية المنظمة، أو غير المنظمة، في سورية كما في معظم المناطق العربية الأخرى، هذا المشروع رفضاً حاسماً، وقامت بالاحتجاجات بمختلف مظاهرها السلبية والعنيفة لتعبر عن هذا الرفض، فانتشرت المظاهرات والاضطرابات في كل مكان. وفي فلسطين احتدمت الاصطدامات الدموية بين العرب واليهود وفي كانون الثاني عام 1947 م دخل الفوج الأول من جيش الانقاذ العربي[3] فلسطين ليدعم عربها في قتالهم ضد الغزو الصهيوني.

استمر تدهور الوضع أكثر فأكثر وخاصة بعد تلك المجازر الدموية التي قام بها الصهاينة في أماكن عديدة في فلسطين وأهمها مجزرة ديرياسن في نيسان عام 1948م، تلك التي صعدت التوتر بين العرب واليهود الصهاينة، فنشبت المعارك الضارية في القدس ويافا والقسطل واللد والرملة، مما دعا ممثل الولايات المتحدة إلى الإعلان في اجتماع الجمعية العامة في نيسان عام 1948م، بأن " العالم كله لديه البرهان بأن مشروع التقسيم المقرر من الجمعية العامة لا يمكن أن يطبق بالطرق السلمية".

---

(1) lrene Errera – Hoechsteter ,le Conflict israelo arabe , presses universsitaires de France (coll. Document Actualites) , paris ,1974 , p.19-21.

(2) s.jargy , Guerre…, p.55

(3) شكل هذا الجيش بأمر من اللجنة العسكرية التي شكلتها الجامعة العربية في كانون الأول 1947 من أجل وضع الخطط الازمة للدفاع عن عرب وعروبة فلسطن وجعلت مقرها دمشق. اشترك في هذا الجيش متطوعون عرب من أكثر البلدان العربية وخاصة سورية

هذا يفسر مشروع الولايات المتحدة المقدم إلى الجمعية العامة بوضع فلسطين تحت الوصاية الدولية، وطبعاً رفض المشروع من قبل العرب واليهود على السواء[1]. وأخيراً أدركت الدول الكبرى أن دولة اسرائيل لا يمكن فرضها على المنطقة إلا بالقوة فبدأ إعداد ثم تنفيذ "طبخة" الحرب العربية – الاسرائيلية الأولى في عام 1948م.

من خلال عميلات انسحابها من فلسطين كانت سلطات الانتداب البريطاني تمكن اليهود من تولي إدارة الحكم والاستيلاء على المطارات والمرافق العسكرية والموانئ.

ولم يحن 15 أيار حتى كانت المنطقة المخصصة لليهود في قرار التقسيم مع قسم كبير من المنطقة المخصصة للعرب قد سلمت لليهود[2]، فازدادت نقمة العرب في كل مكان وأخذوا يطالبون حكوماتهم بالتدخل العسكري لإنقاذ فلسطين.

في 15 أيار وبعد الانسحاب التام لإنكلترا من فلسطين أعلن بن غوريون تشكيل دولة اسرائيل في فلسطين فسارعت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي إلى الاعتراف بها فوراً وتبعتهما بعد ذلك الدول المناصرة لقيام اسرائيل. ولكن وفي 15 أيار أيضاً قرر العرب وضع المقررات المأخوذة من قبل مجلس الجامعة الذي كان قد انعقد في 17 كانون الأول عام 1947م، موضع التنفيذ ودارت حول دخول الجيوش النظامية للدول العربية من أجل التصدي بالقوة لمشروع تقسيم فلسطين[3].

وبالفعل دخلت هذه الجيوش الحرب بقيادة الملك عبد الله وقد توصلت إلى استرجاع قسم كبير من المدن والقرى المخصصة للعرب حسب قرار التقسيم[4]، والتي احتلوها وأصبحت هذه الجيوش قاب قوسين من احتلال تل أبيب،، وكادت أن تعقد لها راية النصر في إعادة فلسطين بلداً عربياً موحداً

---

(1) s.jargy , Guerre…, p62

(2) عبدالله التل ، كارثة فلسطين ، دار القلم ، القاهرة ، 1959 ، ص 22 وما يليها.

(3) مجموعة مؤلفين، الأهداف القومية والدولية لجامعة الدول العربية و المطبعة الهاشمية دمشق،ب.ت، ص 110

(4) عبدالله التل، المصدر السابق، ص 80.

لولا تدخل الدول الكبرى من خلال تحريك قضية الحرب العربية الاسرائيلية في مجلس الأمن، فاقترح عقد هدنة بين العرب واليهود لمدة أربعة أسابيع في قراره الصادر في 29أيار عام 1948م، وقد قبلها العرب واليهود. والحقيقة أن قبول الدول العربية للهدنة الأولى هذه كانت له نتائج خطيرة على الوضع العسكري في فلسطين لصالح اليهود(1). وبمجرد انتهاء هذه الهدنة في 9 تموز من عام 1948 م، قامت اسرائيل بهجمات عسكرية أتاحت لها احتلال معظم الأراضي الفلسطينية المخصصة للعرب حسب قرار التقسيم لسنة 1947م.

وفرضت الهدنة الثانية في 19 تموز عام 1948 م، من قبل مجلس الأمن بعد هزيمة ساحقة منيت بها الجيوش العربية في فلسطين. على أن إعلان الهدنة الثانية هذه لم يعني قط وقف القتال، إذا تابعت القوات الإسرائيلية هجومها على المواقع العربية حتى تمكنت من احتلال المواقع الإستراتيجية الهامة وخاصة في النقب، وتمسك اسرائيل بهذه المنطقة كان أحد الأسباب التي دفعتها إلى اغتيال الوسيط الدولي برنادوت في 17 أيلول عام 1948م، وذلك لأنه تقدم إلى هيئة الأمم المتحدة بمشروع يقضي بوجود منطقة النقب والقدس بين الأراضي المخصصة للعرب الفلسطينيين(2). وبفشل هذا المشروع في الجمعية العمومية للأمم المتحدة فقد قررت هذه 11كانون الأول عام 1948 تأليف لجنة توفيق ثلاثية شكلت من تركيا والولايات المتحدة وفرنسا لتنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي الصادر في 16 تشرين الثاني من عام 1948 م، والقاضي بدعوة كل من العرب واليهود لإجراء مفاوضات مباشرة أو بواسطة الوسيط الدولي بهدف عقد هدنة دائمة شاملة في

---

(1) لقد اتاحت الهدنة لمئة الف يهودي كانو في مدينة القدس بالعمل في القوات اليهودية، وقد تلقو تدريبا عسكريا في فترة الهدنة اتاح لهم ان يلعبوا دورا هاما في مجرى الحرب بعد الهدنة الأولى . هذا بالإضافة الى ان الدول الغربية ، المصدر الوحيد للسلاح بالنسبة للعرب انذاك، قد امتنعت عن تسليم أي سلاح أو عتاد جديد اليه بحجة قرار مجلس الأمن بوقف القتال، في نفس الوقت الذي سمحت فيه بتهريب الأسلحة وارسال المتطوعين والذخائر الى اليهود المحاربين في فلسطين. انظر: محافظة، مصدر سابق ص 182

(2) s.jargy , Guerre…, p.874-87

فلسطين تمهيد للتسوية السياسية النهائية القضية الفلسطينية. وقد فشلت اللجنة الثلاثية في الوصول إلى التسوية النهائية للقضايا الرئيسية كتدويل القدس وإعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى بلادهم، أما موضوع الهدنة فقد ترك للوسيط الدولي في فلسطين الدولي رالف بانس أمر معالجته [1].

أشرنا سابقاً إلى دعم الكتلة الغربية الرأسمالية وعلى رأسها الولايات المتحدة وإنكلترا للصهيونية ولوجود دولة اسرائيل وأشرنا إلى دور هذا الدعم في تراجع نفوذ هذه الكتلة في الوطن العربي ككل. أما دول الكتلة الشرقية الشيوعية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي فقد أقرت التقسيم واعترفت بدولة اسرائيل. وقد رأى العرب في هذا الموقف من كلا الكتلتين ظاهرة عدائية موجهة منهما ضد الأمة العربية تكرس تجزئتها وتشل حركتها القومية وتعيق حركة تقدمها. وهذا ما وطد فكرة وجوب الحياد من النزاع القائم بين هاتين الكتلتين في الأوساط العربية في سورية و غيرها.

وكما كانت فكرة الحياد هي المسيطرة على جميع التنظيمات السياسية للقومية العربية وعلى رأسها سورية ومصر إلى التوجه نحو الكتلة الشرقية الشيوعية وعلى التنظيمات السياسية القومية العربية التي ستتشكل في المستقبل، إلا أن مضمون فكرة هذا الحياد سيأخذ معاني مختلفة. وفكرة الحياد هذه لا تنفي فكرة التعاون والتعامل مع دول الكتلتين الرأسمالية والشيوعية، على أن يكون هذا التعاون والتعامل على أساس المصلحة المتبادلة، كما تشير إليه أكثر مناهج التنظيمات السياسية القومية العربية في سورية.

ولكن لم تكن فكرة الحياد بين المعسكرين هي الفكرة الوحيدة المطروحة في الساحة السياسية العربية في سورية وفي غيرها من دول الوطن العربي، إذ أن استمرار الكتلة الغربية وخاصة الولايات المتحدة وانكلترا في دعمها لإسرائيل سواء سياسياً أو عسكرياً او اقتصادياً سيكون له أبعد الأثر في جر

---

(1) أي حزب البعث العربي ، الحزب القومي العربي ، حزب الشعب ، الحزب الوطني ، حزب الشباب الحزب الجمهوري



بعض البلدان العربية وعلى رأسها سورية ومصر إلى التوجه نحو الكتلة الشرقية الشيوعية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي، وسيكون لهذا منعكساته على الحركة القومية العربية وتنظيماتها في سورية.

وقد كان أول تنظيم قومي عربي نادى علانية إلى التعاون مع الاتحاد السوفيتي هو حزب البعث العربي". [1]

يرى هذا الحزب: " أن من أبسط القواعد السياسية، ومن اولى الواجبات القومية التي تترتب على حكومات داعية لمصلحة بلادها، حرة في تقرير موقفها السياسي الدولي، وهي أن تستعين على أعدائها بأعداء أعدائها". والمقصود بالأعداء من وجهة نظر الحزب هم الولايات المتحدة وانكلترا باعتبارها صاحبتي السياسة التي لها وزنها الثقيل في الضغط على مقدرات العرب.

وأما عدو هؤلاء الأعداء فهو الاتحاد السوفيتي لأنه الوحيد الذي يملك "السياسة التي تتكافأ مع سياسة الولايات المتحدة وانكلترا من حيث القوة والتأثير، وتشكل معدلاً لخطرها". ولقد ظهرت دعوة الحزب هذه في تموز عام 1946م، أي قبل إقرار الاتحاد السوفيتي لمشروع التقسيم في تشرين الثاني عام 1946م، أما بعد هذا الإقرار فقد أهمل الحزب هذه الدعوة لفترة.

إن دعم الكتلة الغربية لإسرائيل التي يعتبرها العرب "كعميلة للإمبريالية الغربية" [2].

سيكون سبباً هاماً في فشل جميع المشاريع التي ستطرحها هذه الكتلة من أجل جر الوطن العربي بشكل عام وسورية بشكل خاص إلى دائرة نفوذها.

ولن يتجرأ أي تنظيم سياسي في سورية، قومي عربي أو غير قومي، منذ هذه الفترة تبين الدعوى للتعاون مع انكلترا أو فرنسا أو الولايات المتحدة أو غيرها من دول الكتلة الغربية كما كان يحدث سابقاً، إذا أصبحت الجماهير السورية تعتبر هذه الدعوى جريمة قومية نكراء يتهم صحبها باليمينيه وبالخيانة العظمى.

---

(1) عفلق، السياسة العربية، مصدر سابق ص 5-10.

(2) RO Din son, ISRAEL ET LE rafus arabe , sueil, paris .1968 p.75



5- الموقف البريطاني من انقلاب الزعيم حسني الزعيم 1949/3/30م.

كان وجود هذه الصراعات الخارجية على المنطقة العربية بشكل عام وعلى سورية بشكل خاص واقترانها بصراعات داخلية في سورية تسببها المنافسات الشخصية والعشائرية والإقليمية التي مزقت الكتلة الوطنية وحالت دون تعاون الحزبين الناتجين عنها الوطني والشعب، مهدت الطريق للأحزاب الأخرى من بعثيين وشيوعيين وقوميين سوريين للعب دور أكبر في الحياة السياسية والعسكرية في سورية، وكان اقتران هذه الصراعات الخارجية والداخلية كفيلاً بزعزعة استقرار الدولة السورية[1] الفتية خاصة أن حكم الرئيس شكري القوتلي[2] فيما بعد الاستقلال تعرض للكثير من الانتقادات سواء أكان ذلك من بعض السياسيين المخضرمين أم من الأحزاب الحديثة العهد خصوصاً بعد قيامه بتعديل الدستور أكثر من مرة بما يتلاءم مع مصالحه. يضاف إلى ذلك حدوث تذمر شعبي واسع تجاه الأوضاع الداخلية، فقد لاحظ الشعب أن الإقطاع في العهد الفرنسي ظل نفسه في عهد الاستقلال، والزعامات التي تعمقت جذورها أخذت تعتبر كل من يعارضها خائناً، وكثرت أساليب الغش والخداع وزيادة الضرائب على الشعب وعمت الرشاوى والسرقات بين أوساط الموظفين.

حيث جاءت الكارثة التي قسمت ظهر البعير حيث زعزعت كارثة فلسطين أركان المجتمع السوري الذي اتهم الحكومة بالتقصير في حرب فلسطين ودفع بالجيش إلى قلب المسرح السياسي في تلك الآونة [3].

(1) بشار الجعفري، السياسه الخارجيه السوريه، 1946-1982 – دار طلاس، ط1 ، 1987،1،ص102

(**2**) **ملحق رقم (2) يناقش قرار القوتلي بنقل السلطة الى ناصر**

(3) الفور كارلتون، الإنقلاب العسكري السوري ، مجلة الشرق الأوسط ، المجلد الرابع ، العدد الأول كانون الثاني،1950، ص4 .

يمكن القول: إن وجود الفرنسيين والبريطانيين على أرض سورية قبل الاستقلال جعل من الشعب السوري جبهة واحدة ضد الاستعمار الخارجي متغاضياً عن الأخطاء التي كان بعض القادة الوطنيين يرتكبها بحق الشعب كي لا يبتعد عن الهدف الأسمى وهو تحرير البلاد.

أما وقد أصبحت البلاد حرة مستقلة في يد أبنائها فقد بدأ الشعب يشعر أنه أن الأوان لكي يحاسب المخطئون.

كل تلك الأسباب أنفة الذكر، كانت كافية لقيام الشعب بتأييد أي محاولة لإنقاذ البلاد، وهذا ما حدث عندما قام أول انقلاب ليس في تاريخ سورية الحديث فحسب وإنّما في تاريخ المنطقة العربية كلها أيضاً. [1] حيث قام رئيس أركان الجيش السوري حسني الزعيم في 30 أذار عام 1949م، بانقلاب عسكري أطاح فيه برئيس الجمهورية شكري القوتلي وحكومته، معلناً أن وراء انقلابه شعوراً بالإخفاق والألم من جراء هزيمة عام 1948 م، في فلسطين ورغبةً في الثأر لها وتطهير الأوضاع الداخلية في سورية من طبقة السياسيين المنحرفين الذين قادوا البلاد إلى شفير الهاوية[2].

ويمكن القول: إن انقلاب الزعيم جعل المنافسة على سورية تشتد من جديد بين مختلف الجهات العربية والغربية. فالسعودية ومصر خشيت من ضياع نفوذها مع الإطاحة بحليفها القديم شكري القوتلي، والعراق والأردن شعرا أن الفرصة مواتية للقيام بتحرك من شأنه تحقيق مخططاتهما المدعومة بريطانياً [3].

وقد شجع الزعيم من خلال تصرفاته معسكر الهاشميين على أن يتركوا التخوف الذي صاحب انقلابه والذي سرعان ما تحول إلى ارتياح عندما طلب الزعيم مساعدةً عسكريةً من العراق تتمركز

---

(1) تشير بعض المصادر الغربية إلى أن أول انقلاب في العالم العربي حدث في العراق عام 1936 وليس في سورية عام 1949.

(2) بشار الجعفري، السياسية الخارجية السورية1046– 1982،دار طلاس،الطبعة الأولى،1987، ص 102

(3) أندرو الخيل، مصدر سابق، ص64

على الحدود السورية الإسرائيلية كي تكون ورقة ضغط عسكرية تساعده في محادثات الهدنة القادمة مع اسرائيل، مما دفع العراق للاعتراف بنظام الزعيم ومن ثم الموافقة على دعمه عسكرياً كما طلب.

هذا التقارب السوري – العراقي كان وقعه مرعباً على الحلف السعودي – المصري، مما جعلهم يرسلون أمين عام الجامعة العربية إلى دمشق حاملاً دعوة من الملك فاروق للزعيم لزيارة مصر.

هذه الزيارة التي قام بها الزعيم في 21 نيسان عام 1949م، كان من نتائجها اعتراف السعودية ومصر بنظامه، وتدهور علاقاته مع الهاشميين – في العراق والأردن[1] – إلى حد اقترح معه نوري السعيد على بريطانيا خطة للتخلص من الزعيم وتنصيب حكومة موالية لهم في دمشق مؤكداً أنه من الممكن إنجاز هذه الخطة في حال موافقة بريطانيا عليها ومبيناً ضرورة التحرك السريع خوفاً من اقتناص تركيا وإسرائيل الفرصة قبلهم للتدخل[2].

ولكن بريطانيا رفضت خطة نوري السعيد، لا بل عارضت أكثر من مشروع تقدم به في هذا الصدد بحجة التخوف من أن تدخل العراق في سورية يسوق تدخلات إقليمية ودولية لا مصلحة لبريطانيا في قدومها إلى المنطقة.

وقد أعلن الزعيم في 26 نيسان أن رحلته إلى مصر كانت موفقة للغاية في حين أنها كانت مفاجأة غير سارة للأردن والعراق وأضاف الزعيم أن الجمهورية السورية لا تريد أياً من المشروعين الذين أوحى بهما طرف أجنبي وأنه لن يغض الطرف عن أي تهديد أو ضغط من مشروعي الهلال الخصيب أو سورية الكبرى وأنه تلقى تأكيدات على أن بريطانيا العظمى تؤيد الحالة الراهنة، وأن الولايات المتحدة وفرنسا لن تقبل قط تغيراً في الوضع [3].

---

(1) النصر ، دمشق ، 22 حزيران ،1949.

(2) اندرو اثميل، المصدر السابق ،ص42.

(3) باتريك سيل، الصراع على سورية، ترجمة سمير عبدو ومحمود فلاحة، دار طلاس – دمشق، ط7، 1996 ص 85.

ولعل الزعيم الذي احتفظ بالسلطة لنفسه بعد الانقلاب وبدأ يتصرف كديكتاتور كان يشعر بأن شعبيته بدأت تتلاشى في البلاد، لذلك حاول القيام بمعادلة لتوطيد حكمه من خلال تنظيم استفتاء يجري من خلاله المصادقة على دستور جديد وانتخابه رئيساً للجمهورية.

كان نوري السعيد مهتماً بإفشال الاستفتاء ولكن بريطانيا لم تستجب له، ومع ذلك قام الزعيم باتهام العراق وبريطانيا بالتخطيط للقيام بالعمل ضده، ورد على ذلك من خلال تحريك بعض القوات إلى الحدود السورية العراقية، ومن ثم دعا في 22 حزيران عام 1949م، إلى قيام اتحاد متين بين سورية ومصر والسعودية لخلق جبهة قوية في وجه مخططات الهاشميين الداعية لخلق سورية الكبرى الأمر الذي دفع السعودية من قبيل الامتنان لسياساته هذه إلى الإعلان عن عزمها إقراض الزعيم ستة ملايين دولار أمريكي تخصص في معظمها للنفقات العسكرية مما عزز من موقف الزعيم في الاستفتاء وجرى كما تشتهيه نفسه وانتخب الزعيم رئيساً للجمهورية وأسبغ على نفسه لقب المارشال.

كانت بريطانيا تحاول على الدوام، ومنذ بدء فترة حكم الزعيم الظهور بمظهر الدولة التي لا تسعى للتأثير على الأوضاع في سورية، ويبدو ذلك واضحاً في تعليق مدير إدارة الشرق الأوسط في وزارة الخارجية البريطانية في كانون الأول عام 1949م، بقوله: " **إن النتيجة الوحيدة التي استطيع استخلاصها هي أن سياستنا حيال سورية سياسة سلبية تماماً.. ولربما كان بمقدورنا التوصل إلى تفاهم ما مع هؤلاء الناس.. لو كانت لنا سياسة أكثر إيجابية**".

على الرغم من التدهور الذي وصلت له العلاقات السورية –البريطانية في عهد الزعيم، يعتقد بعضهم أن انقلابه كان بمساعدة المخابرات البريطانية التي كانت تسعى للإطاحة بحكومة العظم

المحابية لشركة التابلاين والتخلص في الوقت ذاته من المعارضة السورية لمشاريع الهاشميين في سورية الكبرى أو الهلال الخصيب والمتمثلة في حكم القوتلي[1].

فبريطانيا شعرت مسبقاً بنية الزعيم في الانقلاب من خلال تقرير الملحق العسكري في دمشق وبيروت (هارمر) الذي بعثه من منتصف أذار عام 1949م، وأوضح فيه أن الزعيم لمح له إلى اضطرابات قادمة بخصوص سقوط النظام، وقد أرسل هارمر تقريراً أخر قبل يومين من الانقلاب ذكر فيه أن الزعيم أخبره بأنه سوف يتحرك في المستقبل القريب مما دعا وزارة الخارجية البريطانية الإبراق إلى دمشق في يوم الإنقلاب بالإيضاح التالي: " من الأهمية بمكان عدم توفير أي أساس لأية مزاعم تقول أن حكومة صاحب الجلالة أو أن ممثلي صاحب الجلالة في دمشق متورطون في خطة للإطاحة بالحكومة أو بالنظام بوسيلة لا دستورية"[2].

ولقد بقيت بريطانيا بعد انقلاب الزعيم في منتهى الاحتراس ألا توفر لخصومها أية أسس لشكوكهم المزمنة من أنها كانت تعمل لخلق كيان سورية الكبرى، ولذلك ففي نيسان عام 1949م، عمل السير ويليام سترانغ الوكيل الدائم لوزارة الخارجية البريطانية إلى المصادقة على موقف تفصيلي يعتمد الحجة التالية: " إن قيام علاقات أوثق فيما بين الدول العربية في الهلال الخصيب أمر لمصلحتنا على العموم بيد أن علينا أن نكون في منتهى الحذر، بالنظر إلى الشكوك الفرنسية والأمريكية، ألا نوحي بأننا نرعى هذا المخطط... فالفرنسيون ضد هذا الشيء بشكل عنيف ولكننا قد لا نستطيع الالتزام بتصوراتهم الخاصة حيال السياسة في الشرق الأوسط.

---

(1) حسن الحكيم ، خبراتي في الحكم، سجل حافل بالوثائق التاريخية والتعليقات السياسية في مختلف القضايا الدولية والشؤون العربية والأحداث السورية ، متعهد توزيع الكتاب في الأردن والأقطار المجاورة ، إدارة مجلة الشريعة (عمان) ، ط1 ، د.م، 1398هـ. 1978 م ، ص 308.

(2) اندورا ثميل، مصدر سابق ، ص 45.

ومع ذلك فعلينا أن نكون غاية في الاحتراس كيلا نوقظ مجدداً تلك الشكوك الراسخة منذ أمد بعيد حيال مخططاتنا عن (سورية الكبرى)، أي عند تجنيدنا غزو شرق الأردن لسورية"[1].

ولكن الزعيم ظل طوال فترة حكمه ينظر بعين الريبة إلى بريطانيا نظراً لكثرة المؤامرات الهاشمية التي كانت محيطة به سواء أكان من العراق أم الأردن، حيث كان يعتبر أنهما لا تجرؤان على القيام بأي مشروع أو مخطط دون أن تكون لبريطانيا اليد الطولى في وضعه. وقد انعكس تشكك الزعيم وريبته بالنوايا البريطانية سلباً على محاولاتها دفعه للتصديق على اتفاقية شركة أنابيب الشرق الأوسط (MEPL) المنافسة لشركة التابلاين.

وبدأ يساوم من خلال ذلك للحصول على معونات عسكرية. وأثناء زيارة السير ويليام سترانغ وكيل وزارة الخارجية البريطانية لدمشق في 13 حزيران عام 1949م، أراد الزعيم أن يبدي بعض التساهل مع البريطانيين لتحسين العلاقات معهم، فأبدى موافقته على التصديق معلناً أنه يثق بأن بريطانيا ستفي بوعودها له في امداده بالأسلحة، وبالفعل فقد صادق الزعيم على الاتفاقية في 20 حزيران بعد أن دفعت شركة(MEPL) له سلفةً على العائدات لاستخدامها في شراء أسلحة بريطانية. ولكن المفاوضات التي قامت حول تفاصيل عملية توريد الأسلحة شوشت العلاقات السورية البريطانية من جديد حتى نهاية عهد الزعيم، حيث اعتبر أن بريطانيا تريد من وراء التأخر في تزويده بالأسلحة اللازمة لجيشه أن تستبقيه غير قادر على التصدي لتهديد محتمل من الهاشميين في العراق أو الأردن.

وفي الوقت الذي كان الزعيم فيه يتهم بريطانيا بممالأة الهاشميين، كانت بريطانيا بالمقابل تعتقد أن الزعيم ميال في سياساته إلى التقارب مع الفرنسيين. ولكن الدبلوماسيين البريطانيين كانوا يشعرون بأن النفوذ الفرنسي في المشرق قد ضاع بغير رجعى لذلك كانوا ينظرون إلى المحاولات الفرنسية بنظرة

---

(1) اندروا ثميل، مصدر سابق ، ص 46.



المستهتر. وعلى الرغم من ذلك، فقد حاولوا مراعاة حساسية الفرنسيين المفرطة تجاه هذه المنطقة من خلال التنسيق الدائم لسياساتهم مع باريس.

وقد رأى الدبلوماسيون البريطانيون أن تنامي النفوذ الفرنسي في المشرق من جديد — وهو ما استعدوا حصوله — لا يتعارض مع النفوذ البريطاني الموجود في المنطقة، لأن مصالح بريطانيا في المشرق حسب رؤيتهم هي إستراتيجية سياسية في حين أن مصالح فرنسا في المشرق هي اقتصادية ثقافية[1] .

ويبدو أن الخلافات بين بريطانيا وفرنسا كانت أكثر بروزاً على المستوى المحلي منه على المستوى الحكومي، فالدبلوماسيون الفرنسيون في دمشق لم يدخروا وسعاً في أية مناسبة لصب الزيت على النار من خلال تشكيل الزعيم وأركان حكمه في نوايا بريطانيا ومخططاتها تجاه سورية.

وقد يبدو ذلك جلياً من خلال التعليق الذي أطلقه مدير إدارة التشريعات البريطاني ثيركيل حين قال: " إن العلاقات على خير ما يرام بيننا وبين الفرنسيين بخصوص الشرق الأوسط في كل من لندن وباريس. بيد أنه ليست على تلك الشاكلة في المشرق حيث لا يزال الفرنسيون، وفق التقارير السرية، غاية في الارتياب بنوايانا كما أن شغلهم الشاغل يكمن في استبعادنا عنه".

وإن كان ليس هناك من مؤشر قوي لدعم فرنسا لانقلاب الزعيم في الأساس فإنه مما لا شك فيه أن الزعيم تلقى جزءاً من علومه العسكرية في باريس، وخدم فترة في قواتها الخاصة في المشرق كان أقرب للفرنسيين منه للبريطانيين والشواهد كثيرة على ذلك، فما أن استلم زمام الحكم حتى صادق على الاتفاقية النقدية مع فرنسا وجعل من فرنسا مزود الأسلحة الأساسي لسورية وبعث عدداً من ضباطه للتدرب في كلياتها العسكرية. وعلى الرغم من أن الفترة التي حكم فيها حسني الزعيم لم تدم إلا قرابة الأربعة أشهر ونصف، يعتقد الكثيرون أنه ارتكب العديد من الأخطاء التي عادت عليه فيما

---

(1) بدر الدين السباعي ، المرحلة الإنتقالية في سورية . عهد الوحدة 1958 . 1961م ، ط1،بيروت 1975م ، ص 68.



بعد بأسوأ العواقب. فحسني الزعيم الذي راقته مباهج السلطة وحمل عصا الزعامة المارشالية التي جلبها من باريس، ثم دخل فترة غزل علني مع الفرنسيين أثارت غضب البريطانيين المتمركزين في العراق والأردن، ثم قام بما يعتبره بعضهم بأنها خطيئته الكبرى من خلال خيانة وتسليم انطوان سعادة[1] زعيم الحزب القومي الاجتماعي السوري للسطات اللبنانية، تلك الخطئية التي نزعت الكثير من مصداقيته لدى الشعب السوري، ناهيك عن حملات التسريح والتطهير التي قام بها في صفوف الجيش حتى من الموالين له ومن ثم خسارته تأييد الدروز، كل تلك العوامل أدت إلى حدوث تذمر واسع في أواسط ضباط الجيش الذين بدؤوا التنسيق مع العراق للإطاحة بنظام الزعيم.

تمت الإطاحة بحسني الزعيم ورئيس وزرائه محسن البرازي وتصفيتها جسدياً في 14أب عام 1949 إثر حركة انقلابية قادها العقيد سامي الحناوي مع عدد من ضباط الجيش الذين استبعدوا في عهد الزعيم" [2].

6. الموقف البريطاني من انقلاب سامي الحناوي 1949/8/14م.

نفذ الزعيم سامي الحناوي هذا الانقلاب في مطلع 14 آب عام 1949، حيث قامت أحدى الفصائل العسكرية التابعة له باعتقال الزعيم ورئيس وزرائه البرازي ورئيس الشرطة العسكرية إبراهيم الحسيني، بينما قامت فصائل أخرى بالسيطرة على مراكز الدرك والشرطة والهاتف الآلي ومحطة الإذاعة الخ... وفي نفس اليوم شكل الحناوي المجلس الحربي الأعلى الذي حكم على الزعيم والبرازي بالإعدام ونفذ هذا الحكم فوراً. وفي السابعة صباحاً أعلنت الإذاعة السورية أنباء الانقلاب[3].

---

(1) أنشأ سعادة الحزب القومي الاجتماعي السوري في عام 1932 م، كان الحزب ذا عقيدة علمانية وتؤمن بضرورة عودة لبنان إلى أحضان الأمة السورية، تعرض الحزب للقمع في ظل الانتداب الفرنسي لذلك غادر سعادة لبنان في عام 1938م، وعاد إليها عام 1947م، ليعيد الطابع النضالي المشتعل للحزب والذي خبا أثناء غيابه، تعرض للخيانة من قبل الزعيم وأعدم على يد السلطات اللبنانية في 8 تموز 1949م.

(2) باتريك سيل، مصدر سابق ، ص 108.

(3) العرض اليومي للصحافة السورية ، 15أب 1949.

وعلى الفور هلل الهاشميون، وأرسل الملك عبد الله ونوري السعيد تهانيهم ووفودهم للاعتراف بالنظام الجديد، في حين أصاب الذهول من جديد الحلف المصري – السعودي.

أما الصحافة ووكالات الأنباء فقد أشار بعضها إلى ضلوع البريطانيين في هذا الانقلاب فحرصت الدعاية الشيوعية على توضيح المصلحة البريطانية في نفط الشرق الأوسط التي دفعت بريطانيا إلى إزاحة الزعيم الذي كان يحابي شركات النفط الأمريكي ومصالح الأسلحة الفرنسية وذكرت وكالة وراديو موسكو أن المجلس الحربي الذي حاكم وحكم على الزعيم كان يضم ضباط بريطانيين، وأخذت الصحافة الفرنسية والفرانكوفونية نفس الاتجاه، حيث كان العنوان الرئيسي في صحيفة كومبات هو " ها هي بريطانيا العظمة تستعيد مواقعها في الشرق الأوسط". بينما نسبت صحيفة لوموند الانقلاب إلى زمرة سيترلينغ– فرير – سبيرز جلوب وجميعهم من الرسميين البريطانيين المهتمين بالمنطقة [1].

وقد أورد الحناوي ورفاقه في بيانهم الأول بعد الانقلاب الأسباب التي دعتهم إلى الإطاحة بحكم الزعيم، فاتهموه بالعبث بثروات البلاد وتبديدها وانتهاك حرمة قوانينها وحرية أبنائها. ونشر الفساد في مؤسسات الدولة التي جعلت الشعب يستاء ويستخف بالجيش بالإضافة إلى إتباع سياسة خارجية غير مناسبة [2].

كان الحناوي قليل المطامع السياسية، لذلك فقد وعد بإبعاد الجيش عن السياسة وإعادة الحياة الدستورية للبلاد[3]، وفعلاً قام في خطوته الأولى برفع الحظر عن الأحزاب السياسية. (باستثناء الشيوعيين والحزب التعاوني اليميني) ومن ثم تسليم السلطة إلى الوطنيين المستقلين، حيث دعا السياسي المخضرم هاشم الأتاسي لتشكيل حكومة مؤقتة، نال فيها حزب الشعب خبرة المناصب

(1) باتريك سيل، مصدر سابق ، ص 108.
(2) العرض اليومي للصحافه السوريه ، البلاغ ، رقم1، 15أب ،1949.
(3) المصدر السابق ، 16أب ، 1949 .

وأعطيت لحزب البعث وحزب العربي الاشتراكي حقائب وزارية فيها وحددت الحكومة موعداً في 15 تشرين الثاني 1949 لإجراء انتخابات برلمانية[1].

حددت الحكومة أولوياتها التي كان في مقدمتها مسألة التقارب مع العراق، وصولاً إلى الوحدة وبدأت المباحثات مع الجانب العراقي، ولكن المشكلة الأساسية التي كانت تعترض مثل هذا الأمر بالنسبة للجانب السوري هو كيفية التضحية بالنظام الجمهوري المتطور نسبياً في سورية والعودة به إلى نظام ملكي يمكن القول عنه إنه أقل تطوراً (رجعي)، بالإضافة إلى خشية شريحة واسعة من المثقفين السوريين من أن تتسع المعاهدة العراقية – البريطانية فتشمل سورية في سياق عملية الوحدة. وكانت تلك هي الأسباب ذاتها التي كان المعارضون للوحدة يتمسكون بها وهي ـــ رفض مقايضة استقلال سورية بعرش مقيد بمعاهدة بريطانية).

حاول حزب الشعب من خلال مسؤوليه إبعاد الاتهامات التي بدأت تنهال عليه بسبب تأييده الوحدة مع العراق، مبيناً أن الحزب يقف إلى جانب الوحدة العربية وليس إلى جانب الهاشميين، وإن تلك الاتهامات سوقها أعداء الأمة، وحاولت لجنة الأتاسي الوزارية في مباحثاتها السرية مع بغداد الحصول على تأكيدات حول عدم شمول المعاهدة البريطانية السورية في حال حصول الوحدة وقد طرح ناظم القدسي وزير خارجية سورية هذا الموضوع رسمياً على القائم بالأعمال البريطاني في دمشق ولكنه لم يتلق أي رد.

فالحكومة السورية كانت مدركةً تماماً أن أي اتفاق مع العراق دون تأكيدات عراقية – بريطانية حول النقطة السابقة، سوف تعطي مبررات للإطاحة بالحكومة من قبل الجيش بحجة صيانة الاستقلال الوطني.

---

(1) التايمز ، لندن ، 26أب ،1949.



كان عفلق والحوارني شأنهما شأن معظم العناصر القوية في الجيش معارضين للوحدة مع العراق على تلك الأسس، كما كان فرع الأخوان المسلمين في سورية ضد هذه الوحدة التي كانت برأيهم ترجمة لمؤامرات إمبرياليه على سورية.

ولا بد من القول: إن فرنسا والسعودية العدوتين التقليديتين للوحدة السورية — العراقية قد استعملتا نفوذهما في داخل الجيش وخارجه لمنع أية خطوة في هذا الاتجاه.

أما بالنسبة للرأي العام السوري فكان من الواضح أنه بدأ يعي مخاطر الوحدة مع عراق بريطاني الطابع أو بريطاني الولاء، ولكن هذا الاتجاه القائل بأن بريطانيا تسعى لإقامة الوحدة السورية — العراقية كان حقيقياً؟.

يقول ميشيل عفلق في ذلك: "لم تكن بريطانيا تريد بحق الوحدة بين سورية والعراق، لقد كرهت الزعيم لأنه بدا لها أداة للسياسية الفرنسية، ولربما كان لها يدمع العراقيين في الإطاحة به ولمن يصعب علينا أن نصدق أن دولة استعمارية يمكن أن تعمل على توحيد بلدين عربيين، ولربما كانت إقامة حكومة صديقة في دمشق وسيلة لجر سورية إلى نطاق النفوذ البريطاني بدون تسليم أي شيء بالمقابل، ولكن وحدة القطرين يمكن أن تعني تبديلات معينة في العراق، فستكون بريطانيا تحت ضغط دول أخرى لمشاركتها في امتيازاتها وعندها ستكون المصالح السياسية والاقتصادية التي أصبحت معروفة باسم الوضع الراهن مهددة، وهذا الدليل يوحي بأن السياسة البريطانية هدفت إلى تأمين سورية صديقة لها وللعراق على أن تتوقف دون وحدة، ولم يكن بالإمكان المجاهرة بهذه السياسة إذا أنها ستجرح كثيراً من الأماني القومية ويفقد حاملها دعماً قيماً" [1].

---

(1) باتريك سيل، مصدر سابق ، ص 115.



وقد تبنى خالد العظم النظرة ذاتها حيث كان يرى: " أن البريطانيين لم يرغبوا حقاً في إقامة وحدة، فهم لم يكونوا واثقين من مقدرتهم على تعبئة الجانب الثائر من الشخصية السورية، لقد تظاهر نوري بأنه يعمل من أجلها ولكنه في أعماقه كان يفكر كرجل انكليزي"[1].

ورأى الدكتور نجيب الامنازي سفير سورية في لندن عام 1948-1949 م، وعام 1955-1956م، أن بريطانيا عارضت الوحدة بسبب ارتباطها السابق مع فرنسا مما أبقى سورية مجال نفوذ لفرنسا، ولأنها لا ترغب في إفساد علاقاتها الطبيعية مع السعودية.

أما زعيم الحزب الوطني صبري العسلي فقد روى ما يلي: "كان لعديد من السياسيين عام 1948 مناقشات خاصة مع العراق حول موضوع الوحدة وقد اتفقوا على السير في طريقها، ولكن السياسيين العراقيين كانوا في أيدي البريطانيين الذين لم يكونوا بحق يرغبون في الوحدة، وأذكر أن دبلوماسياً بريطانياً يعمل في سفارة بلاده في بغداد كان في طريقه عبر سورية، زارني في دمشق عام 1949 م، وقال لي: " الوحدة العربية كقطار لن نحاول دفعه أو إيقافه، ولكن لربما قفزنا إلى ظهره إذا ما رأينا وقد بدأ يزيد من سرعته" [2].

وتبدو تلك الآراء متوافقة مع ما ادعته بريطانيا بأن وزير خارجية سوريا القدسي قام منذ بداية تسلم حكومة الأتاسي بعد انقلاب الحناوي بالتوجه نحو البريطانيين طالباً منهم المساعدة في التفاوض على علاقات أوثق مع العراق، وأصر في الوقت ذاته أن تبقى تلك الاتصالات سرية عن فرنسا والولايات المتحدة مخافة أن تتسرب الأنباء إلى مصر والسعودية، ولكن بريطانيا – على حد زعمها – وجهت بعثتها العاملة في دمشق بالرد سلبياً على هذا الطلب (لأن ذلك سوف يسبب لها الحرج في علاقاتها مع فرنسا والولايات المتحدة) [3].

---

(1) باتريك سيل، مصدر سابق ، ص116.

(2) المصدر السابق ، ص118.

(3) اندرو اثميل، مصدر سابق ، ص 76.

بل أكثر من ذلك، يرى بعضهم أن بريطانيا كانت تعتمد نهجاً سياسياً معرقلاً لمفاوضات الوحدة بين سورية والعراق، بسبب تخوفها من أن أية صيغة اتحادية قد تؤدي إلى الغاء الحقوق العسكرية البريطانية المكتسبة في ظل المعاهدة العراقية – الانكليزية. وعلى العكس من ذلك، كان الرأي العام السوري يرى أن بريطانيا تسعى للوحدة بين سورية والعراق لأن ذلك سوف يجعل من سورية مشمولة بهذه المعاهدة ويضعها ضمن النفوذ البريطاني المهيمن على المنطقة.

اشتدت المؤامرات على سورية في عهد انقلاب الحناوي، حيث حاول العديد من الجهات إثارة القلاقل وكان أكثرها وضوحاً في السادس من تشرين الثاني، حين كانت الترتيبات تجري على قدم وساق لإجراء الانتخابات البرلمانية المحدده في 15 تشرين الثاني عام 1949م، حيث تم جرح الكولونيل البريطاني المتقاعد سيترلينغ بعد إطلاق النار عليه في مقرإقامته في دمشق سيترلينغ هذا الذي كان يعمل وقتها كمراسل لصحيفة التايمز اللندنية لطالما اتهم بأنه عميل للاستخبارات البريطانية [1].

استغلت السلطات السورية الحدث لتوجيه الاتهامات إلى عدة أطراف من المعارضة المحلية والإقليمية وحتى الدولية حيت اتهمت السعودية بعد اعتقال اثنين من المهاجمين اتضح أن أحدهما على ارتباط وثيق بالبعثة السعودية خصوصاً بعد سيل الاتهامات التي وجهت إليها بسعيها لإثارة شيوخ البلاد السوريين الذين كانوا سيفقدون مقاعدهم النيابية في ظل القانون الانتخابي الجديد. واتهمت مصر أيضاً بعد أن أعلن أن المعتقل الثاني مأجور لمصر التي أشير إليها سابقاً – وفقاً لمصدر أمني بريطاني – بأنها كانت تمول المحاولات التي كان يقوم بها القوتلي – المنفي في مصر – من بعيد لتشكيل كتلة من ضباط الجيش المناوئين للوحدة السورية – العراقية [2] .

---

(1) باتريك سيل، مصدر سابق ، ص 225.

(2) اندرو اثميل، مصدر سابق ، ص 80.

ولم يخلُ الأمر من توجيه بعضهم لأصابع الاتهام نحو فرنسا كما هي العادة.جرت الانتخابات في 15 تشرين الثاني عام 1949م، كما كان محددا لها، ورغم أن الحزب الوطني وهو أشد أعداء مشروع الهلال الخصيب وسورية الكبرى كان قد قام بحركة مسرحية لسحب البساط من تحت حزب الشعب في الانتخابات البرلمانية وذلك بإعلانه أنه يساند المشروع، إلا أن معظم أعضائه قاطعوا الانتخابات فيما بعد احتجاجاً على الممارسات الحكومية المتحيزة. حصل حزب الشعب على أغلبية نسبية في مقاعد البرلمان [1] وانتخب رشدي الكيخيا رئيساً للمجلس النيابي، ثم انتخب هاشم الأتاسي رئيساً للجمهورية، واستأنف الحزب مسيرته نحو الوحدة مع العراق من خلال إعداد بعض النواب المتعاطفين مع الهاشميين نص القسم الذي سوف يؤديه رئيس الدولة وأعضاء الجمعية التأسيسية، والذي لم يشمل أية اشارة إلى النظام الجمهوري للدولة السورية، مما جعل معارضي الوحدة يعترضون على نص القسم [2] ولكن حزب الشعب وبعض أتباعه من المستقلين استطاعوا الحصول على الأصوات اللازمة لتمرير مشروع نص القسم دون أي تعديل في 17 كانون الأول. هذه الإشارة كانت تعني في حقيقة الأمر أن المجلس التشريعي صوت إلى جانب الوحدة، ووجود سامي الحناوي رئيساً لأركان الجيش السوري كان يعني أنه لم يبق هناك عوائق للعمل الوحدوي مع العراق، الأمر الذي دفع العقيد أديب الشيشكلي قائد اللواء الأول في الجيش السوري إلى الإسراع بانقلابه لإفشال المساعي الوحدوية [3].

---

(1) العرض اليومي للصحافه السوريه ، 18 تشرين الثاني ، 1949 .

(2) نيويورك تايمز ، 22 تشرين الأول ، 1949 .

(3) **أديب الشيشكلي**: ولد الشيشكلي في حماة من عائلة كبيرة ومعروفة ، تطوع في الجيش الفرنسي ثم انتقل كغيره من الضباط السوريين إلى الوحدات التي شكلت الجيش السوري، كما التحق في عام 1948 بجيش الانقاذ الذي خاض حرب فلسطين، اشترك مع حسني الزعيم بالانقلاب الأول ومع الحناوي بالانقلاب الثاني ثم قام بنفسه بالانقلاب الثالث والرابع الذي حكم بعده البلاد بقبضة من حديد، تم اغتياله بإطلاق النار عليه في منفاه البرازيل يوم 27 أيلول 1964، وكان في الخامسة والخمسين من عمره.

7- الموقف البريطاني من انقلاب أديب الشيشكلي (19 كانون أول 1949 – 25 شباط 1954م.

قام العقيد أديب الشيشكلي في 19 كانون الأول عام 1949م، بالانقلاب الثالث في سورية في غضون تسعة أشهر[1] معلناً للأمة أن الجيش أرغم على ذلك كي يضع حداً للمؤامرات التي حاكها رئيس الأركان وعدد من السياسيين المتواطئين مع عناصر أجنبية والتي كانت ستهدد سلامة الجيش وبنيان الدولة ونظامها الجمهوري. وتم اعتقال العقيد سامي الحناوي وعدد من الضباط الأخرين المؤيدين لمشروع الهلال الخصيب [2] وأسندت السلطة إلى فئة عسكرية ترأسها العقيد فوزي سلو.

كان الشيشكلي هو العقل المدبر والمنفذ الفعلي لعملية الانقلاب والتي نسبت ظاهرياً إلى العقيد فوزي سلو، وكان متعاطفاً مع السياسة الفرنسية في الوقت الذي كان يعتقد فيه أن مشاريع الهاشميين في سورية تخفي وراءها مصالح بريطانية ويمكن اعتبار انقلاب الشيشكلي المرحلة الفاصلة التي أدت إلى تخليص سورية من النفوذ الهاشمي – البريطاني العلني بشكل نهائي وربما بدعم كبير من السعوديين الذين كانوا الأعداء التقليديين لتوسع هاشمي، وكما هي العادة على الدوام، تم اتهام بعض الجهات الأجنبية بأنها ساندت أو كانت وراء الانقلاب.

فموسكو التي كانت قد اتهمت الحناوي بأنه عميل لبريطانيا، وصف الوضع الجديد في سورية بأنه من فعل الأمريكيين الذين تتضارب مصالحهم النفطية مع المصالح النفطية البريطانية، وأن وزارة الخارجية الأمريكية لم تكن لتسمح بضم سورية لدائرة النفوذ البريطاني من خلال الوحدة السورية – العراقية.

---

(1) نصوح بابيل ، صحافه وسياسه ، سورية في القرن العشرين ، رياض الريس للكتب والنشر ، ص386 .

(2) فضل الله أبو منصور ، أعاصير دمشق ، دمشق ، 1950، ص96-98 .

بالمقابل، وجد الفرنسيون بالإضافة إلى أنهم وجدوا وجهة النظر الروسية مقبولة نوعاً ما– أن هناك احتمالاً أخر مفاده أنه من الممكن أن يكون الشيشكلي قد حظي بدعم لندن عندما وجدت لندن أن الحناوي أصبح عميلاً للأمريكيين.

ويبدو جلياً أن الفرنسيين بأقوالهم هذه كانوا يريدون إبعاد الأضواء المسلطة تجاههم من لندن عن أن باريس قد ساندت انقلاب الشيشكلي، فوزارة الخارجية الفرنسية أعلنت على الدوام أنها لا تؤيد الأساليب المصرية – السعودية في إثارة القلاقل في سورية لأن ذلك يهدد استقرار المنطقة. غير أنها كانت راضية كل الرضى عن النتائج التي أفضت عليها تلك الأساليب حيث ظهر ذلك من خلال امتناعها عن شجب هذه النتائج.

لقد عبرت السعودية ومصر عن رضاهما على ما آلت إليه الأوضاع في سورية، من خلال تحذيرها عمان وبغداد من التدخل في سورية، إلا أن الملك عبد الله الذي كان يعاني جراء تهميشه في فترات الغزل السابقة حول الوحدة السورية – العراقية شعر أنه أن الأوان ليتحرك لتنفيذ مشاريعه في سورية الكبرى(1).

أبقى الشيشكلي المدنيين في السلطة طوال السنتين اللتين تلتا الإطاحة بالحناوي، تاركاً الجيش يشغل دور الرقيب الداخلي على سياساتهم، مما أشعل الصراعات الداخلية في سورية فالحكومة المدنية كانت في تنازع دائم مع الأركان العامة للجيش حول الدور القيادي القانوني والسياسي وتأجج الصراع بين الحزب الوطني المستبعد من السلطة إثر الانتخابات البرلمانية الأخيرة وحزب الشعب المسيطر نسبياً على الحكومة المدنية، وتمكنت الأحزاب ولا سيما البعث والقومي الاجتماعي السوري والاشتراكي العربي من التقدم تجاه كسب بعض النقاط لها في لعبة السلطة التي كانت حكراً على الحزبيين الرئيسيين التقليديين الوطني والشعب[2]. وكما كان الحال على الصعيد الداخلي، كانت

---

(1) أبو منصور ، مرجع سابق، ص 112.

(2) بابيل، مصدر سابق ، ص 400.

الصراعات الخارجية على أشدها لجر سورية إلى أحد المعسكريين المتنافسين عليها المعسكر الهاشمي والمعسكر المعادي للهاشميين إضافة إلى أن الحرب الباردة بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي كانت قد بدأت بإلقاء ظلالها على المنطقة العربية، حيث قامت القوتان الرئيستان في المعسكر الاشتراكي ممثلاً بشكل أساسي بالاتحاد السوفيتي.

فقد حاول ناظم القدسي تشكيل حكومة بعد الانقلاب، ولكن الجيش رفض قبولها مما جعل القدسي ينسحب/ فقام خالد العظم في 27 كانون الأول من عام 1949م، بتشكيل حكومة [1] تمت الموافقة عليها واحتل فيها أكرم الحوراني الرجل الثاني في الانقلاب بعد التشكيل حقيبة الدفاع وقامت هذه الوزارة وبتشجيع من الجيش بتعزيز الروابط مع مصر والسعودية والجامعة العربية[2]. وفي كانون الثاني عام 1950م، ترأس الشيشكلي وفداً عسكرياً إلى القاهرة لبحث بنود ميثاق الدفاع العربي المشترك تحت راية الجامعة العربية، والذي كان رسالة مصرية تفيد بأنها لن تسمح وستتصدى لأية تحركات نحو اتحاد سوري – عراقي.

في تلك الفترة، بد النزاع العربي الاسرائيلي مهدداً بالانفجار ثانية على شكل اصطدام مسلح فقد استأنفت بريطانيا شحن السلاح لمصر والعراق والأردن بينما كانت اسرائيل تشتري المعدات الحربية من حيثما أرادت، وسرت شائعات على أن الولايات المتحدة وبريطانيا تضغطان على العرب من أجل الصراع مع اسرائيل، وقد جوبهت هذه الشائعات باحتجاج كبير من الشعب السوري الذي أعلن عداءه للغرب المساند لإسرائيل.

تتالت الأحداث المعادية للغرب، ففي 29 آذار عام 1950م، انفجرت قنبلة خارج مقر البعثة البريطانية في دمشق، وفي نيسان ألقى الدواليبي خطاباً هاجم فيه الغرب على مواقفه من فلسطين ومن ثم تبع ذلك في 18 نيسان انفجار قرب مقر البعثة الأمريكية في دمشق، مما جعل الولايات

(1) خالد العظم، مذكرات خالد العظم، الجزء الثاني، دار النهار، بيروت، 1973م، ص 258-262
(2) المصدر السابق، ص249-251



المتحدة وبريطانيا وفرنسا تصدر الإعلان الثلاثي في 25 أيار عام 1950مفي محاولة منها لتخفيف التوتر الإقليمي، إذ أعلنت هذه الدول الثلاث فيه " عن معارضتها لتفاقم سباق التسلح بين الدول العربية واسرائيل... وعن معارضتها الراسخة لاستخدام القوة... فيما بين الدول كلها في المنطقة، وتعهدت بمنع انتهاك حدود أية دولة هناك" [1].

وقد ردت الصحافة السورية بالتشكيك بنوايا هذا البيان[2]، وكان اندلاع الحرب السورية في عام 1950 فرصة للصحافة السورية لتبيان رغبة السوريين بالحياد في القضايا الدولية مما أغضب الدول الغربية[3].

استقالت وزارة العظم في 29 أيار عام 1950م، بسبب تفاقم الخلافات الحزبية حول الفوضى الاقتصادية التي حصلت في البلاد جراء انهيار الاتفاق الجمركي السوري – اللبناني، فتم تكليف ناظم القدسي لتشكيل الوزارة الجديدة في 4 حزيران التي أثيرت في عهدها قضية المؤامرة الانقلابية الفاشلة المدعومة من الملك عبد الله.

فقد أشارت سجلات وزارة الخارجية البريطانية لعام 1950م، إلى وجود مؤامرة حاكها ضابط في الجيش السوري هو المقدم بهيج الكلاس بالتعاون مع أحد أعضاء البرلمان وهو منير العجلاني هدفها قلب نظام الحكم، وادعت بريطانيا أن الكلاس طلب منها في تموز من العام ذاته ان تسهل له القيام بزيارة سرية إلى عمان ولكن وزارة الخارجية البريطانية رفضت طلبه. وعلى الرغم من ذلك استطاع الكلاس الانتقال إلى عمان وحظي بتأييد الملك عبد الله وتشجيعه. يقول السير أليك كيرك برايد الوزير البريطاني في عمان عن ذلك الأمر: " ليس لدي أدني شك أن ..... عبد الله كان على دراية بالمؤامرة..... وقدم للمتآمرين كل ما استطاع من تشجيع". وبالفعل، كان ذلك صحيحاً فقد اعتقل

---

(1) موسى كاظم التونسي، وثائق التدخل الأجنبي في الوطن العربي، ج1، دار البعث، دمشق1972 ص253

(2) محاضر المجلس النيابي ، 1950، جلسة 4تموز.

(3) نضال البعث ، ج2– ص185 -190 .

سائق أردني في دمشق وجد لديه عديد من الشيكات بأسماء المتآمرين. وعلى الرغم من اكتشاف المؤامرة زاد في البداية من سوء العلاقات السورية – الأردنية إلا أنه يمكن القول إنها كانت الخطوة الأولى نحو تخلي الملك عبد الله عن مشروع سورية الكبرى.

في الشهور الأولى من عام 1951 م، كان الاهتمام الغربي منصباً على احتياجات الدفاع في الشرق الأوسط ضد مد شيوعي تجاه المنطقة، وبدأت الولايات المتحدة وبريطانيا تتقاسمان الأدوار فيما يتعلق بذلك، حيث ظلت بريطانيا تهتم بمسائل الدفاع المشترك في الوقت الذي أخذت الولايات المتحدة على عاتقها مسألة اللعب على حبال المساعدات الاقتصادية والتواصل الدبلوماسي[1] الثنائي الذي كان يأخذ أشكالاً كالهبات وتسليفات البنك الدولي للإعمار ومعونات النقطة الرابعة[2].

وعلى تلك الأسس الجديدة، قام الجنرال السيربرايان روبرتسون قائد القوات البريطانية في الشرق الأوسط في 7 شباط عام 1951 م، بزيارة إلى دمشق، كان الهدف منها محاولة ترتيب التسهيلات اللوجستية لمصلحة الدفاع البريطاني من أجل تطبيق (خطة سيلري) التي اعتمدتها بريطانيا والدول الغربية والتي شملت الأراضي السورية ضمن خط الدفاع أمام هجوم سوفياتي محتمل على المنطقة.

وقد علق رئيس الوزراء السوري القدسي بعد الزيارة بأن على الغرب "ألا يخش اين تقف سورية في حال قيام هجوم شيوعي.... ولكنني لا أستطيع أن أطلب من الشعب السوري أن يدافع عن بؤسه، إذ إن علينا نحن الوفاء بوعودنا فيما يتعلق بالتوازن الاقتصادي"[3].

---

(1) باتريك سيل، مرجع سابق، ص146

(2) معونة المنطقة الرابعة: برنامج المساعدة التقنية الأمريكية لبلدان العالم الثالث مثلما اقترحه الرئيس ترومان في خطابه الذي استهل به فترة رئاسة في كانون الثاني 1949.

(3) اندرو اثميل، مصدر سابق ، ص 100.

هذه الرغبة بالمساعدة الغربية لدى بعض السياسيين السوريين وجدت معارضة شديدة لدى بعضهم الأخر الذي رأى فيها تملقات عسكرية واقتصادية غربية تصب في خانة الابتزاز الاستعماري.

وقد قوبلت زيارة المسؤول البريطاني بمظاهرات معارضة من أنصار الحزب الشيوعي والبعث والعربي الاشتراكي والجبهة الاشتراكية الإسلامية، كما سبق زيارة المسؤول البريطاني عملية إلقاء قنابل على القنصلية البريطانية في حلب.

سقطت حكومة القدسي في التاسع من أذار عام 1951م، لأنها لم تستطع التعامل مع توجيهاتها في علاقات أوثق مع العراق دون الظهور بمظهر الحكومة الموالية للغرب.

هذه الرؤية أوضحها الحوراني بمقولته في المناقشات البرلمانية للسياسة الخارجية التي جرت قبل خمسة أيام من استقالة القدسي بأنه لا يريد عروبة انكليزية أو أمريكية [1].

شكل العظم حكومة جديدة في السابع والعشرين من الشهر ذاته كان لها الكثير من المواقف الجادة تجاه الغرب، كان أحدها رفض الحكومة السورية رسمياً معونة النقطة الرابعة الأمريكية في المنطقة.

ولكن حكومة العظم لم تستمر طويلاً حيث استقالت في 30 تموز عام 1951م، إثر سلسلة من الإضرابات قام بها موظفو القطاع العام. وشكل حسن الحكيم وزارة بتاريخ 9 آب عام 1951م وكان رئيس الوزراء الجديد معروفاً بتوجهاته الموالية للغرب.

في تشرين الأول عام 1951 م، أوضحت وزارة الخارجية البريطانية الأهداف الغربية في منطقة الشرق الأوسط بالتصدي للمد الشيوعي في المنطقة من خلال تنظيم الدفاع وتعزيز الظروف السياسية والاقتصادية في كل بلد على حدة، والحفاظ على المصالح الاقتصادية والنفطية الغربية.

وكان تنظيم الدفاع في منطقة الشرق الأوسط وشرق المتوسط مثار مباحثات بين الجانبين الأمريكي والبريطاني طوال عام1951م، حيث كانت بريطانيا تريد الحفاظ عليها.

---

(1) جورو جبور، سورية 1918-1968، دار الأبجدية ، دمشق، ط1، ص 70.



ونتج عن هذه المباحثات اقتراح تشكيل ما يسمى (قيادة الشرق الأوسط) أو (منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط) وتضم الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وتركيا ومصر، ثم تسليم قواعد السويس لهذه القيادة. كانت بريطانيا تأمل أن يسدل هذا التصرف قناعاً على وجودها الاستعماري في المنطقة ولكن الحكومة المصرية رفضت هذا الاقتراح. لم تصمد حكومة الحكيم أمام العاصفة التي هبت بعد تقديم عروض (قيادة الشرق الأوسط) التي اعتبرت عروضاً إمبريالية حيث استقالت الحكومة في 10 تشرين الثاني عام 1951م[1].

وفشلت بعدها عدة محاولات لتشكيل وزارة جديدة، حتى تمكن معروف الدواليبي معاون رئيس حزب الشعب من ذلك في 28 تشرين الثاني 1951م ولكن هيمنة حزب الشعب على وزارته ومعارضتهم الصريحة للدور الذي يلعبه الجيش في الحياة السياسية واحتفظ الدواليبي بحقيبة الدفاع لنفسه كانت جميعها أموراً مرفوضة لدى الشيشكلي الذي نفذ انقلابه الثاني في الليلة نفسها وأمر باعتقال قادة حزب الشعب. وفي 20 كانون الأول 1951م، استقال رئيس الجمهورية هاشم الأتاسي من منصبه بعد أن صدر قراراً بحل مجلس النواب، ليقوم الشيشكلي في اليوم التالي بتعيين اللواء فوزي سلو رئيساً للدولة والوزراء ووزيراً للدفاع، في حين تبوأ هو منصب القائد العام للجيش.

قوبل الانقلاب الثاني للشيشكلي بترحاب من باريس وواشنطن، في الوقت الذي كانت لندن فيه أقل حماسة في ذلك. فباريس بحكم علاقاتها مع الجيش وتزويدها له بالسلاح كانت تؤيد الدور السياسي الذي كان يلعبه الجيش وتشجعه[2].

---

(1) القبس الناطقة بلسان الحزب الوطني سوريه، عدد 4414 ،1951/8/21، وعدد 4448 1951/10/14

(2) نجاح محمد ، الحركة القومية العربية في سوريه من خلال تنظيماتها السياسيه (48-63) الجزء الأول ط1-1987، ص227 .

وواشنطن وجدت في إزاحة الدواليبي استئصالاً لشأنة المد اليساري، حيث كانت موافقة صريحةً في معاداة الولايات المتحدة إلى درجة أن صحيفة نيويورك تايمز نشرت عنه بأنه أكبر قائد معادٍ للأمريكيين علناً وجهاراً في العالم العربي. كما أنه كان من مصلحة الولايات المتحدة وجود ديكتاتور قوي معادٍ للشيوعية في سورية. أما لندن، فعلاقاتها مع الشيشكلي لم تكن على ما يرام بسبب استمرار بريطانيا بالمراوغه بشأن إمداد الشيشكلي بالسلاح علاوة على ذلك، لم تكن بريطانيا لتغامر أو تسمح لنفسها بمساندة الشيشكلي وهو عدو نوري السعيد اللدود ورجل بريطانيا الأول في المنطقة.

لم يجد الوضع الجديد في سورية الذي فرضه الشيشكلي صعوبات أو عوائق تجاهه، حيث سارعت الدول العربية والأجنبية إلى الاعتراف به. حتى إن الأردن لم يعد مهتماً بمشاريعه السابقة بعد أن اغتيل الملك عبد الله في ذلك العام واعتلى العرش ابنه طلال الذي لم يكن يملك هواجس والده حول سورية.

ويمكن القول: إن انقلاب الشيشكلي لم يلقَ رداً عنيفاً سوى من العراق، حيث وصل عداء نوري السعيد للشيشكلي إلى حد قيامه بتحذير السفير البريطاني في بغداد بأنه سوف يتدخل عسكرياً في سورية عند أول فرصة تتاح له. وقد سرى اعتقاد حينها أن بريطانيا التزاماً منها بالإعلان الثلاثي كبحت جماحه وحذرته من مغبة أي تحرك في هذا المضمار وأنه سليقى معارضة شديدة من دول الغرب الكبرى.

أقام الشيشكلي في الأشهر الأولى بعد انقلابه ديكتاتورية مركزية صارمة، واسكت منتقدية إما بطريقة بوليسية أو بإتمام إصلاحاته العامة في البلاد، إلى الدرجة التي شعر المراقبون فيها أن أتاتوركاً جديداً ظهر في الشرق.

لكن الشيشكلي الذي قام بانقلابه بالتعاون مع أحزاب البعث والعربي الاشتراكي والقومي الاجتماعي السوري الذين وفروا له قاعدة شعبية أسهمت – إضافة إلى القاعدة العسكرية التي

امتلكها- بإرساء نظام حكمه، أخطأ بإبعاد رموز هذه الأحزاب وقياداتهم عنه، بل وحتى اضطهادهم فيما بعد. وعلى الرغم من أن الحزب القومي الاجتماعي السوري لم يلقَ نفس المعاملة إلا أنه تم تهميشه إلى حد كبير أثناء حكم الشيشكلي.

شعر الشيشكلي الذي حكم سورية منذ كانون الأول عام 1949 م،وحتى شباط 1954 م، من وراء ستار العديد من الأقنعة التي كان أخرها فوزي سلو – حيث أن قاعدته الشعبية والعسكرية بدأت بالتراجع، وتحت ضغوط الصحافة المتزايدة الداعية لإقامة حكم دستوري شرعي، أعلن عن عزمه إقامة حكم على أساس دستوري وإجراء استفتاء في 10 تموز عام 1953 واصبح للمرة الأولى الحاكم الفعلي والرسمي للبلاد.

ولكن تلك الخطوة التي جعلته يحكم في إطار شرعي برأيه ورأي بعضهم، هي ذاتها الخطوة التي أبعدته بشكل أكبر عن الجيش ركيزته الأساسية في السلطة.

مما زاد من أمال المتربصين به في إمكانية التمكن منه، وكان على رأسهم حكام العراق الذين كانوا على اتصالٍ دائمٍ ووثيق مع بعض الضباط والسياسيين السوريين. وبالطبع، لم تكمن بريطانيا بغافلة عما يجري تخطيطه [1]، فقد أشارت الصحافة السورية بوجود مؤامرة بريطانية خلف الاضطرابات التي تحصل في دمشق هادفة إلى خلق حكومة عملية لها في سورية ترضخ لمشروع الهلال الخصيب وتدخل مع اسرائيل في حلف دفاعي إقليمي يعزل مصر والسعودية الأمر الذي سيخدم مصالح بريطانيا المنافسة لمصالح أمريكا في الشرق الأوسط.

ويبدو أن الصحافة الفرنسية لم تكن مترددة في اتهام البريطانيين بمعادلات زعزعة استقرار نظام الشيشكلي، فاللوموند الفرنسية في يوم 21 نيسان عام 1953 م، نشرت ما يلي: "إننا نشهد مناورات أغلب الظن أنها مستوحاة من بريطانيا العظمى، لإثارة شركائها العرب ضد سورية .

(1) باتريك سيل، مصدر سابق، ص186.



إنها ليست المرة الأولى التي تهدد بها المؤامرات الخارجية أمن سورية الداخلي أو تحاول بريطانيا جر هذه الدولة التي تعتبر مفتاحاً لرقعة شطرنج الشرق الأوسط إلى داخل مناطق نفوذها"[1].

ويعزو بعضهم هذا الحماس الفرنسي للدفاع عن الشيشكلي كون فرنسا قد استطاعت استعادة جزء من نفوذها في سورية أثناء فترة حكم الشيشكلي. أما الصحافة البريطانية فلم تتورع عن كيل الاتهامات بالمثل حيث وصفت الشيشكلي في إحدى افتتاحياتها بأنه "أداة في يد الإمبريالية الفرنسية".

وقد وقفت مصر والسعودية إلى جانب الشيشكلي في هذه المحنة، ودعا مجلس قيادة الثورة المصرية الذي أطاح فيها الضباط الأحرار بالملك فاروق في عام 1952م ، على لسان رئيسه محمد نجيب الشعب السوري (أن يكون متيقظاً.... لهذه المؤامرة الإمبريالية)، في حين أشار عضو مجلس قيادة الثورة أنور السادات إلى (الأصابع القذرة البريطانية) [2] الضالعة في هذه المؤامرة.

ولكن لنعد مجدداً إلى التساؤل: هل هذا التصور حول دور بريطاني أساسي في معظم المؤامرات على سورية في تلك المرحلة مبرر وحقيقي؟ وهل كانت بريطانيا تدعم فعلاً تحركات العراق الهادفة للإطاحة بنظام الشيشكلي في سورية؟

يعتقد بعضهم أن بريطانيا كانت تسعى جاهدة للجم الاندفاع العراقي بهذا الشأن، وتشير مصادر الخارجية آنذاك أن سفير بريطانيا في بغداد حاول مراراً إقناع رئيس الوزراء العراقي فاضل الجمالي "بترك السوريين يعالجون قضاياهم بأنفسهم". بالإضافة إلى أن السفير البريطاني في دمشق أكد أن الشيشكلي نفسه قال له في أحد الاجتماعات معه بأنه لا يشعر بأن بريطانيا مسؤولة مسؤولية مباشرة عن القلاقل، ولكن بما أن العراق متورط فيها بمنتهى الوضوح فليس بمقدور بريطانيا أن تتفادى الملامة بطبيعة الحال، وسواء أكانت بريطانيا وراء هذه المؤامرة أم لم تكن، فلا يمكن

---

(1) باتريك سيل ، مصدر سابق ، ص 186.

(2) اندرو اثميل، مصدر سابق ، ص 114.



إخراجها من لعبة المؤامرات على الشرق الأوسط لأن نفوذها المتغلغل فيه جعلها وبدون مبالغة اللاعب الأكبر بلا منازع.

8 . موقف بريطانيا تجاه المجريات السياسية عام 1954 والتقارب السوري المصري 1955-1956م.

تتالت الاضطرابات والقلاقل، وقام عصيان في جبل العرب أخمده الشيشكلي بالقوة وسجن العديد من السياسيين المعارضين ودفع مجلس النواب في 8 شباط إلى اتهام العراق وبريطانيا بالتآمر على سورية من خلال إمدادها الدروز بالسلاح ولكن الضربة جاءت إلى الشيشكلي من حيث لم يحتسب، ففي 25 شباط عام 1954 م، بدأ النقيب مصطفى حمدون والمقدم فيصل أتاسي من حامية حلب بالسيطرة على المنطقة الشمالية من سورية، وهددوا الشيشكلي بفصل حلب وضمها مع شمالي سورية إلى العراق في حال إقدامه على إحباط محاولتهما الانقلابية (1)، وتواصل انضمام حاميات المدن السورية الأخرى إلى الثائرين.

فضل الشيشكلي الرضوخ لمطالب الانقلابيين (2) تجنباً لسفك الدماء وليحول دون انقسام الجيش واستغلال اسرائيل أو أية دولة أخرى هذه الفرصة المواتية من أجل التدخل في سورية، وغادر إلى

---

(1) بشار الجعفري، السياسة الخارجية السورية،1946 -1982، دار طلاس، الطبعه الأولى1987، ص112

(2) تشير العديد من المصادر أن رضوخ الشيشكلي لمطالب الإنقلابيين لم يكن عن ضعف أو عدم قدرة على المقاومة ، وإنما حقناً للدماء ومخافة على الدولة السورية من الأخطار المحدقه بها من الداخل والخارج جراء حدوث مثل تلك الإنقسامات والنزاعات ، ويجمع المراقبون لتلك المرحله من تاريخ سوريه أن الشيشكلي وعلى الرغم من حكمه لسوريه بقبضه من حديد استطاع أن يرسي استقلال سورية وسيادتها لأول مره بعد الجلاء من خلال إقامة توازن ذكي ودقيق في علاقاته الإقليميه والدوليه دون أن يتأثر في قراراته السياديه ويعتبر أول زعيم عربي تبنى مبدأ الحياد في سيادته الخارجيه ، وعلى الرغم من الإختلاف والجدل حول ماوصفته به الصحافة الفرنسه عن أنه بطل استقلال سوريه ، لايمكن لأحد إنكار البصمات الواضحه لهذا الدكتاتور في إرسائه دعائم جيش قوي وإقتصادي مزدهر .

بيروت ومن ثم إلى منفاه. وبعد سلسلة من الأحداث استطاع الثائرون الإمساك بزمام الأمور في دمشق وأعلنوا العودة إلى الحياة الدستورية التي كانت قبل انقلاب الشيشكلي الثاني في عام 1951، وأصبح هاشم الأتاسي رئيساً للجمهورية مجدداً، وكلف صبري العسلي بتشكيل حكومة جديدة استبعد منها البعثيون والحوارني على الرغم من الدور الرئيسي لهم في إسقاط الشيشكلي.

وجدت سوريا نفسها بعد الشيشكلي تدخل في أتون صراعات ثلاثة:

الأول: صراع عربي – عربي، بين العراق ولبنان من جهة ومصر والسعودية من جهة أخرى كل منها يهدف إلى اجتذاب سورية إلى حلفه.

والثاني: صراع عربي – اسرائيل يهدد في أي لحظة بالعدوان على سورية.

والثالث: صراع غربي – شيوعي: ويهدف كل طرف منها لجعل سورية حقل ألغام في وجه الأخر.

ضمن الإطار الأول، بدت الظروف ملائمة لخطوة سورية عراقية تجاه مشروع الهلال الخصيب فالشيشكلي ألد أعداء هذا المشروع قد سقط، وحزب الشعب الصديق التقليدي للعراق يحكم البلاد، والسعودية العدو التقليدي للهاشميين كانت تتخبط في سياستها الخارجية لبعض الوقت نتيجة وفاة الملك عبد العزيز في عام 1953، كما أن مصر كانت مشغولة في مفاوضاتها مع بريطانيا حول قاعدة السويس إضافة إلى الصراع بين عبد الناصر ومحمد نجيب في مجلس قيادة الثورة المصري، ناهيك عن أن رئيس الوزراء العراقي فاضل الجمالي كان من أكبر أنصار مشروع الهلال الخطيب.

إن تلك المعطيات تجعلنا نطرح التساؤل التالي: لماذا لم تتم هذه الخطوة على الرغم من مواتاة الظروف جميعاً لها؟

يمكن القول: إنّ وقوع العراق في دائرة النفوذ البريطاني كان من أهم أحد الأسباب إن لم يكن أهمها بفشل مشروع الهلال الخصيب طوال سنوات الحكم الهاشمي للعراق، وسواء أكانت بريطانيا تدعم المشروع أم تقف على الحياد منه، فمما لا شك فيه أنها عرقلته ولم تسمح بتنفيذه بغير قصد

لمجرد اقتران نفوذها بالعراقيين، خصوصاً بعد أن لعب عبد الناصر على هذا الوتر مبيناً أن جميع الروابط مع الأجنبي خيانة وأن العرب يجب أن يتحدوا مع بعضهم فقط.

وعلى الرغم من أن هذا المشروع الوحدوي بين سورية والعراق قد جلب الكثير من الويلات والمؤامرات على سورية، إلا أنه كان مفيداً لبعض من السياسيين الانتهازيين الذين وجدوا في استمراره دون تحقيقه وسيلة للكسب ونبعاً لا ينضب من الأموال والمساعدات والرشاوي التي تدفع من مؤيدي المشروع وأعدائهم على حدٍ سواء.

في 11 حزيران عام 1954م، استقالت حكومة العسلي تحت ضغط الجيش[1] بالإضافة إلى موجة الاستياء التي حصلت ضد الحكومة نتيجة الغزل العلني مع الولايات المتحدة.

وتشكلت حكومة جديدة برئاسة سعيد الغزي الذي سارع لتحديد موعد الانتخابات البرلمانية ووضع قانون انتخابي جديد، وقد جرت الجولة الأولى والثانية من الانتخابات عام 1954 بشكل صحي ونزيه، وكانت النتائج المفاجئة لحزب الوطني الذي كان ملهمه ورئيسه شكري القوتلي قد عاد من منفاه إلى دمشق في الشهر السابق لهذه الانتخابات. أما النتيجة الهامة الأخرى بنظر الغرب فكانت فوز خالد بكداش زعيم الحزب الشيوعي كأول نائب شيوعي في العالم العربي الأمر الذي رأه الغرب وعكسته نيوزويك الأمريكية على أنه جعل (سورية الزعيمة الشيوعية في العالم العربي) [2].

كما فاز معروف الدواليبي المعروف بعدائه لبريطانيا وأمريكا بأكبر عدد من الأصوات مقارنة بأي شخص أخر أظهرت نتائج هذه الانتخابات أن الرأي العام للشعب السوري يرفض التعامل مع الغرب، حيث أن الرجال الذين أظهرت الانتخابات انهم أقوى وأعظم فعالية في السياسة السورية كانوا جميعاً من الذين تعهدوا برفض أية اتفاقية أو حلف أو في الواقع أي شكل من أشكال الروابط الرسمية مع الغرب. وهذا الإنذار الذي تجاهلته لندن وبغداد قامت بملاحظته موسكو والقاهرة حيث

---

(1) جورج جبور، مصدر سابق، ص78

(2) باتريك سيل، مصدر سابق، ص244



اعتبرت الصحافة المصرية أن ذلك إشارة إلى أن السوريين متفقون مع سياسات الرئيس جمال عبد الناصر والذي كان قد نجح في إنجاز الاتفاق المصري – البريطاني حول الجلاء.

إن فشل مخططات بريطانيا والولايات المتحدة في إقامة منظمة دفاعية شرق أوسطية في عام 1953، جعلهم يعملون لإقامة تجمع في دول المنطقة تشكل طوقاً شمالياً على حدود الاتحاد السوفيتي يكون خط دفاع أول لأي تهديد سوفياتي محتمل على الشرق الأوسط وجنوب غرب أسيا.وكان التحالف التركي – العراقي هو الخطوة الثانية والأهم لتنفيذ هذا المخطط بعد الاتفاق التركي – الباكستاني. هذا الحلف الذي تم توقيعه في 25 شباط عام 1955 والذي أصبح بعد انضمام بريطانيا له في نيسان من نفس العام يدعى (حلف بغداد) كان يعتبر سلاحاً عسكرياً ضد الاتحاد السوفياتي، وفي الوقت ذاته أداة سياسة للقوة البريطانية والعراقية في الشرق الأوسط والمنطقة العربية، لذلك كانت بريطانيا والولايات المتحدة تأمل في جر بعض الدول العربية للانضمام إليه وكان أهمها للحلف هو سورية. ولكن توجه هذا الحلف نحو الخطر السوفياتي البعيد بدلاً من توجهه نحو الخطر الإسرائيلي القريب ووجود العراق كعضو فيه دفع بمصر والسعودية لمعارضته منذ البداية، وبالطبع أصبح هدفها منع سورية من الالتحاق به. وهكذا اصبحت سورية مجدداً كما كانت على الدوام مركزاً للتجاذب العنيف بين معسكرات متناحرة.ويبدو أن حكومة فارس الخوري التي تشكلت بعد الانتخابات الأخيرة كانت تعبر عن القوى المؤيدة للأحلاف مع الغرب، خصوصاً بعد رفض الخوري في إحدى مؤتمرات الجامعة العربية في نهاية كانون الثاني عام 1955م، إدانة سياسة نوري السعيد علناً، مما جعل السعوديين والمصريين والفرنسيين يسعون لإزاحة حكومة فارس الخوري التي سقطت في 7 شباط لتخلفها حكومة برئاسة صبري العسلي عين فيها خالد العظم وزيراً للخارجية وحظي بتعاون البعثيين والحوارني في مفاوضاته مع مصر التي نتج عنها بيان مشترك في 2 آذار رفضوا فيه حلف بغداد لصالح إقامة ميثاق للدفاع العربي ضمن إطار الجامعة العربية الذي كان الرئيس جمال عبد الناصر قد دعا له.إن بريطانيا التي توهمت في عام 1945م، أنها تستطيع الهيمنة على

المنطقة العربية من خلال إدارتها للجامعة العربية تحت ستار القيادة المصرية لها، [1] أعادت الكرة من جديد في عام 1955 بتوهمها أنها تستطيع الهيمنة على المنطقة من خلال إدارتها لحلف بغداد تحت ستار القيادة العراقية له. إن تحقيق هذا الأمر كان يتطلب انضمام الدول العربية إلى الحلف مما أعطى لسورية القرار الفصل في مستقبل الحلف فقبولها عضوية الحلف كان سيعني فك الحصار عنه، أما وقد ناصبته العداء فقد أدى ذلك إلى تجميده وعزل العضو العربي الوحيد فيه وهو العراق وبالتالي فشل المخطط البريطاني مجدداً.

وعلى هذا الأساس، أوضحت بريطانيا أنها يمكن أن تتقبل هذا الرفض السوري مقابل عدم التزام سورية بالاتفاق المصري- السعودي لأنه بحد ذاته موجه إلى العراق[2].

ولكن مجلس النواب السوري اجتمع في 29 آذار ليوافق على قرار لجنة الشؤون الخارجية الذي تضمن رفض جميع الضغوط الخارجية التي تتعرض لها سورية بغية التأثير على سيادتها واستقلالها.

مع انتهاء المدة القانونية لرئيس الجمهورية هاشم الأتاسي في أيلول عام 1955 م، حدد مجلس النواب تاريخ 15 أب عام 1955 م، موعداً لانتخاب رئيس جديد، وتم انتخاب شكري القوتلي بعد جولة ثانية في 18 أب بأغلبية واحد وستين صوتاً مقابل واحد وأربعين لخالد العظم.

(1) عندما كان عبد الناصر يتحدث عن الوحدة العربية في المقابلة الوحيدة التي جمعته بإيدن رئيس الوزراء البريطاني قاطعه إيدن قائلاً أنه يعرف عنها الكثير لأنه هو الذي أطلق فكرة الجامعة العربية، وكان إيدن رئيس يشير بذلك إلى خطاب ألقاه عام 1942 وقال فيه إن بريطانيا تنظر بعطف إلى جهود العرب من أجل إقامة رابطة سياسية بينهم، وإن بريطانيا ستساعدهم في ذلك بعد الحرب، فما كان من عبد الناصر إلا أن رد عليه قائلاً بأن القائه ذلك الخطاب لم يقدم الدليل على أن بريطانيا اخترعت فكرة الوحدة العربية ولكنها كانت تتجاوب مع تيار القومية العربية الذي كان قد بدأ يتدفق آنذاك كي لا يتعارض مع مصالحها؟

(2) سليمان المدني، هؤلاء حكموا سورية1918-1970، دار الأنوار دمشق، ط1999،4م، ص92

مما جعل العظم ينسحب هو والبعث من حكومة العسلي، الذي لم يجد مفراً من إعلان استقالة حكومته في 6 أيلول لتخلفها حكومة برئاسة سعيد الغزي الذي أعلن أنه يستمر في اتباع سياسة سلفه في رفض حلف بغداد ومتابعة المفاوضات حول حلف ثلاثي مع مصر والسعودية.

1- كانت هزيمة العظم بمثابة انفراج الغيوم بالنسبة لبغداد ولندن وواشنطن، ولكنهم شعروا فيما بعد أن انتخاب القوتلي الذي كان ضربة للبعثيين والشيوعيين، كان انتصاراً في الوقت ذاته لأنصار الميثاق المصري – السوري – السعودي الذي توج في 20 تشرين الأول بتوقيع اتفاقيتين عسكريتين بين مصر وسورية من ناحية وبين مصر والسعودية من ناحية أخرى.

هاتان الاتفاقيتان نظرت إليها الخارجية البريطانية على أنهما وضعا سورية في قلب المعسكر المصري السعودي، ووفرتا نفوذاً للجيش المصري على الجيش السوري.

2- غير أن بريطانيا التي كانت قد انضمت إلى حلف بغداد، وجدت نفسها مضطرة للتخلي عن حيادها المزعوم بالنسبة للمخططات العراقية تجاه سورية. حيث ذكرت وزارة الخارجية البريطانية أن بريطانيا "ليس بوسعها أن تغض الطرف وهي ترى سورية تمضي إلى الطرف الآخر".

لذلك فقد حثت رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد "على اعتماد سياسة أكثر إقداماً".

وشجعته على التحرك من أجل إيجاد نظام في دمشق موال للعراق بطريقة ما، ولتحقيق ذلك اقترحت لندن أن يعمل رئيس الأركان العراقي والبريطاني على وضع خطة لتدخل عسكري ممكن واتفقت لندن وبغداد على اتخاذ استراتيجيات مناسبة للوضع وصلت لحد كونهما مستعدتان لإجبار سورية على الطاعة أو تمزيقها وتدمير جيشها. ونقل السفير البريطاني في بغداد إلى رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد رسالة من الخارجية البريطانية حضته فيها على:

"إنفاق المال على الصحافة السورية، وبسط نفوذه على سياسيين معينين برشوتهم على نحو مباشر أو غير مباشر وبأي شكل من الأشكال... [1] ولكن السعيد اقتنع بعد فترة أن تغيير الحكومة السورية من الداخل أمر صعب للغاية في تلك المرحلة، وعرض على البريطانيين خطة جديدة لغزو سورية ومن ثم اجراء استفتاء لإقامة نوع من الاتحاد. وطلب من البريطانيين والأمريكيين أن يكفلوا له موافقة فرنسا واسرائيل على هذا الغزو. لكن لندن وواشنطن وعلى الرغم من قبولها المبدأ إلا أنهما حذراه من الإقدام على البدء بالخطة لعدم نضج الظروف التي تجعل من هذا الغزو ناجحاً دون إثارة معارضةً دوليةٍ عارمةٍ في مقدمها الاتحاد السوفيتي.

بروز متأخر للسوفييت:

يهتم بشكل مباشر بالوضع في سورية بعد سقوط الشيشكلي في أوائل عام 1954، حيث شعر بضرورة وأهمية منعها من الوقوع تحت براثن اي من التحالفات الغربية الموجهة ضده، وكان راديو موسكو يصف دوماً الوضع في سورية على أنه صراع بين مؤيد الإرتباط العسكري بالغرب ومعارضيه، واعتبروا ان النجاحات التي حققها كل من خالد بكداش والحوراني والعظم ترجمة للشعبية التي أصبحت تتمتع بها الفئة الحزبية التي تتبنى افكار قريبة من الأفكار الشيوعية.

ويمكن القول: إن نقطة التحول التي جعلت من الإتحاد السوفياتي يصبح في أعين العرب مناصر لهم ولقضاياهم، كان إعلان الحماية على سورية خلال أزمة حلف بغداد، فالحلف السوري- المصري- السعودي استفز إلى حد كبير تركيا والعراق التي هددت سورية وبدأت تحشد القوات على حدودها مما جعل وزير الخارجية السوفياتي آنذاك مولتوف يبلغ سفير سورية في موسكو في 23 أذار ((أن الإتحاد السوفييتي يؤيد موقف سورية ويرغب في تقديم جميع انواع المساعدات إليها بهدف حماية استقلالها وسيادتها)). [2]

---

(1) اندرو اثميل، مصدر سابق ، ص142

(2) باتريك سيل، مصدر سابق، ص206

وألحق السوفيات الإتفاقية هذه بعروض مساعدات اقتصادية وفنية، الأمر الذي دفع الحكومة السورية في آب عام 1955 إلى الموافقة على تعيين ملحق عسكري سوفييتي في دمشق وتبعت تلك الخطوة عقد صفقات للسلاح تدفق من خلالها السلاح السوفياتي إلى سورية بكميات كبيرة.وفي 11 تشرين الثاني تم رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي بين سورية والإتحاد السوفييتي إلى درجة سفارة [1] واكد الطرفان على ضرورة تطوير العلاقات الودية القائمة بين البلدين.

وبالعودة إلى الإتفاقية العسكرية بين سورية ومصر في 20 تشرين الأول عام 1955م، التي أعلن الرئيس جمال عبد الناصر في حفل التصديق عليها: (أن هذه الإتفاقية هي فاتحة مستقبل جديد من التاريخ يرينا أنه إذا اتحدت سورية ومصر فإنهما ستحميان العالم الشرقي من جميع الأخطار التي يمكن ان تهدده، وهذا ما حدث بالضبط في أيام الصليبيين فعندما تحالفت سورية ومصر استطاعتا حماية العالم الإسلامي من الأخطار التي كان يخشاها، أما اليوم فستحمي سورية ومصر العالم العربي من الصهيونية) [2].

كان رد الفعل الإسرائيلي عنيفاً على هذه الإتفاقية، حيث قامت القوات الإسرائيلية في 11 كانون الأول عام 1955م، بهجوم واسع النطاق على مراكز القوات السورية في منطقة بحيرة طبرية، وعلقت صحيفة الجيروزاليم بوست على ذلك الأمر بقولها: نأمل أن تكون الغارة الإسرائيلية قد اقنعت كثيراً من السوريين بأن الإتفاقية العسكرية مع مصر قد زادت من حدة الأخطار التي تتعرض لها سورية بدلاً من أن تضمن الدفاع عن نفسها.

إلا ان السوريين ظلوا على قناعاتهم بأن عليهم أن يعتمدوا على مصر والإتحاد السوفييتي في مواجهة العداء الخارجيين، وعمت البلاد موجة من الغضب العارم تجاه الغرب الذي لم يدخر وسعاً في دعم اسرائيل مادياً وعسكرياً.

---

(1) جورج جبور، مصدر سابق، ص82

(2) باتريك سيل ، مصدر سابق، ص332



اصبحت سورية في نظر البريطانيين والأمريكيين بوابةً في جدار الغرب المشيد ضد الإتحاد السوفييتي، لم تستطع أية جهة إغرائها أو تهديدها: لا بالمال ولا بالقوة ولا بالوعد ولا بالوعيد.

اما في نظر العرب فقد اصبح السوريون من خلال مواقفهم الثابتة والشجاعة تجاه الحلاف مع الغرب تعبيراً عن صوت الأمة العربية وضمير الوطن الرافض للإستعمار والإمبريالية.

– عصفت بالمنطقة العربية عام 1956 أحداث خطيرة تمثلت في أزمة السويس، رافقها أحداث لا يقل عنها خطورة تمثلت بالمؤامرة على سورية، وكان لهذين الحدثين آثاراً كبيرة وعميقة على الدول العربية و الشرق الأوسط (المؤامرة الأنكلو–عراقية على سورية).

لقد تمخض عن هذين الحدثين نتيجة هامة فيما يتعلق بوضع القوى الإستعمارية القديمة، وهي أنها ألصقت بجميع المتعاونين المحليين مع تلك القوى وجميع زبائنها وحلفائها تهمة قاضية تمثلت بالتآمر ليس مع القوى الإستعمارية وحدها فحسب بل مع اسرائيل أيضاً. وأسهم هذا الربط بين المؤامرتين في تحريض مجموعة الأحداث التي توالت فيما بعد ،حيث تسبب بالإطاحة بالملكية العراقية وأتباعها الموثوقين من قبل بريطانيا مثل نوري السعيد ،كما زعزع إلى حد ما عرش الملك حسين في الأردن ، واشتدت المعارضة ضد الرئيس كميل شمعون في لبنان. أم بالنسبة للقادة السوريين والفئات الحزبية السورية المرتبطة ببريطانيا والعراق الذين حرضوا وشاركوا في المؤامرة على النظام السوري الموالي لمصر فقد نزلت بهم ضربة لم تقم لهم قائمة بعدها.

بدأت المؤامرة البريطانية العراقية على سورية في شهر آذار عام 1956م، حيث توحد كل من الحزب القومي الإجتماعي السوري وبعض السياسيين والضباط من الأحزاب المحافظة وبعض من انصار الشيشكلي والعراق وبريطانيا وحتى الاستخبارات الأمريكية في جبهة واحدة حاولت التخلص من النظام في سورية، حيث كانوا يعتبرونه موالياً لمصر والإتحاد السوفييتي.

ويمكن القول: إن بريطانيا والولايات المتحدة كانتا في تلك المرحلة قد وصلتا إلى قناعة بضرورة الإقدام على عمل قوي في سورية يمنعها من استمرار الإنحراف في علاقتها مع مصر والإتحاد

السوفيتي، لذلك عمدت بريطانيا كما ذكرنا سابقاً بالاعداد لمخططات مع العراق لعملية شبه عسكرية ضد سورية.

ويبدو أن بريطانيا كانت تؤجل التنفيذ أملاً بنجاح المفاوضات السرية مع عبد الناصر والمدعومة بخطة (ألفا) [1] ولكن فشل هذه الخطة جعل بريطانيا تعود لمخططاتها القديمة مع العراق خصوصاً بعد أن حذر وزير الخارجية البريطاني سلوين لويد الحكومة البريطانية بأنه:(ما لم يكن هناك ثمة عامل حاسم في المستقبل القريب، فإن سورية في خطر.......... الإنحراف بالنتيجة إلى وضع التابع الشيوعي). مما جعل الحكومة البريطانية تقرر في شهر 21 أذار عام 1956 الموافقة على إقتراح وزير الخارجية بالعمل على إقامة حكومة صديقة في سورية[2]،ثم قامت بدورها بتوجيه المخابرات البريطانية ضمن هذا الإطار.

أما في الولايات المتحدة فكان ينتاب إدارة إيزنهاور قلق شديد من التغلغل السوفييتي في الشرق الوسط وكان يعتقد أن أي عمل عنيف في سورية سوف يسرع من إنزلاقها إلى وضع معاد للغرب عداءً شديدا مما جعل وزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دالاس يعبر لرئيس الوزراء البريطاني إيدن في كانون الثاني عام 1956م، بان خطط التدخل العسكري في سورية قد تؤدي نتائجها إلى عكس ما يرتجى منها.

لذلك لم يكن للولايات المتحدة ميل شديد للإنخراط في الخطة الأنكلو- عراقية تجاه سورية خاصة بعد أن بدأ يخامرها الشك في قدرات بريطانيا وإمكانياتها في الشرق الأوسط منذ مطلع الخمسينيات

---

(1) **خطة ألفا**: سياسة أنكلو – أمريكيه حيال الشرق الأوسط هدفت لإقناع عبد الناصر بالتعاون مع الغرب والتوصل إلى تسوية للمشكله الفلسطينيه من خلال مفاوضات بين عبد الناصر وبن غوريون .

(2) مركز الدراسات العسكريه : مؤامرات على الشعوب العربيه ، المخابرات البريطانيه ، مركز الدراسات العسكريه، دمشق، 2000، ص27 .

ومنتصفها [1]. ولكنها لم تكن لتمانع أي تحرك بعد ان بدأت تخوفاتها حول نوايا السوفييت في استخدام مشروع إقامة مصفاة للنفط في حمص كوسيلة للتسلل إلى صناعة النفط في الشرق الأوسط والتأثير على التطورات فيها

بدأ البريطانيون والعراقيون وحلفائهما في سورية بوضع مخطط المؤامرة قيد التنفيذ وحددوا موعداً مبدئياً لتنفيذا في أواخر تشرين الأول عام 1956م، ثم قام البريطانيون بتزويد المتأمرين بالأسلحة عبر إحدى القواعد الجوية البريطانية في العراق، وساهمت الإستخبارات الأمريكية [2] مع البريطانيين من خلال السفير البريطاني في دمشق جون غاردنر– والعراقيين في دفع الأموال اللازمة لأطراف المؤامرة

في تلك الأثناء ، استقالت حكومة الغزي لتخلفها في 14 حزيران عام 1956م، حكومة برئاسة صبري العسلي الذي اعطى البعثيين وزارتي الخارجية والإقتصاد استجابة منه لتأثير السفير المصري في سورية، فالبعث كان القوة الكبرى المؤيدة لمصر في السياسة السورية، وطليعة حركة الوحدة مع مصر[3]، لذلك كان من الطبيعي أن تعمل مصر على وضع ثقلها الدبلوماسي في صالحه.

وقد افلح البعثيون في مساعيهم يوم 27 حزيران عام 1956م، حيث اعلنت الحكومة دعوة لقيام اتحاد سوري مصري، فاستجاب عبد الناصر للمطلب السوري الوحدوي في الخطاب ذاته الذي أعلن فيه تأميم قناة السويس في 26 تموز 1956م، والذي لاقى تأييداً وتهليلاً كبيرين في سوررية

---

(1) Peter Man Old : success and failure in British foreign policy :, evaluating the record 1900-2000 , Antony Rowe ltd, London , 2001,p.86.

(2) حذرت الخارجيه الأمريكيه بريطانيا مجدداً من عواقب تدخل عراقي بوحي بريطاني ضد سورية،ولكن على الرغم من ذلك فقد كانت الاستخبارات الأمريكية متورطة من الإعداد له،مما يظهر لنا الازدواجية الأمريكية في التعامل. وفي نفس الوقت كانت بريطانيا تخفي عن الأمريكيين خططها مع فرنسا وإسرائيل لغزو مصر،الأمر الذي أغضب واشنطن من تلك الازدواجية البريطانية.

(3) باتريك سيل، مصدر سابق ، ص333

على المستوى الرسمي والشعبي تمت ترجمته من خلال التعهد السوري الذي أعلنه راديو القاهرة في أوائل شهر آب عن استعداد السوريين لتفجير انابيب النفط في حال تعرض مصر لهجوم غربي.

كان تأميم قناة السويس قنبلة فجرها عبد الناصر في وجوه البريطانيين والفرنسيين الذين قاموا مع اسرائيل بالعدوان الثلاثي على مصر[1] حيث بدأ هجوم اسرائيلي على سيناء في 29 تشرين الأول عام 1956 تبعه في اليوم التالي هجوم أنكلو- فرنسي تزامن مع سفر الرئيس القوتلي إلى موسكو.

أراد السوريون التدخل على الجبهة الإسرائيلية، لكن المصريين خشوا استغلال بريطانيا وفرنسا الفرصة لغزو سورية، فقامت سورية بنسف أنابيب النفط التابعة لشركة نفط العراق البريطانية في أوائل تشرين الثاني عام 1956م.

في ذات الوقت، ضغط البريطانيون من أجل أن تتزامن المؤامرة على سورية مع الغزو الثلاثي على مصر، ولكن قادة المؤامرة الإنقلابية من السوريين قاموا بإرجاء العملية حتى 3 تشرين الثاني من عام 1956م، مبررين ذلك بعدم قدرتهم على التحرك ضد الحكومة السورية قبل ذلك كي لا تكون النظرة إليهم بمثابة التحالف مع اسرائيل والغرب في عدوانهم ولكن المكتب الثاني برئاسة عبد الحميد السراج[2] لم يمنحهم الفرصة لتنفيذ المؤامرة ،حيث تم اكتشافهم في اواخر تشرين الأول عام

---

(1) تلاقت مصالح الدول الثلاث في السعي من أجل القضاء على عبد الناصر ، فبريطانيا كانت تخطط للتخلص منه كونه الخطر الأكبر على نفوذها ومصالحها في المنطقة ، وفرنسا كانت تؤمن بمقولة (إن تحطيم عبد الناصر ضرورة من أجل الحفاظ على الجزائر فرنسيه) ، بينما لم يكن من مصلحة اسرائيل وجود زعيم عربي بحجم عبد الناصر يمكن أن يجمع الأمه وراءه نحو فلسطين عربيه .

(2) **عبد الحميد السراج**: ولد في حماه عام 1925 ، انخرط في الجيش الوطني السوري بعد الجلاء برتبة ضابط ثم التحق في كانون الثاني 1948 بكتيبة من الجيش العربي غير النظامي التي قامت بالهجوم على المستعمرات اليهوديه في فلسطين ، عاد بعد انتهاء الحرب ليلعب دوراً في انقلاب الزعيم ، أرسله الشيشكلي في عام 1952 إلى فرنسا لتلقي تدريبات خاصة ثم عينه مديراً للمكتب الثاني (المخابرات العسكريه) ، أبعد كمساعد للملحق العسكري في باريس بعد الإطاحه بالشيشكلي ليعود بعد فتره قصيرة إلى دمشق ويعين في عام 1955 رئيساً للمكتب الثاني من جديد ،كان صديقاً للبعث معادياً للتدخل الأجنبي في سوريه متمتعاً باستقلال وقوة في قراراته لعب دوراً كبيراً في التصدي للمؤامرات البريطانيه والأمريكيه ضد سوريه ، ومن ثم توطيد أركان الوحده السوريه

1956م، واعتقال عدد من أفرادهم، وأعلن عبد الحميد السراج عن المؤامرة عبر الإذاعة السورية في 23 تشرين الثاني عام 1956م، وصدر قرار اتهام للعديد من السياسيين والضباط المتآمرين مما دفع صبري العسلي للإستقالة والعودة بحكومة جديدة استبعد منها حزب الشعب والكتلة الدستورية حيث تورط عدد من اعضائهما في المؤامرة.

إن المحاكمات والتطهيرات التي تلت اكتشاف المؤامرة العراقية البريطانية، مزقت الموالين للعراق والغرب في سورية شر تمزيق، وفي الوقت ذاته فإن الانتصار السياسي الذي احرزه جمال عبد الناصر في أزمة قناة السويس ألهب مشاعر الرأي العام العربي وعزز قوة الموالين لمصر في سورية الذين استفادوا من إزاحة أشد معارضيهم خطراً بعد الكشف عن مؤامرتهم.

تحت وطأة الضغوط الدولية- خصوصاً الإنذار السوفييتي بقصف لندن[1] انتهت ازمة السويس بانسحاب جميع القوات الأجنبية عن أرض مصر واتضح للجميع أن هذا العدوان كان فشلاً سياسياً[2] ذريعاً لحكومة رئيس الوزراء البريطاني إيدن، الذي دق بعمله هذا المسمار الأخير في نعش ما كان يسمى نفوذ الإمبراطورية العظمى التي لا تغيب عنها الشمس[3].

وبعد ان انتهى كل شيء قدم قائد عملية الهجوم على السويس الجنرال السير شارلز كيثللي تقريراً عن((أن درس السويس أوضح أن الرأي العام العالمي أصبح الأن شرطاً أساسياً وضرورياً

المصريه التي شغل في حكومتها منصب وزير الداخليه ثم نائباً لرئيس الجمهوريه ، يصفه البعض على أنه الأب الروحي للمخابرات السوريه .

(1) محمد حسنين هيكل، عبد الناصر والعالم، دار النهار للنشر، بيروت، 1972، ص175 .

(2) **ملحق رقم (3) مشروع إيزنهاور** .

(3) قطعت معظم الدول العربيه – وفي مقدمتها سوريه – علاقتها مع بريطانيا على أثر عدوان1956 م انظر في ذلك : – عبد الفتاح الراشد، العرب والجماعه الأوربيه في عالم متغير ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجيه ، أبو ظبي ،1998،ص29 .

للحرب[1].. ومهما كان النجاح العسكري، سوف تفشل العملية.. ما لم تكن الأمة والكومنولث وموقف العالم الغربي إلى جانبنا)) [2]

9. تراجع النفوذ البريطاني في المنطقة وبروز التقدم الأمريكي عام 1957:

برزت الولايات المتحدة بعد أزمة السويس – التي عارضت فيها الحرب على مصر – كقوة عظمى مهيأة للهيمنة على المنطقة مستفيدة في ذلك من النهاية المزرية التي آل إليها العدوان الإنكليزي والفرنسي والإسرائيلي على مصر، وبدأت تتطلع للحلول بنفوذها مكان النفوذ البريطاني والفرنسي، وكترجمة لتلك السياسة أطلق الرئيس أيزنهاور في مطلع عام 1957م مبدأه[3] الشهير حول ملء الفراغ الذي خلفته بريطانيا وفرنسا في الشرق الأوسط، والذي وجدة له صدىً إيجابياً في كل من الأردن ولبنان والعراق والسعودية.

أما الرد السوري على مبدأ أيزنهارو فتمثل ببيان حكومي رفض الادعاءات الأمريكية بأن الشيوعية تمثل تهديدات لسورية والعالم العربي، واتهم الولايات المتحدة بمعادلة الهيمنة على المنطقة وأن الإمبريالية والصهيونية هما الخطران الرئيسيان على العرب.

وجدت الولايات المتحدة في سورية وسياساتها خطراً على الغرب، وبدأت تسوق ادعاءات بأن استمرار تنامي النفوذ اليساري في سورية والتدهور الحاصل نحو الشيوعية سوف ينتج عنه في وقت ما تحول سورية إلى جمهورية سوفيتية.

---

(1) على الرغم من أن ذلك كان صحيحاً في عام 1956م، إلا أنه ثبت عدم صحته في السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين حيث قامت بضع دول بمخالفة الشرعيه الدوليه والرأي العام العالمي واحتلت العراق بشكل سافر وفاضح غير عابئه سوى بمصلحتها ومصالح ربيبتها في المنطقة .

2) Peter man gold : op,cit,p.99.

(3) ينص مبدأ أيزنهاور على تقديم المساعدة الأمريكية لأي من دول المنطقة من أجل مواجهة المد الشيوعي الذي تتعرض له هذه الدول بسبب تقلص النفوذين البريطاني والفرنسي فيها.

ويبدو أن الولايات المتحدة أرادت أن تكون سورية في عام 1956م، أول دول تختبر عليها تكتيكها الشرق أوسطي الجديد[1]، فبعد يومين من نشر مبدأ أيزنهاور نقل مراسل يونايتد بريس في واشنطن: " تعتبر سورية مثلاً رائعاً لتوضيح السبب الذي جعل الرئيس أيزنهاور يطرح مبدأه الجديد" [2].

كما ذكر أحد المعلقين المعروفين في الولايات المتحدة في مقالة نشرت في مجلة "نيويورك تايمز" أنه في سورية فراغاً سياسياً واقتصادياً وعسكرياً يجب ملؤه.

وقد حذا سلوين لويد وزير الخارجية البريطانية حذو والولايات المتحدة في تسويق مخططاتها تجاه سورية، حيث أبدى في إحدى اجتماعات حلف الناتو تخوفه من نوايا السوفييت جراء تعاونهم العسكري الكبير مع سورية في الأشهر الأخيرة. لذلك فقد حاولت بريطانيا والولايات المتحدة تطويق الخطر السوري من خلال جعل لبنان والأردن معادية للنهج السياسي في سورية، وقد بدأ ذلك بالتحقق عندما أعلن لبنان ميوله لمبدأ أيزنهاور في 16 آذار من عام 1957م.

قامت بريطانيا بدعم الجنرال شهاب رئيس الأركان اللبناني لصد الاختراقات التي كان يقوم بها عملاء المكتب الثاني السوري تجاه المنفيين السوريين اللذين كانوا قد تأمروا على سورية في وقت سابق، ثم شنت بريطانيا حملة في الصحافة للتشهير بالنشاط التخريبي السوري والمصري في لبنان على حد زعمهم، واتهمت الخارجية البريطانية سورية بالتدخل في الشؤون اللبنانية[3]، وأوضحت أن

---

(1) من هنا نجد أنه كلما أرادت الولايات المتحدة اختبار سياسة جديدة مبتكرة تلجأ إلى ذلك مع سورية وهذا ما رأيناه قبل وقت قصير في التهديدات الأمريكية لسورية بعد غزو العراق مباشرة والتي أرادت فيها الاستفادة من النصر العسكري في العراق لتمرير نصر سياسي لها في سوري، ولكن ذلك كما فشل عام 1957 فشل في عام 2003.

(2) يفغيني ماكسيمو فيتش بريماكوف: تشريح نزاع الشرق الأوسط، تعريب سعيد أحمد، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1979، ص 297.

(3) أكدت بعثة مراقبي منظمة الأمم المتحدة الذين رابطوا على الحدود السورية – اللبنانية والأمين العام للأمم المتحدة داغ همرشولد أن اتهام الجمهورية العربية المتحدة بالتدخل في شؤون لبنان الداخلية لا يتطابق مع الواقع.

هناك فيضاً من الأدلة على التدخل السوري والمصري وربما الروسي أيضاً بما في ذلك تقديم الرشاوي وتوزيع الأسلحة. أما في الأردن، فقد أدت المحاولات البريطانية لإلحاقها بحلف بغداد إلى قيام اضطرابات كبيرة أقدمت فيها الحشود الغاضبة إلى مهاجمة المراكز الغربية في الأردن، كما نتج عنها طرد الضباط البريطانيين من الفيلق العربي وفي مقدمتهم الجنرال غلوب.

كانت بريطانيا تنظر إلى تلك الأحداث على أنها نتيجة للخطأ الفادح الذي ارتكبه الأردن بالتوقيع على الاتفاق العسكري الأردني – السوري – المصري في تشرين الأول عام 1956م الذي سمح للقوات السورية بالدخول إلى الأردن بموجب بنود هذا الاتفاق، مما وفر للمخابرات السورية قاعدة مأمونة لانطلاق عملياتها وتحركاتها.

وقد ازدادت الهوة اتساعاً بين الملك حسين والمناصرين للحلف المصري – السوري حتى وصلت إلى ذروتها حين طلب الملك حسين المساعدة من بريطانيا التي لم تدخر وقتاً للإجابة على طلبه حيث أفصحت وزارة الخارجية البريطانية عن أن الوقت قد حان لمؤازرة الملك حسين ضد هذه المؤامرة المصرية – السورية على الأردن.

وكان ذلك الأمر نقطة التحول التي جعلت من الملك حسين ينضم إلى الحملة المعادية للناصرية بعد أن كان موالياً لها، وقد تم الكشف فيما بعد عن أن السفارة البريطانية كانت تزود الملك حسين بمعلومات أمنية عن وجود أنشطة تخريبية سورية ومصرية في الأردن تستهدف خلعه والإطاحة به.

ويبدو أن بريطانيا استساغت نجاحها في الأردن، حيث يبدو ذلك جلياً من خلال رد فعل الخارجية البريطانية على القدح والذم الذي حصل بين إذاعة دمشق وإذاعة عمان حيث علقت على ذلك بالقول: " إن نشر هذا الغسيل القذر... شيء جميل ويجب أن يؤدي إلى دق إسفين آخر في تابوت

العلاقات السورية – الأردنية" [1]. كما أعلنت فيما بعد ارتياحها لانسحاب الجنود السوريين من الأردن في نيسان عام 1957م.

وكان انضمام السعودية وفرنسا إلى المعسكر الأنكلو– أمريكي مع الأخذ بعين الاعتبار الموقف الأردني واللبناني، أمراً يدعو البريطانيين والأمريكيين إلى البهجة والسرور لنجاح مخططاتهم، ولكن سورية ظلت شوكة في خاصرتهم. لذلك، وبعد أن جرت بريطانيا والعراق أذيال الخيبة في مؤامراتهما لعام 1956م، اضطرت الولايات المتحدة للإمساك بزمام المبادرة والتحرك من خلال استخباراتها ومن خلال تركيا أيضا ضد معقل الدفاع الأخير المعادي للهيمنة الغربية على الشرق الأوسط. ولكن يقظة السراج أحبطت المؤامرة الأمريكية التي حاول حياكتها عملاء الاستخبارات الأمريكية (CIA) بالتعاون مع ضباط وسياسيين سوريين وأعلنت الحكومة السورية في 12 آب عام 1957م، الكشف عن المؤامرة وإحباطها [2].

وبعد هذه التجربة الجديدة التي لم يكتب لها النجاح، أشارت الخارجية البريطانية أن النتيجة التي يجب استخلاصها من جميع المؤامرات الفاشلة السابقة على سورية، هو أن السلطة الفعلية أصبحت في أيدي العناصر اليسارية في الجيش.... وتم التخلص من جميع العناصر المستعدة لمقاومة السراج وما حوله من عناصر معادية للغرب..

وهذا ما جعل رئيس الوزراء البريطاني آنذاك هارولد ماكميلان يطرح ضرورة اتباع بريطانيا والولايات المتحدة لنهج جديد في التعامل مع سورية وتقويضها، وذلك من خلال قيامهما – مع الدول العربية التي تقع تحت نفوذهما – بفضح النظام السوري على أنه عبارة عن (أدوات شيوعية مبتذلة). وبالفعل فقد بدأت بريطانيا والولايات المتحدة حرباً دعائية شعواء مستعينة بحلفائها العرب المحليين في الشرق الأوسط لحصار سورية وعزلها عن المحيط ليكون أي تحرك ضدها مقبولاً من الأطراف

---

(1) اندرو اثميل، مصدر سابق، ص 176

(2) جورج جبور، مصدر سابق، ص 87

الإقليمية أو حتى بمشاركتها. ولكن تلك الإستراتيجية أثبتت فشلها أيضاً بعد زيارة كل من الملك سعود ملك السعودية وعلي جودت الأيوبي رئيس وزراء العراق لدمشق أواخر أيلول عام 1957 م، معلنين التضامن العربي مع سورية [1].

10 . الفشل الأنكلو أمريكي في المنطقة:

قامت الولايات المتحدة بإرسال الدبلوماسي الأمريكي لوي أندروسون مبعوثاً إلى الشرق الأوسط لإذكاء فتيل حملة العداء لسورية وتم التنسيق مع تركيا في 24 أب من عام 1957م والتي رحبت بالقيام بعمل عسكري ضد سورية، فمنذريس رئيس وزراء تركيا كان يرى أن سورية أصبحت تابعاً سوفياتياً وستحول إلى مركز انطلاق للعمليات العدوانية السرية تجاه جاراتها.

وبعد عودة أندروسون أعطى جون فوستر دالاس وزير الخارجية الأمريكي الضوء الأخضر للحلفاء الإقليميين للولايات المتحدة للإقدام على التحرك، وتعهدت الولايات المتحدة (بتقديم الإمدادات العسكرية وتعويض الخسائر وضمان حماية الأطراف من التدخل العسكري الخارجي)[2].

بالإضافة إلى وعد الولايات المتحدة لأية دولة من جارات سورية تقدم على هذا العمل بتسويق هذا التدخل أمام العالم على أنه من باب الدفاع عن النفس ضد الأنشطة التخريبية السورية الساعية لتقويض استقلال بلدان الشرق الأوسط، ثم تم إرسال ضباط عسكريين أمريكيين للتشاور مع الضباط الأتراك الذين حشدوا قواتهم على الحدود السورية بدءاً من منتصف أيلول عام 1957م،

---

(1) غضبت الخارجية الأمريكية من هذه الازدواجية لدى السعودية والعراق، حيث وصف وزير الخارجية الأمريكية وليام رونتري الأمر بقوله: " إن ما يقول العرب علانية... لهو عكس علاقة واهية بما يقولونه سراً، أو لا علاقة له به البتة".

(2) بيتر مانغولد، تدخل الدول العظمى في الشرق الأوسط، ترجمة أديب شيش، دار طلاس، دمشق، ط2 1994، ص 268.

وقامت الولايات المتحدة باستنفار القوى النووية الإستراتيجية لها كمؤشر للاتحاد السوفياتي بعدم التدخل.

أعلنت مصر تضامنها مع سورية في هذه الأزمة من خلال إرسالها لوحدات وإمدادات عسكرية إلى ميناء اللاذقية السوري في 13 تشرين الأول عام 1957م، كما ساند الاتحاد السوفيتي سورية في شكواها التي أرسلتها إلى الأمم المتحدة في 16 تشرين الأول عام 1957م وقامت القوات السوفيتية بمناورات مع بلغاريا على الحدود التركية، مما دفع الأتراك للتفكير ثانية ومن ثم العودة عن مخططاتهم، وهكذا أخفقت دبلوماسية التهديد والإمدادات العسكرية الأمريكية في إقناع جيران سورية بالتحرك ضدها [1]. واقتنعت الولايات المتحدة بأن عليها غض النظر في التحرك ضد سورية والانتظار قليلاً ريثما تصبح الأوضاع ملائمة من جديد.

في تلك الأثناء كان التقارب السوري – المصري يسير على قدم وساق، وأكد زعماء البلدين استمرار الحاجة للتوصل إلى اتحاد سياسي كترجمة للهدف القومي المنشود. وفي هذا الإطار قام الرئيس القوتلي بزيارات متلاحقة إلى القاهرة في نيسان وحزيران وأب من العام 1957م معلناً في هذه الأخيرة: " إن أعز أماني سورية هي تحقيق اتحاد مع مصر يمكن أن يكون نواةً لوحدة عربية شاملة" [2].

ثم عقدت جلسة برلمانية مشتركة سورية – مصرية في مجلس النواب بدمشق بتاريخ 17 تشرين الثاني عام 1957 م، وبحضور رئيس مجلس الأمة المصري أنور السادات، اصدرت بياناً بتأييد قيام اتحاد بين مصر وسورية [3].

---

(1) المصدر السابق، ص 510

(2) باتريك سيل، مصدر سابق، ص 399.

(3) ملحق رقم (4) يتضمن رسالة ايزنهاور الى دالاس لايجاد سلبي لجمال عبد الناصر في المنطقة .

كان التدخل السافر للولايات المتحدة في شؤون الدولة العربية عامةً وشؤون سورية خاصة خلال عام 1957م، عاملاً مرسخاً لدور مصر والاتحاد السوفياتي كحليفين استراتيجيين في الأوقات الصعبة.

فسورية أصبحت في أواخر ذلك العام ساحةً لصراع القوتين العظمتين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، كما أن المحيط العربي كان يعج بالأنظمة المعادية لسورية، فهذا هو نظام عدنان مندريس في تركيا من الشمال ونظام نوري السعيد والملك فيصل الثاني في العراق من الشرق ونظام الملك حسين في الأردن من الجنوب، والتهديدات الاسرائيلية في فلسطين من الجنوب الغربي، ناهيك عن حكام لبنان الموالين للغرب، كل ذلك جعل سورية تشعر أنها بحاجة إلى دعم حقيقي وعلى أرض الواقع لمواجهة التحديات القادمة والتصدي لها.

ومن هنا كان التنافس البعثي الشيوعي على أشده حول إدارة دفة البلاد نحو مصر أو الاتحاد السوفيتي، نحو ناصر أو الشيوعية. ولكن إرادة البعث انتصرت وتقدمت الأمة نحو الوحدة مع مصر عبد الناصر.

في الخامس من شباط، أقر مجلس النواب السوري، وثيقة إعلان الجمهورية العربية المتحدة وألقى شكري القوتلي، رئيس الجمهورية السورية، في الجلسة خطاباً استعرض فيه جهاد الأمة العربية و صراعها ضد الاستعمار، وأكد أن مصالح سوريه تقوم على التلاحم المصيري مع مصر الثورة وأن دولة الوحدة ستقوم على أسس الحرية والعدالة والحياد[1]. في 21شباط جرى الاستفتاء العام حول

(1) راجع النص الكامل في: عبد الوهاب السمان، بين قطرين، ص 161-173، وفي نفس اليوم (5 شباط) تلا عبد الناصر أمما مجلس الأمة المصري بيانه حول الوحدة وقال: " إن الساعة التي تطلع إليها أجدادنا وعمل من أجلها أبناؤنا قد دقت أجراسها.... لقد بزغ أمل جديد في أفق هذا الشرق إن دولة كبرى تنبثق من قلبه .... ليست دخيله ولا غاضبة، ليست عادية عليه ولا مستعدية، دولة تحمى ولا تهدد تصون ولا تبدد، لا تتعذب لا تتعصب لا تنجرف ولا تنحاز، "راجع المصدر نفسه، ص، 174-184 أمل بشور ص، 453.

دولة الوحدة وانتخاب ناصر رئيساً لها وأشارت النتائج الرسمية إلى أن 99,25 من أصحاب الحق في الاقتراع من السوريين قد قاموا بواجبهم وأن 99,8 من المقترعين صوتوا لصالح الوحدة [1]. وبعد هذا الاقتراع الساحق، أصبح للقومية العربية كيان سياسي متجسد بوحدة تامة بين شريكين غير متكافئين وبين قطرين عربيين يفصلهما البحر وإسرائيل، وتحققت الخطوة الأولى من أحلام السوريين في تحطيم تلك الحدود التي أقامها الاستعمار الغربي.

في 24 شباط، استقبلت دمشق الرئيس جمال عبد ناصر بحشود هائلة ووسط عاصفة من الهتافات بحياة القائد البطل موحد الأمة، وفي 27 منه توجه صانعو الوحدة إلى ضريح صلاح الدين الأيوبي وأرادوا بذلك "إحياء تقاليد البيعة والتأكيد على أن الأمة كلها قد أجمعت على بيعة ناصر زعيماً للجماعة الإسلامية" ومثلما قاد صلاح الدين الأمة إلى النصر سيقود ناصر العالم العربي إلى النصر وإزالة العدو " الكيان الاسرائيلي، من الوجود [2] وأمام هذا التصريح تعهد ناصر بتحقيق الوحدة الشاملة ومن على شرفة القصر الجمهوري أعلن: "أن المد الذي اجتاح سورية سيجتاح كل الدول العربية وأن رياح التغيير التي هبت من دمشق ستهب على العالم العربي كله لأن الوحدة حقيقة تاريخية قائمة تتجاوز كل الاعتبارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وهي قائمة عاجلاً أم أجلاً مهما كانت التضحيات" [3]. وبعد ولادة الوحدة ستتوضح الملامح الأساسية لتاريخ سورية في ظلها. متوفين إبراز ما بد لنا من مجريات ساهمت في تحريك الأحداث وعرض وجهات النظر المتعددة والمتباينة حول عدة قضايا لا يزال الغموض يكتنفها مع دراسة الأوضاع الداخلية والمؤثرات الخارجية وتحديد دورهما في تطور الأحداث.

---

(1) راجع الجمهورية العربية المتحدة، الجريدة الرسمية، عدد /1/ تاريخ 3/13/ 1956، ص 19.

(2) Jargy, la syrie, province de la republiq uearab eunie, dans orient NB-1958, p. 17-18

(3) راجع نص الخطاب في صحيفة الرأي العام، دمشق، عدد 28 شباط 1958.

الفصل الثالث

الفصل الثالث



سورية ما بين 1958 - 1970

1 . سورية (الإقليم الشمالي) في مرحلة الجهورية العربية المتحدة 1958 – 1961 وموقف بريطانيا من (التنظيمات الأولية لدولة الوحدة)

2 . موقف بريطانيا من الوحدة

3 . الإقليم الشمالي (سورية) في مرحلة الانفصال عن الجمهورية العربية المتحدة 1961– 1963

4 . انقلاب (28) أذار عام 1962 في سورية

5 . ثورة الثامن من أذار عام 1963 م

6 . حركة 23 شباط في سورية عام 1966 م

7 . موقف بريطانيا من ثورتي البعث 1963 ، 1966 م .

8 . العدوان الصهيوني في حزيران 1967 م. وموقف بريطانيا منه

9 . تطور الوضع السياسي الداخلي في بريطانيا

10. سياسة بريطانيا المؤيدة لإسرائيل وأثرها في العلاقات العربية البريطانية سيما مع سورية حتى عام 1970 م

الفصل الثالث

سورية ما بين 1958 - 1970

1 . سورية (الإقليم الشمالي) في مرحلة الجمهورية العربية المتحدة (1958 – 1961م) وموقف بريطانيا(التنظيمات الأولية لدولة الوحدة):

كان لا بد لهذا الحكم كي يتحقق، وتصبح الدولة الجديدة نواة لدولة عربية شاملة، من بناء دستوري ومؤسسات ديمقراطية ونظام قادر على احتواء الفروق التاريخية العميقة بين الإقليمين وتخطيها. ومما لا شك فيه أن جاذبية الناصرية وحماسة السوريين وتنظيم حزب البعث قد أسهمت كلها في دعم دولة الوحدة وإطلاقها على الأقل في عامها الأول، غير أن الخلل بدأ منذ أن رُسمت في الأشهر الأولى الخطوط الكبرى لجهاز الحكم في الدولة الجديدة فلنستعرضه، خطوة خطوة. وقبل البدء بذلك لا بدّ لنا من التنويه بالنقاط التالية:

إن اندفاع السوريين نحو إقامة وحدة مع مصر، وضعف إحساسهم بالهوية السورية قد جعلا من سورية ميداناً واسعاً لتغيرات جوهرية ومتتالية في طبيعة الحكم وأسلوب ممارسته.

إن قيام دولة الوحدة على ذلك النمط غير المألوف، وعلى أيدي عناصر من العسكريين ودون تحضير أو دراسة، قد أكد منذ الأيام الأولى هيمنة الشريك الأكبر على الأصغر. وكان الخطأ الفادح في محاولة المصريين تطبيق النظام المركزي القائم في مصر على سورية، والهدف من ذلك إقامة دولة اندماجية، متجاهلين أو جاهلين خصائص المجتمع السوري، والفروق السياسية والاجتماعية والجغرافية القائمة بين القطرين[1].

نُظم البناء السياسي لتكون سورية الإقليم الشمالي ومصر الإقليم الجنوبي في دولة الوحدة وتحولت دمشق التي عاشت في الحقبة السابقة حياة مفعمة بالنشاط ومتميزة عن محيطها تحولت دمشق البؤرة التي شعت منها أفكار القومية والتحرر، إلى محافظة مثل الاسكندرية وحلب، ورحلت عنها البعثات الدبلوماسية إلى القاهرة عاصمة الدولة الجديدة.

(1) أمل بشور ، مرجع سابق ص455



جسّد إعلان الدستور المؤقت في 15 أذار وتركيبة النظام في 6 منه الهيمنة المصرية على سورية ونهاية دعائم الديمقراطية التي عاشتها سورية في النظام السابق. [1]

منح الدستور رئيس الجمهورية صلاحيات واسعة، إذ ترك له مهمة تعيين أعضاء مجلس الأمة المناط بهم السلطة التشريعية على أن يكون نصفهم على الأقل من بين أعضاء مجلس النواب السوري والأمة المصري، وبذلك أصبح رئيس الجمهورية مشرّعاً غير مباشر بواسطة نواب معينين من قبله، وأجاز له الدستور حق إصدار القوانين في غياب المجلس واشترط لإلغائها اتفاق ثلثي أعضائه (مادة 5، 51) ومنح الرئيس حق إعلان حال الطوارئ دون الرجوع إلى المجلس (مادة 57) وسلط يده على هذه المؤسسة التشريعية من حيث حقه بدعوتها إلى الانعقاد وفض اجتماعاتها وحلها وتشكيل أخرى بديلة (مادة 17 و18) وهكذا أصبح الرئيس يحكم دون أي قيد تشريعي.

ولم تشر نصوص الدستور إلى واضعه ولا إلى من أقره بعد مناقشته ولا إلى ضرورة عرضه على الاستفتاء الشعبي، ولا إلى مدة العمل به ولا إلى السلطة التي ستتولى إصدار الدستور الدائم، وبذلك توضحت منذ البداية معالم النظام الفردي الذي جعل من عبد الناصر صاحب السلطان الواسع على سورية كما كان الحال في مصر.

في 6 أذار تشكلت أول حكومة في دولة الوحدة [2] وزودت سورية بمجلس تنفيذي ضمّ الوزراء السوريين التالية أسماؤهم: عبد الوهاب حومد العدلية، فخري الكيالي المالية، خليل كلاّس الاقتصاد، حسن جبارة التخطيط، ومن الضباط: عبد الحميد السراج الداخلية، مصطفى حمدون الشؤون الاجتماعية، أحمد عبد الكريم الشؤون البلدية والقروية، أمين النفوري المواصلات[3]. " وكان

---

(1) راجع نص الدستور في الجمهورية العربية المتحدة، الجريدة الرسمية، عدد 8، عام 1958، ص 18.

(2) الوثائق المتعلقة بمراحل تشكل الجمهورية العربية المتحدة موجودة بكاملها في: Oorient, Paris, no, 5, 1958, p, 181-200.

(3) راجع مرسوم التعيينات الوزارية في الجمهورية العربية المتحدة، الجريد الرسمية، عدد 8، عام 1958، ص، 30. وقد أدخل المصريون وزارات جديدة إلى سورية على النسق المصري وهي: التخطيط والشؤون البلدية والقروية

هذا المجلس نوعاً من حكومة ذاتية على نسق نظام شبه فيدرالي يتجاوب مع أماني السوريين، إلا أن عمله قد أعيق بسبب أن مهامه كانت غير محدّدة وارتبطت بالتعليمات الصادرة من القاهرة [1].

هذا التنظيم شبه الفيدرالي المعزز بالانفصال الأرضي بين الإقليمين قد أوجب إقامة حكومة مركزية نال السوريون فيها ثلاثة مقاعد من أصل 14: صبري العسلي وأكرم الحوراني نائبان للرئيس، وصلاح الدين البيطار وزير دولة ولم تكن مهام هؤلاء واضحة بل كانوا تحت تصرف الرئيس ليس أكثر، وحظي المصريون بالحقائب الوزارية الهامّة، وتركزت صلاحيات الدفاع في أيدي الوزير المصري عبد الحكيم عامر:

وتتالت عملية المركزة لتظهر جلياً أن القاهرة لن ترضى إلاّ أن تكون الجهة المسيطرة على الدولة الجديدة، فقد تعيّن محمود رياض مستشاراً خاصاً للرئيس في قضايا الإقليم الشمالي وفي هذا دلالة، ليس على حذر ناصر من الوزراء السوريين فحسب، بل أيضاً إلى رغبته في الالتفاف حولهم بإقامة احتكاك مباشرة بين دمشق والقاهرة [2]. ومنذ الأيام الأولى للوحدة، بدأت تغدو إلى سورية أفواجٌ من المصريين للعمل كمستشارين في الحكومة المحلية وخاصة في وزارتي الصحة والتربية.

وتأكدت الميول نحو جعل سورية مقاطعة تدور في فلك القاهرة في عملية بسط اليد على المؤسسة العسكرية، فانطلاقاً من وعي المصريين بأن الجيش السوري هو وحدة القوة القادرة على تحطيم الكيان الجديد، وبالتالي كانت أول المهام التي باشروا بها تصفية "مجلس القيادة العسكرية" وفي هذا السياق عرض عامر على الضباط أما التفرغ للسياسة أو للعمل العسكري وبينما دخل بعض القادة

والشؤون الاجتماعية. وقد صدر فيما بعد قرار تعين بموجبه العسلي رئيساً للمجلس التشريعي، الذي لم يكن أكثر من لجنة تنشر القرارات الصادرة عن القاهرة، وتعيين الحوراني رئيساً للمجلس التنفيذي وبهذه الصفة مارس البعث صلاحيات واسعة في سورية. راجع: Syargy la syrie p 26

(2) F. 01 471, 141889/ , Nasser's Problems In Syria, Report From Brutish Embassy, Beirut 26/2/1959, P.1-5, P.1

(2) أطلق عليه السوريون اسم "المندوب السامي" ولما ترددت النقمة كثيراً صدرت الأوامر بعودته إلى القاهرة، راجع هيكل ما الذي جرى..، ص 76 بشور 468.

في الوزارات اختار الباقون الجيش ثم قام عامر، بصفته قائداً عاماً للقوات المسلحة بإصدار نشرة تضمنت ترقية اللواء عفيف البزري إلى رتبة فريق وتعيينه قائداً للجيش (السوري). واللواء جمال فيصل نائباً للقائد، والعميد المصري عبد المحسن أبو النور معاوناً للقائد. كما تضمنت النشرة نقل بعض ضباط "مجلس القيادة" إلى القاهرة، وتعيين بعض المصريين في رئاسة الأركان منهم أحمد زكي عبد الحميد وأسندت إليه شعبة التنظيم والإدارة[1] وقد تضمنت النشرة تسريح 94 ضابطاً، وقيل أن البعث كان وراء هذه الأسماء من ذوي الاتجاهات اليمينية[2]، ومن ثم تنافس الشيوعيون والبعثيون في تقديم قوائم الضباط المتهمين بالشيوعية أو بالبعثية بهدف التخلص منهم وتتالت في سياق سريع عمليات التطهير والنقل والتغييرات "ودمج قطاعات الجيش لفرض النظام المصري بكامله في كل الدوائر والقطاعات[3] ومثلت تنحية البزري المبكرة عن قيادة الجيش الأول في 23 أذار فاتحة لتصفية باقي التكتلات العسكرية – السياسية، وقيل أن السبب هو اعتراضه على تطهير عامر للضباط اليساريين أو حسب بعض المصادر، لأنه قام بحركة تنقلات في الجيش وضع بموجبها مجموعة من الضباط الشيوعيين من أنصاره في عدد من المراكز الحساسة، ولما صدر من القاهرة قرار بوقف هذه التنقلات وتسريح بعض الضباط الشيوعيين اندفع البزري إلى تقديم استقالته وتقرر في القاهرة قبولها للتو[4]. كشفت قضية البزري عن تصميم القاهرة لإنهاء دور القوى السياسية داخل الجيش وأن

---

(1) وبموجب التعيينات الجديدة تولى أكرم الديري شعبة العمليات، اسمه جادو عزالدين قيادة الجبهة، جاسم علوان لواء المشاة، طعمة العودة الله سلاح المدرعات وجمال الصوفي سلاح البحرية، راجع. حول التغييرات داخل المؤسسة العسكرية المصادر التالية: أحمد عبد الكريم، اضواء، ص 140-134، صلاح نصر عبد الناصر وتجربة الوحدة. ص، 139-141.

(2) أحمد عبد الكريم، أضواء على تجربة الوحدة، ص 132. هيكل ما الذي جرى، ص 80

(3) بهذا الصدد كتب عفيف البزري: " لقد استحالت أعمال التنسيق التي قامت بها لجان مشتركة لدمج الجيش إلى أعمال تمصير الجيش السوري، وكانت اللجان قد فشلت قبل الوحدة في التوصل إلى أية نتيجة إيجابية لرفض المصريين قبول أي اقتراح سوري وبعد الوحدة كانت الأوامر القادمة من القاهرة تحسهم الخلاف بفرض النظام المصري "مائة بالمائة" راجع كتابه، الناصرية، ص 314

(4)حول قضية البزري، راجع هيكل، ما الذي جرى. ص 79-80 ، أحمد عبد الكريم أضواء، ص 132.

النظام الجديد لن يسمح بأن يفرض قادة الجيش السوري وصايتهم على قرارات الدولة. وقد وصف أحمد عبد الكريم هذا الواقع بالقول: " ***كانت حالة البزري بمثابة سياسة لعزل الجيش عن الشعب وتصفية العناصر القومية فيه*** " (1).

تمثل الاستثناء المميز الذي مُنح للإقليم الشمالي في إطار التنظيمات الأولية، في ذلك الموقع الهام الذي ناله حزب البعث والسرّاج الذي تمتع بسلطات فعلية وأشرف من خلال منصبه كوزير للداخلية على قوات الأمن وخاصة على "المكتب الثاني" الذي تحول إلى " المكتب الخاص" وربط بالسراج مباشرة(2)، أما بالنسبة لحزب البعث الذي يدين له عبد الناصر بالكثير فقد توجب عليه أن يتعامل معه باحترام كامل، وعليه نال البعثيون حصة الأسد في الحكم: وزارة في الحكومة المركزية ووزارتين في المجلس التنفيذ ورئاسة هذا المجلس، ومارس البعث سلطة حقيقية بعد حل الأحزاب الأخرى وإقامة الاتحاد القومي حزب الدولة الواحد الذي ستندمج في بنيانة كل التنظيمات السياسية القديمة(3) وفي هذا التشكيل السياسي حل البعث محل الأحزاب التقليديه وسعى بإلحاح للتوصل إلى مركز مهيمن داخل الاتحاد، ودبر استمرارية وجوده بتعقل وقام كل محاولة لتقييد نشاطه، وحافظ على شخصيته وبدأ يلغي منافسيه في المراكز والمناصب الإدارية في التنظيمات النقابية والاتحادات مؤسساً في سورية

---

(1) راجع كتابه أضواء، ص 133.

(2) راجع هيكل، ما الذي جرى. ص 103-116.

(3) نص البند 72 من الدستور المؤقت على : " أن يكون المواطنون اتحاداً قومياً للعمل على تحقيق الأهداف القومية ولحق الجهد لبناء الأمة بناءً سليماً..." ولقد ولدت الفكرة من ايديولوجية الثورة المصرية وضمن إطار القومية العربية التي تبنتها القاهرة عام 1956، وهو نوع من حزب واحد تأسس في مصر 7 تشرين الثاني 1957 بمرسوم رئاسي وحل محل "هيئة التحرير" التي تأسست في 53/1/23- لتجمع ابناء الوطن في إطار سياسي جديد، راجع. محمد عبد الكريم دياب، الثورة. العربية المعاصرة، الأبعاد الفكرية والتنظيمية، دار المسيرة، بيروت1978، ص 271- 281.

ما اسماه المصريون "مزرعة حزب البعث"[1] وفي الحقيقة أظهر البعث رغبة جامحة في الاستفادة قدر الامكان من تلك الوحدة التي كان له الدور الفاعل في قيامها، إلا أن قادته لم يفهموا طبيعة النظام بسبب غموض العلاقة التي نشأت بينهم وبين الناصرين عشية الوحدة، ولم يدركوا إلا متأخرين أن النظام الذي أقامه ناصر ولن يكون فيه وجود لأي كيان سياسي أخر[2] في الأشهر الأولى للوحدة، بدا واضحاً أن حسابات البعث كانت سليمة، فقد بقي عفلق على رأس حزبه واستمر بتنظيم البعث قائماً وفاعلاً خارج سورية، ونال البعثيون المراكز الهامة في الإقليم الشمالي، وعلى الرغم من هذا الرداء الظاهري، فإن ناصراً لم يترك للبعث الحرية في إدارة سورية، ولا مهمة تنظيم "الاتحاد القومي" الذي اعتقد قادته أنه سيكون امتداداً لحزبهم، وبدأت قوة هذا الحزب تضعف بشكل منسق ومدروس، إلى أن انتهت أمجاده أثر ظهور أحداث جديدة على مسرح الشرق الأوسط، لتحل محل سلطه المخابرات الصارمة.

يعد تعيين عبد الحكيم عامر نائباً لرئيس الجمهورية في الإقليم الشمالي من أبرز الأحداث التي قامت في سورية في ظل نظام الوحدة، فقد زود مرسوم 21 تشرين الأول المشير عامر بسلطات واسعة لإعداد برنامج دمج إقليمي للجمهورية وتنفيذه، ووضع الخطط لتنمية الاقتصاد السوري ضمن الميزانية المحددة، والإشراف على التنظيمات الإدارية والشؤون العامة، كما وضع المرسوم المجلس التنفيذي تحت سلطة عامر وجعل كل قرار يتخذه الوزراء التنفيذيون يحتاج إلى إقرار المشير[3] وهكذا

---

(1) راجع خطاب جمال عبد الناصر في الأهرام، عدد 23 تموز 1963. ومحاضر جلسات مباحثات الوحدة. (القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر 1963)، ص 36-103

(2) Rabinovich, Syria under the ba'th p,16-17. CF.S. Jargy, le seclind'un , parti, orient no 11-1959, p.30-31

(3)نص المرسوم في صحيفة الأهرام، القاهرة، عدد 22 تشرين الأول 1959.

انتزع المرسوم السلطات التي وضعت سابقاً تحت أيدي السوريين وأصبحت سورية تحت حكم المشير المصري الذي أطلق عليه السوريون لقب "نائب الملك"[1] .

إن هذه السياسة التي اعتمدها عبد الناصر تدل على تفاقم المعارضة الداخلية على الرغم من تلك الضجة الإعلامية والبرامج المكثفة في أجهزة إعلام نظام الوحدة، كما تدل أن القاهرة قد حسمت أمرها بجعل الوحدة وحدة اندماجية حقيقية، وعليه وللحؤول دون بروز تحديات علنية للنظام وكي لا يجد اليسار المتطرف والنظام العراقي مرتكزاً لهما على الأرض[2] كان لا بد من التضحية بشكاوى السوريين من عدم المشاركة في اتخاذ القرار، وحتى تبقى سورية تحت الهيمنة المصرية، وحتى يبقى عبد الناصر ممسكاً بزمام العالم العربي "يجب أن تحكم دمشق كما قال (M.Colombr) كما تحكم الاسكندرية وسارت العملية وتكاثفت مع قدوم هامر موجات العسكريين والموظفين والخبراء والفنيين لينظموا ويديروا ويشرعوا ويربطوا خطوة تلو الأخرى العالم السوري بالعالم المصري..." [3].

قاد المشير عامر الشؤون السورية من تشرين الأول عام 1959 حتى أيلول عام 1960م وعمل جاهداً لكسب ثقة السوريين، فأظهر نفسه كمسؤول قادر على تأسيس قاعدة شعبية لتعزيز النظام، وحاول إحياء جو الحماسة الذي عمّ البلاد فجر الوحدة فردد في خطبه التعابير الرنانة المعروفة حول القومية العربية ولمّ شمل الأمة، كما شدد على الديمقراطية والاشتراكية التعاونية ورداً على أعداء

(1) راجع هيكل، ما الذي جرى، ص 76.

(2) بعد وصول عامر إلى سورية بيومين أعلن في بغداد عن فشل مؤامرة لاغتيال العقيد قاسم، ووجهت الصحف العراقية أصابع الاتهام إلى المشير المصري، راجع صحيفة البلاد، بغداد، عدد 15و16 تشرين الثاني وقد أنكر المشير عامر هذه التهمة في مؤتمر صحفي في 29 تشرين الأول. راجع صحيفة صوت العرب دمشق، عدد 1959/10/30

(4) M. colombe, la mission dumarechalegyptien.. p. 31

الوحدة قال: " ***إن هذه الدولة صامدة لا يمكن فصل جناحيها طالما يجري نهرا بردى والنيل***"[(1)].

وأسس عامر، منذ وصوله إلى دمشق مكتباً للشكاوي والمظالم "لإتاحة الفرصة لكل مواطن للتعبير عن تظلمه إلى السلطة وكلف هذا المكتب بدراسة الشكاوي واتخاذ الإجراءات اللازمة بصددها في الوزارات والإدارات العامة[(2)].

وبذلك وضع عامر نفسه على احتكاك مباشر مع الشعب وأصبح الملجأ الأخير لتنفيذ العدالة وتقرب عامر من الطبقة الوسطة من تجار المدن ورجال الأعمال، أملاً بتحريك عجلة الاقتصاد السوري الراكدة، فأعلن، في سياق مؤتمر صحفي، أنه لا يجد من الضروري دمج اقتصاد الإقليمين حالياً بل من المفضل تقوية كليهما على حده، وأضاف " إن مسألة توحيد العملة ليست ذات فائدة بارزة"[(3)].

وقد استقبلت غرف الصناعة والتجارة في سورية هذا التصريح بترحاب فائق، نظراً لما أثارته مسألة توحيد العملة من سخط عام"[(4)]. وقدم المشير تنازلات لرجال الأعمال الذين كانوا يشكون من

---

(1) راجع نص الخطاب الذي ألقاه في اللاذقية عشية وصوله في: صحيفة صوت العرب، دمشق عدد 13 تشرين الأول 1959.

(2) حول مهام هذا المكتب، راجع المرسوم الذي أصدره المشير في 5 تشرين الثاني المتعلق بتنظيم المكاتب الجديدة في صحيفة الوحدة، دمشق، عدد 6 تشرين الثاني 1959.

(3) راجع وقائع المؤتمر الصحفي الذي أجراه المشير مع مندوب المجلة ألأمريكية. Christian science monitor في صحية صوت العرب عدد 1959/10/30.

(4) نشرت الصحف السورية عشرات البرقيات ورسائل الدعم التي تلقها المشير من كل حدب وصوب، وخاصة زيارة وفد غرف التجارة والصناعة إلى مكتب المشير للإعراب عن شكرهم، راجع صحيفة الأيام. عدد 3 تشرين الثاني 1959

الزيادة المفرطة في التعرفة الجمركية. فانقص مرسوم الاستيراد من 20 إلى 15 % على مختلف السلع الغذائية، ومن 50 إلى 30 على الكماليات[1].

وفي الأسبوع الأول من تشرين الثاني باشر عامر في تنظيم مكاتبه. فأسس مكتبه الخاص وربط به مكتب الشكاوي المشار إليه أنفاً، ومكتباً للشؤون الاقتصادية مكلفاً حل المشاكل الاقتصادية ودراسة كل قانون له صفة اقتصادية ورفعه إلى المجلس التشريعي لإقراره ومكتب الشؤون العامة المكلف بالقضايا القانونية والخدماتية والإشراف على الإعلام من صحافة وإذاعة [2]، وفي 30 كانون الأول أصدر عامر مرسوماً بتسمية لجنة من أربعة وزراء تنفيذيين لمساعدته على تنظيم "الاتحاد القومي"[3].

فمنذ أن شارف التحالف البعثي الناصري على نهايته حتى قام عامر بالبحث عن الدعم لدى الأحزاب السورية الأخرى، وأظهر أنه سيكون حكماً حيادياً بين كل الفئات السياسية فتقرب من قدامى السياسيين، وعرض على ممثلي الأحزاب الوطني والشعب والإخوان المسلمين التعاون معه لتنفيذ التوجه السياسي الجديد[4]، إلا أن تلك التشكيلات القديمة لم تعد تملك سابق رصيدها الشعبي، ولم تسجل انتخابات "الاتحاد القومي" عودتها إلى مكانتها القديمة هذا من جهة، ومن جهة

---

(1) الأيام عدد 2 و 11 تشرين الثاني 1959م.

(2) راجع صحيفة الوحدة، دمشق عدد 6 تشرين الثاني 1959م.

(3) ضمن هذه اللجنة: السراج وزير (الداخلية) حاجي يونس (الزراعة) طعمة العودة الله (الشؤون البلدية والقروية) أمجد الطرابلسي (التربية والتعليم) راجع م.ن، عدد 31 كانون الأول 1959م.

(4) راجع صحيفة الأخبار، بيروت، عدد2 تشرين الثاني 1959م. وقد حذر منشور صادر عن الحزب الشيوعي المتعاونين مع عامر من مغبة عملهم قال: " لقد رغب عامر في التعاون مع عملاء الإمبريالية والرجعيين العرب، وهدفه هذا جعلهم مسؤولين عن الوضع الاقتصادي المأساوي وعن الانحراف السياسي والرعب الأسود والوحشي المخيم على البلاد... إن من يقبل أن يكرس نفسه لخدمة مصالح بلدك مصر والديكتاتور، سيصطدم بإرادة الشعب الذي سيحاكمه بقسوة" النص نقلاً عن الترجمة سنة للمنشور في :

Orient. No13, 1960. Document. P. 147-152 p. 150

أخرى فإن زعماء تلك التنظيمات لم يجدوا من الملائم التراجع عن المعارضة السرية التي لم ينقطعوا عن ممارستها منذ منتصف عام 1958م، وهكذا فشلت محاولة العسكري المصري الاستعاضة عن حزب البعث بحلفاء جدد، ولما كان من الضروري الاعتماد على يد سورية قوية وثابتة، فقد كانت تلك اليد يدُ السراج، الذراع الأيمن الذي اعتمد عليه عامر للإمساك بسورية، والأداة الطيّعة لتنفيذ السياسة المقررة من القاهرة.

تصدى السراج، الذي عُيّن أميناً عاماً للاتحاد القومي[1]، لتنفيذ المهمة التي جاء من أجلها عامر إلى سورية، فهو الذي عمل على انسحاب الأحزاب من الساحة السياسية، وهو الذي دعا السوريين إلى العمل السياسي في إطار "الاتحاد القومي" وحثّهم على السير وراء رئيسهم جمال عبد الناصر رجل العناية الإلهية، القادر وحده على إخراج الاقتصاد السوري من عثرته وعلى إقامة مجتمع تسوده العدالة والمساواة والحرية [2].

وتصدّى السرّاج لمواجهة أية معارضة وذلك باعتماد النظام العميق في وجه شعب يشكو ويتذمر ولأجل ذلك وضع المشير عامر تحت إمرة السرّاج 12 ألف عميل استخبارات، كما اعتمد على شبكة من الضباط المصريين الذين تجاوزه غالباً وأشرفوا على أعماله سراً، وذلك من خلال مكتب "الاستخبارات العسكرية" ومكتب "الاستخبارات العامة" ومما تفرع عنهما، كما زود زكريا محي الدين، وزير الداخلية المركزي أجهزة الاستخبارات العاملة في سورية بخبراء ألمان ممن خدموا في جهازي الـ S.S. و الغستابو في النظام الألماني النازي وأصبحت الدولة من أعلاها إلى أدناها في قبضة أجهزة الأمن.

---

(1) راجع نص مرسوم تعيينه في 1960/1/14م في صحيفة الوحدة، عدد 1960/1/15م.

(2) راجع بهذا الصدد الخطب التي ألقاها السراج في الجماهير عشية الاحتفال بعيد الوحدة الثاني، في كتاب "22 شباط لقاء وانتصار" إعداد محمد أبو القاسم، دمشق، 1960، ص 22 . 241 - 241

في 14 شباط زار الرئيس عبد الناصر الإقليم الشمالي للاحتفال مع السوريين بالعيد الثاني لقيام الوحدة[1]، ولاقى في جولته على المحافظات استقبالاً جماهيرياً حاشداً، وفي جو من الحماسة المتقدة ألقى الرئيس حوالي 50 خطاباً وكلمة، أكد فيها أن هذه الجمهورية هي حصن القومية العربية وركيزتها"، وندد بعنف بأعداء الوحدة: الاستعمار والامبريالية وعملائهم والشيوعيين العرب الذين تنكروا لقوميتهم، والانتهازيين والرجعيين، وهاجم رئيس جمهورية العراق، عبد الكريم قاسم "لأنه يحاول دائماً افتعال الخلاف ليحول العروبة إلى إقليمية" واتهمه بأنه يتاجر بقضية فلسطين كما فعل نوري السعيد سابقاً ودعاه "إلى إرسال جيشه ليحرر فلسطين مع أفراد جيش جمهوريتنا"، ثم هاجم الولايات المتحدة المؤيدة لإسرائيل وندد "بالأصوات التي ارتفعت في لندن واشنطن للعودة إلى الإعلان الثلاثي في 25 أيار عام 1950"[2]، وأخيراً وعد السوريين بأن "راية القومية العربية سترتفع حتماً مهما كان الطريق شاقاً، وأن "دولة الوحدة ستنتصر على أعدائها وستحقق الوحدة العربية الشاملة".

في 18 أذار غادر الرئيس الإقليم الشمالي إلى القاهرة، وكان قد أصدر صباح هذا اليوم قراراً بتعديل وزاري جديد شمل سبعة وزراء سوريين جدد، احتل أربعة منهم الوزارات الشاغرة نتيجة استقالات العناصر البعثية، وتولى الثلاثة الأخرون وزارات مستحدثة هي: الأوقاف التموين وزارة دولة لشؤون رئاسة الجمهورية. وتميز التشكيل الوزاري الجديد بغلبة العناصر العسكرية ممن كانوا أعضاء في المجلس العسكري السوري القديم وهم: العقيد أكرم الديري الذي حل محل عبد الغني قنوت في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وتولى العقيد أحمد هنيدي وزارة الإصلاح الزراعي محل مصطفى حمدون، والعقيد جادو عز الدين وزير دولة لشؤون رئاسة الجمهورية والعقيد جمال الصوفي وزارة التموين،

---

(1) نشرت خطب الرئيس ناصر مع كلمات الوفد الرسمي المرافق له في كتاب "22 شباط لقاء وانتصار" راجع الصفحات 8-19، 27-33، 38-42، 48-61. وخاصة خطابه الأخير في مؤتمر الاتحاد القومي للإقليم الشمالي بدمشق. ص 214 – 24.

(2) أسماء أعضاء الحكومة المحلية بعد قرار 18 أذار

وبذلك ازداد التمثيل العسكري في المجلس التنفيذي السوري بشكل مطرّد، كما وضمت الوزارة المحلية بعض العناصر ذات الميول الحزبية مثل محمد العالم وزير المواصلات وعبد الوهاب حومد وزير الخزانة (حزب الشعب) وشوكت القنواتي وزارة الصحة (الحزب الوطني) [1].

وبعد ما تم الاستغناء عن الضباط البعثيين، ومن ضمن الخطة العامة لتصفية الضباط السياسيين المشكوك بولائهم المطلق، سرت في ربيع عام **1960** م، اشاعات حول استقالة الضابطين في الوزارة المركزية أمين النفوري وأحمد عبد الكريم، وفي مطلع أيار نشرت استقالتهما رسمياً [2] وكان كلاهما من خط سياسي واحد، وبعد الوحدة انجذبا إلى البعث دون الالتزام به، وكان يظن أن لهما روابط مع الغرب وربما لهذا السبب، أو لعلاقاتهما الوثيقة مع البعث، أو للاثنين معاً، قرر عبد الناصر الاستغناء عنهما [3] وفي التعديل الوزاري بتاريخ **20** أيلول، حل طعمة العودة الله محل أحمد عبد الكريم ومحمد العالم محل أمين النفوري. في منتصف أذار اكتمل تركيب الاتحاد القومي في الإقليم الشمالي، وذلك بعد أجواء انتخابات لجان الوحدات الأساسية، ووحدات المناطق ثم المحافظات والمدن[4]، وفي **22** أذار نشر السراج بصفته أميناً عاماً للاتحاد القومي مسودة المنهاج الداخلي للاتحاد[5]، وعلى الرغم من مساعي السلطة لتسليم المرشحين الذين لا غبار على ولائهم

---

(1)صحيفة الوحدة، دمشق، عدد 4 أيار 1960.

(2) G- Torrey. The Military In Middle – East.P. 66 – Cf . E Ve'eri. Army Officers. P. 137

وقد ذكر صلاح نصر أن " أمين النفوري كان مسلكه معادياً للقاهرة، إذا اتصل بعبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف بعد ثورة العراق محذراً من إقامة وحدة مع مصر"، عبد الناصر وتجربة الوحدة، ص 181.

(3) راجع المراسيم التي أصدرها المشير عام لتنظيم انتخابات اللجان التنفيذية في الإقليم الشمالي و الصادرة من 12/30/ 1959 حتى 1960/2/10 في

Orient – chroniques (syrie) no 13. 1960, p. 179 -180

(4) تضمنت مسودة المنهاج 71 بنداً، وتركت مهلة شهرين كي يقدم أعضاء اللجان التنفيذية ملاحظاتهم حولها، راجع النض الكامل في صحيفة الوحدة، دمشق، 1960/3/22.

(5) صلاح نصر، عبد الناصر وتجربة الوحدة، ص 197-198.

المراكز القيادية إلا أن القوى السياسية القديمة استطاعت التغلغل داخله وأوصلت ممثلين عنها إلى تلك المراكز، واستكانت في مسلكه داخله ولم تحاول اتخاذ أية مواقف معادية للخط الذي انتهجه، ومن الجدير ذكره أن السراج عمد إلى تشكيل قيادات من الاتحاد القومي غير فيها تلك القيادات المنتخبة أو المعينة رسمياً، وجعلها تحت إشرافه الخاص، " وذلك بإيحاء من عبد الناصر بهدف تكوين كادر سري يصلح لتولي القيادات بعد فترة، وسيكون أكثر ولاء من الأعضاء المنتخبين أو المعينين"[1].

كان "الاتحاد القومي" في سورية خليطاً غير متجانس، وتجمعاً لقوى سياسية متباينة المشارب وعناصر طائفية متنوعة، وملاكي أراضٍ ورجال أعمال وزعماء عشائر بدوية وضباط وموظفين مدنيين، وقد عملت هذه الفئات، حسب رأي عبد الناصر، على تحطيم الوحدة من خلال الاتحاد "الذي كان من المفترض أن يصبح دعامة للنظام، إلا أن العناصر الرجعية والإقطاعية عملت من داخله على تحطيم الثورة وجعلته أداة لطعنها"[2] وفي التاسع من تموز انعقد في القاهرة المؤتمر العام للاتحاد القومي لكلا الإقليمين، وألقى عبد الناصر أمام أعضائه خطاباً شدّد فيه على أن الشعوب العربية أصبحت القوة الفاعلة في الواقع العربي، وهي قادرة على أن تعيد كتابة تاريخها ورسم خريطة أرضها. هذا وقد اختار عبد الناصر 600 عضو اتحادي ليشكلوا مجلس الأمة للجمهورية العربية المتحدة، 400 مصري و200 سوري، وكان من بين الأعضاء السوريين 46 نائباً سابقاً في البرلمان السوري، وفي 21 تموز افتتح مجلس الأمة أول جلساته وانتخب أنور السادات رئيساً وفؤاد جلال (مصري) وراتب الحسامي (سوري) من أعضاء حزب الشعب سابقاً نائباً لرئيس.

وإنّ هذا المجلس الذي تشكل بقرار من رئاسة الجمهورية انحصرت مهامه في حشد الرأي العام وراء النظام، بينما راحت التشريعات الهامة تصدر من خارجه ومن أعلاه، وحتى أنه لم يسأل قط الموافقة

---

(1) راجع نص الخطاب في صحيفة الأهرام، 17 تشرين الأول 1961

(2) راجع النص في مصلحة الاستعلامات ، القاهرة، 1960، ص 5-48

عليها، ولم يكن في الواقع سوى واجهة شرعية هزلية ومهلهلة لتغطية الحكم الرئاسي الفردي السلطوي.

3 . موقف بريطانيا من الوحدة:

أجمع الباحثون على أن أزمة السويس دمرت إلى حد كبير النفوذ والسيطرة المترنحة على العالم العربي التي تقاسمتها بريطانيا وفرنسا معاً وتنازعتا عليها حيناً أخر لما يربو على قرن من الزمن. الأمر الذي سمح للولايات المتحدة دخول المنطقة على أنقاض النفوذ البريطاني والفرنسي، وسرعان ما ورثت إسرائيل عن بريطانيا كعميل أثير لها في المنطقة.

ويمكن القول: إن هذه الأزمة قضت على احتمالات بقاء بريطانيا وفرنسا أو استعادتهما لنفوذهما كقوتين رئيسيتين في المنطقة بعد هذا العدوان السافر على القومية العربية المتمثلة آنذاك في شخص عبد الناصر والذي ترافق مع تواطؤ مهين مع اسرائيل كان بمثابة إدانة كبرى لهما في أعين العرب.

أعطى حدث السويس زخماً حاسماً لتيار القومي العربي المتزايد بقيادة عبد الناصر الذي حول العدوان على بلاده إلى انتصار سياسي تمكن من خلاله من إزالة عقدة الهزيمة لدى العرب وقد كان لذلك صدىً قوي في عالمٍ عربي مازال يعاني ويعج بالقواعد البريطانية في ليبيا والأردن والعراق وعدن والخليج وبالقواعد الفرنسية في المغرب والجزائر وتونس وبالقواعد الأمريكية في المغرب وليبيا والسعودية [(1)].

كان تزامن بزوغ نجم عبد الناصر زعيماً عربياً في منتصف الخمسينيات مع ازدياد قوة حركة البعث المؤمنة بالقومية العربية هما الدعامتان الرئيسيتان اللتان أفضتا إلى الوحدة بين سورية ومصر.

---

(1) رشيد خالدي: نتائج أزمة قناة السويس في العالم، في: البرت حوراني (إشراف)، الشرق الأوسط الحديث، منذ الحرب العالمية الثانية 1939-1993، ترجمة أسعد صقر، دار طلاس، دمشق، الطبعة الأولى، 1979، ص، 22.

وقد شعر البعثيون أن أهداف حركتهم في وحدة الأمة العربية وتحررها من جميع أنواع النفوذ الأجنبي من الممكن تحقيقها تحت زعامة عبد الناصر التاريخية [1].

لذلك يمكن القول إن مهندس الوحدة الرئيسي كان البعث الذي رأى في الوحدة تطبيقاً لأفكار البعث تحت زعامة عبد الناصر، ويصبح البعث في ظل تلك الوحدة ينبوعاً للأيديولوجية ويصبح عبد الناصر الزعيم والأداة العملية لتطبيقها ونشرها. ذلك كان حلم البعث لحظة التوقيع على الاتحاد.

في 31 كانون الثاني عام 1958م التقى الرئيس شكري القوتلي ورئيس الوزراء صبري العسلي وقائد الجيش السوري عفيف البزري بالرئيس جمال عبد الناصر في القاهرة للتناقش حول الإطار العام للدستور المؤقت الذي سيعلن عن قيام الجمهورية العربية الموحدة. وفي 5 شباط عام 1958م صادق المجس النيابي المصري على إقامة الوحدة بالإجماع[2]، في حين لم يكن الأمر ذاته في المجلس النيابي السوري بسبب امتناع خالد بكداش زعيم الحزب الشيوعي السوري عن حضور جلسة التصويت[3].

ثم جرى استفتاء في 21 شباط عام 1958م صوت فيه الشعبان السوري والمصري على قيام الوحدة وانتخاب جمال عبد الناصر رئيساً للجمهورية العربية المتحدة.

اتجهت الأنظار نحو عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة وزعيم العرب بلا منازع في ذلك الوقت، والذي اصبح باستطاعته أن يرتب أوراق اللعبة في المنطقة بنفسه بعد أن ظلت بريطانيا وفرنسا والدول الغربية تقوم بذلك لردح من الزمن.

---

(1)ملحق رقم (5) يتضمن توجيهات لرؤساء البعثات الدبلوماسية في الشرق الأوسط وحدهم.

(2) سامي عصاصة: اسرار الانفصال. مصر.. وسورية، دار الشعب، القاهرة، 1989م ، ص 96

(3)ملحق رقم (6) يتضمن مذكرة الضباط بالمطالبة بتحقيق الوحدة مع مصر .

أكد عبد الناصر في خطاباته أن الوحدة بين سورية ومصر ليست الهدف النهائي وإنما هي نواةٌ للوحدة العربية الشامله، موضحاً أن الباب مفتوح أمام كل البلاد العربية الأخرى للإنضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة[1].

ومن الطبيعي أن تلك التصريحات كانت تمثل أماني الشعوب العربية الأخرى ومخاوف الحكام الأخرين وفي مقدمتهم ملوك العرب في الأردن وبغداد والسعودية، هذه المخاوف جعلتهم يتقاربون بمباركة من بريطانيا ليعلن ملك الأردن وملك العراق في 14 شباط 1958م، عن قيام الاتحاد العربي الهاشمي والذي اكتفت السعودية بتأييده، وكان واضحاً من الفعل والتوقيت أن هذا الاتحاد الذي لم يدم أكثر من خمسة أشهر كان موجهاً بكليته لغاية واحدة هي صد المد الوحدوي الناصري[2].

وكان ناصر والشعبين السوري والمصري مدركين حقيقة أن الدول العربية عندما تتحد فإن الدول الكبرى لن تنظر إلى قيام دولة عربية كبرى بعين الارتياح. فالأمة العربية تحتل أهم مركز استراتيجي في العالم، وهي تسيطر على طريق المواصلات بين الشرق والغرب ومخزون النفط اللذين يعتمد عليهما الغرب في تجارته وصناعته ورفاهيته.

ولكن بريطانيا والولايات المتحدة أدركتا أن عليهما عدم التسرع في ردود فعلهما على قيام الوحدة، لأن قيام تلك الوحدة كان في نظرهما له إيجابياته وله سلبياته على مصالحهما في الشرق الأوسط، ولا بد من الموازنة بين هذه الإيجابيات والسلبيات لتحدد بعدها ماهية السياسية الملائمة لاتباعها تجاه الجمهورية المتحدة.

---

(1) ملحق رقم (7) يتضمن نص البيان الذي كتبه في بريوني لكي يذاع معلناً تأييد الجمهورية العربية المتحدة لثورة العراق.

(2)أسعد داغر ، مذكراتي على هامش القضية العربية ، دار القاهرة للطباعة ، القاهر ، د.ت .

فمن الجهة الأولى، استساغت لندن وواشنطن ما قامت به الجمهورية العربية المتحدة من منع لنشاط الحزب الشيوعي في كل من سورية ومصر، وملاحقة الشيوعيين واعتقالهم وحملات التشهير والدعاية المضادة للشيوعية. فقد اتضح لبريطانيا والولايات المتحدة أن عبد الناصر والبعث هما في النهاية اللذان كبحا جماح المد الشيوعي في سورية لا الوعيد الأمريكي والبريطاني أو التهديدات التركية أو محاولات العراق التخريبية.

أما من الجهة الأخرى، فكان من الطبيعي أن يمثل تزايد النفوذ الناصري في المنطقة العربية حظراً عظيماً على النفوذ البريطاني والأمريكي وعلى حلفائها الإقليميين، لذلك اتبعت لندن وواشنطن خطاً استراتيجياً ثابتاً من حيث تنسيق السياسات مع السعودية والعراق والأردن لشق الجمهورية العربية المتحدة ومنع تزايد نفوذ ناصر في العالم العربي، وتأييد القوى المعادية لعبد الناصر في سورية، والاستمرار بتغذية إسرائيل بالسلاح كي لا تنعم الجمهورية العربية المتحدة بالأمان والاستقرار، إن الخوف المتولد عند قادة العرب من هذا المارد الوحدوي المتعاظم القوة [1]، الذي قاد موجة عارمة قوامها الدعوة للوحدة العربية المعادية للامبريالية، استغلته بريطانيا وأمريكا في تقوية وجودها في هذه الدول من جديد بحجة الوقوف إلى جانبها أمام ناصر وهذا ما حدث عندما نزلت القوات البريطانية في الأردن، والقوات الأمريكية في لبنان في منتصف عام 1958 رداً على الثورة العراقية على الملكية في العراق والحرب الأهلية في لبنان[2].

---

(1) انضمت اليمن إلى الاتحاد في 8 أذار 1958.

(2) بدأت الاضطرابات بعد اغتيال الصحفي الوطني اللبناني نسيب المتني في 7 أيار 1958 الذي كان نشيطاً في خضع السياسات الأمريكية في الشرق الأوسط، مما أدى إلى انتفاض القوى الوطنية في لبنان ضد حزب الوطنيين الأحرار والكتائبيين والطاشناق الذين كانوا يحاولون فرض رئاسة ثانية لكميل شمعون رئيس الجمهورية اللبنانية، وقد أدت هذه الانتفاضة إلى هروب شمعون واستلام قائد الجيش اللبناني اللواء فؤاد شهاب رئاسة الجهورية.

فقد اتجهت أصبع الاتهام البريطاني نحو عبد الناصر بأنه كان من وراء الإطاحة بالملكية في العراق. تلك العملية التي قام بها العقيد عبد السلام عارف واللواء عبد الكريم قاسم في 14 تموز عام 1958م، وأعدما فيها الملك فيصل والوصي عبد الإله ورئيس الوزراء نوري السعيد.

وكانت ميول عارف قوية تجاه الجمهورية العربية المتحدة وأراد التقارب معها ومع ناصر وزج العراق في هذا الاتحاد، ولكن عبد الكريم قاسم كان عازماً على عدم الوقوع تحت نفوذ ناصر منتهجاً بدلاً من ذلك سياسة تقارب مع السوفيات والشيوعيين.

بطبيعة الحال، كانت تلك التحركات البريطانية والأمريكية في الأردن ولبنان في جزءٍ كبير منها رداً على انتصار الثورة العراقية المعادية للتبعية للغرب، هذه الثورة التي أنهت النظام الملكي العراقي المدعوم – منذ نشوئه – بريطانيا، وهددت بانهيار قلعة الإمبريالية في الشرق الأوسط معه.

ولكن تلك التحركات البريطانية والأمريكية لم يكللها النجاح، وأضحى جلياً لكل من لندن وواشنطن في نهاية عام 1958م، أنهما غير قادرتين على ضمان استمرار تلك الحكومات العربية التي تعتمد على الغرب في بقائها، أو التورط في مستنقع العراق بعد أن تبينتا أن البلاد أصبحت في قبضة الثورتين.

لذلك فقد خرجت القوات البريطانية من الأردن والقوات الأمريكية من لبنان في خريف عام 1958م[1]. لم يدم شهر العسل بين الجمهورية العربية المتحدة والعراق طويلاً، فقاسم كان يرى أن عارف ناصر عراقي، ويرى نفسه يقوم بدور محمد نجيب لذلك كان شديد الارتياب بتحركات عارف للتقارب مع الجمهورية العربية المتحدة، كما أن السفير البريطاني السير مايكل رايت ورجال شركة بترول العراق لعبوا على أوتار مخاوف قاسم في مساعيهم لمنع العراق من الانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة وزوده بمعلومات كاذبة عن عارف[2]، مما أدى في نهاية الأمر إلى قيام قاسم

---

(1) يفيغنيماكسيموفيتشبريمكاكوف: مصدر سابق ، ص 311.

(2) محمد حسنين هيكل: مصدر سابق ، ص 193

باعتقال عبد السلام عارف بحجة تأمره مع عبد الناصر على النظام في العراق، وأخذ يتعاون مع الشيوعيين ويضطهد القوميين، مما أشعل ثورة الموصل في 8 أذار عام 1959م، بقيادة قائد موقع الموصل عبد الوهاب الشواف ولكن الثورة التي اتهمها عبد الكريم قاسم بأنها من صنع عبد الناصر قصم ظهرها حين قتل الشواف بإحدى صواريخ المقاتلات الحكومية، وأعدم الشيوعيون الكثير من قومي الشواف وبدت الأمور وكأن الشيوعيين استولوا على البلاد.

بعد انتهاء حركة الشواف عادت الحملات الدعائية الشرسة بين الجمهورية العربية المتحدة والعراق والتي كان من نتائجها توتر العلاقات بين الجمهورية العربية المتحدة والسوفييت.

ويمكن القول: إن عام 1959م، كان عام الإشاعات ضد الوحدة، فبالإضافة إلى حملات التشويه العراقية لحكم عبد الناصر وتحريضهم الشعب السوري للانفصال عن الجمهورية المتحدة، كانت صحف الغرب وإذاعاته المعادية تتحدث باستمرار عن ازدياد معارضة الشعب السوري للوحدة ولعبد الناصر، وأن الشعب السوري على وشك القيام بثورة شعبية[1].

لا شك أن الإستراتيجيةالأنكلو– أمريكية تجاه دولة الوحدة كانت تسير في اتجاهين متوازيين أحدهما معلن يسعى لإظهار الغرب بمظهر المؤيد للوحدة على أمل أن يؤدي ذلك إلى استعادة جزء من الهيمنة المفقودة في المنطقة ومنع انفتاح الباب على مصراعيه أمام الاتحاد السوفييتي للتدخل فيها، وأخر سري يجري في الخفاء ويركز على ترتيب عملية شق هذه الوحدة من وراء أقنعة عربية ستشكل فيما بعد معاول الهدم في هذه الخطة. وبطبيعة الحال كان كلا الاتجاهين يصب في قناة الحرص على المصالح الأنكلو– أمريكية في المنطقة[2].

(1) مذكرات محمود رياض (الجزء الثاني)، الأمن القومي العربي.... بين الإنجاز والفشل، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1986، ص 240.

(2) فاديا سراج الدين: الغرب والوحدة السورية – المصرية، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، 1985م ص 79.

ولكن يبدو أن بريطانيا بدأت تظهر عداءها للجمهورية العربية المتحدة بشكل مكشوف، حين أعلنت في 11 ايار عام 1959م، موافقتها على إمداد عبد الكريم قاسم بالسلاح، وهو موقف أرادت منه تقوية قاسم كي يستطيع الوقوف أمام طموحات عبد الناصر، خصوصاً أن وزارة الخارجية البريطانية كانت تشعر أن الاتحاد لن يدوم طويلاً على خلفية التقارير التي كانت تصلها عن أن مجموعة من الضباط السورين ذوي الرتب الرفيعة يخططون للقيام بالتمرد.

وعلى العموم، كانت الجمهورية العربية المتحدة أمنةً نسبياً من المؤامرات الخارجية[1]، كما كانت أجهزتها الأمنية غير مضطرة إلى تكريس قسط كبير من وقتها وجهدها للأنشطة الدفاعية، بل على العكس من ذلك، أثارت أنشطة المخابرات السورية في البلدان العربية المجاورة مخاوف بريطانيا والولايات المتحدة وخصوصاً بعد نجاح ثورة العراق مما دفعها إلى التدخل عسكرياً في لبنان والأردن خوفاً من امتداد المد الوحدوي إليهما كما ذكرنا سابقاً.

3 . الإقليم الشمالي (سورية) في مرحلة الانفصال عن الجمهورية العربية المتحدة 1961–1963م:

حدث أول تصدعٍ في جسد الجهورية العربية المتحدة في أواخر عام 1959 عندما استقال الوزراء البعثيون من حكومة الوحدة، حيث بدأ الخلاف بينهم مع ناصر عندما قام الإسرائيليون بتحويل مياه نهر الأردن، الأمر الذي جعل السوريين يطالبون عبد الناصر القيام بعملية محدودة ضد المشروع الهندسي الإسرائيلي، ولكن ليس من اليسر مطلقاً إنهاؤها[2].

(1) باستثناء مؤامرة الملك سعود بالتعاون مع المخابرات الأمريكية التي هدفت لإقناع السراج باغتيال عبد الناصر والانقلاب على الوحدة مقابل مبلغ هائل من المال، ولكن السارج الذي كان يشغل وقتها منصب وزير الداخلية في حكومة الوحدة فضح المؤامرة، وكان من نتائج ذلك فيما بعد تنحي الملك سعود عن العرش لصالح أخيه الأمير فيصل.

(2)محمد حسنين هيكل، مصدر سابق ، ص 51

في حين تحدث السادات قائلاً فيما بعد: "يظهر أن السوريين عايزين يحاربوا إسرائيل علشان شوية مية...." [1].

ثم بدأ الشرخ بالازدياد تدريجياً في عام 1960م، حيث تبلورت الصورة بشكل كامل في أعين السياسيين والعسكريين السوريين، الذين رأوا أن الوحدة الاندماجية التي حلت الأحزاب وأخضعت البلاد لحكم أقرب ما يكون إلى الحكم البوليسي قد أساءت إلى أوضاعهم وأدت إلى تهميشهم. ولم يكن ذلك ما أرادوه بالأساس، حيث كانوا يسعون إلى وحدة فيدرالية [2] تقصر فيها الحكومة المركزية على السياسة الخارجية والدفاع والشؤون الاقتصادية.

ويرى بعضهم أن عبد الناصر وافق مكرهاً على إنجاز الوحدة الاندماجية بتلك السرعة تحت ضغوط السوريين لأنه كان يرى أن الشعب المصري غير مستعد للوحدة، وأنه من الأفضل التدرج بالتقارب بين القطرين من خلال عقد اتفاقيات عسكرية وثقافية واقتصادية وقضائية قبل الوحدة الكاملة[3].

كانت أزمة الكويت أخر قضية واجهتها سورية ومصر في ظل الوحدة، ففي 15 حزيران عام 1961 منحت بريطانيا الكويت استقلالها، وبعد عشرة أيام أعلنت الحكومة العراقية نيتها في ضم إمارة الكويت كونها جزءاً من ولاية البصرة [4]، ثم حشدت قواتها على الحدود.

وهذا ما جعل الكويتيين يطلبون المساعدة من بريطانيا، التي أرسلت في الأول من تموز وحدات عسكرية إلى أرض الكويت.

---

(1)حسين الحكيم، لعنة الانقلابات من 1946 إلى 1966، مطبعة الداودي، دمشق 1999م، ص 249

(2) لم يرضى عبد الناصر بالشكل الفيدرالي الذي كان قد تمت المصادقة عليه في الجلسة المشتركة للبرلمان السوري والمصري في تشرين الأول 1957 وأصر على الوحدة الاندماجية.

(3) مذكرات خالد العظم (الجزء الثالث)، الدار المتحدة للنشر، بيروت، ص 107.

(4) ظلت هذه الادعاءات بؤرة التوتر بين العراق والكويت طوال النصف الثاني من القرن العشرين، وما بدأه عبد الكريم قاسم أول رئيس للجمهورية العراقية المستقلة عن النفوذ الأجنبي (بعد أن كانت ملكية تابعة للنفوذ البريطاني) تابعه وأنهاه صدام حسين.

كان موقف عبد الناصر مؤيداً لاستقلال الإمارة إنطلاقاً من ضرورة التفريق بين حركة عفوية نحو الوحدة العربية تعبر عن إرادة الجماهير وبين عملية ضم بالقوة. وأكد على إمكانية الوصول إلى تسوية سليمة تمر عبر الانسحاب المباشر للقوات البريطانية [1]. ثم رفعت القضية إلى مجلس الأمن وقامت بريطانيا باقتراح مشروع قرار يكرس استقلال الكويت، ولكن الاتحاد السوفيتي عارضه من خلال حق النقض على خلفية التحالف السوفيتي الذي كان قائماً آنذاك مع قاسم.

أراد عبد الناصر ألا يكون النزاع بين العراق والكويت حجةً لبقاء البريطانيين في الكويت فدفع مجلس الجامعة العربية في 20 تموز عام 1961م، إلى قبول الكويت عضواً في الجامعة العربية على أن تستبدل القوات البريطانية فيها بقوات عربية، وتم ذلك في 14 أيلول عام 1961م، ليتمكن ناصر بهذه المناورة البارعة من إعادة الكويت إلى عروبتها وإبعادها في الوقت ذاته عن دائرة النفوذ البريطاني.

ولكن نجاحات عبد الناصر الخارجية ضمن إطار الوحدة السورية–المصرية، لم تمنع من فشل هذه الوحدة. فبعد أكثر من ثلاث سنوات من قيامها، لم يتحقق الاندماج بين البلدين كما كان مفترضاً، بل على العكس تجمع من الأسباب ما يكفي مبرراً لحدوث الانفصال.

وأصبح واضحاً أن حدوث هذا الانفصال هو مسألة وقت فقط.

وهذا ما تم، فبعد أقل من أسبوعين على استقالة عبد الحميد السراج رجل عبد الناصر القوي في سورية، قامت مجموعة من الضباط بقيادة اللواء عبد الكريم النحلاوي في 28 أيلول عام 1961م، بانقلاب عسكري أعلنوا على أثره انفصال سورية عن كيان الوحدة[2].

(1) هنري لورنس ، الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية، ترجمة محمد مخلوف، دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، 1992، ص 196.

(2) **ملحق رقم (8) يتضمن التوقيع على الإنفصال .**

حاولت بريطانيا والولايات المتحدة التصرف بحذر تجاه أحداث الانفصال خشية تغير الأوضاع مجدداً لصالح ناصر والوحدة، مما يجعلها في حال المباركة الفورية للانفصال في موقف العدو للجمهورية العربية المتحدة. لذلك، فقد انتظرنا طويلاً قبل أن تقوما بالاعتراف بالوضع الجديد في سورية حيث قامت بريطانيا بذلك في 13 تشرين الأول 1961 بينما سبقتها الولايات المتحدة قبل ذلك بثلاثة ايام.

لقد فشلت أول تجربة وحدودية بالدرجة الأولى نتيجة أسباب موضوعية وأخطاء ذاتية ارتكبتها القيادة المصرية، ولكن بعضهم يشير إلى أن المخابرات البريطانية والأمريكية بالتعاون مع حلفائها الإقليميين كان لهما أثر لايستهان به في تشجيع الإنفصاليين السوريين وتمويلهم حيث أنهوا أول وحدة عربية تقوم في العصر الحديث، وكان يوماً حزيناً لكل عربي آمن بالوحدة العربية ولكل إنسانٍ عربي عمل من أجل عزة الأمة العربية ونهوضها [1].

لاشك أن يوم إعلان الوحدة السورية المصرية كان يوماً مشهوداً في التاريخ العربي المعاصر ولكنه كان أيضاً إيذاناً ببداية المؤامرات الأجنبية ضد الوحدة العربية لأنها كانت تعني تصفية الاستعمار وعملائه ونفوذه في المنطقة العربية، وتدمير مخططات إسرائيل التوسعية، وعلى الرغم من نجاح القوى الأجنبية في مؤامراتها على الوحدة التي أثمرت انفصال عام 1961م إلا أنها أدركت أن عليها منع تلك الخطة من أن تتكرر من خلال استمرارها في التآمر على الأمة العربية، ولكن ذلك لن ينجح مهما استمرت تلك المؤامرات لأن تماسك العرب وتطلعهم للوحدة على أساس قومي ظاهرة مستمرة ومتطورة نظراً للعديد من الشروط الموضوعية المتواجدة على أرض الواقع.

كان عبد الناصر يعلم أنه لولا إرادة السورين لما قامت الوحدة، وأوضح ذلك في خطابه الأول بعد قيام حركة 28 أيلول عام 1961 م، حين قال: " دمشق كانت دائماً قلب العروبة النابض الذي ينادي بالوحدة العربية على مر السنين وعلى مر الأيام. دمشق كانت دائماً هي القلعة الحصينة في

(1) لورانس، مرجع سابق، ص 199.



وجه الاستعمار وكانت القلاع تستسلم ولكن سورية لم تستسلم أبداً. واستمرت تدفع راية الوحدة العربية وراية القومية العربية عالية، واستطاعت بتصميمها وإرادتها في 1958 أن تفرض هذه الوحدة وأن تقيمها، وأن تضعها موضع التنفيذ، وأن تعلن قيام الجمهورية العربية المتحدة"[1].

وهكذا كما اختار الشعب العربي السوري الوحدة اختار الانفصال بعده ليس لأنه قرا بوحدة العرب بل لأنه رفض تطبيقها المشّوه الذي أفرغها من الكثير من مضمونها. وعادت سورية بعد الانفصال إلى دوامة الانقلابات العسكرية، فقد كان التيار الوحدوي ما يزال قوياً وكان لابد من اصطدامه بالحركة الانفصالية.

قام الانفصاليون بالإعلان عن موعد للانتخابات التشريعية واستفتاء حول الدستور المؤقت أصبح بعدها مأمون الكزبري رئيساً للمجلس النيابي وانتخب ناظم القدسي رئيساً للجمهورية في 14 كانون الأول عام 1961م، وتم تكليف معروف الدواليبي بتشكيل الحكومة التي أوضحت منذ البداية ميولها لإلغاء قوانين التأميم مدعيةً أنها أضرت بالاقتصاد السوري، الأمر الذي جعل الحوراني والبعثيين ينتقدون الدواليبي بشدة.

وجد النحلاوي قائد الحركة الانفصالية أن استخدام السياسيين في الفترة السابقة قد استنفذ أغراضه وأن الفرصة حانت لإستغلال هذه الفوضى السياسية حول إلغاء التأميم، فقام بانقلاب جديد بالاشتراك مع قائد الجيش الفريق عبد الكريم زهر الدين في 28 أذار عام 1962م واعتقل رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ورئيس المجلس النيابي وأعضاء الحكومة وعدداً من النواب والسياسيين متهماً إياهم بالتهاون في مصالح الشعب من خلال تخليهم عن قرارات التأميم.

في ذلك الوقت، كان الضباط الوحدويون قد أعادوا تنظيم أنفسهم على الرغم من محاولات النحلاوي لإقصاء بعضهم عن الجيش، وعندما قام النحلاوي بانقلابه شعروا بالخطر وسارعوا بالتحرك عسكرياً من خلال السيطرة على حامية حمص في 30 اذار عام 1962، ثم أعلنوا

---

(1) سامي عصاصة، مصدر سابق ، ص 940.



انضمام حلب إلى عصيانهم في اليوم التالي لم يجد النحلاوي وزهر الدين بداً من الرضوخ بعد فقدانهم السيطرة على القوات العسكرية في حلب وحمص، وتم عقد مؤتمر في حمص للتوصل إلى تسوية بين الطرفين حضره ممثلو القوى الوحدوية الذين طالبوا برحيل قادة الحركة الانفصالية وفي مقدمتهم النحلاوي وكان ذلك مناسباً للفريق زهر الدين الذي نفذ طلباتهم ثم قلب الطاولة عليهم فيما بعد تمت إعادة الرئيس القدسي إلى سدة الحكم وشكلت حكومة برئاسة بشير العظمة أعلنت توجهاتها لإعادة الوحدة مع مصر وبسبب رفض الجيش إعادة المجلس النيابي أصبحت الحكومة أسيرة الجيش في قراراتها مما اضطر العظمة للاستقالة ليخلفه في رئاسة الحكومة خالد العظم من 17 أيلول عام 1962م، الذي حاول تكريس الانفصال بدلاً من العودة إلى الوحدة.

هذه الموقف العدائي من قبل الحكومة تجاه الوحدة وعبد الناصر، بالإضافة إلى الفوضى السياسية التي عمت البلاد بعد الانفصال، ناهيك عن تذمر الشعب العارم تجاه الأوضاع أدت إلى خلق ردود فعل داخل الجيش مجدداً تمخضت عنها ثورة الثامن من آذار عام 1963م.

4. انقلاب (28) أذار عام 1962 في سورية:

ليل 27–28 أذار عصفت رياح الجيش من جديد بالحياة الديمقراطية في انقلاب نفذه أبطال انقلاب الانفصال (النحلاوي وجماعته) وتلاه انقلاب مضاد في حمص وأخر في حلب، وحتى 3 نيسان تاريخ نهاية الأزمة عاشت سورية اياماً عصيبة وأحداثاً خطيرة ودامية أصبح خلالها المصير على شفير الهاوية [1].

في صباح 28 أذار أعلن قادة الانقلاب أن حركتهم تهدف إلى تصحيح مسار ثورة 28 أيلول، وتأكيداً لهذا بثت القيادة العسكرية العليا أول بيان تحت الرقم 26 كملحق لأرقام البيانات التي أذيعت إبان انقلاب 28 أيلول عام 1961م، وفيه: " أنها تحقيقاً لرغبات الشعب وحفاظاً على

(1) وجيه كوثراني ، التاريخ الاجتماعي في الوطن العربي . بلاد الشام السكان والاقتصاد والسياسة الفرنسية مطلع القرن العشرين ، قراءة في الوثائق معهد الإنماء العربي ، ط1، 1880 م .



مكاسبه وأمنه واستقراره وحرياته التي حققها الجيش في ثورة 28 أيلول تعلن أن الجيش قد استلم زمام الأمور في البلاد.." وندد البيان بما أقدمت عليه حكومة الدواليبي من " تأمر واستغلال وسوء استعمال السلطة" وإن هدف الجيش إعادة الوحدة والإصلاح الزراعي والتأميم، وتتالت البيانات حتى الرقم /31/ وفيها أعلن عن : " إغلاق الحدود البرية والبحرية والجوية، حل المجلس التأسيسي، استقالة رئيس الجمهورية، استقالة الوزارة، ثم المرسوم رقم واحد القاضي بتولي القيادة العامة للجيش مهام السلطتين التشريعية والتنفيذية ريثما يتم تشكيل حكومة انتقالية[1].

وكان قد جرى في الساعات الأولى من فجر ذلك اليوم اعتقال رئيس الجمهورية وإيداعه المستشفى العسكري وسجن مائة شخصية سياسية واقتصادية في سجن المزة منهم رئيس مجلس الوزراء والوزراء، ورئيس المجلس التأسيسي وبعض النواب وأعضاء الشركة الخماسية[2].

يمكن القول: أن الشعارات التي رفعها النحلاوي وجماعته كانت تخفي وراءها هدفاً أساسياً هو تمكين سيطرة الجيش على الحكم ومحاولة مصالحة القاهرة مع النظام العسكري الذي سيقوم على أنقاض النظام القديم.

كانت القاهرة متورطة في الانقلاب الذي أطاح بالحكم المدني، فقد أرادت بكل الوسائل إسقاط حكومة الانفصاليين وإنهاء التقارب العراقي –السوري، ومهدت وسائل إعلامها الطريق أمام الانقلابيين الذين اعتقدوا أن أكثرية الشعب غير راضية عن الاتجاه الذي سارت عليه الحكومة وأن الفرصة سانحة للتحرك، وقد كشفت محاكمة المتورطين في قضية حلب أن خيوط المؤامرة بدأت عندما توجه وفد من الضباط السوريين إلى القاهرة للتفاوض بشأن استعادة المعدات العسكرية السورية، وهناك ناقشوا مع عبد الناصر مأساة الوحدة وأعرب ناصر للضباط عن زهده بإعادتها مع

---

(1) راجع نصوص هذه البيانات في كتاب، مطيع السمان، وطن وعسكر، ص، 122-123.

(2) تفاصيل عملية الاعتقال وبعض أسماء الشخصيات المعتقلة وأوضاعهم داخل السجن في كتاب مذكرات خالد العظم، ج3، ص، 166-175.

حرصه على تحرير الشعب السوري من السياسيين المستغلين وبأنه على استعداد لإقامة علاقات ودية مع حكومة عسكرية تقوم على أنقاض الحكم البرلماني وقد نقل الضباط إلى النحلاوي ما سمعوه فقرر الإطاحة بالسياسيين وبسط سيطرته على الجيش والحكم معاً، لكن ناصراً كان يريد إنهاء الحكم البرلماني تهيئة لحكم أخر غير حكم النحلاوي وزمرة ضباط الانفصال، وعليه عمل على جبهة الناصريين والبعثيين، وكان من المعروف أن حركة النحلاوي لن تستمر أكثر من ساعات[1]، من حيث أنها سارت في اتجاه خاطئ، فعندما حطمت رموز الديمقراطية بهذه الطريقة الفظة، أثارت غضب الجماهير السورية التي انطلقت للتو في تظاهرات شعبية في المدن الرئيسية كما هي الأقاليم النائية وراحت تنادي بعودة الديمقراطية، ولعل أضخمها كانت تلك التي قامت في حمص تطالب إطلاق سراح القدسي والسياسيين المعتقلين[2] وقد كشفت تلك التظاهرات العفوية عن مدى تعلق الشعب السوري بالنظام الديمقراطي وشجبه تدخل الجيش في الحياة السياسية، أما على صعيد الجيش لم يكن النحلاوي أكثر من زعيم لزمرة من الضباط الدمشقيين، لا يملك سيطرة فعلية على الزمر العسكرية الأخرى التي وإن تعاونت وأيدت حركته في البدء إلا أنها ما لبثت أن انسحبت منها عندما سارت في اتجاه مخالف لمنحاها. جرّ هذا إلى تمرد وعصيان على القيادة العامة وانقسم الجيش إلى شيع وانعدمت روح الانضباط والنظام، وأصبحت سورية مهددة بحرب أهلية مميتة.

---

(1) زهر الدين ، مذكراته ص 217، خالد العظم مذكراته، ج3، ص، 282.

وأشار مطيع السمان إلى أن الاتصالات مع القاهرة قام بها العميد زهير عقيل، والعقيد محمد منصور والرائد ثائر الرفاعي وأن كلاً من د. فريد زين الدين ونهاد القاسم وجماعته وفريق من القوميين قد وضعوا خطة الانقلاب لإعادة الوحدة مع مصر. راجع كتابه وطن وعسكر، ص 123-124،

(2) باستثناء حيدر الكزبري فإن قادة انقلاب 28 اذار هم الذين قادوا انقلاب 28 أيلول وهم (النحلاوي، الدهمان، عصاصة، عبد ربه، الهندي، بسام العسلي، عادل جع علي، محمد حناوي) راجع صحيفة الحياة، بيروت 3 نيسان 1962.

كان الجيش السوري يضم اتجاهات مختلفة: فريق مخلص للوحدة قد ساءه انفصال سورية عن مصر، وفريق أخر أراد إزالة الغبن الذي فرضته القيادة العسكرية وذلك بالعودة إلى الجيش بعد أن طردوا منه أو أحيلوا إلى مراكز إدارية وكانت أغلبية أعضائه لا تؤيد عودة سورية إلى التبعية الناصرية. وفريق ثالث من مختلف المناطق السورية ومن مختلف المشارب كان يتذمر من تصرفات الضباط الدمشقيين ومحاولة فرض سيطرتهم على الجيش[1]، وقد شجع قادة هذه الزمر النحلاوي على القيام بحركته لأنهم شاركوه مشاعر الاستياء من حكومة القدسي– الدواليبي، لكن لم يكن لدى أي فريق منهم أية رغبة في رؤية النحلاوي ينجح حتى يصبح الرجل الأقوى في الجيش السوري، وعليه ما إن انتهى تحركه ضد النظام البرلماني حتى وجد نفسه وسط المستنقع.

ظهرت البوادر الأولى لورطة النحلاوي في حمص، عندما قام العميد بدر الأعسر قائد المنطقة الوسطى وأعلن في 3/31/ تمرده على القيادة العامة، واعتمد الأعسر على ثلاث قوى: الضباط الذين يريدون التخلص من تسلط الزمرة الدمشقية، كفئة المسرحيين ذوي الطابع الحزبي (بعثي — وحدوي) وفئة الناصريين، وطالبت الحركة بإبعاد النحلاوي وجماعته عن القيادة التي يوجهونها توجهاً إقليمياً [2] وإرجاع الضباط المسرحيين وأضاف الناصريون إلى هذه المطالب مسألة إعادة النظر بالوحدة مع مصر.

---

(1) حول هذه الانقسامات. راجع: قرار محكمة أمن الدولة العليا الصادر في 1963/1/17، ص 3-4. وزهر الدين، مذكراتي، ص، 281-282

(2) إن الأحداث التي قامت في المؤسسة العسكرية السورية في 28 أذار حتى 3 نيسان قد أظهرت بوضوح إلى أي مدى أصبحت فرق الجيش السوري قائمة على اسس دمشقية وغير دمشقية حيث أنه منذ عهد الوحدة وحتى انقلاب 29 أذار سيطر الضباط الدمشقيون على الوحدات الأساسية في جامعة دمشق وباقي المناطق، هذا ولم يخف ضباط الأرياف والمدن الريفية كراهيتهم واشمئزازهم من دمشق وسكانها وقد تواردت في حركة حلب كلمات من الثوار على هذا النمط " امشوا نحتل حلب.... يلعن أبو الشوام" راجع حول هذه النقطة: قرار محكمة أمن الدولة العليا، ص 6، زهر الدين مذكراتي، ص 216-215، 372.

قيدت قدرة النحلاوي على التعامل مع تمرد حمص بوجود حليف غير متعاون كلياً هو اللواء زهر الدين الذي كانت الزمرة قد اختارته كقائد للجيش لأنه درزي غير منتماً سياسياً وبالتالي غير قادر على اكتساب موقع قوي داخل الجيش وسرعان ما تبين العكس، وذلك عندما مكنّه موقعه كحيادي في أن يلعب دور الحكم بين الأجنحة المتصارعة، فاتخذ المبادرة وأوفد لجنة من الضباط إلى بعض المدن السورية لاستطلاع أراء الضباط من مختلف القطاعات والتعرف على مطالبها وعادت اللجنة مساء يوم 3/31 إلى دمشق حيث عقد في مبنى الأركان اجتماع حضره ستون ضابطاً واستقر الرأي على عقد مؤتمر في حمص الساعة السادسة مساء اليوم التالي(1).

في هذه الأثناء سعى الضباط الوحدويون والناصريون إلى تسلم قيادات عسكرية وكان يدبر الحركة العقيد المسرح جاسم علوان الذي حضر إلى حمص مع رفاقه وشنوا هجوماً على اللواء المدرع وفشلوا في الاستيلاء عليه، وراحت تتعالى في حمص صيحات ناصرية أيدتها بعض القطاعات العسكرية في حلب، وعندما اتخذت حركة حمص هذا المنحى أعلن بدر الأعسر قبوله بمقترحات القيادة، ولما فشلت العناصر الناصرية في جر حركة حمص وفق أهوائها توجه جاسم علوان إلى حلب حيث نفذ مع الضباط البعثيين والوحدويين حركة عصيان في الساعة الثانية من فجر يوم الأحد في 1962/4/1م(2).

---

(1) زهر الدين، مذكراتي ص 215

(2) جاسم علوان، من دير الزور ، كانت القيادة المصرية تعتمد عليه إبان الوحدة وكان على صلة وثيقة بالضباط المصريين وتمتع بامتيازات خاصة انفرد فيها حتى عن كبار الضباط السوريين وبعد انقلاب 28 ايلول أحيل إلى المعاش واستطاع أن يخلق تكتلاً بين الضباط الذين نقلوا إلى وزارات أخرى، ومن المتذمرين من المراكز التي يشغلونها، ومن أبرزهم (الرائد حمد عبيد) (بعثي) الذي كان يشغل مركز التدريب الثاني في حلب وقد اعتمد علوان على امكانيته في تجهيز 3 كتائب من القوى التي لديه والملازم الأول (محمد ابراهيم العلي) من سرية المغاوير، والملازم (محمد سعيد رباح) فلسطيني كان في مصر أثناء انتفاضة 28 ايلول وسرح من الجيش. والملازم (عبد الله عمرايا) آمر سرية في كتيبة المغاوير والنقيب (حسن سهوان) رئيس عمليات كتيبة المظلات، وقد حكمت المحكمة على جاسم علوان بالأشغال الشاقة المؤبدة، حمد عبيد اعتقال مدة عشر سنوات، محمد ابراهيم العلي إعدام لأنه

وتمكن الثوار من احتلال شعبة المخابرات ومبنى القيادة العسكرية وسيطروا على مبنى الإذاعة والبريد والهاتف ومركز التدريب وانضمت بعض مواقع المدينة إلى الثوار وقتل أثناء تنفيذ العمليات أربعة من الضباط المناوبين واعتقل آخرون منهم قائد المنطقة الشمالية هشام ميداني وفي الفجر انزلوا العلم السوري عن مبنى القيادة ورفعوا علم الجمهورية العربية المتحدة، وانتشرت عناصر من المظليين والمغاوير في أحياء حلب واستيقظ الناس على أصوات هتافاتهم "للزعيم البطل عبد الناصر" رئيس الجمهورية العربية المتحدة.

هيمن على تمرد حلب الناصريون بزعامة جاسم علون والبعثيون من أعضاء "اللجنة العسكرية" وكان أغلبهم خارج الجيش[1] وعناصر وحدودية بزعامة العقيد لؤي الأتاسي، وقد كانت هذه المجموعات متورطة مع القاهرة في التحضير لانقلاب عسكري، وربما كان قرار النحلاوي بالتحرك نتيجة تأثره بإشاعة مفادها أن الخلايا الوحدوية والاشتراكية داخل الجيش تحضر لانقلاب عسكري[2].

راحت إذاعة حلب من سراقب تبث باسم "الضباط الأحرار" بيانات حول عودة الجمهورية العربية المتحدة بإقليميها وبرئاسة جمال عبد الناصر، وتعيين جاسم علوان قائداً للجيش الأول وبصفته هذه أعاد علوان الضباط المسرحين إلى الجيش ووزع عليهم الأسلحة والبزات العسكرية ووصل إلى حلب العقيد لؤي الأتاسي، قائد المنطقة الشرقية في دير الزور، لتعزيز حركة حلب وجرى تداول بين كبار

قتل الرائد صفوت حللي، والنقيب جميل قباني، وعبد الله عمر أشغال شاقة3 سنوات، راجع: قرار محكمة أمن الدولة، ص141

(1) من أعضاء "التنظيم العسكري" الذين شاركوا في تمرد حلب واتخذت المحكمة قرار، نذكر: محمد عمران صلاح الدين جديد، مصطفى عمران، حافظ الأسد، عبد الكريم الجندي، أحمد المير، مصطفى طلاس، حسين ملحم، حمد عبيد، وليد حمدون، أحمد عدنان دباغ، رباح الشريف، راجع م.ن ص 105، وصول التوسع الذي تم في اللجنة العسكرية بعد الانفصال وأثنائه راجع: محمد عمران تجربة في الثورة، ص 18-19، منيف الرزاز، التجربة المرة، ص، 78، سامي الجندي البعثي، ص 85.

(2) زهر الدين مذكراتي، ص 211. سامي الجندي، بالعثي ص 88.

ضباط الحركة حول المشاركة في مؤتمر حمص واتفقوا على توجيه العقيد عادل حاج مراد كممثل عن المنطقة الشمالية، ولؤي الأتاسي عن الشرقية. وفي الموعد المحدد عقد في نادي ضباط موقع حمص مؤتمر عسكري ترأسه اللواء وديع مقعبري وحضره ثلاثة ألوية وعشرة عمداء وتسعة عشر عقيد وأربعة مقدمين وثلاثة رواد ونقيب واحد ومثلت فيه القوى الفاعلة داخل المؤسسة العسكرية [1].

تبنى مؤتمر حمص عدة مقررات أهمها:

1- إبعاد المتسلطين على القيادة عن سورية منهم ضباط حركتي 28 أيلو 28 أذار (النحلاوي، ودهمان، الهنيدي، عبد ربه، العسلي، حج علي، حناوي).

2- تشكيل قيادة عسكرية جديدة.

3- بحث قضية الوحدة على أسس جديدة.

4- تشكيل حكومة جديدة.

5- إحالة قضية الضباط المحالين على التقاعد أو الذين أخرجوا من الجيش إلى لجنة خاصة من الضباط للنظر فيها.

6- العفو عن الذين شاركوا في حوادث 1962/3/31 والتعويض على القتلى والجرحى.

هدمت تسوية حمص الموقع القوي الذي تمتع به الضباط الدمشقيون في ظل الوحدة والأشهر الستة الأولى من عصر الانفصال، وتجلى ذلك في التركيبة الجديدة للقيادة العسكرية العليا التي تشكلت في 2 نيسان، فبعد إبعاد الحناوي وجماعته تم التخلص من الضباط الدمشقيين الذين كانوا مسيطرين على الوحدات الإستراتيجية حول دمشق واحتفظ زهر الدين بمنصبه كقائد للجيش لينال في الوزارة

---

(1) مثل المؤتمر الزمر العسكرية للفرق السورية، فمن بين الـ 41 ضابطاً حاضراً كان الضباط السنة مماثلين بـ 36 عضواً وحسب التقسيم الإقليمي كان 13 منهم من السنة الدمشقيين، وكان أقوى الفرق ومثل المسيحيون بأربعة ضباط 3 من اللاذقية واحد من حماه، والعلويين بواحد من لواء اسكندرون.

الجديدة حقيبة وزارة الدفاع، وثبت اللواء نايف كمال في رئاسة هيئة الأركان العامة واللواء وديع مقعبري في قيادة القوات الجوية ونال الدمشقي مطيع السمان منصب قائد قوى الأمن الداخلي[1].

أما بشأن مسألة الوحدة، فقد اثبت مؤتمر حمص بشكل قاطع أنه لم يكن بين الضباط إجماع على إعادة الوحدة مع مصر وقد جددت القيادة العسكرية للقوات المسلحة في بيانها الصادر صباح 2 نيسان دعوتها إلى الوحدة مع الدول العربية المتحدة وعلى رأسها مصر شرط أن تكون الوحدة ضمن شروط ملائمة درءً لأخطار الماضي ولحفظ كيان سورية وكرامتها لابد من أن تخضع الوحدة لاستفتاء شعبي لأن ضباط الجيش ليسوا أوصياء على الشعب[2].

إن البيان وإن اعترف بأن مصر رائدة العالم العربي، فإن عباراته تضمنت تملقاً كاذباً ومتناقضاً عندما تجنبت الإعلان عن وحدة فورية مع مصر مع إشادته بأهميتها، وأصبح واضحاً أمام الشعب السوري أن الضباط لا يريدون الوحدة بل حكم سورية فقط.

خيبت تسوية حمص أمال الضباط الناصريين بتدمير نظام الانفصال فرفضوا قرارات المؤتمر وأعلنوا استمرار العصيان في حلب واتخذوها قاعدة انطلاق لاحتلال سورية كلها. في هذه المرة اتخذت قيادة الجيش السوري قراراً جماعياً بالقضاء على تمرد حلب الذي أنذر بحرب أهلية خطرة.

في 2 نيسان تأزم الموقف في دمشق وحلب معاً، فقد عمت دمشق تظاهرات عنيفة وحمل الطلاب صور ناصر وعلم الوحدة فأطلق الجيش النار على المتظاهرين لتفريقهم وقتل عدداً منهم[3].

---

(1) كان السمان قد طالب في مؤتمر حمص بطرد ستة ضباط بدلاً من الضباط الدمشقيين بغض النظر إذا ما أخطأوا أم لا في احداث 28 أذار راجع: زهر الدين، مذكراتي ص 216، وعندما كلف السمان بقيادة قوى الأمن اعتقد أنهم يريدون اقصاءه عن الجيش لغاية ما، إلا أنه قبل المنصب على مضض، راجع كتابه، وطن وعسكر، ص 141-142

(2) راجع نص البيان في م.ن ، ص 222

(3) صحيفة الحياة، بيروت، عدد 3 نيسان 1962

وفي حلب قرر الثوار المواجهة وراحوا يسلحون "المقاومة الشعبية، واستدعوا لواء مشاة الاحتياط (اللواء 50) إلى الخدمة ووزعوا الأسلحة على المدنيين الموالين لعبد الناصر وأبرق جاسم علوان إلى السفارة المصرية في بيروت طالباً الدعم من رجال الصاعقة والمظليين والطيران، كما أمر الرائد نوري كبا إعداد مطار حلب لاستقبال الطيارات والمظليين المصريين، عارض حلفاء الناصريين هذه المواقف واعتبروا أن المقاومة المسلحة غير مجدية [1] لا بل أن البعثيين قد اربكهم الناصريين على العودة الفورية للوحدة مع مصر[2] كما لم يكونوا مستعدين للجري وراء علوان بعد أن فشل الضباط الذين أعادهم علوان إلى الخدمه فيه فرض سيطرتهم على المواقع العسكريه ، وعليه كان من المفروض أن يتحرك البعثيون في بعض القطاعات

مثل حوران والمنطقة الجنوبية والغربية، إلا أن هذا لم يحدث [3] وبذلك حفرت أحداث 2-3 نيسان فجوة عميقة بين الضباط البعثيين والناصريين ألقت الضوء على نوعية العلاقة التي نشأت بينهما بعد انقلاب 8 أذار عام 1963.

أعلنت المنطقة الوسطى والجنوبية والغربية والشرقية استنكارها لاستمرار التمرد في حلب وهددت دمشق بقصف حلب بالطيران وحركت اللواء المدرع الخامس باتجاه حلب، وازدادت حرب البلاغات بين حلب ودمشق حدة، وعندما حلقت الطيارات فوق حلب، ردّ الضباط الأحرار بتوجيه برقيات إلى القيادة العامة في القوات المسلحة في الإقليم الشمالي جاء فيها "***تحاول طائرات الانفصاليين نسف محطة البث في سراقب لا يوجد لدينا طيران انجدونا***"

---

(1) نذكر بهذا الصدد، أن لؤي الأتاسي أمر بإغلاق الإذاعة في حلب والكف عن بث البيانات إلا أن جاسم علوان توجه إلى الإذاعة وراح يبث البيانات باسمه، ويحرض الضباط في القطاعات على مواصلة العصيان أو الانسحاب إلى جبال العلويين ومناطق دير الزور،راجع: قرار محكمة أمن الدولة في قضية حركة حلب،ص 11

(2) باتريك سيل، الأسد، الصراع على الشرق الأوسط، دمشق، 1988، ص 118.

(3) الجندي، البعث، ص 91-95، منيف الرزاز، التجربة المرة، ص 786.

وفي أخر: " ***نحن مسيطرون على الموقف تماماً ومطار حلب جاهز لاستقبال جميع أنواع الطائرات وأرضه أمنة ومحمية لاستقبال عناصر المظليين***"[(1)].

قدر ناصر الظروف الدولية المحيطة بالمنطقة فاحجم عن التدخل، وأذاعت القاهرة صباح 3 نيسان أن الرئيس على استعداد لبذل كل جهد للمشاركة الإيجابية في تجنيب سورية كل سوء يهددها[(2)].

صباح الثلاثاء 4/3/ تحرك اللواء المدرع من حمص باتجاه حلب حيث استمر الثوار بالعصيان ونصبوا المدافع المضادة خارج المدينة وحركوا، ثلاثين ناقلة جند على طول الطريق بين الكلية الأمريكية وخان العسلي، ووزعوا الآليات على طول اللواء ونصبوا المدافع الرشاشة على أسطح المنازل، وفي داخل المدينة حمل المتمردون السلاح والذخيرة وحاولوا إثارة النعرات الطائفية والعنصرية فأطلقوا إشاعة مفادها أن ما يقرب من 3 ألاف قطعة سلاح وزعت على المسيحيين لقتل المسلمين، وإن الأرمن الطاشناق سيهاجمون المسلمين[(3)].

---

(1) محكمة أمن الدولة العليا، قضية حلب، مرافعة المحامي سليم عقيل عن الضباط الشهداء، ص 11.

(2) ورد في الإذاعة التالي: "استمع الرئيس جمال عبد الناصر بقلب مليء بالأسى إلى الأنباء التي اذيعت عن بدء عمليات جوية قامت بها طائرات سلاح الطيران السوري ضد الشعب السوري والجيش في المنطقة الشمالية "إن الرئيس سيتعرض في هذه اللحظات صوت الواجب تجاه الشعب العربي العظيم في كل أنحاء سورية الذي يدعوه إلى أن يترقب التطورات المتوالية بسرعة خطيرة، وهو يرى أن كل الجهود الوطنية يجب أن تتجه إلى تهدئة خطر الاحتمالات المقبلة التي تهدد الشعب السوري داخل وطنه".. " إن الرئيس يعلن على أنه مستعد لأن يضع نفسه وفكره وأعصابه في خدمة كل جهد يحفظ سورية ويصون كل قطرة دم منه". راجع نص البيان في صحيفة الأهرام، القاهرة، عدد 4 نيسان 1962.

(3) حسب إفادة المساعد عبد الحي (محضر 37 و106) أن الملازم محمد ابراهيم العلي أطلق إشاعات مفادها أن ما يقرب من 3 ألاف قطعة سلاح وزعت على المسيحيين وأنه قال للمظليين هناك حوالي 3 ألاف من الطاشناق الأرمن قد يهاجموننا فلا ترحموهم وارموهم دون هوادة، راجع قرار محكمة أمن الجولة في قضية حلب. ص 16.

وأخذت الجموع المتظاهرة تتجه نحو الأحياء المسيحية والأرمنية مستنفرة ومتحدية، وراحت تهدد رجال الكنسية بالذبح وجرت محاولة لمهاجمة إحدى الكنائس وقمعت في مهدها [1] وقيل أن القنصل الأمريكي في حلب شوهد مع بعض العاملين في القنصلية يوزع صور ناصر لإثارة المسلمين والمسيحيين على بعضهم البعض، وأنه كان يتجول في أوقات منع التجول ويهتف للشرطه بقدوم تظاهرة باتجاه القنصلية ليشغل رجال الأمن عن مراقبة المتظاهرين[2]

جرت محاولة يائسة لمنع اللواء من دخول حلب، وعندما عرف المتمردون أن لا سبيل للمقاومة خلع المتطرفون بذاتهم العسكرية، وغادر جاسم علوان إلى لبنان سراً، وتسلم قيادة حلب العقيد لؤي الأتاسي الذي تولى المفاوضات مع القيادة العامة وفي الساعة السادسة من مساء 3 نيسان أعلنت إذاعة دمشق أن الأوضاع عادت إلى طبيعتها في حلب وأن السلام عاد يرفرف في أرجاء سورية[3].

أظهرت أحدث حركات التمرد إلى أي مدى أصبح الجيش السوري منقسماً على نفسه ومفتقداً إلى أي نوع من الانضباط العسكري، مما جعله غير قادر على سلوك طريق موحد ومجرداً مما يؤهله لاستلام حكم البلاد، وكان لا بد له من إيجاد تسويه مؤقتة مع الساسة المدنيين وعليه تم التفاهم مع القدسي، الذي استعاد مركزه ومهامه في 13 نيسان، على: إطلاق سراح معتقلي 28 آذار تدريجياً، وعلى استقالة المجلس التأسيسي، وعلى ممارسة الرئيس بصورة مؤقتة مع مجلس وزراء جديد للسلطات التنفيذية و التشريعية لحين إجراء انتخابات جديدة [4] وعاد الجيش إلى ثكناته ظاهرياً

---

(1) راجع قرار محكمة أمن الدولة العليا ص 141- 149.

(2) مطيع السمان، وطن وعسكر ، ص 134، زهر الدين مذكراتي، ص 238.

(3) صحيفة الحياة، بيروت، عدد4 نسمات 1962

(4) أصر الحوارين ورشاد برمدا وعدد من السياسيين والقادة العسكريين على الرئيس القدسي بأن يتعهد بعدم العودة إلى الوراء في قانون الإصلاح الزراعي والتأميم وإلغاء ما اتخذه النواب من تعديلات عليها وقع على كتاب العهد كل من القدسي وزهر الدين، ص233

لكنه أصبح في الواقع أكثر قوة بعد أن أدرك أن عليه أن يلجم المدنيين في تظاهرة عسكرية من وقت لأخر.

5 . ثورة الثامن من أذار عام 1963م:

في ربيع عام 1963 اتخذ مسار الأحداث في منطقة الشرق الأوسط منحىً جديداً، أعاد رسم خارطة المنطقة وقواها السياسية وتحالفاتها من جديد، وبما ينسجم مع المد القومي الوحدوي الذي كانت القاهرة ما تزال أحد مصادر إشعاعاته بقوة وزخم كبيرين [1].

بدأ المنحى الجديد بالإعلان الذي انطلق من بغداد في الساعات الأولى من صباح يوم الجمعة في 8 شباط عام 1963م، عندما تحركت مجموعات مدنية وعسكرية من القوى القومية، كان على رأسها فصائل مسلحة من حزب البعث العربي الاشتراكي باتجاه وزارة الدفاع العراقية مقر إقامة عبد الكريم قاسم، الذي أدخل شعب العراق في أتون من المذابح والحكم الغوغائي، والغرائزي والاستبدادي. مما حول العراق إلى سجن كبير تحكمه عصابات المجانين والقتلة المحترفين.

بعد شهر واحد على أحداث بغداد كان مقدراً لدمشق أن تشهد تحركاً أكثر دراماتيكية وإثارة، فدمشق عاصمة العرب القومية كانت على موعد مع حلمها الوحدوي الذي اغتاله الانفصال منذ سنة.

وفي غضون ساعات قليلة كان نظام الانفصال المتهالك قد تهاوى تحت ضربات القبضات الحديدة الوحدوية.

وكان لا بد لمجلس قيادة الثورة في دمشق أن يتضمّن بيانه الأول عودة سورية إلى ممارسة دورها الرائد في التوجه القومي، والدعوة إلى الوحدة العربية والحياد الإيجابي، ومباركة ثورة العراق واللقاء مع مصر [2].

---

(1) ملحق رقم (9) يتضمن البيان لثورة الثامن من آذار .

(2) ملحق رقم (10) يتضمن ميثاق (17) نيسان .

وفي الجانب الأخر من الجمهورية التي شقها الانفصاليون، كان جمال عبد الناصر يتابع باهتمام بالغ ما يجري في دمشق. ويقول الصحفي محمد حسنين هيكل في تصوير الموقف المصري:

" لم يكن لدى جمال عبد الناصر وقت طويل للتفكير في دلالات الأمور، فقد كان تيار الحوادث الكاسح يجرف كل شيء أمامه، ومن ناحية إنسانية فقد كان ما يحدث في دمشق يمثل إلى حد كبير إنصافاً لموقفه بعد الانفصال، فها هو نظام الانفصال الذي قام في سورية يسقط سقوطاً نهائياً، وأبطاله يقدمون للمحاكمة، والكثير من أسراره ووقائعه يتكشف، بحيث يتأكد العالم العربي والعالم الأوسع خارجه، أن ما حدث في سورية يوم 28 أيلول كان بالفعل مؤامرة وربما أرضته إنسانياً أول برقية تلقاها من دمشق بعد نجاح الثورة وقد وصلته في الساعة العاشرة والنصف من صباح 8 آذار وكان نصها: " الرئيس جمال عبد الناصر – القاهرة.

لقد ثأرنا من الانفصال وغسلنا عاره.

المجلس الوطني للثورة في سورية"[1].

ويروي اللواء عبد الكريم زهر الدين، الذي كان قائداً للجيش السوري طوال فترة الانفصال في مذكراته: "***إن الفئات الرئيسية التي قامت بحركة 8 أذار هي الناصريون، البعثيون، القوميون العرب، الوحدويون الاشتراكيون، وكانت تجري فيما بينهما الاتصالات وكانت ترسم الخطط الاجمالية للحركة***" [2].

– ومن المفارقات الساخرة أن يعترف عبد الكريم زهر الدين بعد سقوط الانفصال بالمسوغات الحتمية لهذا السقوط فيقول في مذكراته:

من الأسباب الرئيسية لتلك النهاية "والمقصود نهاية الانفصال".

---

(1)محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان : قصة الأيام والسنين من العام 1967 بالوثائق المصرية والأجنبية ص 685-684

(2) مذكرات عبد الكريم زهر الدين – مذكراتي من فترة الانفصال في سورية – بيروت – 1968ص419

1- المد الوحدوي: من أهم أسباب حركة 8 اذار هي الوحدة التي فقدتها كل من مصر وسورية بصورة خاصة وعملية، وفقدتها الدول العربية بصورة عامة ومعنوية، لقد أدت تطورات حركة 28 أيلول عام 1961م (الانفصال) الى انتكاسة ظالمة للمد العربي الذي كان قد شعر عند قيام الوحدة بأنه اهتدى إلى الطريق السليم الذي سيقوده إلى وحدة الوطن العربي بكل أطرافه وأجزائه.

2- محاولة القضاء على الخط الاشتراكي: لما كانت الأغلبية الساحقة من الشعب ومن الجيش بصورة خاصة، تنادي بمبدأ الاشتراكية العادلة، وبما أن عهد 28 أيلول قضى على هذا المبدأ عندما عدّل القوانين الاشتراكية، وخاصة قوانين الاصلاح الزراعي الذي أصبح أقرب إلى الإلغاء منه إلى الإبقاء، فقد ابتدأت العناصر الاشتراكية المناوئة للحكم بالقيام بنشاط سري فعال ضد العهد بكامله"[1].

إن الدور الحقيقي الذي شغله السيد الرئيس حافظ الأسد في التمهيد لقيام ثورة الثامن من أذار والدور الذي شغله ليلة الثامن من أذار نفسها، ما يزال دوراً مجهولاً تنقصه التفاصيل، وربما يعزا هذا الشيء إلى شخصية السيد الرئيس حافظ الأسد نفسها، فهو كبعثي أولاً، وكعسكري ثانياً حريص على العمل ضمن المؤسسة الحزبية والمؤسسة العسكرية اللتين عمل في إطارهما، وكلا المؤسستين تفترض العمل السري والجماعي، والبعد عن العلنية والمظهرية الفردية إلى أن السيد الرئيس حافظ الأسد وهو البعثي الملتزم، يؤمن بأن دورة الشخص مهما كان أساسياً فإن الثورة وهي فعل يستهدف تغييراً شاملاً في بنية المجتمع، لابد أن ترتكز على العمل الجماعي الشمولي الذي تتوزع أدوراه بين الدراسة والتخطيط والتنفيذ والممارسة.

ويتحدث باتريك سيل عن دور السيد الرئيس حافظ الأسد في أحداث الثورة في يومها الأول فيقول: " ***كانت اللحظة المظفرة للأسد هي لحظة استيلائه على قاعدة (الضمير) الجوية***

(1) مذكرات عبد الكريم زهر الدين – مصدر سابق ، ص 419 - 412



حيث كانت القوة الجوية بكاملها متمركزة فيها والتي كانت تشكل المقاومة الجوية الوحيدة ضد الانقلاب".

فقد أرسلت بعض الطائرات لقصف المتمردين وكانت الخطة تقضي بأن يتحرك الأسد ضد (الضمير)على رأس سرية من (لواء الحريري)، مستهدفاً الوصول قبل الفجر لتجنب وقوع هجوم عليه من الجو. ولكن مرة أخرى حصلت مشكلة معرقلة لم تكن في الحسبان، فقد استغرقت المفاوضات من الكسوة أطول مما كان متوقعاً، ولذا فقد كان في وضح النهار عندما أوقف قوته الصغيرة على بعد ثلاثة أو أربعة كيلومترات من القاعدة التي كانت الدبابات قد وجدت لتتمركز حولها، وكان الأسد لا يزال بالملابس المدنية" [(1)].

ويقول السيد الرئيس حافظ الأسد متذكراً تلك اللحظات:

" ***أرسلت إليهم مبعوثاً برسالة تحذيرية، بأنني سأباشر القصف إذا كانت هناك أية مقاومة، وبعد بضع دقائق جاء اثنان من ضباطهم في سيارة ليقترحا التفاوض فهرعت معهما على الفور إلى حيث آمر القاعدة وقلت له: لقد انتهى الأمر بالنسبة لكم، ونحن لا نريد أن نقتل أحداً، ولكن ما لم تستسلموا فإننا سنعمل القوة***" [(2)].

صحيح أن الثامن من أذار بوم صنعته طليعة عسكرية، إلا أن عقائدية هذه الطليعة جعلت من الحدث انقلاباً ثورياً كاملاً، انتهى دوره الانقلابي صبيحة يوم الثامن من أذار بانتهاء فعل التغيير، لتحل محل الفعل الذي هو (الانقلاب الثوري) بطليعته العسكرية التي نفذته، فالثورة التي هي الفعل المستمر والتي بدأت مهامها مباشرة بعد الفعل الانقلابي.

فالطليعة التي نفذت الانقلاب الثوري كانت أداة التغيير، أما الثورة نفسها فكانت فعل التغيير الذي ما يزال يتفاعل إلى اليوم.

---

(1) باتريك سيل ، الأسد – الصراع على الشرق الأوسط ، لندن، 1988، ص 130 - 131

(2) باتريك سيل ، الصراع على الشرق الأوسط ، الترجمة العربية، ص131

يؤكد السيد الرئيس حافظ الأسد، "أن أهداف الأمة العربية الكبرى لا يمكن أن تتحقق إلا بوحدة الإرادة" [1].

كما يقرر "***إن الطلائع الثورية التي حملت مشعل الثورة عام 1963 م، كان عملها هذا استجابة لأمالها في الوحدة والحرية والاشتراكية*** " [2].

ويقدم تحليلاً موضوعياً استنتاجياً للثورة يرتكز على قاعدتها الأساسية، وأداتها الفاعلة التي هي الشعب فيقول: "***الثورة ..... في التفجير الخلاق لكل طاقات الشعب***.

الثورة هي إدراك دقيق لمصالح الجماهير الأساسية، واستشفاف لكل ما يفيد هذه المصالح.

الثورة هي القضاء على عوائق التطور والنمو بقدر، ما هي تفجير خلاق لطاقات الجماهير. واستشفاف لمناحي الخير التي يجب أن تتجه وقفها هذه الطاقات لتكون في خدمة الجماهير." [3].

فقد اتجهت في الثامن من أذار عام 1963 بعض القطعات العسكرية التي كانت تتمركز على الحدود مع اسرائيل (هذه القوات هي الجزء الأكبر من القوات المسلحة السورية) بقيادة العقيد زياد الحريري إلى دمشق، وكان السبب المباشر في هذا التحرك ذلك القرار الذي أصدرته القيادة العليا بتسريح زياد الحريري ومجموعة من الضباط، وعند وصوله إلى دمشق، كان من المقرر أن يدعمه عدد من الضباط بمن فيهم سليم حاطوم، عثمان كنعان، سليم حداد، مصطفى الحاج علي وغيرهم ممن كانوا في اللجنة العسكرية التي كان يشرف عليها محمد عمران وصلاح جديد وعبد الكريم الجندي، الذين سرحوا من الجيش بعد انفصال الوحدة في عام 1961، والذين لم يكن بإمكانهم المشاركة في العمليات العسكرية مباشرة، ولكنهم يعتبرون من المخططين الأساسيين للثورة والإشراف على تنفيذها، أما الجماعة الثالثة التي شاركت في الأحداث، فكانت جماعة الضباط الناصريين بقيادة

(1) من كلمة ألقاها الرئيس حافظ الأسد أمام جماهير اللاذقية 1971.

(2) من كلمة ألقاها الرئيس حافظ الأسد في الذكرى الثامنة لثورة 8 اذار بتاريخ 1971/8/3.

(3) من كلمة ألقاها الرئيس حافظ الأسد في الذكرى العاشرة لثورة 8 اذار بتاريخ 1973/3/8.

رئيس المخابرات في رئاسة الأركان اللواء راشد قطيني الذي رفض مع اللواء محمد الصوفي قائد القطعات العسكرية في حمص المشاركة في الحركة في بداية الأمر، ولكن قطيني اشترك أخيراً في بعض العمليات. أصبح الوضع السياسي بعد الحركة يدور حول تشكيل الضباط الذين شكلوا مجلساً لقيادة الثورة وأصبح من بين أعضائه زياد الحريري الذي ترفع لرتبة لواء، وأعضاء اللجنة العسكرية محمد عمران وصلاح جديد، وموسى الزعبي، ومن الوحدويين راشد قطيني، محمد الصوفي وقيادة حزب البعث ميشيل عفلق، صلاح البيطار، شبلي العيسمي.

وبلغ عدد أعضاء هذا المجلس 16 عضواً، وانتخب اللواء لؤي الأتاسي رئيساً للدولة في وقت لاحق أي في 20 أيار 1963.

جاء في البيان الذي أصدره المجلس الوطني لقيادة الثورة توضيحاً للخطوات العملية التي تمت للقيام بثورة الثامن من أذار (كانت ثورة بكل معنى الكلمة، وليس مجرد انقلاب لاغتصاب السلطة في القطر) وأشير كذلك إلى أن الصلات السرية بين (الضباط الأحرار) وقد بدأت منذ قيام انقلاب الانفصال في سوريا. هذا وكانت قد تشكلت لجان تنظيمية في منطقة الجبهة أولاً، ثم تلاها تكوين مثل هذه اللجان في المناطق الأخرى، وجرت أول محاولة للقيام بالثورة في بداية شهر نيسان عام 1962، حيث اتفق الضباط المشار إليهم أعلاه، على القيام بحركة مضادة للجماعة العسكرية التي استولت على السلطة في 28 أيلول عام 1961.

ولكن رفض بعض الشخصيات القيادية في الجيش المشاركة في اجتماع حمص الذي اتخذ قراراً بالإجماع بتقويم الوضع السياسي، كان سبباً مباشراً لأن تقوم السلطات ومن خلفها الأوساط الرجعية بتنفيذ مقررات هذا الاجتماع.

أدى نشاط هذه الجماعة إلى تضييق رقعة العمليات المقرر تنفيذها ضد نظام الانفصال، بما في ذلك مناطق حلب ودير الزور، ولكن رغم إحباط هذه المحاولة من قبل الحكومة، واعتقال بعض الضباط

القيادين فيها، لم تتمكن السلطة من وقف النضال السري الذي أدّى في نهاية المطاف إلى ثورة الثامن من أذار.

لقد غيرت ثورة الثامن من أذار الطبيعة الاجتماعية للسلطة في سورية، فقدم إلى دفة الحكم لأول مرة قوى اجتماعية معظمها من الفئات الوسطى في المدن والريف. وتختلف ثورة الثامن من أذار عن غيرها من الانقلابات التي حدثت في سورية بعد الاستقلال، فقد أدخلت سورية في مرحلة جديدة من التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

كلف قادة الحركة صلاح البيطار بتشكيل حكومة، وبعد فترة من المحادثات تم تشكيل وزارة من ثلاثين وزيراً عشرة وزراء منهم من حزب البعث، ووزعت المناصب الأخرى على اللواء زياد الحريري وقادة التنظيمات الوحدوية.

جاء في بيان الحكومة الجديدة، بأنها سوف تعمل من أجل (وحدة العرب وبناء المجتمع الاشتراكي العربي)، واعتبرت الحكومة بأن المهمة الملحة الآن تنحصر في توحيد سورية ومصر والعراق.

ولكن الحزب نفسه وبعد أن عانى من عدة انقسامات وهزات عنيفة كان من الصعب توحيده تنظيمياً. مما جعله في حالة حرجه أمام نشاط البورجوازية والاقطاع، اللذان وجها نشاطهما ضد جميع قوى التقدم بما فيها حزب البعث العربي الاشتراكي، هذا ولقد وجه إلى حزب البعث انتقاداً لتقاعسه عن مبادئه السياسية أمام قيادة الجمهورية والايديولوجية وخاصة شعار (وحدة، حرية، اشتراكية).

في الأشهر الأولى التي تلت قيام ثورة 8 أذار، أصدر حزب البعث عدة مراسيم تقدمية في المجالين الاجتماعي والاقتصادي، فعلى سبيل المثال أعيد في بداية شهر أيار من عام1963م تأميم البنوك والمصارف وشركات التأمين، وقد صرح وزير الاقتصاد بأن جميع البنوك التي كانت تعمل قبل التأميم لم يكن بإمكانها أن تؤمن التسليف للفلاحين الصغار وأصحاب المشاريع في مجال التجارة والصناعة. نتيجة لهذا تكاثرت في القطر عمليات الربى (بلغت نسبة الربى 40% من القيمة العامة)

وبعد الثورة عُمّم نظام البنوك الجديد، عبر شبكة واسعة في مختلف أنحاء القطر، وحتى في المناطق القليلة السكان، مما سهل على الفلاحين الصغار وأصحاب المشاريع استخدام التسهيلات المقدمة من بنوك الدولة. ولقد فرضت الحكومة الرقابة على رؤوس الأموال، وأغلقت المصارف الخاصة، لمنع تهريب رؤوس الأموال خارج سورية والسيطرة على نظام التسليف.

لقد كان من الطبيعي لثورة قامت بهدف رئيسي تمثل بإسقاط حكم الانفصال الذي دمر دولة الوحدة، أن تعاود الاتصال بالقاهرة بهدف التوصل إلى صيغة وحدوية قادرة على البقاء والاستمرار. وهناك في عاصمة الجمهورية العربية المتحدة التي أصر عبد الناصر على الحفاظ على اسمها وعلمها ونشيدها، جرت جلسات مطولة اتسمت مناقشاتها بالصراحة، ومحاولة إزالة رواسب الماضي، وقد تخللتها أجواء من المرارة والشكوك المتبادلة، وتبادل الاتهامات في أسباب سقوط الوحدة.

ففي الجانب المصري كانت مرارة عبد الناصر ماتزال في أوجها، وهكذا رأى أن أية وحدة جديدة تضم حكومات يسيطر عليها البعث الحاكم في دمشق وبغداد، تعني وضع نفسه بين المطرقة والسندان.

في حين أصر البعث السوري أن لا تعود الوحدة بالشكل الذي كانت عليه وحدة عام 1958م أما البعث العراقي الذي رأس وفده علي صالح السعدي، فقد غذا لمصلحته القطرية الخلافات السورية المصرية وضخمها، فكان يؤيده مرة وجهة النظر السورية ومرة أخرى وجهة النظر المصرية، وكان العراقيون غير جادين في مباحثاتهم، بل وحتى بموضوع الوحدة بشكل عام فقاموا بعرقلة المحادثات وعملوا بكل جهد لتعقيد الأمور.

في حين كان الطرف السوري جدياً وصادقاً في سعيه نحو وحدة قوية وراسخة، وقادرة على الاستمرار والتطور نحو وحدة عربية شاملة: وفي الواقع لقد اتسم أداء جمال عبد الناصر في هذه المحادثات بمهارة مدهشة، مكنته من توجيه دفة النقاش في المواضيع المطروحة وفق الوجهة التي يريدها، كما أبدى معرفة بالنصوص القانونية والدستورية لعدد من التجارب الوحدوية في العالم

فأسهب في شرح نظام الحكم وأليته في الاتحاد السوفييتي، والسلطات التي يمارسها الحزب الشيوعي، ومجلس السوفييت والسلطات المحلية في الجمهوريات الاتحادية كما حلل باقتدار نظام الحكم الأمريكي، وسلطات الرئيس ومجلس الكونغرس.

وكان لشخصية عبد الناصر الاسرة، وما تمتع به من احترام كبير أثره البالغ في سير المحادثات التي استمرت أربعة وعشرين يوماً [1].

وبعد أن اعترف صلاح البيطار بخطأه وندمه على توقيعه وثيقة الانفصال في جلسة لم يشارك فيها الوفد العراقي، اعترف عبد الناصر بالمقابل إذ قال:

" وهذا جل حدث لنا في سورية سنة 61، استطاعت الرجعية أن تؤثر على عدد كبير من الطبقة المتوسطة، وعدد كبير من الفئات التي كانت يجب أن تكون ضمن الشعب العامل لأنه ما كان فيه التنظيم الشعبي اللي يتحمل مسؤولية الدعوة أو التنظيم السليم اللي يفهم هذا الشعب العامل أن هذه الثورة الاشتراكية هي من أجله"[2].

وأضاف عبد الناصر قائلاً:

" لم أكن في ذلك الوقت أعرف سورية معرفة جيدة، فكل من كنت أعرفهم كانوا خمسة أو ستة أشخاص والذين جاؤوا ليحققوا الوحدة كانوا كتلاً متنافرة ومنقسمة... وقد ظللت أقول لهم إن الأمر يحتاج إلى خمس سنوات، لأننا لم نكن على معرفة بكل تفصيلات الوضع في سورية" [3].

غير أن عبد الناصر كان ما يزال حذراً لخوض تجربة وحدوية جديدة مع رفاق الأمس، وظل يردد طوال جلسات محادثات الوحدة قوله:

---

(1) انظر السجل الكامل لمحادثات الوحدة الثلاثية. ج2 وخاصة الاجتماع الخامس، ص 145، إصدار دار الأهرام.

(2) انظر السجل الكامل لمحادثات الوحدة الثلاثية ج2ص 34، ص 145، إصدار دار الأهرام، القاهرة.

(3) ناصر ، وثائق انتوني نامنغ، لندن، 1978، ص 377

"إنه إذا أريد لوحدة جديدة الاستمرار، فلا بد من توحيد القيادة بين البلدين، إلا أنه لا يبدو وأن هذه الوحدة قائمة، حيث أن سورية مصابة بالنزعة الإقليمية، فضلاً عن أن البعثيين لا يمكنهم الاتفاق تماماً في الرأي مع الاتحاد الاشتراكي العربي في مصر.

فلا يمكنهم الموافقة على سياسة اشتراكية واحدة، وإذا ما اضطلع كل منهما بالنشاط في إقليمه فسيهاجم كل منهما الأخر، وبهذا يقضيان على كل أمل في قيام وحدة كتب لها النجاح"[(1)].

ومع أن كثيراً من منطلقات عبد الناصر مسوغة ومبررة، ويمكن فهم الأسباب الكامنة وراء حذره بعد أ أصيب بكبريائه من جراء الانفصال، إلا أن تأكيده بسيطرة النزعة الإقليمية في سورية يمكن أن يكون مجالاً للمراجعة والانتقاد، فسورية هي التي خطت باتجاه مصر وليس العكس، وسورية هي التي ذهبت إلى القاهرة من أجل الوحدة وليس العكس، وسورية بكل تلك الممارسات والتوجهات لا يمكن أن توصف بالنزعة الإقليمية.

"أراد الضباط السوريون أن يُحذروا عبد الناصر من أن يعرض الوحدة للخطر، ولكن كيف الوصول إليه؟ وكيف يمكن تجاوز رجال الحاشية المحيطين به؟ وهكذا بدأوا يعتقدون بأن عبد الناصر هذا الوطني الذي لا شك فيه، ورمز العروبة العملاق، إنما كان يتلاعب به أشخاص من الرجعيين والفاسدين الذين لا يختلفون عن الباشوات القدماء الذين سبق أن طردهم. [(2)]

إن وحدوية الرئيس حافظ الأسد التي أخذت أبعادها الكاملة في سياق صعوده التاريخي، إنما يؤكدها حسه المبكر على الأهمية الإستراتيجية التي يمكن اكتسابها بفعل اللقاء المصري والسوري وهو ما ترجمه عملياً عام 1973 في حرب تشرين التحريرية التي اشترك فيها الجيشان المصري والسوري في أن واحد. غير أن الرئيس حافظ الأسد لم يستطع تحقيق هذه الإستراتيجية عام 1963 لسببين رئيسيين:

---

(1) ناصر ، وثائق انتوني نامنغ، لندن، 1978، ص377

(2) باتريك سيل ، الأسد ، الصراع على المشرق الأوسط ، الترجمة العربية ، ص 105-106

1- لم يكن قد تمكن بعد من جعل مفاهيمه السياسية مقبولة على صعيد قمة السلطة في سورية آنذاك.

2- رفض جمال عبد الناصر المطلق لأية صيغة وحدوية يقودها البعث السوري نتيجة المرارة والشكوك التي تراوده تجاه ما يعتقده من دور سلبي مارسه البعث إبان الوحدة وأثناء الانفصال. غير أن تعثر الوحدة وتصلب عبد الناصر، وإخفاق قيادة البعث ذات النزعة اليمينية المساومة في تقديم صيغ وحدوية تلين موقف عبد الناصر آنذاك، أدى إلى ثورة الجماهير الوحدوية في سورية وتشنجها. وهو دفع بعض القيادات البعثية غير الملتزمة، وعلى رأسها أمين الحافظ إلى ممارسات دموية ضد الجماهير الغاضبة.

وزاد الأمر سوءاً بالنسبة لتناقضات البعث والناصرية في تلك المرحلة الخطيرة، ان العقلية اليمينة لحزب البعث كانت ماتزال أسيرة خوفها وكرهها للتجربة الناصرية، إضافة لإغراق نفسها بفيض من الأفكار والنظريات الافتراضية غير المنسجمة مع واقع النضال العربي المرحلي آنذاك.

وكان يقف على قمة هذا التيار ميشيل عفلق الذي استعمل أمين الحافظ أداة غليظة لقمع القوى الناصرية. ومن الجانب الأخر، لم يقصر المصريون في إثارة المشاعر الرخيصة لدى جمهور غاضب فكانت إذاعات القاهرة وصحفها تلهب هذا الجمهور غير المنظم بسياط من الحملات الاستفزازية، توّجها محمد حسنين هيكل في صفحة الأهرام بسلسلة مقالات بعنوان: إني أعترض اتسمت بأسلوب غير مسؤول معتمداً تضخيم الأمور، ومحاولاً ضرب القوى التقدمية ببعضها دون حساب للخسائر البشرية والمعنوية، متزعماً الحملة الإعلامية رغم اعتباره لنفسه تقدمياً ووحدوياً.

من أجل قرار ميثاق الاتحاد الفيدرالي، اضطر حزب البعث للتعاون مع القوى الوحدوية الأخرى وأثبتت حكومة البيطار استمرارية سياستها المعادية لنظام الانفصال، وكانت العلاقة بين حزب البعث والناصريين والوحدويين بمن فيهم الضباط الناصريين والوحدويين، كانت أخذة بالتدهور فلقد أدى إقرار ميثاق 17 نيسان إلى توسيع نشاط الوحدويين الذين ما انفكوا يطالبون بالوحدة الفورية،

وإدخال عناصراً أخرى لهم في القيادة والحكومة. وباءت جميع المحاولات لتشكيل تنظيم سياسي موحد بالإخفاق، ولم تلق اقتراحات البعثيين بتأسيس جبهة وطنية موحدة الدعم المطلوب من جانب المنظمات الوحدوية الأخرى في سورية، على أثر ذلك، ومن باب الاحتجاج وفي 2 أيار عام 1963 قدّم خمسة وزراء من المنظمات الوحدوية [1] استقالتهم من حكومة البيطار، إلا أنه لم يوافق على استقالتهم فوراً، وطلب منهم وبقرار من رئيس الوزارة صلاح البيطار البقاء في مناصبهم موقتاً، على أن يقوم بتسوية الخلافات وإزالة الحساسيات.

أصبح الصراع بين حزب البعث والناصريين والوحدويين أكثر علانية من ذي قبل، وظهر هذا بشكل حاد في تلك المناطق التي شكل فيها الوحدويون والناصريون قوة أساسية.

قدم الوزراء الوحدويون والناصريون استقالتهم في أيار من جديد، وكان السبب المباشر هذه المرة تضارب الآراء حول مسألة نشاط المكتب السياسي المزمع تكوينه لقيادة الجبهة الوطنية الموحدة. وفي 10 أيار من العام نفسه اضطرت حكومة صلاح البيطار للاستقالة، ثم عهد إلى سامي الجندي بتشكيل حكومة جديدة، وكان الجندي من القادة السابقين في تنظيم (حركة الوحدويين الاشتراكيين)، إلا أن محاولة سامي الجندي لتشكيل حكومة باءت بالإخفاق.

وبعد ثلاثة ايام في 13 أيار عام 1963، كلف صلاح البيطار من جديد بتشكيل حكومة، ولم يدخل فيها أي وزير من الوحدويين. ولقد عُيّن جميع الوزراء من قبل المجلس الوطني لقيادة الثورة، وشغل أمين الحافظ منصبي وزير الداخلية ونائب رئيس مجلس الوزراء.

إن إبعاد الناصريين والوحدويين من المشاركة في هذه الحكومة، قد دفع الضباط الناصريين المسرحين من الجيش لحث أنصارهم في الجيش من أجل تنظيم انقلاب في 18 تموز من العام نفسه، أي في النهار نفسه، الذي غادر فيه الوفد السوري برئاسة لؤي الأتاسي للالتقاء بعبد الناصر في مدينة الاسكندرية لمتابعة محادثات الاتحاد.

---

(1) من أبرزهم نهاد القاسم وهاني الهندي.



دخلت جماعة من الضباط بقيادة العقيد محمد النبهان إلى لواء الهندسة واغتصبت مستودعات السلاح ثم حاولت هذه الجماعة وبدعم من بعض الوحدات في جامعة دمشق، ومجموعة من العاملين في كلية الاتصال حاولت الاستيلاء على بناية رئاسة الأركان والإذاعة.

ولكن بعد عدة اصطدامات مسلحة في الشوارع أحبطت محاولة الانقلاب. وأعلن عن حالة الاستنفار في العاصمة، وحسب تصريح محمد النبهان فإن هدف هذه المعركة قلب نظام البعث في سورية وعزل العراق ثم عقد وحدة فورية مع مصر، نتيجة لهذه الحركة تم اعتقال المشاركين فيها إضافة لثمانية وخمسين شخصاً من قادة الوحدويين من بينهم جاسم علوان سامي صوفان وراشد قطيني وغيرهم، وحُكم على أكثريتهم بالإعدام، وقد أدّت هذه الأحداث إلى تأزم العلاقات بين مصر وسورية بالإضافة إلى ما كانت عليه من سوء، وبدأ هجوم إعلامي استمر طوال أيار بلهجة حادة بين البلدين.

إن أحداث 18 تموز كانت بمثابة الضربة الساحقة لميثاق الاتحاد الفيدرالي ففي 22 تموز أعلن الرئيس جمال عبد الناصر بأن نشاط الحكومة السورية يسد الطريق أمام الوحدة.

بعد أن أخفقت الوحدة الثلاثية أخذ حزب البعث يُحضر وبسرعة للوحدة مع العراق ففي حزيران عام 1963، اتجه إلى العراق وفد حكومي سوري يضم ممثلين عن القطاع العسكري والاقتصادي وغيرهما، انحصر هدف هذه المحادثات في تطبيق المهام التي وضعها مؤتمر القاهرة بشكل نهائي، أي ما بين العراق وسورية دون مصر. وصدر عن المحادثات الأخيرة بيان أعرب فيه الجانبان عن توسيع تبادل السلع بين الدولتين، وتدعيم العلاقات التجارية والاقتصادية، واتخذ في الأول من تموز قرار بفتح الحدود بين سورية والعراق ومصر. وفي السابع عشر من تموز أي في اليوم المقرر لإجراء الاستفتاء العام بخصوص الوحدة بين سورية والعراق ومصر، أصدرت القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي بياناً أكدت فيه على موقفها، ووضعت المسؤولية في تأخير الأعمال الوحدوية بين

الأقطار الثلاثة على الحكومة المصرية، كما دعا البيان إلى توحيد الجهود بين العراق وسورية لمتابعة (النضال الوحدوي الاشتراكي).

أما المرحلة القادمة على طريق نضال القوى البعثية اليسارية ضد سياسة القيادة القومية فكانت مرحلة انعقاد المؤتمر القومي السادس الذي انعقد في 5 تشرين الأول 1963 فقد كان انعقاد هذا المؤتمر انعطافاً هاماً في تاريخ حزب البعث بعد استلامه للسلطة، وكانت أكثر المندوبين إلى المؤتمر من القوى اليسارية في الحزب، أما باقي المندوبين فقد كانوا إلى جانب القيادة التقليدية.

شُكلت أول حكومة في سورية بعد المؤتمر في 11 تشرين الثاني عام 1963 برئاسة اللواء أمين الحافظ، بعد أن اضطرت حكومة البيطار إلى تقديم استقالتها على أثر سقوط صلاح البيطار في انتخابات القيادة القومية؛ وقد شُكلت الحكومة الجديدة من البعثيين فقط.

واعتبر اللواء محمد عمران نائب رئيس مجلس الوزراء الدعامة الأساسية للقيادة القومية في الحكومة الجديدة.

بوشر في 26 نيسان بالعمل على أساس الدستور الجديد المؤقت، والذي أصبحت سورية تسمى بموجبه (الجمهورية الاشتراكية الديمقراطية الشعبية) وهي دولة ذات سيادة تؤمن بوحدة العرب وتناضل في سبيل تحقيقها، ويعتبر الدستور الاشتراكي أساس بناء حياة المجتمع، الذي يقوم على أساس الملكية العامة لوسائل الانتاج، ويوجب حق التملك للفرد والجماعة والدولة.

ومن خلال الدستور الجديد يلاحظ تأثير الجناح اليساري في حزب البعث حين أُقرت بعض البنود التقدمية.

بقي الوضع الاقتصادي في القطر صعباً ومعقداً للغاية، بغض النظر عن التدابير المتخذة.

فلم تنفذ الخطة الخمسية وغيرها من خطط الدولة في مختلف مجالات الاقتصاد الوطني، وبدت الحاجة على أمسها للعملة الصعبة، فكان دخل عام 1964 ضعيفاً جداً بسبب شح المشاريع الاقتصادية الوطنية، وبدت الدولة على حافة الإفلاس.

إن هذا الوضع الاقتصادي المتأزم، قد أدى إلى تعقيدات إضافية في مجال الصراع الداخلي فاحتدت الخلافات بين مختلف الفئات الحزبية أكثر من ذي قبل، وخاصة على أثر سقوط نظام البعث في العراق. إن قيادة اليمين، عبر التخلف، والوصاية، وضعت كل ثقلها في القطر السوري بعد انتكاسة ثورة شباط في العراق، وأرادت من موقعها بقعة الحزب، تصفية الحزب من مناضليه الحقيقيين، وإفراغه من مضمونه الثوري النضالي وتحويله إلى مجرد واجهة للحكم.

6 . حركة 23 شباط في سورية عام 1966:

كان من الطبيعي في مثل ما أسلفنا وصفه من أجواء التشنج والبلبلة التي كانت تسود سورية آنذاك، وعدم وضوح الرؤية ومعرفة الصح من الخطأ، وعدم معرفة السير بالطريق الصحيح لقيادة الجماهير من القوى التي تدعي بأنها حريصة على إقامة الوحدة من غير البعثيين.

ولعل حملة الافتراءات والتضليل التي كانت تبثها اذاعتا القاهرة وصوت العرب وكافة الصحف المصرية، لتسميم أفكار الجماهير وخاصة العاديين منهم ذوي الروح الاندفاعية العفوية، دون حساب الربح والخسارة في مجمل هذه التصرفات، لعل ذلك أدى لإختلاط الموقف على المواطن في سورية كما أدى للرؤية الضبابية للأمور عند الكثيرين.

وقد شدد الحزب قبضته على جميع مفاصل الدولة وقطعات الجيش في هذه الحقبة للمحافظة على الثورة والسعي لخلق ظروف ملائمة، للبدء بحوار جديد لإقامة الوحدة وتحقيق هدف الجماهير.

هذا ومن الطبيعي في ما سلف من أجواء أن لا تتوصل أي محادثات جرت إلى أي اتفاقات خاصة وأن القاهرة عمدت إلى نشر تفاصيلها كاملة، الأمر الذي زاد من حدة الحقد المتبادل ودفع إلى النتائج السلبية التي أسفرت عنها هذه المحادثات. وهو ما أدى بالتالي إلى أن تفرض القيادة اليمنية في حزب البعث العربي الاشتراكي وقد ثملت بانتصارها من جهة وبحالة الإحباط التي أصابتها من جهة أخرى، حالة من التسلط والاستحواذ على الحزب وخطه الفكري والسياسي والعقائدي ملزمة قيادات الحزب الأدنى قواعدها بنهجها السلبي العاجز.

في هذا السياق وقد أدرك الرئيس حافظ الأسد النتائج الوخيمة التي بدأت تعيق المجرى الثوري للثورة، وتحد من حركتها في الداخل والخارج، قرر أنه من غير المقبول أن يرتهن مصير الثورة ومصير الحزب بمصير حفته من المتمردين وخائري العزيمة ذوي النزعة الانتهازية البرجوازية.

ويتحدث السيد الرئيس حافظ الأسد عن تلك الفترة من حياة الثورة بكثير من المرارة فيقول: " أما في مجال الحرية فقد كانت نظرة الجناح اليميني في الحزب تقليدية جداً أي رجعية إذا كان رأينا مختلفاً، إذ كنا نرى ضرورة أن يتمتع ممثلو المنظمات الشعبية المنتخبة انتخاباً حراً بأوسع الصلاحيات، يعني هذا على سبيل المثال أن يشارك العمال مشاركة وثيقة في تطوير منشأتهم وأن يفيدوا فائدة حقيقية من ثمار عملهم، كما ينبغي أن يتمتع الفلاحون أيضاً عن طريق اصلاحات مناسبة بالصلاحيات نفسها التي يتمتع بها العمال. كنا نرغب في إنشاء مؤسسات تتماشى وهذه المقترحات، مؤسسات تحبب العمال بمسؤولياتهم وتمكنهم بفضل الصلاحيات المعطاة لهم وبفضل قناعتهم من التحكم بمصائرهم، وألا يظلوا تحت وطأة المال أو تأثير العشائرية[1].

ويتابع الرئيس حافظ الأسد قوله حول المسائل التي يتُطلب منه اتخاذها للحفاظ على الهوية النضالية للثورة الفتية:

" وإزاء هذا الوضع كان لابد للتيار الذي ينبغي بلوغ الأهداف التي رسمها لنفسه أي الوحدة والحرية والاشتراكية، أن يفرض مشيئته على التيار الأخر الذي كان يكبح الحركة التقدمية في البلاد.

لقد كنا في مأزق ما بين 1963 وشباط عام 1966م، ووقع علينا أن نلجأ إلى بعض السبل التي يمكن أن تبدو غير طبيعية للبعض الأخر، ولكن هدفها أن نحقق على الرغم من كل شيء بعضاً من أهدافنا [2].

(1) لوسيانبتيرلان– حافظ الأسد – مسيرة مناضل، دمشق، 1992، ص، 104 .

(2) لوسيانبتيرلان– حافظ الأسد – مسيرة مناضل، دمشق، 1992، ص، 105.

ولأن الرئيس حافظ الأسد كان عملياً في تاريخه النضالي، بعيداً عن إغراق نفسه في الأفكار غير المجدية، أنصاف الحلول والهوامش السلبية والتحدث بلغتين متناقضتين، فقد كان يرى الوضع بضلاله القاتمة الذي يمكن أن يؤدي بالبلاد إلى كارثة في حال استمراره، وكان من البديهي أن ينتقل إلى الخطوة التالية بحزم وتصميم.

" وسبب هذا الوضع القاتم كان لا بد من تقرير أفضل حل يتخذ في سبيل صالح البلاد العام وبما أن القيادة القديمة لم تعد تحوز على ثقة القواعد الحزبية وقد زجت بترددها الحزب في هذه المحنة الجديدة، فقد كان لا بد من حسم الأمر، ولم يبقى هناك من حل سوى إقصاء القيادة السابقة وهو ما تم في 23 شباط عام 1966م" [1].

كان للسيد الرئيس حافظ الأسد دوراً هاماً جداً ورئيسياً في الوصول بالبلاد والحزب إلى حركة 23 شباط عام 1966 التي كانت منعطفاً في مسيرته القيادية، فلقد بذل الرئيس حافظ الأسد محاولات كبيرة للإصلاح من الداخل، وأخفق المؤتمر القطري الذي انعقد في أعقاب استلام الحزب السلطة في دمشق في بلورة موقف يحد من سلطات الثنائي عفلق والبيطار، ومن المنحى البرجوازي. الذي قادا فيه البلاد إلى منعطف مضطرب وتائه".

وكان على الرئيس حافظ الأسد أن يستعين بقدرات فكرية وعقائدية تماثل أو تضاهي المكانة التي كان يتمتع بها ميشيل عفلق، وجد ضالته بالمفكر النظيف زكي الأرسوزي. فراح يصحبه في جولاته في ثكنات الجيش ليحاضر في الجنود ويحاور الضباط، وقد نجح الأرسوزي في تقديم نفسه كبديل مختار على صعيد الفكر والتنظير العقائدي عن الأمين العام ميشيل عفلق وكان الأسد معجباً بوضوحه الفكري واحترامه لذاته وللفكر النضالي وقد قال عند وفاته:

" لقد عاش فقيراً ولكنه كان يتمتع باحترام كل الذين عرفوه [2] ".

---

(1) لوسيانبتيرلان– حافظ الأسد – مسيرة مناضل، دمشق، 1992، ص، 10

(2) **ملحق رقم (11) يتضمن رسالة ميشيل عفلق إلى حسني الزعيم**

غير أن القيادة الجدية فهمت نجاحها في إسقاط القيادة اليمينية على أنه ضرورة حتمية للانتقال تلقائياً إلى الجانب الأخر في مداه الأقصى اليسارية المتطرفة، ووجد الرئيس الأسد نفسه يقف وحيداً تجاه تصلب عقائدي أرعن، وهو ما استوجب منه دخول مرحلة جديدة من النضال وتصويب جديد لمسيرة الثورة، ووضع بوصلتها في الاتجاه الصحيح [1].

إن القيادة الجديدة أرادت ممارسة نهج نقيض للقيادة اليمينية السابقة، فتصرفت من خلال ردود الفعل والتطرف المشوب لكثير من المبالغة والبعد عن الواقعية في التعامل مع الخاصية السورية [2].

فبالغت في يساريتها التي أوصلتها إلى حدود المغامرة العقائدية والتعالي والانفصال عن الجماهير، ومارست نوعاً من الصراع الطبقي لم يكن له ما يسوغه سوى ضيق الأفق والتكوين العدائي والانتقامي، أكثر مما كان ايديولوجية تطلبها مرحل التغيير نحو الاشتراكية.

في كانون الأول من عام 1964 م، اقترب الرئيس حافظ الأسد خطوة أخرى في مسيرته النضالية والقيادية عندما رُفع إلى رتبة لواء، وعُينت قائداً للقوى الجوية والدفاع الجوي في الجمهورية العربية السورية.

في حين تزايدت الهوة التي تفصل بين نهجه الثوري الواقعي والنهج المستحوذ على السلطة في زمن ميشيل عفلق وصلاح البيطار، وكانا في مسارهما العام اتوقراطيين منقطعي الصلة بقواعد الحزب من جهة وبجماهير الشعب من جهة أخرى، وهو ما أفقد الثورة منذ بدايتها اندفاعها الثوري وجعلها أسيرة ممارسات القيادة اليمينية المتناقضة.

وتجدر الإشارة إلى أن الرئيس حافظ الأسد لم يعتبر حركة 23 شباط عام 1966م، عملاً خارج شرعية ثورة الثامن من أذار بل تصحيحاً لها، وقد أسندت الحركة إلى هذا القائد الفذ منصب وزير الدفاع في الحكومة الجديدة، فأصبح هذا المنصب وقد تسلمه قائد شجاع وبارعٍ الذراع القوية لحماية

---

(1) انعقد المؤتمر في تشرين الأول عام 1963 وباحتفظ عفلق بمنصب الأمين العام للحزب.

(2) باتريك سيل مقابلة مع الرئيس حافظ الأسد (أيار 1981)

الثورة من أية انحرافات جديدة، وقد ظل الرئيس الأسد وفياً للثورة يغرف من معينها وأطرها السياسية والفكرية والاجتماعية، حريصاً على مصالح الجماهير وخط الثورة القومي العربي الذي يؤمن بأهداف الجماهير في الوحدة والحرية والاشتراكية.

عندما قامت ثورة الثامن من أذار عام 1963م، كان تنظيم الحزب في الجهاز المدني ضعيفاً نتيجة حل الحزب نفسه أيام الوحدة، ولم يكن هناك تنظيم بالمعنى الحقيقي، إلا أن الرفاق البعثيين القدامى كانوا يجتمعون مع بعضهم البعض بوصفهم أصدقاء وبعثيين.

أما التنظيم العسكري فقد كانت هناك لجنة تمثل التنظيم الحزبي للعسكريين داخل الجيش وخارجه ممن سرحوا أو أحيلوا إلى وظائف مدنية، وعند قيام الثورة شُكل التنظيم الحزبي المدني إلى جانب التنظيم العسكري، ليعقد المؤتمر القطري بعد قيام الثورة ويشكل قيادة قطرية.

وما نريد أن نصل إليه هو أن الكادر الحزبي سواء منه العسكري أو المدني لم يكن يهتم كثيراً بمشكلة التثقيف والتوعية، وتنشئة الكوادر الحريصة على الالتزام المطلق بقيم الحزب ومفاهيمه وأهدافه.

في هذه المعالجة نشأ داخل التنظيم الحزبي بعد قيام الثورة بعض الاتجاهات الفردية، سواء لمن كانوا في القيادة أو لمن كان لهم باع في حماية الثورة، فنشأت في هذه الفترة بعض الولاءات الشخصية لبعض الضباط، إما في سبيل المنافع الشخصية أو حباً بالتسلق والانتهازية نتيجة الولاء الفردي.

وكان هنالك قائد كتيبة مغاوير يرأسها الرائد سليم حاطوم، وكان حزبياً يميل إلى التفرد ويعمل لأن تكون له ولاءات يكسبها إلى جانبه، لتكون عوناً لهم بالمستقبل وتساعده على تحقيق تطلعاته.

وبالفعل بدا على هذا الضابط وكان برتبة نقيب عند قيام الثورة بدا عليه حب السلطة وجمع الأعوان والتسلط على مقدرات الأخرين، سواء أكانوا حزبيين أو غير حزبيين، حتى جمع حوله شلة من النفعيين والانتهازيين .

وبعد قيام حركة 23 شباط عام 1966م، والتي كان حاطوم عنصراً فاعلاً فيها أخذ يكثر من محسوبيه وأزلامه ومؤيده، حتى أنه أصبح يرى نفسه وكيلاً عن كل شيء وبديلاً عن الجميع وأخذت تطفو على السطح السياسي شكوك حول تصرفاته وسلوكه.

وفي الثامن من أيلول عام 1966م، انكشف أمره تماماً، فقد حاول استدراج القيادات السياسية إلى مدينة السويداء في جنوب سورية في جبل العرب، وهناك نفذ مع مؤيديه اعتقالاً لهذه القيادة وحاول أن يساوم عليها، ليوهم جميع كوادر الحزب العسكرية أنه استولى على السلطة، وأن مؤيديه سيقومون في باقي قطعات الجيش باستلام زمام الأمور وتنفيذ ما يريده.

وقد عرض على السيد الرئيس حافظ الأسد قبل الثامن من أيلول أن يذهب معه إلى السويداء حيث كان وزيراً للدفاع، لكن السيد الرئيس رفض ذلك لشكوكه به، ولمعرفته بانه ليس من ذوي السلوك الحزبي السليم.

إن السيد الرئيس حافظ الأسد كان مدرسة عصرية أخلاقية نبيلة في عصرنا الحديث المعاصر فهو يستطيع أن يكشف نوايا أي شخص عند جلوسه معه ومن الوهلة الأولى، ويعرف ماذا يريد هذا الجليس وما هي نواياه. وأقول بحق أنه خير خبير بمعادن الرجال ويعرف كل حزبي من هو ماذا يريد، وهذا أن دل على شيء فهو يدل دلالة قاطعة على أن الرئيس حافظ الأسد يعرف أن للحوار لغة واحدة هي الصدق.

وأن الوصول إلى الهدف المنشود هو الاستمرار بالعمل وتهيئة كافة الظروف الموضوعية والصحيحة لإنجاح هذا العمل.

وعندما فعل سليم حاطوم فعلته في السويداء في يوم الثامن من أيلول عام 1966م، كان السيد الرئيس حافظ الأسد وحده في القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة وخلال ساعات قليلة استطاع القائد الأسد أن يحبط هذه المؤامرة الدنيئة وأن ينذر المتآمرين بإخلاء سبيل القيادة السياسية والاستسلام لسلطة الحزب لينالوا العقاب العادل.

وإلا فإنه سوف يدك كل مكان يوجدون فيه سواء بواسطة القوى الجوية أو بالوسائط الأرضية و فعلاً عندما عرف المتآمرين أن السيد الرئيس حافظ الأسد هو الذي يتولى القيادة في دمشق ولأنهم يعرفون أن يقول ويفعل ما يقول، وفروا هاربين إلى الأردن.

وأخلي سبيل القيادة السياسية آنذاك وعادت إلى دمشق، وألقى القبض على بعض المتآمرين وأودعوا السجن بعد أن لاذا بالفرار سليم حاطوم وبعض من أعوانه، ثم عادوا إلى سورية مرة أخرى خلال الحرب في عام 1967 م، متآمرين مع العدو فألقي القبض عليهم لينالوا جزاءهم العادل.

وبعد إحباط هذه المؤامرة الدنيئة أصبح السيد الرئيس حافظ الأسد وكان وزيراً للدفاع أصبح سيد الموقف ورجل القرار على الصعيدين المدني والعسكري حزبياً وسياسياً وفي نظر الجماهير.

إن حركة الثالث والعشرين من شباط حققت ما يلي:

1- حسمت الموقف من اليمين نهائياً، وأبعدته عن مواقع القيادة والمسؤولية في مسيرة الحزب والثورة، بعد أن أدانته وعرته وأظهرت تخلفه وعجزه عن مواكبة الحزب وتطلعات الجماهير.

2- أغنت مسيرة الحزب وزادتها وضوحاً وإشراقاً، وأسهمت في عملية تطوير المنطلقات والمقررات التي أقرها المؤتمر القومي السادس، وذلك من خلال المؤتمرات القومية والقطرية التي عقدت بعد الحركة ولاسيما المؤتمر القطري الثاني الاستثنائي والقطري الثالث. وحددت معالم الصراع في المرحلة الراهنة، وحددت أسلوب حزب التحرير الشعبية منطلقاً لتحرير الأرضي العربية ودحر الإمبريالية والصهيونية والرجعية.

3- بدأ الحزب مرحلة جديدة من النضال تستهدف بناء القاعدة الاقتصادية في القطر العربي السوري، والسير على طريق التحويل الاشتراكي، واللقاء مع القوى التقدمية والعربية والانفتاح على حركات التحرر في العالم، والتعاون معها لمقاومة الإمبريالية ومخططاتها، والعمل على كشف الرجعية العربية ومحاربة تواطؤها مع المستعمرين، وسيطرة الاحتكارات الأجنبية على وطننا وخلق مناخ جديد للعمل الوحدوي، ولئن تلا قيام هذه الحركة تحرك للرجعية والانتهازية، فتحالفت مع الفئات التي

لفظها الحزب من بين صفوفه معتمدة على بعض الجيوب المتفاهمة معها داخل الحزب انتهت إلى مؤامرة الثامن من أيلول عام 1966 التي سحقها الحزب وقضى من خلالها على الرصيد المتبقي للرجعيين واليساريين المزيف داخل مسيرة الثورة "فإن المؤتمر القومي التاسع الذي انعقد في أواخر أيلول عام 1966 استطاع من خلال مناقشة التقرير الحزبي وتقريراً عن مؤامرة أيلول وتقريراً سياسياً أن يخرج بنتائج مهمة ويقرر مقررات لها أثرها في توضيح معالم إستراتيجية المرحلة"[1].

لقد حلل المؤتمر الظروف الدولية والعربية التي رافقت نشوء الحزب ولاسيما التجزئة والتخلف والاستعمار، وتشتت الفكر القومي وبروز الوعي السياسي والقومي، وتعاظم دور البرجوازية. ثم تحدث عن نشوء الحزب وعن مهام الحزب الثوري ونظريته الثورية، وأزمة الحزب وأسبابها الفكرية والتنظيمية، وأسلوب العمل، وانتهى إلى مقررات أدان فيها اليمين الذي كان يعيش على حساب التناقضات داخل الحزب، وأكد على وحدة الحزب القومية فكراً وتنظيمياً، وحدد مهام القيادة الجديدة في القضاء على العوائق الاجتماعية المتخلفة والالتزام بتنفيذ إستراتيجية الحزب وحلل الأوضاع العربية وحدد سياسة الحزب العربية والدولية وعلاقاته بمختلف فصائل الثورة والأحزاب والقوى التقدمية والثورية والاشتراكية في العالم.

وقيّم حركة 23 شباط، وصادق على التقرير السياسي المقرر من المؤتمر القطري الثاني الاستثنائي وقد اتخذت الثورة اجراءات مهمة بعد المؤتمر لاستثمار النفط وطنياً، وإنجاز المشروعات الصناعية في القطر وفي مقدمتها سد الفرات. وخاضت معركة مع شركات النفط الاحتكارية للمحافظة على حقوق الشعب وصيانتها.

7. موقف بريطانيا من ثورتي البعث 1963، 1966:

في ظل تلك الأوضاع أصبحت بريطانيا تعطي الاعتبارات الاقتصادية الأولوية على الاعتبارات السياسية، ولم تعد معنية بالقيام بدور سياسي أساسي في المنطقة العربية من منطلق أن الأداة

---

(1) المؤتمر القومي التاسع – أيلول 1966 إصدار القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي.



الاقتصادية يمكن أن تكون وسيلة لتحقيق الأهداف السياسية، وبما أن ذلك كان منطلق الجماعة الأوروبية منذ إنشائها وبسبب أن الولايات المتحدة كانت قد بدأت تشعر بالقلق من تحركات الجنرال ديغول نحو أوروبا أكثر استقلالاً في سياساتها، أرادت واشنطن من بريطانيا أن تكون امتداداً لها في أوروبا، فقامت بريطانيا تحت ضغط من الولايات المتحدة بإعلان طلب ترشيحها للسوق الأوروبية [1] المشتركة في تموز عام 1961. [2]

لكن ديغول كان يعتقد أن بريطانيا الطالبة للدخول في الجماعة الأوروبية بدلاً من ان تأتي لدعم أوروبا التي تستلزم حدودها تجاه الولايات المتحدة، فإنها لم تكن تريد الدخول في الجماعة الأوروبية إلا كحصان طروادة للأمريكيين[3]. لذلك فقد أعلن في مؤتمر صحفي ودون مشاورة لشركائه الأوربيين أنه يعارض دخول بريطانيا إلى السوق المشتركة على الأقل في الظروف الحالية واكتفى فيما بعد بإعطاء تفسيرات اقتصادية لهذا الرفض قائلاً: ***" إن المسألة تكمن في معرفة ما إذا كانت بريطانيا العظمى تستطيع حالياً أن تضع نفسها مع القارة.... والعدول عن كل تفصيل تجاه الكومنولث***" [4].

---

(1) يعتقد بعض الباحثين أنه ليس من المستغرب أن يكون هناك معارضة كبيرة في بريطانيا – أكثر من أي بلد أخر للانضمام إلى السوق الأوربية المشتركة آنذاك، فعلى الرغم من أنها ليست المرة الأولى في التاريخ التي يحكم فيها المواطنون الانكليز من شعوب أخرى في أوربا: من روما أثناء حكم القياصرة ومن الروسكيلد أثناء حكم كنوت ومن الروين أثناء حكم ويليام القاهرة ومن البوليتزر أثناء حكم ريتشار قلب الأسد إلا أن القوة والمجد واللحظات العظيمة في التاريخ الانكليزي تتحقق دوماً عندما كانت انكلترا حرة في أوربا انظر في ذلك:

- Jasper Ridly: The History Of England, Future Macdonald And co, London, 1993, P.306.

(2) Peter Mangold: OP. Cit, P.5

(3) ج.ب. ديروزيل: التاريخ الدبلوماسي في القرن العشرين (الجزء الثاني)، ترجمة خضر خضر، دار المنصور، طرابلس، الطبعة الأولى، 1985، ص 350.

(4) ج.ب. ديروزيل، مصدر سابق ، ص 351.

في تموز عام 1964 أفضت الانتخابات البريطانية إلى وصول حزب العمال إلى السلطة بقيادة هارولد ويلسون[1] (Willson) .

وكان العماليون أكثر تحفظاً للتوحيد الأوروبي من المحافظين، لذلك فقد انصرفوا قليلاً عن أوروبا ليتوجهوا نحو الشرق الأوسط مجدداً، وقد تحركت العلاقات السورية – البريطانية الجامدة إلى الأمام قليلاً في عهد رئاسة ولسون للحكومة البريطانية، فتمت زيارة وزير الصناعة السوري هشام العاصي إلى لندن في 25 ايار عام 1965 حيث وقع عقداً مع مجموعة بريطانية لمد خط أنابيب للنفط من الجزيرة إلى طرطوس. ولكن أكرم الحوراني وأنصاره استنكروا تعاقد الحكومة السورية مع المجموعة البريطانية التي تمثل المصالح الإمبريالية، الأمر الذي جعل الصحف السورية تهاجم الحوراني وتنتقده بشدة مدافعه عن العقد مع الشركة الانكليزية كونه سيطور من القدرات الاقتصادية للبلاد.

إلا أن تحسن العلاقات المؤقت بين سورية وبريطانيا لم يكن مقدراً له الاستمرار. فبعد قيام حركة 23 شباط – السابقة الذكر ألغت حكومة يوسف الزعيم الاتفاقية مع المجموعة البريطانية كونها لا تتفق مع توجهات النظام الجديد في دمشق وقامت بالتعاقد مع شركة إيطالية بدلاً من المجموعة البريطانية.

في ربيع العام 1963 اتخذ مسار الأحداث في الشرق الأوسط منحى جديداً، قدر له أن يعيد رسم خارطة المنطقة وقواها وتحالفاتها بما ينسجم مع المد القومي الوحدوي الذي كان عبد الناصر والبعث مازالا ممسكين شعلته.

فقد قامت القوى الوحدوية في القوات المسلحة السورية – وفي مقدمتها البعث بقيادة العقيد زياد الحريري – في صبيحة الثامن من أذار عام 1963م باعتقال قائد الجيش اللواء عبد الكريم زهر

---

(1) اتهم ولسون – وعلى نطاق واسع – بأنه جاسوس للسوفييت وأن سلفه في رئاسة حزب العمال هو غيتشكيل اغتيل بالسم بأوامر من موسكو لإفساح المجال لعميلها ويلسون كي يترأس حزب العمال ثم يصل إلى رئاسة الوزراء.

انظر:أديب أبو ضاهر: أسرار المخابرات البريطانية، دار الكتاب العربي، ط1،1992،ص 45.

الدين وخلع ناظم القدسي من رئاسة الجمهورية، ومن ثم قامت الثورة بخطوة لا يمكن القول عنها إلا أنها كانت مصيرية – بكل ما تفي الكلمة من معنى – في تاريخ سورية [1].

حيث أعادت الثورة عدداً من الضباط البعثيين المسرحين وفي مقدمتهم حافظ الأسد"[2].تم تعيين الضابط الوحدوي لؤي الأتاسي رئيساً للجمهورية وشكلت حكومة برئاسة صلاح الدين البيطار كان نصفها من البعثيين ونصفها الأخر من القوميين الوحدويين، وبدأت التحضيرات لإعادة الوحدة مع مصر من خلال إجراء مفاوضات في القاهرة بالاشتراك مع وفد عراقي هدف إلى قيام اتحاد بين العراق وسورية ومصر ونتج عن هذه المفاوضات توقيع اتفاقية الوحدة الثلاثية في 17 نيسان عام 1963م. لكن عبد الناصر لم يكن ليغامر بمواصلة مشروع الوحدة مع سورية والعراق دون حل حزب البعث الذي أصبح له الكلمة العليا فيهما مما.

---

(1) محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان، حرب الثلاثين عام (الجزء الأول)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، الطبعة الأولى، 1988، ص، 685.

(2) **حافظ الأسد**: الابن الخامس لـ علي الأسد، ولد في بلدة القرداحة في محافظة اللاذقية بتاريخ 6 تشرين الأول 1930، نشأ وترعرع على افكار القومية العربية، شارك في العمل السياسي مبكراً من خلال ترؤسه مؤتمر الطلبة في سورية عام 1950 الذي اتخذ قرارات هامة على صعيد السياسة السورية والعربية. تطوع في الكلية الجوية في أواخر 1952 وتخرج في العام 1955 ملازماً طياراً من الكلية الجوية بعد أن نال المرتبة الأولى في الطيران العملي في كل سنة من سني الدراسة، انتسب للخدمة في أحد أسراب القتال الليلي في القاهرة أثناء الوحدة وتم إنهاء خدمته في الجيش بعد مشاركته في محاولة الانقلاب 1961 ونقل إلى وزارة الاقتصاد. اشترك في ثورة الثامن من أذار وشغل مناصب رئيسية في قيادتي حزب البعث العربي الاشتراكي (القطرية والقومية). رفع إلى رتبة لواء طيار وسمي قائداً للقوى الجوية والدفاع الجوي 1964، وكان له دوراً بارزاً في انجاح حركة 23 شباط التي ابعدت عن مسيرة الحزب الاتجاه اليميني، وسمي بعدها وزيراً للدفاع مع احتفاظه بقيادة القوى الجوية ليقوم في العام 1970 بحركته التصحيحية التي أصبح على أثرها رئيساً للوزراء ثم رئيساً للجمهورية العربية السورية.

بالمقابل لم يكن حزب البعث ليضحي بالمكانة العظيمة التي وصل إليها في سورية والعراق نتيجة نضالات أبنائه وتضحياتهم لذلك يمكن القول: إنّ حرباً خفية ومعلنة بدأت بين عبد الناصر والبعث مجدداً كان نتيجتها عدم وضع اتفاق الوحدة موضع التنفيذ.

لكن الأوضاع في سورية والعراق سرعان ما تغيرت ففي بغداد استطاع عبد السلام عارف الانفراد بالسلطة بعد أن أزاح حزب البعث العربي الاشتراكي على الرغم من الدور الكبير الذي لعبه في ثورة 8 شباط. كما حاول بعض الضباط في سورية بقيادة جاسم علوان في 18 تموز القيام بحركة ضد الثورة وعلى الرغم أنها انتهت بالفشل إلا أنها أزكت الصراع بين ضباط الثورة فتمت إزاحة الفريق لؤي الأتاسي من السلطة ونفي العقيد الحريري إلى أوروبا وتوالت عمليات السقوط، وتسلم أمين الحافظ البعثي القديم السلطة ولكنه لم يستطع الحفاظ عليها حين قام صلاح جديد بانقلاب في 23 شباط عام 1966، وتم اعتقال أمين الحافظ والبيطار وتعيين نور الدين الأتاسي رئيساً للجمهورية ويوسف زعين رئيساً للوزراء وصلاح جديد أميناً عاماً للحزب، وحافظ الأسد وزيراً للدفاع – مع احتفاظه بقيادة القوى الجوية – وتم استبعاد ميشيل عفلق من القيادة البعثية الجديدة وكان الحوراني قد استبعد قبل ذلك.

في غضون ذلك كانت بريطانيا قد خرجت في ستينيات القرن الماضي من معادلة القوى العظمى المؤثرة في الشرق الأوسط وأضحت مجرد واحدة من الدول الكبرى التابعة للمعسكر الغربي الرأسمالي المترأس أمريكياً، وأصبحت سياساتها الشرق أوسطية أقرب إلى أن تكون صدى لسياسات الولايات المتحدة بعد أن كانت صاحبة الكلمة الأولى في الشرق الأوسط.

فقد وجدت بريطانيا نفسها غير قادرة على استلام زمام المبادرة في أي من الأحداث التي تلت سقطتها المريعة في السويس، بل أكثر من ذلك لم يعد حتى باستطاعتها حماية مصالحها خصوصاً تلك التي تنافسها فيها الولايات المتحدة. لذلك كان لا بد لها من أن تبقى على صلة وثيقة بإحدى

قوى النظام العالمي حتى لو كان هذا الفاعل هو مستعمرة الماضي[1] التي جعلت منها بريطانيا شريطة الحاضر آنذاك وربما سيدة المستقبل فيما بعد.

فقد أخذت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا – كل على حدة- في تكييف وضعها بالنسبة للموقف العالمي الجديد وكان هذا التكييف يشمل بطبيعة الحال إعادة النظر في علاقاتهما المشتركة، فبدأت بريطانيا تبدو في نظر الأمريكيين تدريجياً كأقوى حليف لها في أوروبا حيث أن بريطانيا كانت أول من استطاع أن يستغني عن المساعدات الاقتصادية في ظل برنامج الانتعاش الأوروبي عام 1951م [2]، ولكن بريطانيا كانت كذلك دولة استعمارية وكان هذا أمراً سيئاً بزعم الأمريكيين على الرغم من أن هذه الحقيقة هي السبب في جانب كبير من قوتها، أما بريطانيا فقد كانت ترى في وقت واحد أن أمريكا حليفة ضرورية ودعامة اقتصادية من جهة وضامنة لها في الميادين الاقتصادي والسياسي من جهة أخرى[3].

8. العدوان الصهيوني في حزيران (1967) م. وموقف بريطانيا:

كانت التحرشات الاسرائيلية على الحدود السورية مستمرة طوال فترة الستينات، وفي 18 أيار 1967 م، طلب عبد الناصر من الأمين العام للأمم المتحدة سحب القبعات الزرق المرابطة على الحدود في الأراضي المصرية بعد أن أبلغه السوفييت أن هناك تحركات عسكرية اسرائيلية على الحدود مع سورية، وفي 22 أيار أعلن عبد الناصر – كرد على هذه التحركات الاسرائيلية – إغلاقه ميناء

---

(1) نالت الولايات المتحدة استقلالها من الاستعمار البريطاني عام 1776 لتكون بذلك أول مستعمرة في العالم تنال حريتها في العصور الحديثة.

(2) مشروع وزير الخارجية الأمريكي (مارشال) لانعاش أوربا المنهكة بعد الحرب العالمية الثانية من أجل الوقوف أمام المد الشيوعي.

(3) ل. م. دورهاوس، السياسة الخارجية البريطانية بعد الحرب العالمية الثانية، ترجمة حسين القباني، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1965، ص 1980199.

العقبة أمام السفن الاسرائيلية – التي كان القبعات الزرق يؤمنون استمرار مرورها في القناة – فحسب وإنما أمام السفن التي تنقل مواد إستراتيجية (النفط) إلى اسرائيل[1] أيضاً.

ويبدو أن اسرائيل العدوانية الطابع لم تكن لتضيع تلك الفرصة السانحة، فقامت في صبيحة 5 حزيران عام 1967م، بتوجيه ضربة إلى مصر وسورية والاردن والتقدم في الأراضي العربية واحتلال كل من سيناء وقطاع غزة والضفة الغربية والجولان السوري.

ولقد كان الهجوم من الكثافة والدقة بشكل اتهمت معه بعض الدول العربية – ومن ضمنها سورية – الولايات المتحدة وبريطانيا بالمشاركة في الغارات الجوية [2] حيث أذاعت وزارة الخارجية السورية بياناً بتاريخ 7 حزيران عام 1967م، قالت فيه: " بعد أن اثبتت الحوادث والأدلة اشتراك حكومة كل من الولايات المتحدة وبريطانيا اشتراكاً فعلياً في العمليات الحربية والجوية مساندة للعدو الاسرائيلي وتدعيماً لأهدافه...

فإن الجمهورية العربية السورية... تعتبر أن حكومة الولايات المتحدة والحكومة البريطانية قد قامتا بعمل عدواني فعلي ضد الأمة العربية كلها وضد امنها وسيادتها الإقليمية. وبناء على ذلك فقد اتخذت الجمهورية العربية السورية قرار بقطع العلاقات السياسية بينها وبين حكومة الولايات المتحدة الأمريكية مع التذكير أن العلاقات مقطوعة فعلا بينها وبين الحكومة البريطانية" [3]. ولكن بطبيعة الحال لم يكن لأحد أن يتأكد أين هي الحقيقة في ذلك.

---

(1) ج. ب. ديروزيل: مصدر سبق ذكره، ص 429

(2) هنري لورنس: الشرق العرب المعاصر والصراعات الدولية، ترجمة محمد مخلوف، دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث 1992، ص 227.

(3) الجماهير 7 حزيران 1967، عدد 671، ص11

استنفرت جميع القوى الكبرى في الأمم المتحدة للخروج من المأزق وأعلن الاتحاد السوفياتي وفرنسا [1] رفضه للعدوان الاسرائيلي السافر مقابل صمت بريطاني تام وانحياز امريكي لإسرائيل. واستمرت المناقشات للوصول إلى حل دون فائدة إلى أن خرجت الحكومة العمالية البريطانية عن صمتها في 27 تشرين الثاني عام 1967م، بتقديمها مشروع القرار 242 ذي التفسير الغامض[2] القاضي بمطالبة اسرائيل بالجلاء عن (أراضٍ محتلة) خلال النزاع الأخير[3].

كما قدمت بريطانيا مشروع قرار أخر لإرسال ممثل خاص للأمم المتحدة غوناريارينغ[4] إلى المنطقة لضمان التزام اسرائيل بتنفيذ القرار 242. وقد تمت الموافقة على المشروعين البريطانيين بالإجماع في مجلس الأمن ولكن اسرائيل – كما هي العادة – لم تلتزم بقرارات الشرعية الدولية على خلفية ادراكها أن بقاءها مرتبط بوضعها كدولة مارقة وفوق القانون.

وعلى الرغم من الاعتدال الذي وصف به مشروع القرار البريطاني إلا أن سورية – التي كانت تعاني حالة من الانقسام والتصلب في اتخاذ القرارات – رفضت القبول به. فقد فهمت حركة صلاح جديد من نجاحها في إسقاط القيادة اليمينية على أنه من الضروري الانتقال تلقائياً إلى الجانب الأخر في مداه الأقصى أي اليسارية المتطرفة.

---

(1) نعت ديغول اسرائيل والشعب الاسرائيلي بألفاظ قاسية، وألغى صفقة طائرات فرنسية مدفوعة الثمن لإسرائيل رداً على عدوانها، وكان هذا يعتبر خروجاً عن السياسة الفرنسية التقليدية حيث كانت فرنسا المزود الأهم لإسرائيل من السلاح والعتاد خلال الخمسة عشرة السنة السابقة لعدوان حزيران.

(2) peter, Mangold: OP. Cit, p. 163

(3) اتسم القرار 242 بغموض (مقصود أو غير مقصود) استغلته اسرائيل والولايات المتحدة، فقد كان ينص بالإنكليزية على الانسحاب من (أرض محتلة) وليس الأراضي المحتلة، من هنا لجأ الاسرائيليون والأمريكيون إلى التمسك بهذه الصيغة بادعائهم أن القرار يعني انسحاباً اسرائيلياً من بعض هذه الأراضي وليس جميعها وهذا ما رفضه الأطراف الأخرى.**الملحق رقم (12) يتضمن قرار مجلس الأمن 242**.

(4) كان يشغل منصب سفير السوريد في قبرص.

أخذت سورية تنطوي شيئاً فشيئاً على نفسها وتراجع نفوذها على المستوى الإقليمي والدولي حتى أنها امتنعت عن حضور مؤتمر رؤساء الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية في الخرطوم في 29 أب عام 1967م[1] مع أن هدف ذلك الاجتماع كان تحديد المساندة التي يمكن أن توفرها الدول العربية لدول المواجهة مع اسرائيل – سورية ومصر خاصة – وكان حجة الرفض السوري للمشاركة هو وجود دول رجعية في المؤتمر.

وقد أدى مثل هذا السلوك المتكرر إلى عدم استطاعة المسؤولين السوريين الالتقاء مع رموز الدول العربية التقدمية –كعبد الناصر وبومدين – وممثلي بعض الدول الغربية المعتدلة، وبالتالي إلى وجودها خارج دوائر النفوذ وعزلها على المستويين الإقليمي والدولي.

وبحلول نهاية عقد الستينات من القرن الماضي استفحل الخلاف بين التيارين المتنازعين داخل القيادة السورية الأول بقيادة صلاح جديد الذي أودى بسورية إلى التطرف والانكفاء، والثاني بقيادة حافظ الأسد المنادي بالتضامن العربي والانفتاح على العالم الخارجي[2] وكانت المواجهة حتمية بينهما....

بعد حركة الثالث والعشرين من شهر شباط فهمت القيادة الجديدة أن نجاحها في إسقاط القيادة اليمينية للحزب شكل ضرورة حتمية للانتقال تلقائياً إلى الجانب الأخر في مداه الأقصى وهو اليسارية المتطرفة.

ووجد الرئيس حافظ الأسد نفسه يقف وحيداً تجاه تصلب عقائدي أرعن وهو ما استوجب منه دخول مرحلة جديدة من الانتقال لتصويت جديد لمسيرة الثورة، ووضع بوصلتها في الاتجاه الصحيح.

إن القيادة الجديدة وقد أرادت ممارسة نهج نقيض للقيادة اليمينية السابقة تصرفت من خلال ردود الفعل والتطرف المشوب بكثير من المبالغة والبعد عن الواقعية في التعامل مع الخارجية السورية.

---

(1) سميت قمة الخرطوم قمة اللاءات الثلاثة: لا للاعتراف بإسرائيل لا للتفاوض لا لعقد السلام.

(2) لوسيانبيترلان،حافظ الأسد،مسيرة مناضل،ترجمة الياس بديوي، دار طلاس دمشق،ط1992،2،ص 119

فبالغت في يساريتها التي أوصلتها إلى الصراع الطبقي لم يكن له ما يسوغه سوى ضيق الأفق العدائي والانتقامي أكثر مما كان ايديولوجية تتطلبها مرحلة التغيير نحو الاشتراكية. فبدا الأمر وكأن النظام من خلال ممارسة نهج شديد التعقب يريد إخراج سورية من دائرتها العربية إلى ساحة أخرى غير محددة المعالم، غامضة الأهداف، تضعها وتضع مصيرها ومستقبلها كله في مهب الريح.

ورغم شعور تلك القيادة الواضح بالعزلة، حيث نسجت حول سورية ستاراً كثيفاً من التقوقع بحجة رفض التعايش مع الرجعية العربية أو الناصرية التوسعية.

ورغم وضوح النتائج المدمرة لسياسة التطرف غير المجدية، فإن القيادة نسبت لنفسها الكمال والعصمة عن الخطأ فكان أن وقعت في هاوية التجزئة والأوهام.

واختراع البطولات الزائفة والمزاودة، ومحاولة نقل تجارب نضالات الشعوب الأخرى دون الأخذ بعين الاعتبار الخصائص المحلية لشعبنا، فأخذت بعض التجارب مثل التجربة الفيتنامية والكوبيه دون أن تكون صالحة بالضرورة لنا في القطر ووصل النقل العشوائي إلى حد قيام بعض أركان النظام ومن أكثر متطرفيه إلى الشوارع والساحات تمهيداً لخوض ما أسموه حرب التحرير الشعبية.

غير أن الوقائع كانت تسير في اتجاه أخر، والتعثر في سلوك أي من الاتجاهين في النضال ومجابهة العدو قاد إلى حرب حزيران عام 1967م، ومنها إلى نتائجها المدمرة.

كان الرئيس حافظ الأسد قد استشف ببصيرته النافذة ومن موقعه المطل كوزير للدفاع، أفاق النتيجة المؤكدة للوضع العسكري السوري في ظل تخبط القيادة الحربية السياسية في خيار الصدام مع اسرائيل، والتوجه لدى هذه القيادة نحو رفض خوض حرب تقليدية كما كانت تسميتها بالقوى العسكرية النظامية، واتجاهها نحو اعتماد أسلوب حرب التحرير الشعبية على الطريقة الفيتنامية أو الكوبية كبديل ثوري، مفترضة أن نجاحات حرب التحرير في هذين البلدين يجب أن تؤدي بالضرورة إلى نجاحات مماثلة في مجابهة العدو الصهيوني.

كان الوضع كما يرى الرئيس حافظ الأسد وقد كان في موقع المطلع على حقائق الأمور، كان كارثياً إلى حد بعيد في ظل غياب توازن عسكري حقيقي، ليس بين سورية واسرائيل وحسب بل بين العرب ككل من جهة واسرائيل من جهة أخرى مع الأردن التام باستحالة تعبئة العرب جميعاً في حرب شاملة ضد العدو إضافة إلى حساسية توازنات القوى الدولية ومؤتمرات الرجعية العربية، وهشاشة البنية الداخلية في سورية نفسها وحراجة الوضع الاقتصادي في مصر وضعف كفاءة القيادة العسكرية المصرية التي كان يقف في قمة هرمها عبد الحكيم عامر الذي كان يفتقد بحق لأية كفاءة عسكرية حقيقية، وكان قد أوصل القوات المسلحة المصرية إلى حالة من العجز والترهل، وفقدان الانضباط بحيث أصبحت عاجزةً كلياً عن الدخول في حرب حديثة والانتصار فيها.

"سأل ايغلاند عامر أمام عبد الناصر عن الخبرة التي يمتلكها في قيادة المعارك والدورات التي اتبعها. فأجابه أنه تعلم قيادة المعارك وهو صغير أثناء اللعب مع أولاد الحته وأنه بحاجة إلى بعض الخبرة بالحرب ضد اليهود"[(1)].

عن هذا الواقع يقول الكاتب الفرنسي بيترلان في كتابه حافظ الأسد مسيرة مناضل:

" لقد جاءت محنة حرب الأيام الستة في نظر حافظ الأسد لتضاف إلى الثغرات على الصعيد الداخلي وكانت لا تزال تضعف البلاد على الرغم من التغيرات التي أعقبت حركة 23 شباط عام 1966م".[(2)]

وفي الحقيقة فإن الجيش العقائدي القوي الذي أراده حزب البعث والرئيس حافظ الأسد بالذات، لم يكن عشية الحرب قد استكمل بنيته السياسية والتنظيمية والعملياتية، وكان صراع القوى داخل هذا الجيش قد أضعف كثيراً من فاعليته، وجاءت الهزيمة المفجعة في الأيام القليلة التي استمرت فيها الحرب المشؤومة لتكشف الغطاء عن الجميع. ومما ساعد في التعجيل بانهيار الجبهة السورية رغم

(1) ويلبر كرين ايفلاند جبال من رمال، دار المروج، لندن، 1985، ص 67.

(2) لوسيانبيترولان، حافظ الأسد – مسيرة مناضل، ص، 120

البطولات الفردية التي خاضتها عدة عناصر في مواقع متعددة انهيار أشبه بالكارثة على الجبهة المصرية التي دُمر معظم سلاحها الجوي في غضون الساعات القليلة التي أعقبت بداية الحرب، نتيجة ضربة جوية اسرائيلية حققت سيطرة جوية كاملة وأدت لتدمير شبه كامل للقوات المصرية.

"اشتد الخلاف بين الأسد وبين زملائه ذلك الخلاف الذي كان قد بدأ عام 1967 م،وازداد حدة في العام الذي تلاه، وكان لب هذا الخلاف هو النزاع حول الأولويات، ففي حين كان اهتمام الأسد مركزاً على الصراع مع اسرائيل، كان جديد والأطباء الثلاثة يصفون الثورة الداخلية في المقام الأول أي أن النزاع كان باختصار بين أهداف الأسد (القومية) وبين أهداف هؤلاء (الاشتراكية) كان نظره متجهاً إلى الخارج نحو الجولان الضائع أما أنظارهم فكانت متجهة إلى الداخل"[(1)].

لقد كان باتريك سيل على حق في ما قاله، حول موضوع نزاع السيد الرئيس حافظ الأسد مع جماعة جديد، وأن الرئيس حافظ الأسد كان همه الأول هو كيفية تحرير الجولان والأراضي العربية المحتلة، ولو كانت لديه تطلعات أخرى كالاستيلاء على السلطة مثلاً لاستطاع بفعل القوى العسكرية التي بين يديه أن يحسم الأمر متى أراد، إلا أن قدره التاريخي كان قد رسم له طريقاً أخر، وهو البحث بجدية عن السبل الكفيلة باسترجاع ما اغتصب من الأراضي العربية. ومن الإنصاف والموضوعية التاريخية التأكيد هنا على أن الرئيس حافظ الأسد لا يتحمل أية مسؤولية إستراتيجية عن المنحى الذي اتجهت إليه الحرب والنتيجة التي ألت إليها، فقرار الحرب هو قرار سياسي سينفذ بوسائط عسكرية، نجح النظام القائم بإضعافها إلى حد خطير والرئيس حافظ الأسد في واقع الهيكلية السلطوية آنذاك لم يكن يملك سلطة القرار السياسي النافذ وقد وجد نفسه في خضم التوتر الذي وصل ذروته في معارك الطيران مع اسرائيل، والمبارزة الإعلامية المحمومة بين كل من دمشق والقاهرة وتل أبيب وتحريض الرجعية العربية التي قادتها عمان آنذاك لتأجيج الجو المحموم ودفعه نحو الهاوية، أملاً في إسقاط نظامي الحكم في سورية ومصر، مدفوعاً إلى السير في مواكبة الأحداث

(1) باتريك سيل، الصراع على الشرق الأوسط. ص 239.

المتلاحقة السريعة التواتر، مدركاً أن بالقرار السياسي بدفع الأمور إلى نهايتها التي أوصلت إلى الحرب كان قراراً خاطئاً ومرتجلاً، وغير مستكمل عناصر نجاحه الموضوعية، غير أن واجبه كان يحتم عليه خوض المعركة وقد أصبحت خياراً وحيداً إلى نهايتها، وبالوسائط والقوى الموجودة معهما كان شأنها ومهما كانت النتائج التي ستسفر عنها.

وتجمع كافة الدراسات التي صدرت عن الدوائر الغربية، على أن اسرائيل ساقت العرب وعبد الناصر على وجه التحديد إلى خوض الحرب التي كانت قد حددت نتائجها سلفاً، ويقول الكاتب البريطاني انتوني ناتنغ:

" لا إنه بعد أن أوقع عبد الناصر نفسه في الشرك الأخير، بإغلاق خليج العقبة، فإن الإسرائيليين لم يكونوا ينوون السماح له بالإفلات، إذا أن إغلاق الخليج دفع الرأي العام العالمي إلى تأييدهم بصورة ساحقة، وكان أي إجراء عسكري يقومون به سوف يجد تأييداً في العرب على أنه دفاع مشروع عن النفس. وأخذ صقور اسرائيل يفرضون سيطرتهم المتزايدة على الحكومة، وكانت المسألة تتمثل بالنسبة إليهم في مدى السرعة التي سيقوم بها الجيش بتنفيذ الخطط الرامية إلى سحق عبد الناصر، تلك الخطط التي ظلوا يعملون من أجلها طوال السنوات العشر الماضية" [1] .

وعندما اتجه ليفي أشكول رئيس وزراء اسرائيل آنذاك إلى القبول بنداءات عاجلة من الحكومتين الأمريكية والسوفيتية لضبط النفس هدد الصقور بوقوع انقلاب عسكري أو على الأقل استقالة جماعية لهيئة أركان الحرب الاسرائيلية"[2].

وقد اعترف اسحاق رابين رئيس أركان الجيش الاسرائيلي عام 1967م، في تصريح نشرته صحيفة لوموند الفرنسية في شباط عام 1968م، بأنه لم يعتقد أن عبد الناصر كان يريد الحرب الفرقتان

(1) انتوني ناتنغ– ناصر، ص 455

(2) المصدر السابق، ص 456

اللتان أرسلهما إلى سيناء يوم 14 ايار لم تكونا كافيتين لشن حرب على اسرائيل، وأن عبد الناصر كان يعرف ذلك واسرائيل كانت تعرفه أيضاً.

وذكر مكسيم رودنسون:

"أن هدف عبد الناصر من الإجراءات التي اتخذها في الفترة التي سبقت الحرب كان إرغام اسرائيل على التفاوض حول جميع المشكلات الناجمة عن حرب عام 1948 وتقديم تنازلات بعيدة المدى فيما يتعلق باللاجئين والتعديلات الإقليمية"[1]،كما كان لدى اسرائيل إغراء إضافي تمثل في اعتقادها بأن الملك حسين لاعتبارات محلية وعربية يشارك في الحرب إلى جانب السوريين والمصريين، رغم حالة العداء الذي يكنه لهما، وهو ما يهيئ لها ذريعة كافية للاستيلاء على الضفة الغربية التي تعتبرها جزءاً أساسياً من أراضيها[2]، وهكذا دخل العرب الحرب نتيجة دفع اسرائيل المتواصل وهم في حالة مزرية من الفوضى والتفكك، وحتى القيادة العربية الموحدة التي كان يفترض بها أن تملك إستراتيجية عسكرية واضحة تجاه حالة الحرب المتوقعة، كانت مجرد اسم فضفاض لواقع غير موجود فضلاً عن أن الاسرائيليين ضمنوا من خلال تأكيدات سوفيتية وأمريكية وكما صرح قادة اسرائيل مراراً فيما بعد، بأن عبد الناصر والعرب الأخرين لن يكونوا البادئين بتوجيه الضربة الأولى، ومع توفر هذه الضمانات والإغراءات وجهت اسرائيل ضربتها الكبرى صبيحة يوم الخامس من حزيران عام 1967م، إلى مصر وسوريا والأردن في أوقات متعاقبة دون أن تلقي بالمقابل ردود فعل عربية أو عالمية تذكر، باستثناء بطولات فردية سجلها المقاتلون العرب قدر لها أن تظل مجهولة تحت ظلال الهزيمة الكبرى، كانت حرب حزيران ونتائجها المأساوية أشبه بالزلزال الذي دمر كل شيء، غير أن الإرادة العربية التي خرجت من بين الأنقاض، صممت على البقاء ومتابعة النضال.

---

(1) انظر كتاب مكسيم رودنسون اسرائيل والعرب، ص 65.

(2) يطلقون عليها اسم توراتياً يهودا والسامرة في اذاعاتهم على لسان الرسميين في اسرائيل.

ففي القاهرة أعلن جمال عبد الناصر بصوت أثار هلع الملايين من المصريين والعرب الأخرين تخليه عن الحكم، وتحمله نتيجة الهزيمة، غير أن جماهير مصر وقد أدركت بحسها الذي لا يخطئ أن عبد الناصر هو طريقها الوحيد وصخرتها الصلبة التي يمكنهم التعلق بها وسط العاصفة الهوجاء، خرجت تلك الجماهير ليلة 9و10 حزيران 1967م، إلى الشوارع تهدر بصوت كالرعد باسم عبد الناصر، طالبة البقاء والاستمرار في قيادة الأمة العربية.

وفي دمشق رغم الحزن الصامت الأسود الذي طوق العيون والحناجر، فقد دفعت الهزيمة الجميع إلى الحركة، والدعوة إلى الصمود، وصارت الساحة السياسية مطالبة بالتغيير، معلقة الآمال على دور يجب أن يقوم به الرئيس حافظ الأسد في هذا المجال.

بالنسبة للرئيس حافظ الأسد، فقد عمقت نتائج الحرب القاسية نظرته إلى الأحداث، فالقرار السياسي يجب أن يعطى في إطار عوامل نجاحه الكاملة، بعد قراءة متأنية للظروف الإقليمية والدولية، ودراسة شاملة للثوابت والمتغيرات في موازين القوى والتحالفات والصراعات وأفاقها من الناحيتين التكتيكية والإستراتيجية، وكذلك وضع الجبهة الداخلية واستعدادها لخوض الصراع، ومتانة الوضع الاقتصادي، والوضع العسكري في مجالات التدريب والتسليح والإمداد والطاقة، واحتمالات النصر والهزيمة والنسب الكامنة لكن منهما، وقدر للسيد الرئيس حافظ الأسد أن يضع جميع هذه الاعتبارات عندما اتخذ قراره السياسي والاستراتيجي بعد ستة أعوام من نكسة حزيران بشن حرب تشرين التحريرية عام 1973م.

9. تطور الوضع السياسي الداخلي في بريطانيا:

أ. سياسة بريطانيا المؤيدة لإسرائيل وأثرها في العلاقات العربية البريطانية سيما مع سورية حتى عام 1970: كانت تطورات الصراع العربي الاسرائيلي – على مر السنين – حصيلة تفاعل جدلي مستمر بين ثلاثة قوى رئيسية هي القوى العربية والقوى الصهيونية والقوى الدولية.

وبطبيعة الحال كان تأثير القوى العربية في بدايات الصراع ضئيلاً للغاية، في حين تبدو أحداث ومراحل تطور هذا الصراع منذ بدايات القرن العشرين وحتى منتصفه – على الأقل – من صياغة طرفين فقط الصهيوني والدولي. بل وأكثر من ذلك يمكن القول أن تاريخ هذا الصراع حتى مرحلةٍ متأخرةٍ من القرن الماضي هو حصيلة للتحالفات والمخططات المشتركة بين هذين الطرفين المتطابقين في الكثير من المشاريع والأهداف بمعزلٍ عن الطرف العربي.

وكان التحالف الصهيوني والاستعماري خلال العقود الأولى من القرن الماضي يشكل قوة فاعلة رئيسية على الصعيد المالي والسياسي والعسكري وحتى الثقافي[1] وقد أرادت الصهيونية تضمين غاياتها في أهداف الاستعمار ليكون الاستعمار مطيةً لتنفيذ مخططاتها وبلوغ أهدافها، لقد نمت جذور الصراع العربي – الاسرائيلي فعلياً في أحضان الاستعمار البريطاني فبريطانيا كانت الدولة المنتدبة على فلسطين وراعية الآمال الصهيونية فيها، وهي التي ساندت الصهيونية في قمع الانتفاضة

(1) يمكن القول أن المناهج التعليمية المعتمدة في المدارس البريطانية تنشئ في عقول الأجيال فكرة مشوهة وغير واضحة عن الصراع العربي الاسرائيلي فمناهج التاريخ في المملكة المتحدة تظهر هجرة اليهود إلى فلسطين كما لو كانوا هم أصحاب الحق في الأرض. كما أنها تظهر حرب 1948 وكأنها عبارة عن غزو من جيوش كل من سورية ومصر والعراق والأردن ولبنان لدولة صغيرة هي اسرائيل، فهي تسميها دولة حتى قبل إعلانها دولة في ذلك الوقت وتظهرها صاحبة الحق في أرض فلسطين التي تحاول الدول العربية المجاورة لها اغتصاب حقها في الوجود. ولا شك أن النقطة الخطيرة التي تحاول هذه المناهج تسويقها وتربية الأجيال عليها هي للتخريب وبطبيعة الحال فإن الفكرة المضيئة الوحيدة التي يمكن القول عنها أنها معتدلة في هذه المناهج التعليمية البريطانية هي إشارتها إلى أن السلام في المنطقة لا يمكن أن يستقر إلا في ظل اعتراف العرب باسرائيل وعودة جميع الأراضي التي احتلتها بعد حرب 1967 وقيام دولة فلسطينية تقوم الدول العظمى بضمان وجودها.

انظر في ذلك:

محمد حسين اللقاني: الصراع العربي – الاسرائيلي في مناهج التاريخ بالمملكة المتحدة مؤسسة الخليج العربي، القاهرة ، د.ت.

الفلسطينية الأولى في عام 1920 م [1]، ثم ثورة البراق في عام 1929 م، ثم انتفاضة 1933م، والتي أحسى زعماؤها أن النضال ضد المؤتمرات الصهيونية لا يمكن أن يكون بمنأى عن النضال ضد البريطانيين، لأنه لا يمكن وقف الهجرة اليهودية أو ضرب المؤسسات الصهيونية دون إزاحة الانتداب الحامي لها. لذلك جاءت ثورة عز الدين القسام في العام 1935م، كترجمة للعمل الثوري المنظم ضد الانتداب البريطاني، ثم الثورة الكبرى في عام 1936م، التي امتدت حتى عام 1939م، وجعلت البريطانيين يشعرون بفداحة الخطر، فبدؤوا يقدمون العروض والمقترحات لإرضاء العرب وكان معظمها ينصب على تقسيم فلسطين بين العرب واليهود. ثم عقدت بريطانيا مؤتمر المائدة المستديرة في لندن عام 1939م، وأعقبه كتاب ماكدنوالد الأبيض ولكن شيئاً لم يتغير ومقابل تواصلٍ ثوري على أشده مع سورية – التي أصبحت مركزاً خلفياً للثورات الفلسطينية وقدمت عدداً من المناضلين الذين أسهموا في قيادة هذه الثورات – حاول بعض قادة زعماء دول عربية مجاورة أخرى تقع تحت هيمنة البريطانيين –كنوري السعيد في العراق – التوسط لوقف هذه الانتفاضات الفلسطينية من خلال ضمانهم وعوداً زائفة من البريطانيين.

لقد ظهرت بوادر الحرب العالمية الثانية لتلهي البريطانيين عن البلاد وتمنح الفرصة للعصابات الصهيونية بالاستيلاء على مناطق حساسة في فلسطين وزادة وتيرة العمليات الإرهابية الصهيونية ضد الفلسطينيين وضد القوات البريطانية من أجل إرغامها على التخلي عن الانتداب بعد أن شعرت بأنها تستطيع امتلاك زمام الأمور دون مساندتها، وهكذا نما الجنين الاسرائيلي في رحم الاستعمار البريطاني الذي أدرك متأخراً عدم شرعيته فحاول إجهاضه عدة مرات منذ عام

---

(1) تشير بعض المصادر إلى ان الصدامات الأولى بين العرب والصهاينة حدثت في العام 1886 الذي بدأت فيه الحملات الأولى لاستيطان اليهود في أرض فلسطين، وقد حاول الفلاحون العرب المطرودون من أراضيهم العودة إليها وهاجموا أول مستعمرتين يهوديتين في فلسطين (الخضيرة ، بتاح نكفا) وتكرر هذا الهجوم في العام 1892.انظر في ذلك:عبد الوهاب كيالي: تاريخ فلسطين الحديث، بيروت، 1970، ص 49.

1939م، إلا أنه لم يستطع منع ولادته في عام 1948م، كياناً مشوهاً غريباً عن محيطه. وليبدأ مع ذلك الفصل الأول من الصراع العربي – الاسرائيلي.

لقد بدأت الرؤية البريطانية لحل الصراع العربي – الاسرائيلي حتى قبل أن يتبلور هذا الصراع بشكل كامل وواضح، حين أصدرت بريطانيا الكتاب الأبيض في أواخر الثلاثينات من القرن الماضي كتعبير عن إحساس بعض المسؤولين البريطانيين بالخطيئة الكبرى التي ارتكبتها بريطانيا العظمى في حق الشعب الفلسطيني. حيث أشار الكتاب الأبيض إلى أن من واجب بريطانيا إقامة دولة للفلسطينيين على شكل استقلال ذاتي: " إن تشكيل دولةٍ مستقلةٍ في فلسطين والتخلي التام عن الانتداب فيها يتطلبان نشوء علاقات ما بين العرب واليهود من شأنها أن تجعل حكم البلاد صالحاً وفي حيز الإمكان [1]، واقترحت بريطانيا هذا الكتاب قيام حكومة مستقلة ترتبط مع المملكة المتحدة بمعاهدة تضمن للدولتين (اسرائيل وفلسطين) متطلباتهما التجارية والحربية في المستقبل ضماناً مرضياً، ثم أشار الكتاب إلى أن بريطانيا ستنفذ المشروع المقترح في الكتاب الأبيض "رضي العرب أو اليهود أم لم يرضوا"[2]، لقد أثار هذا الكتاب عداء الصهاينة لبريطانيا، وأضحى البريطانيون بعدة عرضةً للعمليات الإرهابية من قبل العصابات الصهيونية، ولم يستطع البريطانيون تنفيذ ما جاء في كتابهم الأبيض، وشعروا أن زمام الأمور قد افلتت من أيديهم لصالح العصابات الصهيونية وبد أن نتائج ما فعلوه في فلسطين يعود وبالاً عليهم، فأرادوا الخروج من هذا المأزق بأقل الخسائر مع الايحاء بأنهم لم يتركوا الأمر دون حل وكان ذلك من خلال نقل المسألة إلى الأمم المتحدة و،إنهاء انتدابهم على فلسطين في عام 1947م، الأمر الذي أعطى الصهاينة الفرصة السانحة لإعلان دولتهم اسرائيل، بعد خروجها المذل من فلسطين عادت بريطانيا تطرح رؤيتها لحلّ الصراع بين العرب والصهاينة من خلال تصويتها في مجلس الأمن على تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية فلسطينية ويهودية اسرائيلية

(1) قيادة اتحاد شبيبة الثورة: دراسات في أفاق الصراع العربي – الاسرائيلي، سلسلة الاعداد، قيادة اتحاد شبيبة الثورة، دمشق، ص 152.

(2) المصدر السابق، ص 155.

شعوراً منها أن ذلك قد يقدم تسويةً موضوعيةً للتوتر المتصاعد في فلسطين هذا الخط المعتدل إلى حد ما الذي بدأت بريطانيا باتباعه في التعامل مع الصراع العربي الاسرائيلي منذ العام 1939م، يبدو أن بريطانيا لم تستطع الإستمراريه مع تزايد التحالف الإستراتيجي باطراد مع الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، وتقديم اسرائيل نفسها كحارس أمين لمصالح دول الغرب الكبرى الدينية[1] والدنيوية في المنطقة، فلم تعد بريطانيا مهتمة بالوقوف في منتصف المسافة بين الجانبين العربي والاسرائيلي، بل بدأت ومنذ بداية الخمسينيات تبدو وكأنها تريد إكمال ما بدأته مع الصهاينة على الرغم من وراثة الولايات المتحدة لمكانتها في رعاية هذا الكيان، لذلك فقد ارتضت دوراً مكملاً بدأ مع إصدارها مع الولايات المتحدة وفرنسا البيان الثلاثي لعام 1951 م، الذي تعهدت فيه الدول الثلاث الحفاظ على توازنٍ في التسلح بين الدول العربية واسرائيل، وكان ذلك لا يعني – في حقيقة الأمر – سوى ضمان تفوق اسرائيل العسكري على الدولة العربية مجتمعة.

استمرت بريطانيا تحاول ضمن شعار تقديم الحلول للصراع العربي – الاسرائيلي بمحاولات شرسة – مع الولايات المتحدة – لربط البلدان العربية بعجلة الأحلاف الاستعمارية كحلف بغداد وغيرها، حتى جاء العدوان الثلاثي البريطاني – الفرنسي – الاسرائيلي في عام 1956م ليزيح هذا الستار المزيف ويكشف الإستراتيجية البريطانية الداعمة الإسرائيلي والتي تضمن – حسب الرؤى الاستعمارية – مصالح الدول العظمى في المنطقة، وعبر هذا العدوان الفاضح عن عدم الالتزام التي تدعيه بريطانيا لحل المشكلة الكبرى التي افتعلتها هي أصلاً في منطقة الشرق الأوسط.

---

(1) إن الميل المسيحي القوي للاعتقاد بأن مجيء المسيح المنتظر مرهون بعودة الدولة اليهودية والذي يتكامل مع صورة العهد الألفي والسعيد في ذهنية الأمريكي المسيحي والأوربي المسيحي المؤمنة بأن لله هدفين في خلق الأرض والبشر الأول يتعلق بالأرض وشعبها وأهدافها الأرضية وهي (اليهودية) والثاني مرتبط بالسماء وأهلها وأهدافها السماوية وهي (المسيحية).ابراهيم يحيى الشهابي، نقاط على حروف الصراع العربي،الصهيوني،دار الأدهم للترجمة والنشر، دمشق، 1986، ص، 52.

لقد أبعد هذا العدوان السافر على الأمة العربية بريطانيا عن مسرح الأحداث بشكل كامل، فلم يعد أي عربي يستطيع تصور دورٍ حقيقي لبريطانيا في الحل الصراع العربي – الاسرائيلي وإنما أصبح ينظر إليها على أنها الدولة الاستعمارية الامبرياليه ذات الدور المساند للصهيونية.

ظلت بريطانيا على هذا النهج المحابي لإسرائيل والنابع من التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة راعي الدولة العبرية الضامنة للمصالح الامبريالية في المنطقة. وقد ظهر هذا النهج في عدوان حزيران عام 1967م، حيث أشارت العديد من الدلائل على تورطٍ كلٍ من بريطانيا والولايات المتحدة في دورٍ مساندٍ لإسرائيل[1].

ولكن بريطانيا لها في معاداة العرب بشكل صحيح وتعلمت من دروسه التي تلقتها إبان عدوان 1956 م، وشعرت بأن لا مصلحة لها في معاداة العرب بشكل صريح وفاضح قد يجعل مصالحها في المنطقة –النفطية منها خصوصاً – في وضع لا تحسد عليه، لذلك فقد فضلت التحرك في إطارٍ يسمح لها الظهور بمظهر الدولة المعتدلة تجاه الحدث، فقامت الحكومة البريطانية بصياغة القرار المبهم 242 في مجلس الأمن الذي نص على ضرورة انسحاب اسرائيل من أراضٍ محتلة، وتمت الموافقة عليه بالإجماع.

لقد كان التحرك البريطاني مباركاً به من قبل الولايات المتحدة، حيث إنها كانت ترى إمكانية فرصة لحل الصراع الدائر في الشرق الأوسط في ظل هذا الانتصار الكبير لإسرائيل في حرب الأيام الستة، لذلك فقد ساندت بريطانيا في اقتراحها للقرار 242 إن لم تكن قد شاركت في إعداده أصلاً، لأنها اعتقدت أنها في ذلك تقدم سلاماً سهلاً لإسرائيل قائماً على تنازلات مفترضةٍ للعرب في ظل عدم توازن القوى الذي فرضته نكسة حزيران.

---

(1) هنري لورنس، الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية، ترجمة محمد مخلوف، دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، 1992، ص227.

أصبح القرار 242 الذي صاغته بريطانيا بمثابة الكتاب المقدس للعملية السلمية فيما بعد، حيث اعتمدته جميع الأطراف المشاركة في هذه العملية أو الراعية لها كأساس للبناء عليه في جميع المقترحات والمبادرات الأوروبية منها والأمريكية والدولية بشكل عام.

ولكن بريطانيا توقفت عن هذا الحدّ ولم تبادر بأي تحرك عن شأنه وضع هذا القرار موضع التنفيذ بل تركت الأمر برمته للولايات المتحدة كما هي العادة [1].

---

(1) يرى بعضهم أنه على الرغم من أن بريطانيا أصبحت بعد اقتراحها القرار 242 مقربة من معظم أطراف الصراع العربي الاسرائيلي وبدأت تسهم في صناعة المواقف الأوروبية منه، ودفعت أحياناً الولايات المتحدة لمواقف أكثر فاعلية تجاهه، إلا أنها لم تكن – قط – لاعباً أساسياً في عملية السلام. انظر في ذلك:

David owen: time to Declare, pen guin, harmondsworth, 1992, p. 261.




الخاتمة

الخاتمة

إن الموقع الطبيعي لسورية حتّم عليها تحمّل أبرز أحداث المشرق العربي، و لهذا فإن الأحداث السياسية التي شهدتها سورية ما بين 1946 – 1970 م . أكدت لكاتبها و لقارئها ولا سيما خلال المراحل الأولى من السعي الحثيث و الجاد لاستلام السلطة، غير أن هذا السعي و إن تحقق فإن صاحبه غدا مشاركاً في صنع أحداث و صياغة قرارات، قد تنعكس عليه إذا تخلى عن مهامه الوطنية وانصرف للبروز كشخصية رئيسية وعلى حساب مهمته الرئيسية .

لم يكن بمقدور الذين انبروا لحمل المهمة السياسية التأخر عن دفع ما لديهم من إمكانات لأنهم كانوا قد تعلموا أن سورية موئل عالمي يتطلع إليه قادة العالم بغية امتلاكهم لها ولو كفكرة سياسية أو لعقلية قيادية ميزتها الرئيسية تحررها من قيودها، و البروز على ساحتها سيدة في الفكر، أميرة في القرار، شجاعة في التصدي، صادقة في التعامل حيال وطنها الأم .

لقد أدرك قادة سورية بعد ما حصلت انقلابات متعددة الأهداف و متنوعة الغايات أن القصد الأخير من الخمسينيات يفرض عليهم البحث عن شريك بغية توحيد الصف لمواجهة الخطر الصهيوني، و اذا كان سياسيو مرحلة الخمسينيات قد نجحو في الوصول إلى إقامة وحدة مع مصر الشقيقة، فالفضل في هذا يعود إلى بعض ضباط الجيش و بعض البعثيين الذين وافقوا على حل الحزب تضحيةً لوحدة يتطلع العرب إليها منذ القديم .

شكلت الوحدة السورية المصرية عام 1958م، حدثاً سياسياً أبى التاريخ الحديث و المعاصر إلا الانحناء لضخامة نتائجها و شجاعة صانعيها، و بتغافل حراس الوحدة و بتآمر الرجعية، و بغدر أعداء الوحدة، انقصمت الوحدة، وتبادلت الأطراف التهم، و تحمل المواطن في القطرين نتائج جشع البعض و فظاظتهم، و اقتضى الأمر ممن نجحوا في قتل الحلم إقامة تعاون سياسي و تعامل رسمي مع دول الجوار و دول العالم كدولة عليها مسؤولية إعداد الأجيال و إقامة جيش للدفاع عن الوطن المهدد يوماً بيوم من عدوٍ خطير.

برهن عدوان الخامس من حزيران وبشكل قاطع على أن اسلوب الخداع في تعاملهم مع قضيتهم ليس هو الاسلوب الأمثل بل ليس اسلوباً صحيحاً على الاطلاق .

ولو واجه العرب السياسات الصهيونية بموقف واحد و ثابت لما حلت بهم الهزيمة التي هي بالأساس لم تكن هزيمة عسكرية محضة بقدر ما كانت هزيمة أوضاع عربية و هزيمة بنية غير صحيحة لحركة التحرر القومية العربية.

و إذا كان اليسار العربي قد أفرط في طرح المصطلحات فإن اليمين العربي الذي قاد حركة الانفصال تجاوز الواقع بكثير، مما دفع العسكريين للتدخل لكبح جماح تطرفه خشية أن تتكاثر الهموم على الوطن و المواطن، و تحقق الحلم بوصول البعثيين إلى دفة الحكم معاهدين الوطن والمواطن على مبادئ طرحها الحزب و قبلها الوطن و المواطن لانسجامها مع تطلعاته و أ مانيه و تحقق هذا بوصول الفريق حافظ الأسد إلى السلطة .

و ختاماً :

إن العقبات الكبيرة التي واجهت سورية إثر تسارع المتغيرات الدولية، في وجه دورها الاقليمي، و توجهاتها و سياستها الخارجية عموماً كانت نتيجة متغيرات مهمة في بنية النظام الدولي ،و توجهات السياسة الدولية، في عصر هيمنة القطبية الوحيدة و تراجع دور الانساق والنظم الفرعية، كالنظام الاقليمي العربي، وتراجع دور المنظمات والمؤسسات الدولية، التي طالما استندت عليها دول العالم الثالث في تدعيم مراكزها، ومنظمة عدم الانحياز والامم المتحدة واليونيسكو و سواها لمصلحة هيمنة المنظومة الاستراتيجية الموازية والداعمة لنهج و سياسات القوى العظمى الوحيدة في العالم كصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية و على ذلك فإن الدراسة بمتنها ومن خلال هيكليتها تكمن أهميتها في أنها أول دراسة شاملة والشمول هنا في أنها تناولت السياسة السورية من جميع أبعادها و جوانبها، و بمعطياتها، و بتغيراتها و تحولاتها، و ما الذي يمكن استخلاصه كخلاصات، و نتائج، و توصيات، من تحليل السياسة السورية .

فالسياسة السورية ساحة خصبة ومميزة للدراسة و التحليل و البحث، نظراً لتميز عملياتها و أدواتها ومخرجاتها على الرغم من تواضع مدخلاتها الداعمة، ومحدودية قدراتها النسبية بوصفها دولة صغيرة أو شبه متوسطة، وعلى الرغم من ذلك جرت دراسة تفاعلاتها العربية و الاقليمية و الدولية .

المصادر والمراجع



1. المصادر والمراجع العربية :

(1) 1958م رسالة دكتوراة، بإشراف د. خيرية قاسمية، كلية الآداب، جامعة دمشق، 1994.

(2) أبو منصور، فضل الله، أعاصير دمشق، (دمشق 1950)

(3) أحمد طربين، تاريخ المشرق العربي المعاصر ، ط3، دمشق ، جامعة دمشق ، 2005م.

(4) أحمد غميض، سورية من الوحدة الى التصحيح، شهادات ونظرات، دار التوحيدي، حمص 2000م.

(5) أحمد يوسف، تجربة الجمهورية العربية المتحدة، مجلة المستقبل العربي، بيروت، تشرين الثاني ، 1982، العدد 117.

(6) أمين سعيد، الجمهورية العربية المتحدة، سلسلة كتب تاريخ العرب الحديث، القاهرة، العدد 1، 1959م.

(7) أسعد داغر ، مذكراتي على هامش القضية العربية ، دار القاهرة للطباعة ، القاهر ، د.ت .

(8) بدر الدين السباعي، المرحلة الإنتقالية في سورية، 1958 . 1961م ، دار إبن خلدون، بيروت 1975م.

(9) بشار الجعفري، السياسة الخارجية السورية،1946 -1982، دار طلاس، الطبعه الأولى1987.

(109) جورج جبور، سورية 1918-1968، دار الأبجدية ، دمشق، ط1.

(11) حسن الحكيم، الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية في العهدين العربي الفيصليوالانتداي الفرنسي 1915- 1946.

(12) حسن الحكيم، خبراتي في الحكم، سجل حافل بالوثائق التاريخية والتعليقات السياسية في مختلف القضايا الدولية والشؤون العربية والأحداث السورية، متعهد توزيع الكتاب في الأردن والأقطار المجاورة، إدارة مجلة الشريعة (عمان)،ط1، د.م، 1398هـ. 1978

(13) حسن باشا الفقير تحسين، الإنتداب الفرنسي الغاشم على سورية ، د.م، 2004م.

(14) حسين الحكيم، لعنة الانقلابات من 1946 إلى 1966، مطبعة الداودي، دمشق 1999م.

(15) حسين فوزي النجار، الشرق العربي بين حربين ، القاهره، د.ت.

(16) حنا خباز، فرنسا وسوري، خطيئات الموظفين الفرنسيين، مطبعة المقتطف والمقطم

(17) خالد العظم، مذكرات خالد العظم، الجزء الثاني، دار النهار، بيروت، 1973.

(18) خالد بكداش،الشعب السوري يطلب الاستقلال و الحرية وحكم ديمقراطياً صحيحاً، دمشق،1945.

(19) خيرية قاسمية، الحكومة العربية في دمشق بين 1918 – 1920، مجلة الدراسات التاريخية

(20) د.أحمد عزت عبد الكريم وآخرون، دراسات تاريخية في النهضة العربية الحديثة

(21) د.صالح زهر الدين: أسرار من التاريخ الدبلوماسية السوداء. تقديم: السفير الدكتور، حليم أبو عز الدين، الطبعة الأولى، تشرين الثاني 1985.

(22) د. صلاح العقاد، المشرق العربي المعاصر، القاهرة، 1979.

(23) ذوقان قرقوط ، المشرق العربي في مواجهة الإستعمار ، قراءة في تاريخ سوريا المعاصر ، طبع ونشر الهيئة المصرية للكتاب ، مصر ، 1977م.

(24) رياض الصمد، تطور الأحداث الدولية في القرن العشرين. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ط1، بيروت، 1419 هـ 1999م.

(25) رياض الصمد، تطور الأحداث الدولية في القرن العشرين .

(26) زاهيه قدورة،تاريخ العرب الحديث، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت،1985م.

(27) سامي عصاصة،اسرار الانفصال. مصر..وسورية، دار الشعب، القاهرة، 1989م .

(28) صالح زهر الدين، أسرار من التاريخ الدبلوماسية السوداء – تقديم السفير الدكتور: حليم أبو عز الدين دار الكتاب بيروت، ط1، تشرين الثاني 1985.

(29) صلاح العقاد ، المشرق العربي المعاصر، مكتبة الأنجلو مصريه، القاهره، 1970.

(30) صلاح الدين المنجد، سورية مصر بين الوحدة والانفصال، وثائق ونصوص، ط2 بيروت، 1962م .

(31) صلاح نصر، عبد الناصر وتجربة الوحدة.

(32) عادل عبد السلام، جغرافيا سوريا الإقليمية ، القسم الأول ، مطبعة الروضة، دمشق 1990م .

(33) عبد الفتاح الراشد، العرب والجماعهالأوربيه في عالم متغير ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجيه ، أبو ظبي ،1998.

(34) عبد الكريم زهر الدين، مذكراتي عن فترة الانفصال في سورية مابين 28 أيلول و 8 آذار 1963م ، ط1، بيروت، 1968م .

(35) عفلق، في السياسة العربية، منشورات مكتب البعث، دمشق، 1948.

(36) علي محافظة، العلاقات الأردنية البريطانية1921-1957، دار النهار، بيروت، د .ت

(37) علي محافظة، موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية 1919-1945م بيروت، مركز دراسات الوحدة،1985م.

(38) غازي دحمان، الدور الإقليمي السوري، راهنة ومستقبلة وخياراته، الحياة، لندن، 2005

(39) غالب العياشي ، تاريخ سوريا السياسي من الإنتداب إلى الانقلاب 1918 ـ 1954م ـ وهو الإيضاحات السياسية وأسرار الانتداب الفرنسي، مطابع أشقر إخوان، بيروت ، 1970

(40) فاديا سراج الدين: الغرب والوحدة السورية – المصرية، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة.

(41) مجموعة مؤلفين، الأهداف القومية والدولية لجامعة الدول العربية و المطبعة الهاشمية دمشق ، بدون تاريخ .

(42) محمد أنيس و د. رجب حراز:الشرق العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، القاهره 1967

(43) محمد حبيب صالح، دراسات في تاريخ القضية الفلسطينية، جامعة دمشق، 1997.

(44) محمد حسنين هيكل، عبد الناصر والعالم، دار النهار للنشر، بيروت، 1972.

(45) محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان، حرب الثلاثين عام (الجزء الأول)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ط1، 1988.

(46) محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان : قصة الأيام والسنين من العام 1967 بالوثائق المصرية والأجنبية.

(47) مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، الجزء العاشر .

(48) مصطفى بلواني ، التحولات السياسية في سوريا بين تحقيق الإستقلال وقيام الوحدة، 1946م.

(49) موسى كاظم التونسي،وثائق التدخل الأجنبي في الوطن العربي، ج1، دار البعث، دمشق 1972 م.

(50) ناصر – وثائق انتوني نامنغ، لندن، 1978.

(51) نجاح محمد ، الحركة القومية العربية في سوريه من خلال تنظيماتها السياسيه (48-63) الجزء الأول ط1-1987 .

(52) نجاح محمد،المتغيرات الدولية وسوريا،منشورات اتحاد الكتاب العرب،ط1، 1995م

(53) نجيب، الأرمنازي، سوريه من الإحتلال حتى الجلاء، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط2،

(54) وجيه كوثراني، الاتجاهات الاجتماعية السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي،1860–1920.

(55) وجيه كوثراني ، التاريخ الاجتماعي في الوطن العربي . بلاد الشام السكان والاقتصاد والسياسة الفرنسية مطلع القرن العشرين ، قراءة في الوثائق معهد الإنماء العربي ، ط1، 1880 م

(56) وليد المعلم، سورية 1916-1946، الطريق إلى الحرية، دار طلاس، الطبعة الأولى 1988.

(57) وليد المعلم، سورية 1918-1961، التحدي والمواجهة، ط3، نيقوسيا، 1985م.

(58) يوسف الحكيم، سورية والانتداب الفرنسي، دار النهار للنشر، بيروت، 1983.

(59) ابراهيم يحيى الشهابي: نقاط على حروف الصراع العربي – الصهيوني – دار الأدهم للترجمة والنشر، دمشق، 1986.القاهره، ج 2 ، 1929.

2 . الصحف والمجلات:

(1) محاضر جلسات المجلس النيابي، عام 1947، الجلسة - 2 أيلول و 29 أيلول.

(2) الأيام عدد 2 و 11 تشرين الثاني 1959م.

(3) التايمز ، لندن ، 26أب ،1949.

(4) الجماهير 7 حزيران 1967، عدد 671

(5) الجندي، البعث، ص 91-95، منيف الرزاز، التجربة المرة،

(6) العرض اليومي للصحافة السورية ، 15أب 1949.

(7) العرض اليومي للصحافة السورية ، 18 تشرين الثاني ، 1949 .

(8) العرض اليومي للصحافة السورية ، البلاغ ، رقم1، 15أب ،1949.

(9) الفور كارلتون، الإنقلاب العسكري السوري ، مجلة الشرق الأوسط ، المجلد الرابع ، العدد الأول كانون الثاني،1950،

(10) القبس الناطقة بلسان الحزب الوطني سوريه، عدد 1951/8/21،4414،وعدد 4448 1951/10/14

(11) النصر ، دمشق ، 22 حزيران ،1949

(12) الوثائق المتعلقة بمراحل تشكل الجمهورية العربية المتحدة موجودة بكاملها في: Oorient, Paris, no, 5, 1958, p, 181-200.

(13) جريدة النصر، دمشق28 ايلول 1949.

(14) راجع أحمد عبد الكريم، أضواء على تجربة الوحدة، ص 132. هيكل ما الذي جرى.

(15) راجع الجمهورية العربية المتحدة، الجريدة الرسمية، عدد /1/ تاريخ 3/13/ 1956.

(16) راجع النص في مصلحة الاستعلامات ، القاهرة، 1960.

(17) راجع صحيفة الوحدة، دمشق عدد 6 تشرين الثاني 1959م.

(18) راجع نص الخطاب في صحيفة الأهرام، 17 تشرين الأول 1961.

(19) راجع نص الخطاب في صحيفة الرأي العام، دمشق، عدد 28 شباط 1958.

(20) راجع نص مرسوم تعيينه في 1960/1/14م في صحيفة الوحدة، عدد 1960/1/15م.

(21) راجع نصوص هذه البيانات في كتاب، مطيع السمان، وطن وعسكر.

(22) صحيفة الحياة، بيروت، عدد4 نسمات 1962.

(23) صحيفة الحياة، بيروت، عدد 3 نيسان 1962.

(24) صحيفة الوحدة، دمشق، عدد 4 أيار 1960.

(25) مجموعة من المؤلفين،17 أب،1943-1947، أربع سنوات من العهد الوطني دمشق 1947.

(26) محاضر المجلس النيابي ، 1950، جلسة 4تموز

(27) مذكرات خالد العظم (الجزء الثالث)، الدار المتحدة للنشر، بيروت.

(28) مذكرات عبد الكريم زهر الدين – مذكراتي من فترة الانفصال في سورية. بيروت. 1968

(29) مذكرات محمود رياض (الجزء الثاني)، الأمن القومي العربي.... بين الإنجاز والفشل، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1986.

(30) مذكرات هاشم الأتاسي ، الإنقلابات وأسرارها ، الدار المتحدة للنشر ، بيروت.

(31) مركز الدراسات العسكريه : مؤامرات على الشعوب العربية، المخابرات البريطانية ، مركز الدراسات العسكرية، دمشق، 2000.

(32) من كلمة ألقاها الرئيس حافظ الأسد في الذكرى العاشرة لثورة 8 اذار بتاريخ 1973/3/8.

(33) من كلمة ألقاها الرئيس حافظ الأسد في الذكرى الثامنة لثورة 8 اذار بتاريخ 1971/8/3.

(34) نص المرسوم في صحيفة الأهرام، القاهرة، عدد 22 تشرين الأول 1959.

(35) نصوح بابيل ، صحافه وسياسه ، سورية في القرن العشرين ، رياض الريس للكتب والنشر

(36) نضال البعث، دار الطليعة، بيروت 1963، ج1، ص52.

(37) نيويورك تايمز ، 22 تشرين الأول ، 1949 .

3. المصادر والمراجع الأجنبية :

(1) باتريك سيل، الأسد الصراع على الشرق الأوسط ، ترجمة المؤسسة العامة للدراسات والنشر والتوزيع، ط3، لندن ، 1988م.

(2) باتريك سيل، الصراع على سورية، دراسة للسياسات العربية بعد الحرب 1945 . 1958م ، ترجمة سمير عبدة ومحمد فلاحة ، ط7 ، دمشق ، دار طلاس ، 1983م.

(3) بيتر مانغولد، تدخل الدول العظمى في الشرق الأوسط، ترجمة أديب شيش، دار طلاس، دمشق، ط2 ، 1994.

(4) بيير بوداغوفا، الصراع في سورية لتدعيم الإستقلال الوطني، 1945 . 1966م، ترجمة ، ماجد علاء الدين وأنيس المتني، ط2، دار المعرفة، مطبعة الصباح، دمشق، 1987.

(5) ج.ب. ديروزيل: التاريخ الدبلوماسي في القرن العشرين (الجزء الثاني)، ترجمة خضر خضر، دار المنصور، طرابلس، الطبعة الأولى، 1985.

(6) دافيد فرومكين، سلام ما بعده سلام، ولادة الشرق الأوسط 1914 – 1922م، ترجمة أسعد كامل الياس رياض الريس للكتب والنشر، لندن، الطبعة الأولى، 1992م.

(7) ف .فاخروشوف، السياسة الاستعمارية بعد الحرب العالمية الثانية، الترجمة العربية، دار التقدم، موسكو د.ت.

(8) ل. م. دورهاوس، السياسة الخارجية البريطانية بعد الحرب العالمية الثانية، ترجمة حسين القباني، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1965.

(9) لوسيانبيترولان، حافظ الأسد – مسيرة مناضل.

(10) م.ف– سيتون وليمز، بريطانيا والدول العربية، عرض العلاقات الانكليزية العربية 1920 – 1948م ترجمة وتعليق أحمد عبد الرحيم مصطفى، مكتبة الانجلو المصرية، بلا تاريخ

(11) مالكو لم ياب، نشوء الشرق الأدنى الحديث، 1792 – 1923م، ترجمة خالد جبيلي، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط1، 1998م.

(12) نور الدين حاطوم، التاريخ الدبلوماسي، دار الفكر الحديث، لبنان ، 1966.

(13) نوغانوفا أولغا، العلاقات الدولية في الشرق الأوسط وفي الشرق الأدنى، دار الفارابي بيروت ، 1980.

(14) هنري لورنس: الشرق العرب المعاصر والصراعات الدولية، ترجمة محمد مخلوف، دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث 1992.

(15) ويلبر كرين ايفلاند، جبال من رمال، دار المروج، لندن، 1985.

(16) يفغيني ماكسيمو فيتش بريماكوف: تشريح نزاع الشرق الأوسط، تقريب سعيد أحمد، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1979.

(17) Denver, monograph series in world affairs , mono, no . 1,1964 - 1955.

(18) Edouardsabllier,deroural al Atlantique,le.bondrusseenAfrique fayard,pares,1963.

(19) Orient. No13, 1960. Document.

(20) Rabinovich, Syria under the ba'th . CF.S. Jargy, le seclind'un , parti, orient no 11-1959.

(21) Report, Country profile, vital statistics, fmerging Syria 2003 , the oxford business group London, 2003.
(22) s.jargy , Guerre.
(23) Copeland, M.the game of nations, London,1969.
(24) G- Torrey. The Military In Middle – East.P. 66 – Cf . E Ve'eri. Army Officers.
(25) Jargy, la syrie, province de la republiquearabeunie, dans orient NB- 1958.
(26) Kenneth O. Morgan: The oxford history of Britain, oxford university press, London.
(27) lreneErrera – Hoechsteter ,le conffitisraeloarabe , presses universsitaires de France (coll. Document Actualites) , paris ,1974 .
(28) M. colombe, la mission dumarechalegyptien.
(29) M.colombe, " Ianovellapolitiqye de IaRepubiquelArsoe",
(30) M.colombe,orientarbe et non_engaement,T.L.
(31) Peter man gold , op,cit.
(32) RO Din son, ISRAEL ET LE rafusarabe , sueil, paris .1968 .
(33) simonjargy , Guerre Et paix En Palestine, geneve .1968.
(34) Peter Man old , success and failure in British foreign policy :, evaluating the record 1900-2000 , Antony Rowe ltd, London , 2001.

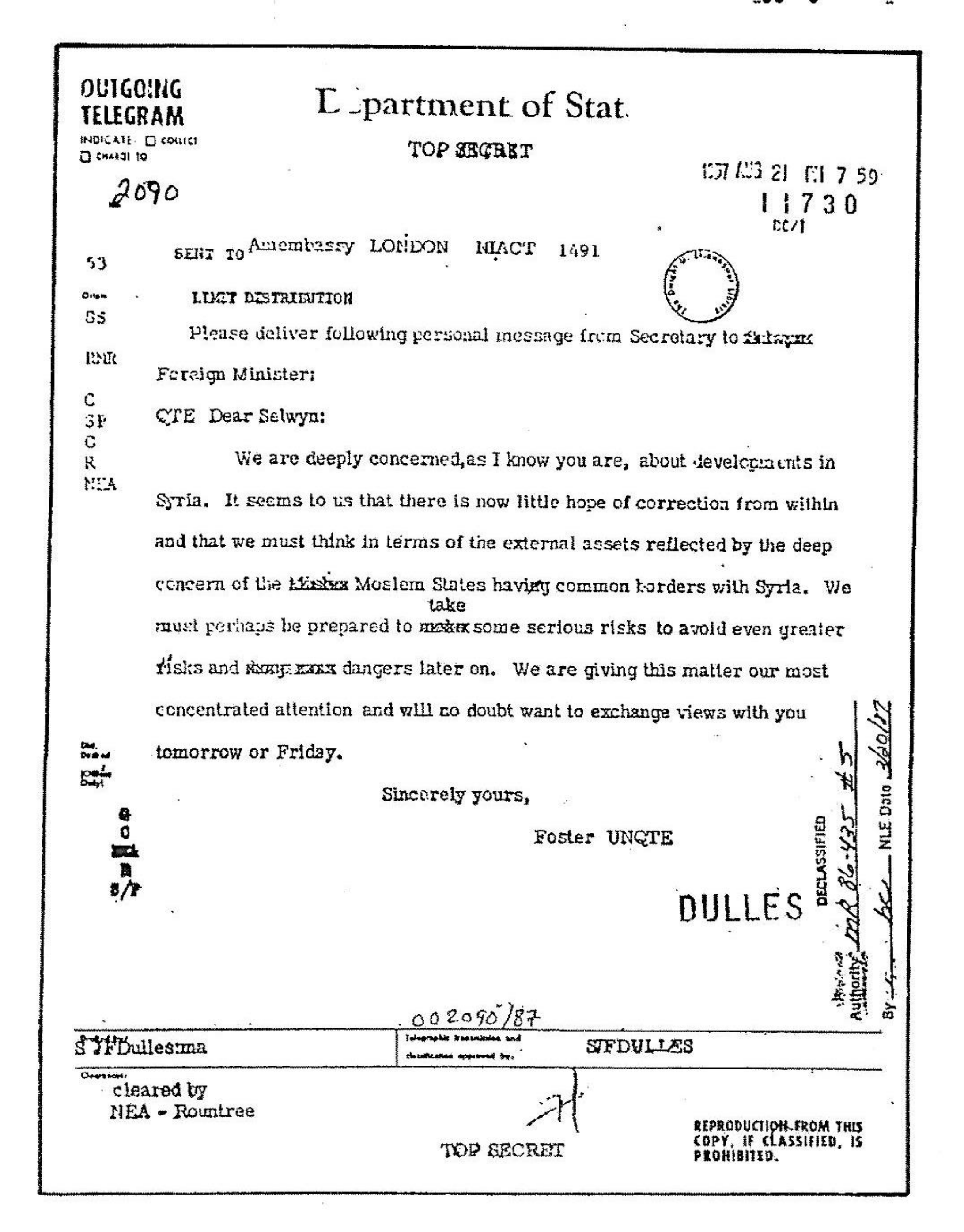
مواقع الإنترنت :

(1) www.googel.com.
(2) www.Fco.gov.UK/ home/contries And Regions / middle East peace process/htm.
(3) www.mktabt alAsd.com.
(4) www.dar almarfh.com.
(5) www.tarik alasoor.kom


الملاحق

الوثيقة رقم (1)

صورة وثيقة تتضمن خطابا من «جون فوستر دالاس» إلى «سلوين لويد» وهي البداية الحقيقية لعملية حصار سوريا.



OUTGOING TELEGRAM

INDICATE: ☐ COLLECT ☐ CHARGE TO

2090

Department of State

TOP SECRET

1957 AUG 21 PM 7 59

11730

SENT TO Amembassy LONDON NIACT 1491

LIMIT DISTRIBUTION

Please deliver following personal message from Secretary to Foreign Minister:

QTE Dear Selwyn:

We are deeply concerned, as I know you are, about developments in Syria. It seems to us that there is now little hope of correction from within and that we must think in terms of the external assets reflected by the deep concern of the Moslem States having common borders with Syria. We must perhaps be prepared to take some serious risks to avoid even greater risks and dangers later on. We are giving this matter our most concentrated attention and will no doubt want to exchange views with you tomorrow or Friday.

Sincerely yours,

Foster UNQTE

DULLES

DECLASSIFIED NLE D310 3/20/87

002090/87

S JFDulles:ma

SJFDULLES

cleared by NEA - Rountree

TOP SECRET

REPRODUCTION FROM THIS COPY, IF CLASSIFIED, IS PROHIBITED.

وزارة الخارجية

سرى جدا

برقية صادرة

المرسل إليه: السفارة الأمريكية فى لندن

التوزيع محدود

أرجو إبلاغ الرسالة الشخصية التالية من وزير الخارجية (الأمريكية) إلى وزير الخارجية (البريطانية)..

«عزيزى سلوين:

إننا نشعر بقلق شديد للأحداث الجارية فى سوريا، وأعرف أنها تسبب لك القلق أيضا. ويبدو لنا أنه ليس هناك أمل فى التصحيح من الداخل، وعلينا أن نفكر فى الإمكانات الخارجية التى تتمثل فى القلق الشديد الذى تشعر به الدول الإسلامية التى لها حدود مشتركة مع سوريا. وقد يلزم أن نكون مستعدين لتحمل قدر من المخاطرة الجدية تجنبا لمخاطر وأخطار أكبر فيما بعد. ونحن نولى هذا الأمر أشد الاهتمام، وسنكون فى حاجة - بغير شك - إلى تبادل الرأى معكم غدا، أو يوم الجمعة.

«المخلص

فوستر»

الوثيقة رقم (2)

يناقش قرار القوتلي بنقل السلطة إلى ناصر ويناقش ضغط مندريس على الوفد العراقي وأن العراق لا يستطيع أن يتصرف بأي شيء لأن العرب جميعاً يفضلون موقف الوحدة .

وان المخاوف تتعلق بأن العرب سوف يشكلون وحدات أخرى ، لأن هذه الوحدة بين مصر وسورية ستجذبهم لإقامة أشكال أخرى من الوحدة وأن الوضع سيكون حينذاك أن هناك دولة واحدة في المنطقة ستكون ضد التسلط السوفييتي وهي إسرائيل .

وان الوضع في سورية سيكون هاماً حيث أن جميع رؤساء الوزراء العرب سيزورون سوريا وإننا يجب أن لا نفاجأ بأن نسمع إعلان الفرح بهذه الوحدة في برلماناتهم .

Registry No.

~~Top Secret.~~
Secret.
~~Confidential.~~
~~Restricted.~~
~~Open.~~

Draft.

SECRET

EGYPTIAN-SYRIAN UNION VY10316/115

Record of specially restricted meeting of the Baghdad Pact Council on the afternoon of January 29.

The meeting began with the news of President Kuwatly's decision to transfer his powers to Nasser. Most of the earlier part of the meeting was devoted to strong pressure by Mr. Menderes on the Iraqi Delegation, ~~to take some steps in the matter.~~ Mr. Menderes's line was that since the union could now be considered to exist it was necessary to decide on some action. The Iraqis were maintaining that nothing could be done because the Arabs were in favour of Arab unity. If this was so the situation was even more dangerous than it appeared, because this new form of union would attract other Arab States. If the Iraqis could do nothing to prevent these developments, the other States in the area must take steps to defend themselves. If it were impossible for any action to be taken until the French stopped doing this and the Israelis stopped doing that, then the position was hopeless. There was only one country in the area which seemed decided to defend itself against Soviet aggression, and that was Israel. If the Iraqis thought that their union was more important than resisting Soviet Imperialism, then other countries would have to revise their policy. Turkey was in danger of being encircled, and some action must be taken.

2. Mr. Menderes received some support from Mr. Ardalan, who said that what was happening was the result of Arab appeasement policy. Last Summer, when ~~When~~ the other Western countries were trying to call attention to the dangerous situation in Syria, Arab Prime Ministers were visiting Damascus and giving official support to what was happening there. He was not at all sure that tomorrow we might not be hearing statements in Arab Parliaments expressing joy at this union.

فادية سراج الدين : الغرب والوحدة العربية ، ص ٨٤ .

تعليق نوري السعيد على أنه لا يحق للقوتلي في إعطاء السلطة لناصر .

يعبر عن المخاوف من أن أي انسان في الشارع العربي أصبح يؤيد الوحدة.

السيد دالاس يعلق .... أعاد تعليقه الذي قدمه في مجلس أو اجتماع الأمم المتحدة حول التسلط غير المباشر للاتحاد السوفييتي في المنطقة .

3. The Secretary of State said he wished to recall what had been said yesterday by Mr. Dulles and himself, namely that an Arab initiative was necessary, but that if one came we should support it. An immediate reaction was not for the Great Powers, who would be accused of imperialism. What was needed was a coordinated Arab reaction, leading to a new pattern of Arab association, another grouping of Arab States. If there were a move in this direction we would support it. But this was only one part of what was required. Statements alone would not be enough; action was required, and for the present he could see no prospect of action.

4. In the earlier part of the discussion Nuri was inclined to leave the reaction to other members of his Delegation, and most of the talking was done by Fadhil Al-Jamali, who ~~took the line~~ that the Arab world was terrorised by Nasser and weakened by Western mistakes in their attitude towards the Arabs, that the man in the street favoured Arab union and that action was up to the Great Powers. Nuri himself, when he did intervene, was inclined to take the line that the situation was not really so bad. President Kuwatly had no right to hand over his powers into Nasser. He could easily have acquired the right to hand over these powers by calling Parliament, and the fact that he had not done so suggested that something ~~extreme~~ odd was happening and that President Kuwatly was really seeking a way of resigning. So perhaps the news was not so bad after all. But if it was as bad as some people thought it, then of course there was the duty to act. He would have to consult his Government.

5. Mr. Dulles repeated that an Arab initiative was required. He recalled his speech in the U.N. Assembly about Soviet indirect aggression and said that the action he had then proposed had then been rejected by the Arab States. If, however, they now favoured his proposals he ~~would~~ was prepared to revive them. He

الوثيقة رقم (3)

أيزنهاور (مشروع)

في أول بيان أمريكي صدر منذ العدوان الثلاثي على مصر (ر : حرب 1956) وجه الرئيس الأمريكي أيزنهاور يوم 1957/1/5 رسالة إلى الكونغرس بعنوان : « ضمان الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط ودعم السلام العالمي » أعلن فيها مقترحات محددة عرفت باسم مشروع أيزنهاور . وتضمن البيان إشارات قليلة إلى الأفكار والمخاوف والمشاعر التي انتظمت الوطن العربي إثر العدوان الثلاثي : « منذ وقت قريب نشبت حرب تورطت فيها دولة غربية تمارس نفوذاً كبيراً في المنطقة . لقد قوّى الهجوم الإسرائيلي الكبير نسبياً الفروق الأساسية بين إسرائيل وجيرانها العرب ، واستغلت الشيوعية الدولية كل هذا العجز .. وهذا المشروع لن يحل جميع مشكلات الشرق الأوسط .. هنالك مشكلة فلسطين ، وعلاقات إسرائيل بالدول العربية ، ومستقبل اللاجئين العرب ، وهنالك مشكلة مستقبل قناة السويس .. وقد تضاعف خطر هذه المشكلات بسبب تهديد الشيوعية الدولية الذي ينبغي إبعاده » .

وبما أن العدوان الثلاثي على مصر كان قد نقض البيان الثلاثي لعام 1950 القاضي بالمحافظة على الوضع الراهن في الشرق الأوسط فقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تطويق مضاعفات إنحسار النفوذ البريطاني والفرنسي من المنطقة العربية مدّعية مواجهة إحتمالات غزو سوفييتي ، فأعلنت منفردة تحملها مسؤولية المحافظة على الوضع الراهن ، وأذاعت مشروع أيزنهاور الذي قصد منه أساساً أن يعالج ما يسميه « احتمالات الغزو الشيوعي المباشر وغير المباشر » . وعلى الرغم من أن أيزنهاور وصف أحداث العدوان الثلاثي بأنها « حرب » و« هجوم إسرائيلي كبير نسبياً فقد رأى أنها ليست بذات بال إذا قيست بما أسماه بخطر الهجوم الشيوعي الدولي .

والمشروع الأمريكي يهدف إلى ملء « الفراغ » الذي تركه الغرب في الشرق الأوسط على صعيدين : اقتصادي بمساعدة أية دولة شرق أوسطية على تنمية أحوالها

الاقتصادية ، وعسكري بإتخاذ تدابير عسكرية تشمل استعمال القوات الأمريكية المسلحة «لضمان وحماية » الكيانات الإقليمية والإستقلال السياسي للدول التي تطلب هذا العون في سبيل «مواجهة أي عدوان مسلح مكشوف من قبل أية دولة تسيطر عليها الشيوعية الدولية » .

في 1957/3/9 صادق الكونغرس الأمريكي على مشروع أيزنهاور ، وجرى تصنيف دول الشرق الأوسط بحسب موقفها من المشروع إلى موالية للغرب وغير موالية له .

وفي 23 آذار أعلنت واشنطن أنها ستنضم إلى اللجنة العسكرية لحلف بغداد ، وأرسل أيزنهاور مبعوثه جيمس ريتشارد إلى الشرق الأوسط فاستطاع أن يكتسب لصالح المشروع بعض الحكومات العربية ودول المنطقة ، فأعلنت ليبيا وتونس والمغرب وباكستان وإيران وتركيا موافقتها على المشروع، وقبل العراق به على أن تكون المساعدة غير مشروطة ، وهاجمته سورية ، ورفضته مصر . وكان لبنان في عهد رئاسة كميل شمعون الدولة العربية الوحيدة التي التمست المساعدة العسكرية في إطار مشروع أيزنهاور عندما تفاقمت الإضطرابات فيها .

أما (إسرائيل) فقد أعلنت يوم 1957/5/21 تأييدها للمشروع ، ورحبت بالعون الأمريكي وبوجوب بذل كل جهد لتحقيق السلام الدائم في الشرق الأوسط وفي العالم . ولهذه الغاية تتعاون مع الولايات المتحدة والحكومات الصديقة ، وتعبّر عن تقديرها للحكومة والشعب الأمريكي لإهتمامها بتقديم حكومة (إسرائيل) وبذل المساعدة لها . ونوهت الحكومة الأمريكية في اليوم نفسه بالبيان الإسرائيلي المساند لمقترحات أيزنهاور ، وأعلنت أنها تشارك في المبادىء والأهداف التي وردت في البيان المذكور وتؤيدها . وبذلك أدمجت الإدارة الأمريكية (إسرائيل) صراحة بأهداف سياستها تحت ستار التركيز على تهديد شيوعي مزعوم في الشرق الأوسط متجاهلة نزعة (إسرائيل) العدوانية وتهديدها للسلم والأمن في المنطقة .

إلى جانب ذلك قامت الولايات المتحدة بحملة ضغط وتحريض على سورية ومصر للحيلولة دون سيرهما في طريق التحرر والوحدة .

أما الاتحاد السوفييتي فقد نظر إلى مشروع أيزنهاور بوصفه محاولة لنسف قواعد النفوذ البريطاني — الفرنسي في الوطن العربي وإحلال النفوذ الأمريكي الاقتصادي والعسكري محله . وأرسلت موسكو إلى واشنطن مذكرة تحتوي على ستة مبادىء تصلح أساساً لعلاقات الدول الكبرى مع بلدان الشرق الأوسط، وتستند إلى تسوية النزاعات بالطرق السلمية ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، والكف عن محاولات زج بلدان

الشرق الأوسط في التكتلات العسكرية ، وإزالة القواعد العسكرية ، وسحب الجيوش الأجنبية ، وحظر شحن السلاح ، وتنشيط التطور الاقتصادي دونما شروط عسكرية ملحقة به . وقد رفضت الولايات المتحدة هذه المبادئ .

تجاهل مشروع أيزنهاور أسباب النزاع العربي – الصهيوني ، وجوهره قضية فلسطين ، فنجح مؤقتاً في تثبيت الوضع الراهن في المنطقة وأخفق في حل القضية الفلسطينية على أي نحو معقول يعيد إلى الغرب إعتباره في نظر الدول العربية . وبما أن الاستعمار الغربي هو المسؤول عن غصب حقوق العرب في فلسطين وتمزيق الوطن العربي عموماً فلم يكن التلويح بالخطر الشيوعي مفيداً للغرب ولا مقبولاً لدى العرب .

ونجم عن التجاهل الأمريكي لأصول قضية فلسطين تزايد التقارب العربي – السوفييتي ، وبالمقابل توثق التقارب الإسرائيلي – الأمريكي الذي تجلى بالدعم الأمريكي للكيان الصهيوني دبلوماسياً واقتصادياً وعسكرياً بداعي موازنة السلاح الذي اشترته بعض الدول العربية من الكتلة الاشتراكية للدفاع ضد الغزو الصهيوني والامبريالية الداعمة له .

لم ينقض زمن طويل على مشروع أيزنهاور حتى انهار في المنطقة في إثر الهبّة الشعبية العربية ضد المشاريع الغربية الاستعمارية (مثل حلف بغداد ومشروع أيزنهاور) ، وقيام الوحدة بين مصر وسورية في شباط 1958 ، وإنسحاب العراق من حلف بغداد بعد إنهيار النظام الملكي وظفر الثورة في 1958/7/14 .

المراجع :

— John C.Campbell: **Defense of the Middle East,** New York 1960 .
— John C. Campbell: **The Middle East in the Muted Cold War,** DEnver 1964 .

الوثيقة رقم (4)

الوثيقة التى تحوى نص رسالة «أيزنهاور» إلى «دالاس» بتاريخ ١٢ ديسمبر ١٩٥٦ حينما كان وزير الخارجية الأمريكى يحضر اجتماعا لوزراء حلف الأطلنطى فى باريس. الوثيقة واضحة فى ضرورة إيجاد بديل لـ «جمال عبد الناصر» فى المنطقة.

12/12/56

EGRAM TO THE SECRETARY OF STATE

Foster:

Thank you very much for your cable report that I received

erday morning. I am of course delighted that our friends

ned to accept our conviction that bilateral are preferable to

artite talks and conferences.



تلغراف إلى وزير الخارجية ١٩٥٦/١٢/١٢

فوستر:

أشكرك أجزل الشكر على تقريرك البرقى الذى تلقيته صباح أمس. ويسعدنى طبعا أن يكون أصدقاؤنا ميالين إلى قبول اقتناعنا بأن المحادثات والمؤتمرات الثنائية أفضل من الثلاثية.

وآمل أن يفهم أصدقاؤنا فى منظمة حلف شمال الأطلنطى بصورة واضحة بأنه ليست لدينا أى نية للوقوف مكتوفى اليدين نتفرج على الجناح الجنوبى للمنظمة وهو ينهار انهيارا تاما بسبب تغلغل الشيوعيين إلى الشرق الأوسط، ونجاحهم هناك فى حين أننا لا نعمل شيئا إزاء هذا. وإنى لواثق من أنهم يعرفون بأننا نرى أن لناصر تأثيرا شريرا. كما أعتقد بأننا بيّنا بوضوح شديد بأننا وإن كنا نشاطر البريطانيين والفرنسيين آراءهم حول ناصر إلى حد كبير، فنحن نصر على أنهم قد اختاروا الوقت والحادثة السيئين للإقدام على تدابيرهم التصحيحية استنادا إليهما.

وأهم من كل شىء هو أملى فى أن يرى أصدقاؤنا فى أوربا، كما نرى ذلك نحن، ضرورة الشروع سرا وعلى مستوى أركان الحرب لوضع سياسات وخطط يستطيع الغرب بمقتضاها العمل سوية على جعل الشرق الأوسط آمنا من التغلغل السوفيتى. وليس يخالجنى أى شك فى أنه سيكون من المتعين علينا فى قابل الأيام، ولو فى نظر الرأى العام على الأقل، أن نكون رأس الحربة فى أى حركة من هذا القبيل. ولكن يبدو أننا سنستطيع فى خاتمة المطاف التوصل إلى اتفاق عام جيد جدا فيما بيننا بشأن ما يتعين عمله وكيف يتأتى لنا القيام به.

ويحدونى اعتقاد مستمر، كما أظن أنه يحدوكم، بأن من بين الإجراءات التى يتعين علينا اتخاذها أن نقيم غريما عربيا لناصر، والاختيار الطبيعى هو على ما يبدو يتمثل فى الرجل الذى طالما تحدثت أنت وأنا عنه. فإذا استطعنا إقامته باعتباره الشخص الذى يستحوذ على خيال العالم العربى، فلن يعود المقام يطول بناصر.

وقد تلقيت من بضعة أيام خطابا بتوقيع الجنرال ويجاند والمارشال جوان أرسل إلىّ على حد قولهما استنادا إلى سبق اشتراكنا فى زمالة السلاح. وأعتقد أن وزارة الخارجية ربما أبرقت إليك بمقتبسات معينة من الخطاب. وقد لا تكون له أهمية كبيرة، ولكنه يبين ولو ضربا واحدا من ضروب التفكير السائدة فى أوربا الغربية، ولا سيما فى فرنسا.

موضوع جديد. أمس توقف رئيس الوزراء سان لوران فى أوجستا لزيارتى. ولئن كانت الزيارة زيارة اجتماعية إلى حد كبير، فقد كانت لديه بعض أفكار عن الزيارة المقبلة لصديقنا الأسيوى ولم يكن فى هذه الأفكار شىء جديد بصورة خاصة، ولهذا لن أزعجك هنا بإعادتها.

والأرجح أن أراك يوم السبت.

مع التحيات الفائقة الحرارة، وآمل ألا تعانى شيئا من الآثار المرضية عند عودتك إلى العمل بهذه السرعة بعد مرضك الأخير.

المخلص

د.أ.



الوثيقة رقم (5)

صورة وثيقة تتضمن توجيها لرؤساء البعثات الدبلوماسية فى الشرق الأوسط وحدهم، ومؤدى ما تحتويه أن سياسة الولايات المتحدة فى المنطقة لم تتغير سواء بالنسبة لعزل مصر أو لكسر الوحدة بينها وبين سوريا، وأن أى تغييرات ظاهرة فى السياسة الأمريكية هى نوع من التكتيك لا يؤثر على الإستراتيجية.

ING TELEGRAM AMERICAN EMBASSY, BAGHDAD

CONFIDENTIAL
SECURITY INFORMATION

CLAPP (2)

CONTROL 2279
RECD: April 18, 1958
10 40 AM

FROM: WASHINGTON

ACTION: BAGHDAD, CIRCULAR 11 April 17, 5 30 PM

This circular letter is being sent by the State Department to all U.S. diplomatic representatives in the Middle East on the subject of the United States' policy in regard to the United Arab Republic.

The State Department reaffirms that the basic objectives of the U.S. policy in relation to the U.A.R. remain unchanged. It stresses anew that expansion of Egypt's sphere of influence is counter to the Joint Resolution of the Congress on the Middle East, strengthens Arab nationalism, encourages anti-Western and particularly anti-American tendencies in the Middle East and Africa, undermines the Baghdad Pact, an important link in the strategic network of the free world, and impairs the position of Israel the interests of which the U.S. can in no way ignore.

2. The fact that actual control over the transportation of Middle East oil to Europe both through the Suez Canal and via all the pipelines to the Mediterranean is now concentrated in Cairo seriously endangers American interests in this area. The U.A.R. is now in a position to exert pressure upon the U.S. and other western powers. This possibility can become a formidable weapon in the hands of President Nasser if he happens to fall back on the Soviet bloc in the future.

«سرى للغاية (١٧)

توجيه رقم: ٢٢٧٩ — تسجيل: ١٨ إبريل ١٩٥٨

خاص ولعلم رؤساء البعثات الأمريكية فى الشرق الأوسط وحدهم

سياسة الولايات المتحدة تجاه الجمهورية العربية المتحدة

١ - إن وزارة الخارجية تؤكد أن الأهداف الأساسية لسياسة الولايات المتحدة فى علاقاتها مع الجمهورية العربية المتحدة، باقية من غير تغيير.

إنها تؤكد من جديد أن ازدياد نفوذ مصر يتعارض مع القرار المشترك للكونجرس عن الشرق الأوسط. ويؤدى إلى تقوية القومية العربية ويشجع الاتجاهات المضادة للغرب، وبالتحديد الاتجاهات المضادة لأمريكا، فى الشرق الأوسط وفى إفريقيا، ثم هو يؤثر على هيبة حلف بغداد، الذى يعتبر حلقة هامة فى شبكة الدفاع عن العالم الحر، ويمس بالضرر موقف إسرائيل ومصالحها، الأمر الذى لا تستطيع الولايات المتحدة أن تتجاهله.

٢ - إن وجود السيطرة على مواصلات نقل بترول الشرق الأوسط إلى أوربا، سواء عن طريق قناة

السويس، أو عن طريق أنابيب البترول المتجهة إلى البحر الأبيض ـ تحت السيطرة الفعلية للقاهرة، يعرض المصالح الأمريكية فى المنطقة لخطر أكيد، فإن ذلك يجعل الجمهورية العربية المتحدة الآن فى وضع يمكنها من ممارسة ضغط على الولايات المتحدة وغيرها من القوى الغربية، وهذا الاحتمال يمكن أن يتحول إلى سلاح مخيف فى يد ناصر.

٣ ـ ....

٤ ـ وفى الظروف الحالية، فإن متابعة الأسلوب السابق تجاه الجمهورية العربية المتحدة، لن تؤدى إلا إلى مضاعفة سخط العرب، ودفعهم إلى أحضان السوفيت، وهذا يتطلب بعض التغييرات فى أسلوب متابعة سياستنا، ومن هنا تجىء مسألة «تخفيف» علاقاتنا مع الجمهورية العربية المتحدة.

ولا يتضمن الأمر إعادة تقدير أساسى لسياستنا، وإنما هناك تحول تكتيكى مؤقت تفرضه الضرورة، وعليه فإن الإفراج عن أرصدة مصر من الدولارات المجمدة فى الولايات المتحدة، وتخفيف بعض القيود المفروضة على التجارة، وبعض الخطوات الأخرى، تجرى دراسته فى الوقت الحاضر.

وإذا نجحنا فى أن نقنع ناصر بأن الولايات المتحدة، قد وطدت نفسها على حكمه، وأنها الآن على استعداد للاستجابة لبعض شروطه، فإن النتيجة الحتمية لذلك ستكون فتورا فى العلاقات بين الجمهورية العربية والكتلة السوفيتية.

وإن احتمال نجاح تطور على هذا النحو موجود ويستدل عليه من تصريحات صادرة عن مصر ـ بينها تصريحات من ناصر نفسه ـ بما معناه أن الصلات القريبة بين مصر وروسيا قد استمدت جذورها من رفض الغرب أن يتفاوض مع مصر على أساس الشروط المصرية، وهكذا فإن تحسنا فى العلاقات بين الولايات المتحدة، والجمهورية العربية المتحدة، يمكن أن يؤدى ـ على المدى البعيد ـ إلى إثارة الشكوك فى الكرملين، ثم إلى إضعاف العلاقات العربية السوفيتية، إن لم يؤد إلى قطعها تماما.

٥ ـ يتحتم أن تظل جهودنا متجهة إلى مهاجمة فكرة الوحدة بين مصر وسوريا، ولا يجب أن تتوقف جهودنا لإيجاد فاصل بين البلدين، وينبغى أن يظل ذلك من أبرز أسس سياستنا فى المنطقة.

وهناك قوى داخلية تشارك الغرب معتقداته، كما أن هناك قوى خارجية يمكنها فى أى لحظة ملائمة أن تتدخل، وينبغى تدعيم هذه القوى من غير كلل، وينبغى أن نذكر دائما أن أى تفسخ فى الجمهورية العربية المتحدة لن يقرر فقط مصير مصر تحت حكم ناصر، وإنما سوف يجعل من السهل أيضا محاربة القومية العربية، فى أى شكل تتخذه فى الشرق الأوسط.

٦ ـ ولسوف تكلل جهودنا بالنجاح أكثر إذا أمكن عزل الجمهورية العربية المتحدة عن باقى العالم العربى، وبالنسبة لهذه المهمة، فإن ممثلى الولايات المتحدة، سواء فى الأقسام الدبلوماسية أو فى أقسام الاستعلامات والدعاية فى العالم العربى، عليهم أن ينشروا الاعتقاد العام بأن الجمهورية العربية المتحدة تشكل خطرا مباشرا على كل الحكومات العربية.

وفى البلاد الملكية علينا أن نشرح بقوة أن تدعيم الجمهورية العربية المتحدة قد يؤدى إلى سقوط حكم جميع البيوت الحاكمة، كما أنه فى الجمهوريات يمكن بث الخوف من ابتلاع القاهرة لهذه الجمهوريات.

وفى النهاية، ينبغى انتهاز كل فرصة لتقوية الاتحاد العراقى الأردنى الذى سوف يستمر فى الحصول على تأييد الولايات المتحدة ضد الاتحاد السورى المصرى.

٧ ـ إن هذا المنشور يقدم تصويرا عاما لبعثات الولايات المتحدة الدبلوماسية فى الشرق الأوسط، وتتلقى كل بعثة منها بالذات تعليمات مفصلة تناسب مكانها.

توقيع

راونترى».

الوثيقة رقم (6)

مذكرة الضباط بالمطالبة بتحقيق الوحدة مع مصر

الاسباب الموجبة : منذ ان عرف التاريخ شعبا باسم « العرب » في « الجزيرة العربية » كان « للعرب » في التاريخ القديم خصائص طبعت مختلف الاقطار التي تكلمت العربية بطابع واحد هو طابع النضـــال والتحرر والاستقلال من نفوذ الامبراطوريات القديمة .

وكانت الدفعة التي خرجت من الجزيرة بعد توحدها بدولة واحدة وعقيدة انسانية واحدة والتي امتدت خلال قرون طويلة عبر الجزيرة العربية واستقرت ما بين الخليج العربي وجبال فارس شرقا والاطلسي غربا وما بين طوروس شمالا والمحيط الهندي جنوبا قد رسخت اصول هذه الامة ترسيخا ابديا وخطت في تاريخ البشرية صحائف بارزة من حضارة انسانية ابدعتها هذه الامة وقدمتها دانية القطوف لمختلف الشعوب .

وتعاقبت موجات همجية متعددة وتكالبت لتحطيم هذه الحضارة الانسانية وازالة كيانها خلال عشرة قرون . وكان بفعل ذلك ان تمزقت هذه الامة الى دويلات كثيرة مختلفة ولكن بقيت حضارتها في نفس كل من ابنائها على اختلاف سوياتهم الفكرية والاجتماعية وبقيت في وجدان كل منهم فكرة ثابتة لا تمحى من ذاتيتها الماضية وامانيها المقبلة .

وقد كان للنضال والتحرر في تاريخ العرب الحديث اثر فعال في تحقيق هذه الفكرة في نفوس الملايين من العرب . وكان استقلال وتحرر بعض الشعوب العربية تحررا كاملا حافزا لانتفاضات عربية في اماكن اخرى من الوطن العربي وباعثا على النضال لشعوب اخرى تنشد الاستقلال والتحرر تحقيقا لتلك الفكرة المستقرة في وجدان كل عربي .

مما مر تبين ان الوحدة بين مصر وسورية ان هي الا ضرورة قومية مستمدة من ماض وحاضر ومستقبل مشترك ما بين افراد امة واحدة عربية وذلك تحقيقا لوحدة شاملة واحدة في العصر الحديث ومساهمة في القضاء على الاستعمار في العالم لبناء الانسانية وترسيخا لرسالتها . وقد عبر القطران عن ارادتهما في الوحدة الكاملة في شتى المناسبات القومية وخاضا في سبيل ذلك معارك ضارية ضد الرجعية الداخلية والاستعمار الخارجي حتى توصلا الى هذه المرحلة التي تمكنا فيها من اعلان ارادتهما رسميا على لسان ممثليهما في كلا القطرين في الجلسة التاريخية المنعقدة في دمشق في ١٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٧ .

وكان هذا النصر للقومية العربية بعد صراع رهيب دام مع الاستعمار خاضه الشعب العربي اثناء العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ وخلال الحملة الاستعمارية الاميركية — التركية — الصهيونية على سورية عام ١٩٥٧ .

وقد زلزل هذا القرار التاريخي كيان الاستعمار فاخذ يجمع شمله في مؤتمرات متتابعة عقدها مع احلافه في انقرة وباريس وبغداد وطهران ويجند عملاءه واعوانه ويكتلهم ويضع الخطط لهم للحيلولة دون تنفيذ هذا القرار .

ولما كانت الظروف الحالية التي نشأت من جراء انتصار شعبنا العربي في مصر وسورية قد ربطت بين قضيتنا العربية وبين السلم العالمي الى حد بعيد وافسحت المجال لنا لكي نخطو خطوات ايجابية سريعة تتناسب واهمية انتصاراتها ، ونظرا لاحتمال تغير هذه الظروف والمناسبات وخاصة اذا تمكن الاستعمار من انهاء استعداداته للمجازفة بخوض حرب شاملة او محلية بسبب تعرض مصالحه التي يعتمد عليها في حياته الاساسية في وطننا العربي الى الزوال ، فاننا ندعو الى ضرورة الاسراع باقرار البناء الاساسي للوحدة الشاملة مع مصر والمباشرة بتنفيذه فورا وتخطي جميع العقبات المصطنعة من دستورية او سياسية او اقتصادية . ونحن نعتبر ان كل استمرار للاوضاع المحلية اصبح امرا غير طبيعي لا يعتمد في بقائه الا على المبررات الاستعمارية الموروثة والامتيازات الرجعية والانتهازية التي لا يمكن الاعتراف بها بعد ان اقر الشعب بأجمعه الوحدة غير المنقوصة .

شكل الوحدة : من اجل ذلك نرى ان تكون الدولة الموحدة بالخطوط الكبرى التالية :

١ ــ دستور واحد يعلن انشاء الجمهورية العربية الجديدة ويرسم نظام الحكم فيها ويفسح المجال لانضمام بقية الشعوب العربية التي ستتحرر .

٢ ــ رئيس دولة واحد .

٣ ــ سلطة تشريعية واحدة .

٤ ــ سلطة تنفيذية واحدة .

٥ ــ سلطة قضائية واحدة .

٦ ــ علم واحد وعاصمة واحدة للدولة العربية .

٧ ــ تسن القوانين المنظمة لحقوق المواطنين وواجباتهم في الدولة الجديدة استنادا الى هذا الدستور الواحد .

الوحدة الدفاعية : اما فيما يتعلق بالوحدة العسكرية فنرى ان تقوم على الاسس التالية :

١ ــ قائد اعلى للقوات المسلحة للدولة العربية الجديدة (رئيس الجمهورية الاتحادية) .

٢ ــ مجلس دفاع اعلى .

٣ ــ قيادة عامة للقوات المسلحة .

٤ ــ قوات مسلحة (برية ــ بحرية ــ جوية) موحدة التنظيم والتسليح والتدريب والتجهيز توزع حسب متطلبات الدفاع والخطط الدفاعية المقررة على مسارح العمليات في اراضي الدولة الاتحادية .

٥ — موازنة واحدة .

والقيادة العامة للجيش والقوى المسلحة السورية شعورا منها بمسؤولياتها القومية ودورها التاريخي ووفاء منها للشعب العربي في سورية الذي حملها مسؤولية الدفاع من بقائه وسلامته لتعلن ان كل وحدة لا تبنى على هذه الاسس المارة الذكر ليست الا تحالفا بين جيشين تابعين لدولتين منفصلتين . ذلك لان متطلبات الدفاع وسلامة الامة وحفظ كيانها في عصرنا الحاضر تقتضي دمج الشعوب العربية المتحررة في كيان واحد لتساهم في تحرير بقية الوطن العربي وتقوم بواجباتها لصون السلم العالمي . كما تعلن القيادة العامة باسم جميع القوات المسلحة انها على اتم استعداد لتحمل جميع الواجبات الدفاعية التي تقتضيها الوحدة الفورية وتعتبر نفسها منذ الآن ملزمة بتنفيذ كل ما تتلقاه من اوامر وتوجيهات تعطى اليها من القيادة العامة الموحدة مهما ترتب على هذا التنفيذ . وفي الوقت نفسه تحمل كل حكومة او فئة تتهاون في تنفيذ هذه الوحدة خطورة ونتيجة عملها تجاه الشعب العربي بأسره وتجاه الاجيال العربية الصـــــاعدة .

دمشق في ١٩٥٨/١/١١ القائد العام للجيش والقوى المسلحة

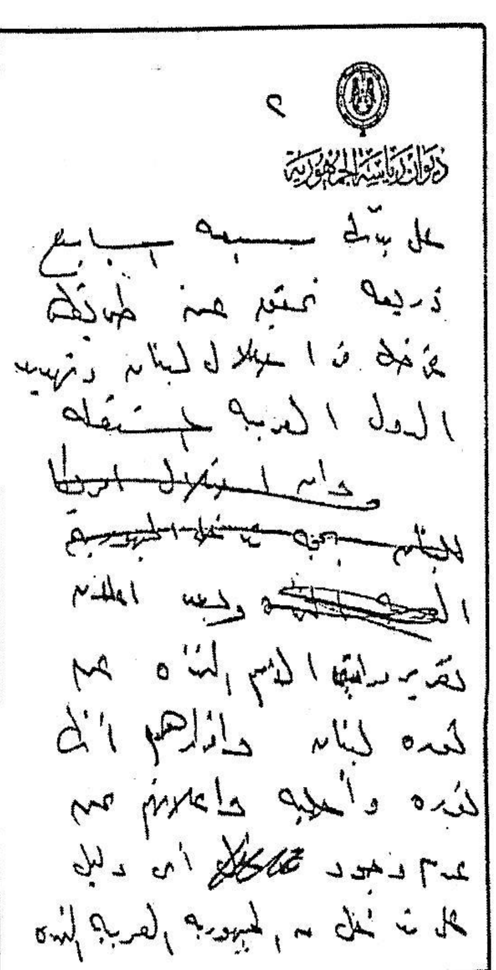
اللواء عفيف البزرة

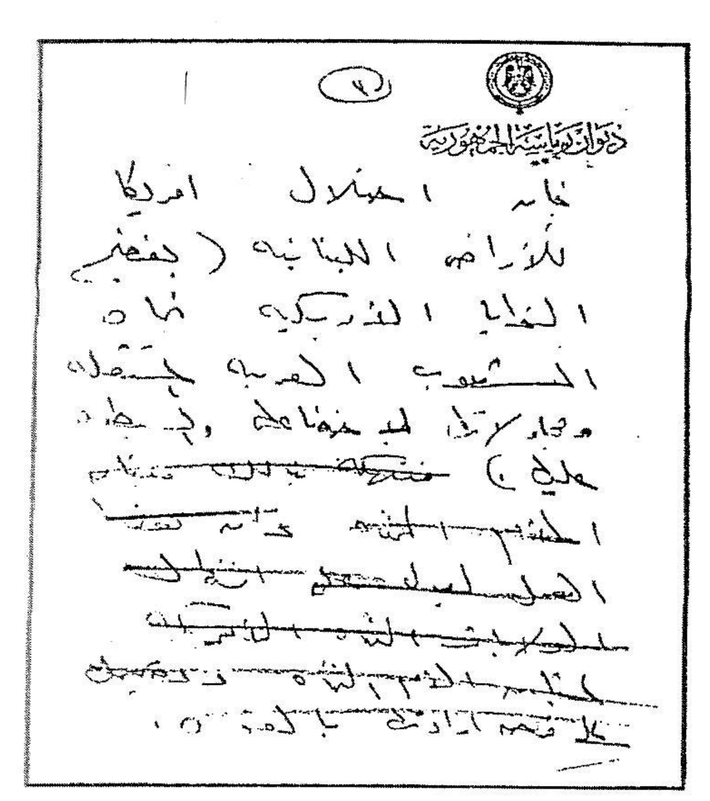
وثيقة في مذكرات خالد العظم ، ص ١٢٣ .

الوثيقة رقم (7)

صورة وثيقة بخط يد الرئيس «جمال عبد الناصر» تتضمن نص البيان الذى كتبه فى بريونى لكى يذاع معلنا تأييد الجمهورية العربية المتحدة لثورة العراق. وقد كتبه الرئيس على أوراق ديوان رئاسة الجمهورية، وكتب فى أعلاه عبارة «برقية مفتوحة أ ش أ» (أى وكالة أنباء الشرق الأوسط).

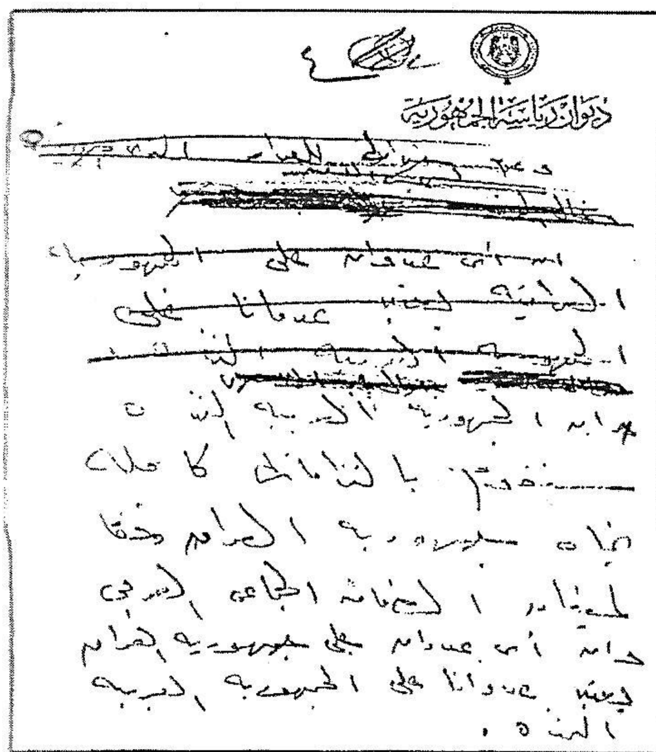
ديوان رئاسة الجمهورية


ديوان رئاسة الجمهورية



ديوان رئاسة الجمهورية

خاصة احتلال امريكا
للأراضي اللبنانية (يفضح
النوايا الأمريكية تجاه
الشعوب العربية المستقلة
ومحاولاتها لإخضاعها والسيطرة
عليها)



ديوان رئاسة الجمهورية

ان الجمهورية العربية المتحدة
ستقوم بالتزاماتها كاملة
تجاه جمهورية العراق وفقا
لميثاق الضمان الجماعي العربي
وان أي عدوان على جمهورية العراق
يعتبر عدوانا على الجمهورية العربية
المتحدة .

أعلن الرئيس جمال عبدالناصر أن احتلال القوات الأمريكية للبنان يشكل خطرا على السلام في الشرق الأوسط ويعتبر تهديدا للدول العربية التي رفضت أن تخضع للاستعمار وصممت على أن تتبع سياسة مستقلة.

وقال الرئيس إنه من الواضح أن الحكومة الأمريكية اتخذت من الثورة الداخلية اللبنانية التي مضى على بقائها سبعة أسابيع ذريعة تحقق عن طريقها غرضها في احتلال لبنان وتهديد الدول العربية المستقلة وبعد إعلان تقرير مراقبي الأمم المتحدة عن ثورة لبنان وإقرارهم أنها ثورة داخلية وإعلانهم عن عدم وجود أي دليل على تدخل من الجمهورية العربية المتحدة فإن احتلال أمريكا للأراضي اللبنانية «يفضح النوايا الأمريكية تجاه الشعوب العربية المستقلة ومحاولاتها لإخضاعها والسيطرة عليها».

إن الجمهورية العربية المتحدة ستقوم بالتزاماتها كاملة تجاه جمهورية العراق وفقا لميثاق الضمان الجماعي العربي وإن أي عدوان على جمهورية العراق يعتبر عدوانا على الجمهورية العربية المتحدة.

الوثيقة رقم (8)

وثيقة التوقيع على الانفصال

عقد في دمشق اجتماع ضم عدداً من العاملين في الشؤون العربية، واستعرض المجتمعون الوضع العربي العام، والوضع السوري الخاص، والحالة الدولية بعد قيام الجيش العربي الأبي في سورية بعمله المجيد، فأجمع الرأي على تأييد القوات المسلحة السورية في ثورتها المباركة، وعلى توجيه الشكر إليهم ضباطاً، وضباط صف، وجنوداً.

كما أجمع الرأي على أن حكم الطغيان والتسلط والانحراف الذي أقامه الرئيس جمال عبد الناصر، في كل من سورية ومصر، هو الذي أفقد الوحدة بينهما معانيها السامية، فأبعدها عن أن تكون نواة للوحدة العربية الشاملة الصحيحة، التي آمن بها ويتوق إليها كل عربي، والتي لا تقوم إلا على المساواة والتكافؤ بين البلاد العربية.

كذلك أجمع الرأي على أن هذا الحكم الذي استهدف تشويه فكرة القومية العربية والوحدة العربية، وخفق الحياة السياسية الديمقراطية، ووأد الحريات العامة، بالرغم منا بذل من نصح وتنبه وتحذير، هو الذي دفع إلى ثورة الجيش العربي في سورية، تلبية لنقمة الشعب، واستجابة لإرادته بإقامة حياة ديمقراطية دستورية حرة، يمارس فيها سيادته ويتمتع بحرياته العامة في التنظيم السياسي والنقابي والاجتماعي.

ويرى المجتمعون، تحقيقاً لذلك، ضرورة الإسراع بإجراء انتخابات حيادية حرة، وأن يقتصر التشريع خلال الفترة الانتقالية على ما تقتضيه هذه الفترة لتسيير الأمور.

وإن الشعب العربي في سورية الذي دفعت عنه ثورة الجيش القومية التسلط والطغيان، يمد يده إلى الشعب العربي الشقيق في مصر، الراسف في الأغلال ليتخلص من الحكم الديكتاتوري الذي أوجد التفرقة بين مصر وسورية، حتى يلتقي الشعب العربي في القطرين، وفي كل قطر عربي على صعيد العمل الجدي لبلوغ الوحدة العربية المنشودة.

ويدعو الشعب العربي في سورية، الأمة العربية في جميع أقطارها إلى أن تتبين موقفه، وأن تدرك أهدافه القومية السامية، بإقامة حكم دستوري ديمقراطي صحيح، يكفل للشعب سيادته وممارسة حرياته، ويحقق الديمقراطية السياسية والاجتماعية والاشتراكية الصحيحة، والوحدة العربية الشاملة.

تواقيع الذين وقعوا على وثيقة الانفصال

الوثيقة رقم (9)

البيان الأول لثورة الثامن من آذار(*)

لقد انطلق صوت الحق يعلن كلمة الحق في صبيحة هذا اليوم الأغر فانهزم الباطل وتساقط دعاته على درب أمتنا الطويل، وانتصرت إرادة الجيش والشعب، وانهزم عملاء الرجعية وأجراؤها واندحر دعاة الانفصالية الذين حرفوا سورية عن طريق الوحدة الصحيح، وكرسوا الانفصال بكل مظاهره وأشخاصه، وحاولوا أن يحلوا الديمقراطية محل الوحدة، فكانت ديمقراطية أعداء الشعب ودعاة الشعوبية والانتهازية.

لقد ظن حكم العمالة، الذي انتهى بنهاية يوم الأمس إلى غير رجعة، إن إرادة الشعب ستقهر، وإن الغلبة للباطل المسلح فراح يسرح ضباط الجيش الأشاوس ويقيم المحاكم الصورية ليسوق إليها هؤلاء الضباط زرافات ووحدانا، ولبس ثوب الشرعية، شرعية أبي رمانة، مهزلة التاريخ والديمقراطية، فنكل بالطلبة الأحرار وافتعل الحوادث معهم، واستهان بكرامة المواطنين، فسرح من سرح من المعلمين والموظفين ونقل من نقل، وحل النقابات العمالية ليقيم على أنقاضها نقابات تأتمر بأمره، وشرد العمال وهجر الفلاحين. وأفسد محاسن قانون الإصلاح الزراعي، وانقض على كل

مكسب عمالي أو فلاحي وسخّر أجهزة إعلامه لخدمة مآربه، وأطلق للصحف الصفراء المأجورة ألسنتها خدمة لمآربه، فأفسد على الصحافة مهمتها، وأغلق كل صحيفة حرة لا تأتمر بأمره، وأقفل المدارس والجامعات ليفسح له مجال التآمر بعيداً عن عيون شبابنا وطلائع زحفنا، وأخرج إخواننا العرب من بلدنا، بل بلدهم، خلافاً لكل عرف ولكل مبدأ قومي وعقيدة عربية وخلق رفيع، فمسّ بهذا كبرياء الشعب وكرامته. واستهان بكل تقليد عربي، وتنكر للعروبة بالقول والفعل. وبدأ انطلاقته الشعوبية لتجميد النضال الوحدوي، ولضرب فكرة الوحدة الصحيحة وفكرة القومية العربية الصادقة.

واستنفرت حكومة الانفصال الصحافة والانتهازية السياسية ورأس المال الاحتكاري في سبيل الاعتداء والكسب والتسلط، ولجأت إلى التلويح بشبح الناصرية، في كل مناسبة جاعلة منه قميص عثمان لتدعيم حكمها وسلطانها، وتعزيز فرديتها وديكتاتوريتها، وإلهاء الشعب عن إدراك حقيقتها وحقيقة أهدافها، وعن متابعة الأزمة السياسية العميقة التي تعيشها. ولكن أسطورة الحكومة القومية المنحلة لم تستطع أن تخفي حقيقتها، فكانت كالنعامة التي تخفي وجهها في التراب هرباً من الصياد.

ولكن الصياد، وهو الشعب، أدركها فقامت انتفاضة جيشه الباسل لتصحح الأوضاع ولتقوم الانحراف وتضع سورية العربية في طريقها الصحيح، طريق الوحدة والحرية والاشتراكية.

أيها المواطنون.. أيها العرب في كل مكان:

لقد عانينا طويلاً، وأفسحنا المجال أمام كل الحكومات التي تعاقبت بعد الانفصال لتعمل من أجل الشعب، فكانت المآسي التي عشناها، وكان الغلاء الذي اكتوى الشعب بناره، فقامت ثورتنا المظفرة، ثورة الجيش، ثورة العامل والفلاح، ثورة الطفل والشاب، ثورة المناضلين المكافحين، ثورة الثأر من حكم العملاء والمرتدين المرتزقة.

أيها المواطنون.. أيها العرب في كل مكان:

بنفاد الصبر انتهى حكم الغرباء عن الشعب، الغرباء عن أهدافه ومبادئه عن مرارة كفاحه وحلاوة انتصاراته.

لقد انهاروا منذ أن جردهم الشعب من ثقته ولكنهم ظلوا يحاولون ويكابرون حتى كانت ساعة صفرهم وكانت نهايتهم المفجعة.

أيها المواطنون.. أيها العرب في كل مكان:

ندعوكم للوقوف وراء حكم وحدوي عربي شعبي اشتراكي يضع سورية في طريق الوحدة ويعيدها إلى الحظيرة العربية المتحررة ويمكنها من أن تكون في طليعة الدول العربية المتحررة إيماناً بالله والعروبة وخدمة للحرية والأحرار والاشتراكية والاشتراكيين.

ندعوكم للوقوف صفاً واحداً وراء ثورتكم المظفرة على مختلف فئاتكم في وجه القوى الرجعية والانفصالية والشيوعية والانتهازية التي أقامت العد الانفصالي لحمايتها وحمايته مصالحها فاطمئنوا إلى مستقبلكم فلن تسلم الأمانة إلا للمؤتمنين الذين عرفهم الشعب ووثق بهم وكانوا في كل معارك نضاله وكفاحه وعاشوا حلاوة نعمائه ومرارة فاقته وشدة بلواه.

اطمئنوا إلى رفاق السلاح، رفاق المصير الواحد، رفاق النضال على درب النضال.

أيها المواطنون.. إن ينصركم الله فلا غالب لكم..

عاشت وحدة الجيش والشعب.. وعاشت انتفاضة الثامن من آذار المباركة.

في 1963/3/8

الوثيقة رقم (10)

ميثاق 17 نيسان

بسم الله الرحمن الرحيم

باسم الله العلي القدير

وباسم الشعب العربي

التقت في القاهرة الوفود الممثلة للجمهورية العربية المتحدة وسورية والعراق.

وامتثالاً لإرادة الشعب العربي في الأقطار الثلاثة وفي الوطن العربي الكبير، بدأت المباحثات الأخوية بين الوفود الثلاثة يوم السبت السادس من شهر أبريل (نيسان) وانتهت يوم الأربعاء السابع عشر من شهر أبريل (نيسان) سنة **1963**.

لقد استلهمت الوفود في كل مباحثاتها الإيمان بأن الوحدة العربية هدف حتمي، استمد مقوماته من وحدة اللغة التي تحمل الثقافة والفكر، ووحدة التاريخ التي تصنع الوجدان والضمير ووحدة الكفاح الشعبي التي تقرر وتحدد المصير، ووحدة القيم الروحية والإنسانية النابعة من رسالات السماء، ووحدة المفاهيم الاجتماعية والاقتصادية القائمة على الحرية والاشتراكية.

واسترشدت بإرادة الجماهير الشعبية العربية التي تطلب الوحدة وتناضل لإدراكها وتضحي حماية لها وحفاظاً عليها. وهي تعلم أن نواة الوحدة الصلبة تتكون من توحيد أجزاء الوطن التي امتلكت حريتها واستقلالها وقامت فيها حكومات قومية تقدمية عقدت عزمها على القضاء على تحالف الإقطاع ورأس المال والرجعية والاستعمار وتحرير القوى العاملة من أبناء الشعب لتقيم تحالفها وتعبر عن إرادتها الحقيقية.

لقد كانت ثورة الثالث والعشرين من يوليو (تموز) نقطة تحول تاريخي اكتشف فيها الشعب العربي في مصر ذاته، واستعاد إرادته، فسلك طريق الحرية والعروبة والوحدة. وجلت ثورة الرابع عشر من رمضان وجه العراق العربي الصريح، وأنارت سبيله إلى آفاق الوحدة التي استهدفها المخلصون في ثورة الرابع عشر من تموز. ووضعت ثورة الثامن من آذار سورية في رحاب الوحدة التي اغتالتها ردة الانفصال الرجعي بعد أن حطمت هذه

الثورة كل العقبات التي ركزها الانفصاليون والاستعمار بتصميم في طريق الوحدة.

والتقت الثورات الثلاث لقاءها هذا الذي أكد من جديد أن الوحدة عمل ثوري يستمد مفاهيمه من إيمان الجماهير وقوته من إرادتها وأهدافه منْ أمانيها في الحرية والاشتراكية. إن الوحدة ثورة، لأنها شعبية، وثورة لأنها تقدمية، وثورة لأنها اندفاع قوي في تيار الحضارة.

والوحدة خاصة ثورة لأنها مرتبطة ارتباطاً عميقاً بقضية فلسطين والواجب القومي بتحريرها فنكبة فلسطين هي التي كشفت تآمر الطبقات الرجعية، وفضحت خيانات الأحزاب الشعوبية العميلة وتنكرها لأهداف الشعب وأمانيه، وهي التي أظهرت ما في الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية التي كانت سائدة في البلاد من ضعف وتخلف، وهي التي فجرت طاقات جماهير شعبنا الثورية، وأيقظت روح التمرد على الاستعمار والظلم والتخلف، وهي التي دلّت بوضوح إلى طريق الخلاص، طريق الوحدة والحرية والاشتراكية.

لقد كان ذلك.. ماثلاً أمام الوفود في مباحثاتها، فلئن كانت الوحدة هدفاً مقدساً، فهي أيضاً عدة النضال الشعبي ووسيلته لتحقيق أهدافه الكبرى في الحرية والأمن، وفي تحرير جميع أجزاء الوطن العربي، وفي إرساء مجتمع الكفاية والعدل، مجتمع الاشتراكية، وفي استمرار التيار الثوري في اندفاعه دون انحراف أو انتكاس، وامتداده ليشمل الوطن العربي الكبير، وفي الإسهام في تقدم الحضارة الإنسانية، ودعم السلام العالمي.

فاجتمع الرأي على أن تقوم الوحدة بين الأقطار الثلاثة كما يريدها الشعب العربي على أسس الديمقراطية والاشتراكية، وأن تكون وحدة حقيقية متينة تراعي الظروف القطرية لتُحكم عرى الوحدة على أساس من الفهم الواقع لا لتكرّس أسباب التجزئة والانفصال. وتجعل من قوة كل قطر قوة للدولة الاتحادية للوطن العربي. ومن الدولة الاتحادية قوى لكل قطر فيها، وللأمة العربية كلها.

فالوفود الثلاثة تعلن باسم الشعب العربي في مصر وسورية والعراق إرادة هذا الشعب في قيام الوحدة الاتحادية(*).

(*) هذا الميثاق.. تتمة تتضمن تفصيلات حول العمل القومي، وبناء الدولة الاتحادية، وخطط عملها، والأسس التي ستقوم عليها، وصلاحيات مجلس الأمة، ورئيس الجمهورية، والوزارات، والسلطات الدستورية، والمجالس التشريعية، وقضايا الأمن القومي، والسياسات الداخلية والخارجية.

الوثيقة رقم (11)

رسالة ميشيل عفلق إلى حسني الزعيم

دمشق ... سجن المزة ... في ١١ حزيران ١٩٤٩ .

سيدي دولة الزعيم

ان هذه التجربة الاخيرة القاسية ، قد علمتني اشياء وانبهتني الى اخطاء كثيرة ، لقد انتبهت الى اننا - بحكم العادة - بقينا نستعمل اسلوبا لم يعد يصلح في عهد الانشاء والعمل الايجابي ، والحق اننا في قلوبنا ، وعقولنا اردنا هذا الانقلاب منذ الساعة الاولى ، ولا نزال نريده ونعتبر ان واجبنا في خدمته وتأييده ، ولكن الاسلوب - الذي اعتدنا طيلة سنين عديدة من المعارضة للانتداب والعهد السابق هو الذي بقيت اثاره في كياننا ، وبعض تصرفاتنا ، وهو الذي اخفى عنكم - يا دولة الزعيم - حقيقتنا واظهرنا بمظهر المعارض لعهد وضعنا فيه كل امالنا وصممنا على خدمته بتفان واخلاص .

سيدي دولة الزعيم

انني قانع كل القناعة بان هذا العهد الذي ترعونه ، وتنشئونه يمثل اعظم الامال ، وامكانيات التقدم والمجد لبلادنا ، فاذا شئتم فسنكون في عداد الجنود البنائين ، واذا رغبتم في ان نلزم الحياد والصمت فنحن مستعدون لذلك .

ان هذه المجموعة من الشباب التي يضمها البعث العربي قد عملت كثيرا في الماضي لتكون قدوة في النزاهة والوطنية الصادقة ، وان ماضيها يشفع لها عندكم يا سيدي لكي تعذروا ما ظهر منها من تسرع بريء وان وراء ظهر هذا النزق نفوسا صافية ومؤهلات ثمينة للخدمة العامة .

ما اجدر عهدكم ان يفتح لها مجال الفتح والانتاج .

اما انا يا سيدي الزعيم فقد اخترت ان انسحب نهائيا من كل عمل سياسي بعد ان انتبهت بمناسبة سجني الى اخطاء اورثتني اياها سنين طويلة من النضال القومي ضد الاستعمار والعهد السابق ، واعتقد ان مهمتي قد انتهت وان اسلوبي لم يعد يصلح لعهد جديد ، وان بلادي لن تجد من عملي اي نفع بعداليوم .

سيدي دولة الزعيم

انتم اليوم بمكان الاب لابناء البلاد ولايمكن ان تحملوا حقدا لابنائكم ، ولقد كان لنا في هذه التجربة تنبيه كاف وعفيه اتركوا لنا المجال كي نصحح خطأنا ونقدم لكم البراهين على وفائنا وولائنا .

ميشيل عفلق

نشرت هذه الوثيقة في كتاب محمود عبد الرحيم ، قيادة حزب البعث ص ٦ والمحفوظ في مكتبة جامعة القاهرة

الوثيقة رقم (12)

قرار مجلس الأمن رقم 242 (539)

في 7 تشرين الأول 1967 طلبت مصر إجتماع مجلس الأمن في جلسة عاجلة للنظر في الوضع الخطير في الشرق الأوسط نتيجة رفض إسرائيل سحب قواتها المسلحة من جميع المناطق المحتلة بعد عدوانها على الجمهورية العربية المتحدة . وإجتمع مجلس الأمن في 9 تشرين الأول ، وشاركت وفود الأردن وسوريا وإسرائيل في المناقشات ، ولكن بدون حق التصويت . وتقدمت عدة دول بمشاريع قرارات كان أهمها مشروع الولايات المتحدة ، ومشروع بريطانيا الذي صاغه اللورد كارادون . ولم يكن المشروع الأمريكي إلا إعادة للنقاط التي عرضها الرئيس جونسون كما مر معنا سابقاً . وكانت إسرائيل موافقة على المشروع الأمريكي ، لأنه يحقق لها كل أغراضها بدون أن يأخذ بعين الإعتبار المطالب العربية . وقد رفض المندوب السوفياتي المشروع الأمريكي لأنه يسمح لإسرائيل بالإحتفاظ بالأراضي العربية المحتلة لأية مدة تريدها وبحق إقامة حدود جديدة لنفسها ، وسحب جيوشها إلى المسافة التي تريدها هي فقط . كما أن المشروع الأمريكي لم يتضمن أي إشارة إلى عدم جواز احتلال أية أراض أو ضمها عن طريق الغزو العسكري

وافق مجلس الأمن على المشروع البريطاني بالإجماع « لأنه متوازن ومنصف لكلا الطرفين » على حد تعبير اللورد كارادون ، وأصبح مشهوراً تحت اسم قرار مجلس الأمن رقم 22/242 تشرين الثاني 1967 . نص القرار على ما يلي : « أن مجلس الأمن إذ يعبر عن قلقه المستمر للموقف في الشرق الأوسط ، وإذ يؤكد عدم شرعية الإستيلاء على الأراضي عن طريق الحرب ، والحاجة إلى سلام تستطيع أن تعيش فيه كل دولة في المنطقة » .

وإذ يؤكد أيضاً أن جميع الدول الأعضاء عندما قبلت ميثاق الأمم المتحدة قد التزمت بالتصرف وفقاً للمادة الثانية من الميثاق .

1 — يعلن أن تطبيق مبادىء الميثاق يتطلب إقامة سلام دائم وعادل في الشرق الأوسط وهذا يقتضي تطبيق المبدئين التاليين :

(أ) إنسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها في النزاع الأخير .
(ب) أن تنهي كل الدول حالة من الحرب وأن تحترم وتقر الإستقلال والسيادة الإقليمية والإستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة وحقها في أن تعيش في سلام في نطاق حدود مأمونة ومعترف بها ، متحررة من أعمال القوة أو التهديد بها .

2 ــ ويؤكد المجلس الحاجة إلى :
(أ) ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة .
(ب) تحقيق تسوية عاجلة لمشكلة اللاجئين .
(جـ) ضمان حدود كل دولة في المنطقة واستقلالها السياسي عن طريق إجراءات من بينها إنشاء مناطق منزوعة من السلاح .

3 ــ يطلب المجلس من السكرتير العام أن يعين ممثلاً خاصاً إلى الشرق الأوسط لإقامة إتصالات مع الدول المعنية بهدف المساعدة في الجهود للوصول إلى تسوية سلمية ومقبولة على أساس النصوص والمبادىء الواردة في هذا القرار .

4 ــ يطلب من السكرتير العام أن يبلغ المجلس بمدى تقدم جهود المبعوث الخاص في أقرب وقت ممكن » .

وكانت موافقة مصر على قرار مجلس الأمن ، هي الخطوة الأولى والحاسمة على طريق التراجعات العربية الرسمية عن مقررات مؤتمر الخرطوم العلنية (اللاآت الثلاث) . وقد تم تبرير هذه الموافقة عن طريق القول بأنها خطوة تكتيكية من قبل مصر ، هدفها كسب الوقت من أجل إعادة بناء القوات المسلحة العربية . إلا أنه لم تمض فترة قصيرة حتى تلت هذه الخطوة تنازلات مهمة غير الموقف العربي الأساسي الرافض تقليدياً للوجود الإسرائيلي والقائم على مبدأ عدم التصرف بالقضية ، كل ذلك من أجل التوصل إلى تسوية سياسية مع إسرائيل . وقد تم تبرير التنازلات اللاحقة ، بإسنادها إلى القبول العربي الأصلي بقرار مجلس الأمن رقم 242 . بعبارة أخرى تحول هذا القرار إلى المحور الأساسي الذي تدور حوله السياسة العربية في مواجهة إسرائيل ، والذي تسعى بكل قواها لتنفيذه . وبما أن تنفيذ القرار يعني تصفية القضية الفلسطينية تصفية نهائية (لم يذكر القرار شيئاً عن الشعب الفلسطيني أو حقوقه أو مصيره) فقد عارضته الثورة الفلسطينية معارضة عنيدة .

وفي 23 تشرين الثاني ، عين الأمين العام لهيئة الأمم يوثانت ، الدكتور جونار يارينج ممثلاً خاصاً له ليذهب إلى الشرق الأوسط عملاً ببنود القرار 242 . وعلى أثر ذلك بدأت التنازلات العربية الرسمية تتوالى لجعل الموقف العربي منسجماً مع متطلبات قرار مجلس

الأمن . فبينما كان الموقف المصري يقول أنه لا يمكن تسوية النزاع في المنطقة قبل قيام إسرائيل بتنفيذ الفقرة الأولى من القرار ، الداعية إلى إنسحاب قواتها المسلحة من الأراضي التي احتلتها في الحرب الأخيرة .

أخذت مصر تقول بعد دخول يارينغ إلى الساحة ، أن المطلوب إعلان إسرائيلي بقبول قرار مجلس الأمن ، يتلوه وضع جدول زمني يضعه يارينج لتنفيذ بنود القرار بالتدريج . على سبيل المثال أعلن الناطق الرسمي المصري في 2 نيسان 1969 ، محمد حسن الزيات يومها ، أن مصر لا تشترط الإنسحاب المسبق أو الجلاء الكامل كخطوة أولى من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن . كانت مصر قد قدمت قبل هذا التاريخ تنازلات هامة لهذه الغاية أعلنها وزر خارجيتها في 11 أيار 1968 ، وتلخصت بالموافقة على مرور السفن الإسرائيلية في قناة السويس وإقامة مناطق منزعة السلاح على طرفي الحدود بين البلدين ، وعدم وضع أية شروط مسبقة على عملية تنفيذ قرار مجلس الأمن .

لكن إسرائيل ظلت عند موقفها المطالب بضرورة عقد معاهدة سلام رسمية مع مصر ، يتم التوصل إليها على مائدة المفاوضات .